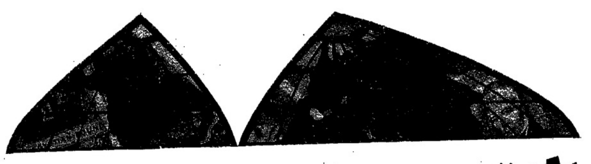
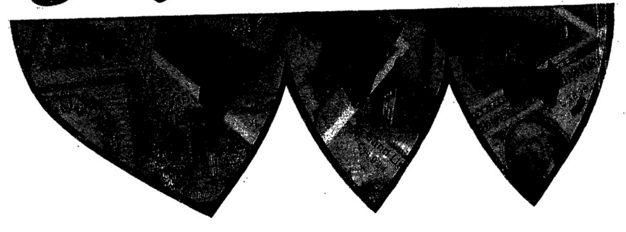


الاقتصاد الدولى



دكتور

عبد الرحمن يسرى أحمد

استاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة اسكندرية

دار الجامعات المصرية
٢٢ شارع دكتور مصطفى مشرفه
الاسكندرية ت ٤٨٢٢٤٦٩

الاقتصاد الدولى

دكتور
عبد الرحمن يسرى أحمد
استاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة اسكندرية

دار الجامعات المصرية
٢٢ شارع دكتور مصطفى مشرفه
الاسكندرية ت ٤٨٢٢٤٦٩

الاقتصاد الدولى

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم « قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم » (سورة البقرة — ٣٢) والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين قال : « ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة » (رواه مسلم وغيره) .

* * *

ان من أدق المسائل التى تواجه الكاتب فى أى مؤلف علمى على المستوى الجامعى هى مسألة اختيار الموضوعات التى تستحق الدراسة وتحديد الكيفية التى تدرس بها. هذه المسألة قد تكون ذات طابع خاص فى فرع الاقتصاديات الدولية. فهذا الفرع من علم الاقتصاد يتسع يوماً بعد يوم عن طريق المساهمات العلمية المتتالية التى تتم فيه سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى . هذه المساهمات لم تعد تأتى فقط من قبل رجال الاقتصاد والمتخصصين فى الجامعات والمعاهد العلمية فقط بل أيضاً من عدد من الهيئات الدولية المتخصصة .

وفى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية حدثت تطورات هامة على المستوى الدولى . فقد دخل العالم فى عصر التعاون الاقتصادى بأشكاله المختلفة ودرجاته العديدة من اتفاقيات تجارية إلى اتحادات جمركية وأسواق مشتركة إلى مشروعات للتكامل الاقتصادى .

كذلك ظهرت مؤسسات دولية جديدة تعمل فى مجالات النقد والتمويل وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية فى ميدان التنمية الاقتصادية . وبرزت مشكلة البلدان المتخلفة واضحة على المسرح الدولى وصاحبها قلق بالغ بشأن استمرارها وزيادة حدتها . وأثير التساؤل حول ما إذا كانت فجوة التخلف تتسع بسبب العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين البلدان المتخلفة من جهة والبلدان المتقدمة

من جهة أخرى ؛ ثم هل تستطيع البلدان المتخلفة فى ظروف اختلال هيكلها الاقتصادى وتدهور شروط التبادل لتجارتها تجاه البلدان المتقدمة والعجز المستمر والحاد فى موازين مدفوعاتها وزيادة ديونها الخارجية وأعبائها وتدهور قيم عملاتها ... الخ أن تحقق تقدماً اقتصادياً عن طريق القدر المحدود من المساعدات الاقتصادية والفنية الذى تحصل عليه من البلدان المتقدمة ؟ هل هذا ممكن حقاً؟ أم أن عليها أن تنمى علاقاتها الاقتصادية فيما بينها وتعمل على الانعزال عن البلدان المتقدمة ؟ أم أن على كل بلد متخلف أن يحاول تنمية نشاطه الاقتصادى داخلياً بجهوده الذاتية وموارده المحلية مع أقل قدر ممكن من التعامل مع العالم الخارجى ؟

ومن ناحية أخرى كان للمشاكل النقدية التى ظهرت على المستوى الدولى أثرها الكبير على العلاقات الاقتصادية بين البلدان المختلفة متقدمة ومتخلفة . ولهذا أشتدت الرغبة من قبل الجميع فى العثور على نظام نقدى دولى أكثر استقراراً ، وتعددت الابحاث فى هذا المجال .

وفى هذا المؤلف « الاقتصاديات الدولية » لم نذهب إلى دراسة وبحث هذه المشاكل الاقتصادية المعاصرة التى أشرنا إليها ، حيث أن هذه مهمة الدراسات المتقدمة أو المتعمقة ، ونحن هنا نقدم إلى الطالب الجامعى فى مرحلة البكالوريوس دراسة تعينه على فهم المشاكل المعاصرة ، أسبابها وامكانيات علاجها . ولذلك حاولت قدر الامكان أن انخير الموضوعات الأساسية التى تمثل القاعدة العلمية اللازمة لفهم طبيعة المشاكل الاقتصادية التى يواجهها عالمنا . ولذلك حينما يتم الدارس اجتياز هذه المرحلة سيجد أن بامكانه الاستطراد إلى معلومات أكثر عمقاً بل وأن بامكانه أن يضع بعض التصورات السليمة عن أسباب وآثار بعض المشاكل التى نعاصرها .

ولقد بدأت فى هذا المؤلف بعرض نظرية التجارة الدولية بالتفصيل المطلوب على المستوى الجامعى ثم الانتقادات الموجهة اليها . وتطرقت خلال عرض النظرية إلى موضوع « معدلات التبادل الدولى » وكيفية تحديدها . وبعد ذلك تناولت أهم

العوامل الديناميكية التى لا غنى عنها فى تفسير قيام ونمو التجارة الدولية فى عالم يتسم بالتغير والحركة الدائمة . وبعد هذا تعرضت إلى ميزان المدفوعات الدولية باقسامه المختلفة ومفهوم الاختلال أو التوازن الخاص به ، ثم لسعر الصرف الأجنبى ومحدداته وسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ومحدداتها . وفى فصل خاص تطرقت إلى اثار المعاملات الاقتصادية الخارجية ، من صادرات وواردات سلعية أو خدمية واستثمارات وقروض من الخارج أو اليه ، على نشاط الدخل القومى ، وكيف تتأثر الدخول القومية للبلدان المختلفة عن طريق تجارتها الخارجية . ويأتى بعد ذلك موضوع السياسة التجارية ومحدداتها والمكسب المتوقع منها فى ظل الحرية أو الحماية ثم بحث تطور السياسة التجارية فى اطار المتغيرات الدولية المستمرة . وأخيراً وليس آخراً تناولت موضوعاً فى غاية الأهمية وهو التجارة الخارجية فى النظام الأسلامى . فالعالم الأسلامى الذى ظل زمناً قابعاً فى ظل أنظمة اقتصادية وتجارية غريبة عنه بدأ يتحرك وينشط من أجل أحياء الشريعة الأسلامية نظاماً وتطبيقاً . ولابد أن نقول لمن يتشككون فى جدوى هذا الاتجاه الجديد : وماذا فعلت بنا الأنظمة المستمدة من الغرب أو الشرق سوى مزيد من التخلف وأزمات حادة فى موازين مدفوعاتنا واضطرار للاقتراض من الخارج بفوائد زادت أعبائها إلى حد رهيب فى الأعوام الأخيرة ... أليس من الأحرى أن نعود إلى الحق ؟ وقد وعدنا الحق سبحانه وتعالى وعداً صادقاً فى قوله « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض » فلنجتهد إذاً فى بحث نظرية التجارة الخارجية والسياسة التجارية فى الاسلام ولنعمل على تحليل الأسباب التى تبقينا فى اطار التخلف والتبعية الدولية من وجهة النظر الاسلامية ولنرى الخطوات التى بذلناها من أجل تحقيق الأهداف وننتقدها ونعمل على تصحيحها وتعزيزها حتى يتم فى النهاية تحقيق الأهداف .

ولقد حاولت قدر الامكان عرض الموضوعات المختلفة بأبسط الطرق التحليلية، ولكننى الفت نظر القارىء أن الدراسة بأكملها فى هذا الفرع من فروع الاقتصاد تعتمد على معلومات سبق تحصيلها من النظرية الاقتصادية . ولهذا فإن دراسة مبادىء النظرية الاقتصادية مسألة ضرورية قبل قراءة صفحات هذا المؤلف .

وفى الختام أشير إلى أن هذا المؤلف يعتبر تطوير مباشر لكتابى السابق « الاقتصاد الدولى » الذى صدرت منه عدة طبعات منذ ١٩٧٣ ونفذت . وقد حاولت أن أتفادى بعض أوجه القصور التى ظهرت فى « الاقتصاد الدولى » وأن أضيف إليه بعض الاضافات التى أشعر بأهميتها ، وذلك من واقع إقيامى بتدريس هذه المادة العلمية منذ عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ فى جامعات الاسكندرية وبيروت العربية وأم القرى بمكة المكرمة (سنوات مختلفة) .

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويوفق كل من يسعى مخلصاً إلى تحصيل العلم وحمل أمانته بضمير حى ونفس متجردة عن هواها ، وأدعو الله بالخير لزوجى وابنى طاهر وابنتى نهى وقد صبروا كثيراً علىَّ وتركونى وشأنى من غير تذمر ولا انزعاج بل وشعرت أنهم كانوا دائماً معى قلباً وروحاً فى المدة الطويلة التى قضيتها فى كتابة أصول هذا المؤلف ثم تنقيحها مرة بعد مرة .

والحمد لله رب العالمين

عبد الرحمن يسرى أحمد محمد

دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد
جامعة سانت اندروس — بريطانيا
استاد الاقتصاد — كلية التجارة
جامعة الاسكندرية

الفصل الأول

« طبيعة الأقتصاديات الدولية »

اعتاد الاقتصاديون الذين يكتبون فى مبادىء الاقتصاد الدولى أن يبدؤا بمحاولة الاجابة على التساؤل الطبيعى : لماذا نعالج الاقتصاد الدولى كفرع مستقل من الدراسة الاقتصادية ؟ والواقع أن الظواهر الاقتصادية التى تدرس على المستوى الدولى لاتختلف الا قليلا من حيث أسمائها وتقسيماتها العامة عن تلك التى تدرس على المستوى القومى ، ولكن فحوى هذه الظواهر ودرجة تعقيدها تختلف كثيرا بلا/شك . فالمشاكل النقدية ومشاكل الأسعار والأجور والبطالة ـــ على سبيل المثال ـــ تتكرر على المستوى الدولى ولكنها تختلف من حيث منشأها وجوهرها كما أنها تتطلب حلولا مختلفة نظرا لاختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية عن تلك التى تسود داخل البلد الواحد . وحينما ندرس تطور الفكر بخصوص الظواهر الاقتصادية الدولية سوف نجد انفصالا واضحا عن التيار العام للدراسة الاقتصادية . فلقد تحقق الاقتصاديون منذ عهد بعيد أنه بينما يمكن استخدام بعض النظريات أو أدوات التحليل الاقتصادى فى كل من المجالين القومى والدولى الا أنهم أدركوا أن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية تستدعى وجود نظريات أو أدوات تحليلية خاصة . ولسوف يتحقق الدارس من هذه الحقيقية تماما من خلال دراسته المقبلة ولكن لا بأس من ضرب بعض الأمثلة العاجلة بصورة موجزة ، فى دراسة أسباب قيام التجارة الدولية فاننا نستند الى الأفكار الخاصة بالتخصص وتقسيم العمل والمكاسب الناجمة عنها ـــ وهذه الأفكار مستخدمة فى التحليل الاقتصادى عموما ـــ ولكننا اذ نتقدم لتفسير التجارة الدولية لابد أن نضع عددا من الفروض التى تعكس اطار العلاقات الدولية مثل عدم حركية عوامل الانتاج .. مثال آخر : عند دراسة محددات سعر الصرف ـــ أى سعر العملة الوطنية مقدرا بوحدات من عملة أجنبية ـــ فأننا نستخدم تحليل العرض والطلب وبعض المبادىء العامة التى عرفناها فى دراسة النقود ، ولكننا لانستطيع أن نتقدم فى دراستنا الا اذا أخذنا فى اعتبارنا صورة العلاقات الدولية : أى سعر الصرف لبلد ما وأثر التغيرات فيه على النشاط الاقتصادى لهذا البلد وأيضا على النشاط

الاقتصادى للبلاد الأخرى التى تتعامل معه . ولتوضيح هذا نقول أن حكومة أية بلد من البلاد فى الوقت الحاضر لن تغير من سعر الصرف الخاص بعملتها قبل القيام بدراسة أثر هذا التغير على اقتصاديات البلاد الأخرى لكى تستطيع أن تتنبأ بردود الفعل المحتملة من جانب حكومات هذه البلاد .. وقد يصطبغ هذا الكلام بالغموض بالنسبة للدارس الآن ، ولكننا سوف نعرف من دراستنا أن تخفيض أحد البلاد لقيمة عملته يشجع صادراته ويعمل على تخفيض وارداته من الدول الأخرى . أى يزيد من واردات الدول الأخرى منه ويقلل من صادراتها اليه . وعلى هذا فان حل مشكلة بلد يأتى على حساب بلاد أخرى ، ومن ثم قد يضطر البلد الى تثبيت سعر عملته بالرغم من احتياجه الى التخفيض وذلك لتشابك العلاقات الدولية .

ولابد أن نؤكد أن هذه الأمثلة ليست شاملة ولا هى أيضا مفصلة بصورة كاملة ، وأن الأمثلة الحقيقية سوف تعرف فى حينها خلال الدراسة . والمسألة الهامة الآن هى أن نعلم أن المشاكل الاقتصادية الدولية تختلف فى جوهرها عن تلك التى نواجهها داخل الدولة الواحدة كما أنها أيضا أكثر تعقيدا فى تحليلها وحلها .. وبالتالى فان هذه المشاكل الاقتصادية الدولية تحتاج الى دراسة خاصة منفصلة . والآن نذهب الى ذكر وشرح عدد من **العوامل الرئيسية التى تدعو الى اختلاف الاقتصاد الدولى عن الاقتصاد القومى .**

أولا : امكانية تحرك عناصر الانتاج :

عند تفرقتهم الاقتصاد الدولى عن الاقتصاد الداخلى أشار الاقتصاديون الكلاسيك أساسا الى مسألة تحرك عناصر الانتاج . فبينما قالوا أن عناصر الانتاج تستطيع أن تتحرك بسهولة داخل البلد الواحد وفقا لمستويات العوائد التى يمكن أن تحصل عليها فى الأنشطة المختلفة أو فى المناطق المختلفة ، أنكروا حدوث هذا دوليا . فالعمل ورأس المال يمكن أن ينتقل من نشاط اقتصادى الى آخر أو من مكان الى مكان آخر داخل البلد الواحد دون أى تعقيدات تذكر . وبالنسبة للأرض فانه بالرغم من ثباتها الطبيعى الا أنه يمكن تحريكها من وجهة استخدامها وذلك بتغيير شكل النشاط الذى تقوم به وحيث تتم تحركات عناصر الانتاج

داخل البلد بسهولة وفقا لامكانية تحصيل عوائد أكبر فان النتيجة النهائية هى تساوى هذه العوائد فى جميع الأنشطة الاقتصادية . وهنا يقال أن هذه العناصر الانتاجية قد وزعت توزيعا أمثلا .. هذا الموقف لا يحدث على المستوى الدولى كما أشار الاقتصاديون الكلاسيك .

الا أن الدراسات الاقتصادية التطبيقية ــ تاريخيا وفى الوقت الحاضر ــ شككت فى صحة هذا الرأى كثيراً أو على الأقل أبدت تحفظات عديدة حوله . فمن ناحية نجد أن عناصر الانتاج لاتتحرك داخل البلد الواحد دائما بهذه السهولة التى يشير اليها التحليل الكلاسيكى . قد يمكن مثلا لنجار من دمياط أن ينتقل الى الاسكندرية ويحصل على دخل أعلى مقابل نفس العمل الذى يقوم به ولكنه قد لايفعل هذا لأنه يريد أن يعيش فى مسقط رأسه أو لأنه قد استقر عائليا أو اجتماعيا فى بلده . قد يعلم أحد أصحاب مصانع النسيج فى مانشستر بانجلترا أن بامكانه أن يحصل على أرباح أعلى لو قام بتحويل رؤوس أمواله ونشاطه الانتاجى الى أحدى صناعات الادوات الكهربائية المتمركزة فى الجنوب ولكنه قد لايفعل هذا اطلاقا لأنه يريد البقاء فى صناعة النسيج لأسباب شخصية أو عائلية أو لأنه يخشى من مخاطر الاقدام على نشاط جديد لم يمارسه من قبل . وكثيرا أيضا مايسمع المزارعين ــ خاصة فى الدول النامية ــ عن أن محصولات معينة غير تلك التى يزرعونها قد بدأت تجلب دخولا أكبر ولكنهم يترددون كثيرا أو قد يحجمون تماما عن تغيير محصولاتهم التقليدية . وقد يرجع ذلك الى الخوف من المخاطرة فى نشاط جديد أو الى عدم الخبرة فى زراعة أو تسويق المحصول الجديد .. كل هذه أمثلة بسيطة تبين لنا أن عناصر الانتاج قد لاتتحرك بسهولة داخل البلد الواحد وفقا لمستويات العوائد التى يمكن الحصول عليها . والأدلة على حدوث هذا فى الواقع العملى كثيرة فمثلا لايمكن تفسير الكساد أو البطالة فى بعض مناطق معينة فى بريطانيا من دون بقية المناطق ، وكذلك مثلا الفرق بين الشمال المتقدم فى ايطاليا والجنوب المتخلف (نسبيا) الا بالاستناد على المنطق الذى شرحناه وهو أن عناصر الانتاج قد لاتتحرك داخليا بسهولة تبعا للاختلافات فى العوائد التى يمكن الحصول عليها .

ومن الناحية الأخرى ــ أى على المستوى الدولى ــ نجد أيضا انتقادات عديدة للافتراض الكلاسيكى بعدم حركية عناصر الانتاج . ولقد حدث تاريخيا أن الفترة التى عاصرها الاقتصاديون الكلاسيك على وجه الأخص قد تميزت عن أية فترة أخرى سابقة عليها أو تالية لها بتحركات كثيرة فى عناصر الانتاج على الصعيد الدولى . فلقد شهد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هجرات عمالية كبيرة من أوربا الى القارة الأمريكية والى المستوطنات الحديثة فى استراليا ونيوزيلاند وجنوب افريقيا وبعض جزر المحيط الباسفيكى . كما أن رؤوس الأموال تحركت أيضا فى كميات كبيرة مع المهاجرين أنفسهم وعن طريق الاستثمارات المباشرة التى كان يقوم بها البريطانيون ــ والقوى الاستعمارية الأوربية الأخرى ــ فرنسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا ــ فى المستعمرات وفى البلدان التابعة السياسية وفى المستوطنات البيضاء الحديثة .

ولكن بالرغم من هذه المناقشة السابقة والتى تفتح أذهاننا للانتقادات المختلفة بالنسبة للافتراض الكلاسيكى فاننا نستطيع أن نسلم بأن انتقال عوامل الانتاج يتم بصورة أسهل وعلى نطاق أكبر بكثير داخل البلد الواحد بالمقارنة لما يحدث دوليا . ومما لاشك فيه أن كثيرا من الدول فى الوقت الحاضر قد وضعت قيودا كثيرة على تحركات رؤوس الأموال منها الى الدول الأخرى ، وعلى التحركات العمالية (وخاصة العمال غير المهرة أو الفقراء) من الدول الأخرى اليها .

وهكذا نستطيع أن نقول على سبيل المثال أنه اذا أصبحت معدلات الأجور فى « سيدنى » أعلى منها فى « ملبورن » (مدينتين باستراليا) فان هذا قد يشجع عمال المدينة الثانية على الهجرة الى الأولى .. ولن تكون هناك عوائق أمام هذه التحركات .. هذا بينما أن ارتفاع الأجور فى سيدنى عنها فى مدينة القاهرة لن يحدث نفس الأثر وذلك للقيود الموضوعة على الهجرة من جانب استراليا أو لعدم مقدرة العمال القاهريين على الهجرة أو لعدم علمهم بالأشياء . ومثال آخر يتكرر بصورة شائعة بالنسبة لتحركات رؤوس الأموال ، بالرغم من أن معدلات الربحية أو أسعار الفائدة قد تكون عالية فى بعض البلاد النامية الا أن تدفقات رؤوس الأموال الى هذه الدول من جانب الدول المتقدمة محدود بعوامل سياسية كثيرة وبعوامل اقتصادية تتمثل فى المخاطر المتضمنة وعدم العلم بالأشياء .

ثانيا : السياسية التجارية :

نستطيع أيضا أن نفرق بين الاقتصاد الدولى والاقتصاد القومى على أساس درجة حرية التجارة فى السلع والخدمات .. فالدراسات الاقتصادية التاريخية وكذلك أيضا الظروف المعاصرة تشير جميعا الى أنه باستثناء أزمنة قليلة فان الحكومات فى الدول المختلفة مارست عادة نوعا أو آخر من السياسات المقيدة لتجاراتها الخارجية فى السلع والخدمات . هذا بطبيعة الحال على عكس المتبع بالنسبة للتجارة الداخلية ، حيث أن هذه عادة ماتجرى بحرية تامة . ونقول عادة لأن هناك استثناءات أحياناً تتمثل فيما فرضته أو تفرضه بعض الحكومات فى الماضى أو العصر الحاضر (وخاصة فى الدول الكبيرة التى قامت على أساس اتحاد عدد من الدويلات أو الولايات) من قيود على التجارة مابين اقليمٌ وآخر أو ولاية وأخرى داخلها . الا أن هذه القيود الداخلية أينما كانت لايمكن مقارنتها اطلاقا من حيث شمولها أو شدتها بالقيود على التجارة الخارجية .

وتتمثل قيود التجارة الخارجية فى التعريفة الجمركية ، فى تحديد حصص للاستيراد وأحيانا أيضا للتصدير ، فى الرقابة على النقد الاجنبى المسموح بخروجه لشراء سلع أو خدمات أجنبية ، وفى أنواع أخرى من الوسائل المباشرة وغير المباشرة . أما عن الأسباب التى تدعو الى فرض هذه القيود على التجارة الخارجية فانها عديدة وسوف نستبعد مناقشتها أو تحليلها بالتفصيل فى هذا المجال التمهيدى . ومع ذلك يمكن ارجاع كل أسباب تقييد التجارة الخارجية الى سبب واحد رئيسى ألا وهو تفضيل ومحاولة تغليب المصلحة القومية على مصلحة الدول الأخرى فى العالم . ومرة أخرى تعود لمقارنة القيود التى قد تفرض على التجارة الداخلية بتلك الخاصة بالتجارة الخارجية ، فنجد أن القيود الداخلية (فى حالة وجودها) تهدف الى تغليب مصلحة الاقتصاد القومى ككل وليس جزء منه بأى حال من الأحوال بينما أن وضع القيود الخارجية يهدف الى تغليب مصلحة جزء من العالم (الاقتصاد القومى) على مصلحة الأجزاء الأخرى (اقتصاديات الدول الأخرى) .

لقد ذكرت فى مَبدأ الكلام أن هناك استثناءات قليلة لقاعدة تقييد التجارة الخارجية . ولايجب أن يفهم أبدا من هذا أن تلك الاستثناءات القليلة غير ذات أهمية .. لقد شهد العالم أكبر محاولة لتحرير التجارة الخارجية من قيودها فى غضون النصف الأخير من القرن التاسع عشر . حدث هذا على أثر فوز الأحرار Liberals فى بريطانيا بثقة الناخبين وقيام حكومتهم بالغاء كافة القيود على التجارة الخارجية تقريبا خلال العشر سنوات ١٨٤٥ ـــ ١٨٥٤ . وحيث كانت بريطانيا تقود العالم حينذاك من الناحيتين الاقتصادية والسياسية فقد تبعتها فى سياستها الكثير من الدول فى أوربا وفى المستعمرات والبلدان التابعة سياسياً والمستعمرات فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وكندا .. ولقد استمرت فلسفة حرية التجارة سائدة على المستوى العالمى حتى الحرب العالمية الأولى تقريباً ، ولكن تطبيقها وصل حينذاك الى درجة كبيرة من الضعف والتفكك . ولقد تلقت الحرية التجارية أول معاول الهدم فى ١٨٧١ بعد تكوين الدولة الألمانية ثم انتصارها فى حربها على فرنسا وانتهاجها بعد ذلك سياسة متطرفة فى حماية نشاطها الاقتصادى وذلك عن طريق تقييد تجارتها الخارجية . ولم تلبث فرنسا أيضا أن بدأت تتملص من سياسة الحرية التجارية التى طبقتها من قبل .. وبعد هذا سرى تيار تقييد التجارة الخارجية تدريجيا ، حتى أنه يمكن القول أن الفترة الذهبية لحرية التجارة لم تمتد أكثر من حوالى خمسة غشر عاما بين منتصف الخمسينيات ونهاية الستينيات فى القرن الماضى . وبعد الحرب العالمية الأولى لم يحتفظ بسياسة حرية التجارة غير بريطانيا وعدد من الدول الأوربية وبعض المستعمرات والبلدان الخاضعة سياسياً . وفى بداية الثلاثينات فى القرن الحالى انتهت هذه السياسة تماما على أثر تخلى بريطانيا عنها وعودتها الى التقييد . تلك نبذة سريعة عن أكبر محاولة فى العصر الحديث لتحرير التجارة الدولية من قيودها ، ولقد اختلفت آراء الكتاب فى تقييم تلك المحاولة وآثارها الاقتصادية . الا أنه يمكن القول أن هناك اجماع بين مجموعة كبيرة من الاقتصاديين الدوليين على أن التجارة الدولية قد انتعشت كثيرا على أثر ازالة القيود المختلفة التى كانت تعوقها . وبالاضافة الى ذلك يميل العديد من الاقتصاديين إلى الاعتقاد فى ان اتباع سياسة حرية التجارة خلال النصف الثانى من القرن الماضى قد ساعد بصورة أساسية فى اتمام « الثورة الصناعية » والتى كانت قد وصلت الى

مرحلة الأزمة الشديدة فى ظل القيود الكثيرة على التجارة الدولية ، كما ساهم مساهمة فعالة فى رفع مستويات الاستهلاك فى كثير من دول العالم . وخلال فترة الثلاثينيات شاهد العالم اتجاها متطرفا للغاية نحو تقييد التجارة الدولية ولم ينتهى ذلك الاتجاه الا بقيام الحرب الثانية . وبينما أبقت الكثير من الدول على سياسة التقييد فى الفترة التالية للحرب الثانية الا أن تيار التحرر بدأ يظهر مرة أخرى ولكن على النطاق الاقليمى فيما بين مجموعات من الدول التى دخلت فى شكل أو آخر من الاتحادات الاقتصادية .

وفى ختام الكلام حول المسألة التى نعالجها نشير الى أن حرية انتقال السلع والخدمات لاتقل فى أهميتها أو فى أثرها عن حرية حركة عناصر الانتاج بين البلدان المختلفة . فلقد أكدت بعض الدراسات الاقتصادية الحديثة أن تحرير التجارة الخارجية فى السلع والخدمات يمكن أن يؤدى دورا اساسيا فى توجيه عناصر الانتاج نحو الاستخدام الأمثل لها . ونشير هنا الى دراسة قام بها ساموبلسون وستولبر(١) والتى أكدت أن واردات السلع كثيفة العمل Labour-intensive products (أى السلع التى يساهم عنصر العمل فى انتاجها بدرجة أكثف من أى عنصر انتاجى آخر) فى بلاد مثل استراليا أو الولايات المتحدة والتى تتميز بندرة نسبية فى عنصر العمل تؤدى الى انقاص عوائد هذا العنصر داخلها . ذلك لأن واردات السلع كثيفة العمل قد أدت الى زيادة عرضها فى الأسواق المحلية لهذه البلاد ومن ثم خفضت أسعارها وانقصت انتاجها . وبالتالى أدى هذا الى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال التى كانت تساهم داخليا فى انتاج هذه السلع كثيفة العمل مما أدى الى هبوط نسبى فى معدلات الأجور(٢) .. أى أن

(1) P.A. Samuelson and Stolper, « Protection and Real Wages », « Review of Economic Studies », 9 (1943), Reprinted in Readings in the Theory of International Trade (1949).

وثمة دراسات أخرى تمت فيما بعد وتؤكد نفس نتائج هذه الدراسة الرائدة .

(٢) بالطبع ، فى هذه الحالة يتم الاستغناء أيضا عن كميات من العناصر الانتاجية الأخرى التى تمتزج بعنصر العمل فى انتاج السلع كثيفة العمل ولكن لأن السلع كثيفة العمل ، فان الاستغناء عن هذا العنصر يتم بنسبة أعظم بكثير من العناصر الأخرى وبفرض تعادل الصادرات مع الواردات واعتماد الصادرات على العناصر الانتاجية المتوفرة فان الأسعار النسبية هذه الأخيرة ترتفع

عملية استيراد السلع كثيفة العمل تقود إلى نفس النتيجة التى يمكن أن تحدث لو سمحت السلطات الاسترالية أو الأمريكية بهجرة عمال أجانب اليها .

ثالثا : اختلاف النقود :

حيث لكل بلد عملتها النقدية الخاصة بها والتى يتم بها تسوية كافة المعاملات المالية والتجارية الداخلية فان التجارة الدولية بديهيا تستلزم استخدام نقود مختلفة . وهذا هو أحد العوامل الهامة التى تميز الاقتصاد القومى عن الاقتصاد الدولى .. ففى داخل أى بلد من البلاد تتم تسوية كافة المعاملات المالية والتجارية باستخدام النقود الوطنية ولا يملك أى أحد الحق القانونى أن يرفض قبولها . أما حينما يرغب المواطنون فى شراء أى سلع أو خدمات من بلد أجنبى فلابد لهم أن يحصلوا أولا على قدر من عملته النقدية يساوى قيمة هذه السلع أو الخدمات المطلوبة . فمثلا لو رغب شخص ما فى الولايات المتحدة أن يشترى سلعا من بريطانيا قيمتها ١٠٠٠ جنيه استرلينى فلا بد له أن يحصل على هذه القيمة من الجنيهات الاسترلينية . وفى حالة بلد مثل الولايات المتحدة والذى يتمتع بمركز اقتصادى قوى فى المحيط الدولى فاننا نجد أن عملته ــ الدولار ــ تلقى قبولا عاما لدى البنوك وجميع المؤسسات الأخرى المشتغلة بتحويل العملات . ولهذا فالأمريكى لايلقى عادة أية صعوبة تذكر فى تحويل دولاراته الى أية عملات أجنبية أخرى حينما يتعامل على المستوى الدولى . وهناك عدد قليل آخر من العملات التى تماثل الدولار الأمريكى فى ذلك الشأن مثل الدولار الكندى والمارك الألمانى والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى أو السويسرى .. الا أننا يجب أن نؤكد أن سهولة تحويل مثل هذه العملات على المستوى الدولى لايعنى اطلاقا أن اتمام المعاملات التجارية الدولية سوف يتم بنفس درجة السهولة واليقين التى تتسم بها المعاملات التجارية الداخلية . ذلك لأن سعر الصرف الذى تحول بمقتضاه عملة ما إلى مايساويها من عملة أجنبية أخرى لا يتسم بالثبات بل ويتعرض للتغير المستمر ، أحيانا يوميا أو بين ساعة وأخرى هذه التغيرات فى أسعار الصرف تعكس التغيرات **المستمرة فى المراكز الاقتصادية للدول فى محيط التجارة الدولية**

والظروف السياسية كما تعكس حالة المضاربات فى البورصات العالمية وتخلق جوا من الحيطة والحذر أو التحفظ تجاه المعاملات التجارية الدولية .

واذا كانت التغيرات فى أسعار الصرف تجرى بشكل مستمر فى حالات البلدان المتقدمة التى تتمتع بعملات متينة قابلة للتحويل بسهولة على المستوى الدولى فإن الأمر لايختلف بل هو أكثر حدة فى حالات البلدان الأقل تقدماً أو النامية والتى لا تتمتع عملاتها الوطنية بنفس الدرجة من المتانة . فهذه الأخيرة تتعرض أسعار صرفها لتغيرات حادة فيما بين الحين والآخر . وهكذا يمكن أن نتبين بسهولة كيف أن اختلاف النقود على المستوى الدولى يؤدى الى وضع قيد كبير على التجارة الدولية . بل والأكثر من هذا أن الأزمات الناجمة عن التغيرات الحادة فى أسعار الصرف وأزمات الحصول على النقد الأجنبى المطلوب للتجارة الدولية خلال الخمسون عاما الماضية[1] قد ألجأت غالبية دول العالم — الواحدة تلو الأخرى — الى وضع نظم نقدية مختلفة من شأنها وضع قيود أكثر على سير التجارة الدولية .. وعلى سبيل المثال تثبيت سعر الصرف عند قيمة رسمية لاتتفق مع قيمته الحقيقية فى السوق الدولى ، ووضع أنظمة حكومية متفاوتة فى شدتها للحد من عمليات تحويل العملات الوطنية بعملات أجنبية . بل ولم ينجو من هذا الاجراء الأخير (الرقابة على النقد الأجنبى) فى الآونة الأخيرة بعض الدول مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والتى تعتبر فى موقف اقتصادى أفضل نسبيا بكثير من عدد كبير من دول العالم .. وطبيعى أن يؤدى كل هذا الى عرقلة نمو التجارة الدولية .

وقبل أن نختم الكلام عن هذه المسألة لابد من الاشارة الى تلك الفترة التاريخية السابقة للحرب العالمية الأولى والتى تميزت بتوحيد النظم النقدية فى العالم كله على أساس « الذهب » .. حقيقى أن كل بلد كان له عملته الوطنية المميزة ولكن الاصدار النقدى كان يتم على أساس تغطية كاملة بالذهب ، ولهذا كان لكل عملة سعر صرفها الذى لا يتغير (أى على أساس أن العملة الوطنية تساوى كذا

---

(١) بالتقريب منذ التخلى عن نظام الذهب فى أوائل الثلاثينيات

من أوقية الذهب) .. ومما لاشك فيه أن هذا العامل كانت له أهميته الكبرى ودوره الذى لا يمكن انكاره فى نمو التجارة الدولية حينداك .

رابعا : انفصال الأسواق :

تكلمنا فى النقطة السابقة عن اختلاف سياسة التجارة الخارجية عن تلك الخاصة بالتجارة الداخلية وأخذنا هذا كأحد المعايير التى نفرق بها الاقتصاد الدولى عن الاقتصاد القومى . ونعيد ذكر هذه المسألة لكى نقول أن الأنواع المختلفة من القيود التى تضعها الدول على تجاراتها الخارجية تتسبب فى انفصال أسواقها عن بعضها البعض ، وتؤدى هذه الظروف فى حد ذاتها الى تأكيد استمرار ظروف اقتصادية معينة ذات طابع محلى داخل سوق كل دولة . الا أن انفصال أسواق الدول المختلفة قد ينشأ ايضا نتيجة لفعل عوامل أخرى غير سياسة التجارة الخارجية . ومن أهم هذه العوامل : ا ــ صعوبة المواصلات والاتصالات ، ب ــ اختلاف الأذواق . وفى الماضى تسببت صعوبة المواصلات أحيانا فى انفصال تام بين أسواق بعض الدول ــ على سبيل المثال البلاد التى فصلتها عن بعضها البعض المحيطات أو الجبال الشاهقة الارتفاع أو الطرق البرية غير المأمونة الخ . ومع التقدم المستمر فى المواصلات ــ ولكن بخاصة بعد ثورة المواصلات البحرية فى الربع الأخير من القرن الماضى[1] ــ بدأت أسواق الدول المختلفة تقترب من بعضها شيئا فشيئا . ولكن إلى عصرنا الحالى ــ مائة عام بعد ثورة المواصلات ــ مازالت صعوبة المواصلات أو ارتفاع تكلفتها تلعب دورا لايمكن انكاره (ولو أنه يختلف فى أهميته بالطبع من حالة الى أخرى) فى الفصل بين أسواق الدول المختلفة .

أما عن صعوبة الاتصالات على المستوى الدولى فهذا أيضا يلعب دوره الهام فى انفصال الأسواق . ومن المعلوم لدينا أن عصر تنظيم وانتظام البريد الدولى جاء على أثر انتظام بعض الخطوط الملاحية البحرية فى الربع الأخير من القرن الماضى وقد كان لهذا دوره فى تقوية الاتصالات بين الدول المنتفعة وساعد فى تنشيط التجارة

---

(١) على أثر افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩ والتقدم المذهل فى صناعة السفن البحارية

بينها . وكذلك أيضا يساهم النقل الجوى منذ نهاية الحرب الثانية بدور حيوى فى المحافظة على انتظام وسرعة الاتصالات البريدية بين الدول المختلفة . وبالاضافة نجد أن شبكات الاتصال التلغرافية والتليفونية والتلكس قد لعبت دوراً هاماً جداً فى تقوية الروابط بين أسواق البلدان المختلفة منذ نهاية القرن الماضى وإلى الآن .

وبالرغم من هذا التقدم الذى شهده العالم فى أجهزة الاتصالات المذكورة ـــ والذى ساعد بلا شك على الربط بين أسواق الدول ـــ الا أن الفجوة ما زالت متسعة . ويستطيع أى متشكك فى هذا التقرير أن يعقد مقارنة بين وسائل وتكلفة الاتصالات على المستوى المحلى داخل أى بلد من البلاد وبين هذا البلد وبقية أنحاء العالم .

وأخيرا نذكر أن صعوبة الاتصالات الدولية لا تنشأ نتيجة العوامل السابقة فقط ، ولكنها تنشأ أيضا نتيجة اختلاف اللغات . فليس هناك أدنى شك فى أن عدم التمكن من فهم لغة الآخرين سوف يمثل عائقا ضخما فى سبيل قيام أو اتمام المعاملات الاقتصادية معهم[1] . ويستشهد من الأدلة التاريخية على أن التجارة بين الدول التى تكلمت بلغة واحدة أو لغات متقاربة قامت وانتعشت قبل تلك التى قامت بين دول ذات لغات مختلفة . وفى العصر الحاضر نجد أن عامل اختلاف اللغات قد قلت أهميته نسبيا بسبب التوسع فى التعليم ، وتاريخيا أدى تمكن عدد صغير من دول العالم فى عصور تاريخية متفاوتة من مد سيطرته على أجزاء كبرى من العالم إلى انتشار عدد قليل من اللغات على المستوى الدولى مما سهل كثيرا فى نمو المعاملات الاقتصادية الدولية .

أما عن العامل الثانى الأساسى الذى يسهم فى الفصل مابين أسواق البلاد المختلفة فهو اختلاف الأذواق ، وهذه تنشأ بفعل عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية من بلد لآخر ، اختلاف المناخ الجغرافى ، اختلاف

---

(١) نحب أن ننبه القارىء مع ذلك الى أن عدم تمكن التجار من تفهم السنة بعضهم البعض لم يخل تماما من قيام التجارة الدولية ـــ مثال ذلك تجارة المستكشفين فى العصور الوسطى مع الشعوب التى اكتشفوها عن طريق الاشارة وعرض بضائعهم المختلفة وقبول مقايضتها ببضائع الآخرين وكذلك أيضا تجارة بعض القبائل فى أفريقيا حتى الآن مع بعضها البعض عن طريق نوع مماثل من المقايضة الصامتة .

الأديان أو الفلسفات وأيضا مرحلة التقدم العلمى . واختلاف الأذواق يؤدى الى اختلافات فى أنواع السلع المطلوبة أو فى أشكالها أو حجومها .. الخ ويلعب هذا بالتالى دورا هاما فى فصل أسواق البلاد عن بعضها البعض . ولكن مما يذكر هنا أن التحسن المستمر فى وسائل المواصلات والاتصالات الدولية ، والانتفاع بالتقدم فى وسائل الدعاية والاعلان على المستوى الدولى وخروج أبناء الدول المختلفة بأعداد متزايدة الى العالم لأغراض السياحة والتعليم كل هذا ساعد كثيرا على تقليل الفجوات بين الأذواق الدولية وساهم بالتالى فى التخفيف من حدة انفصال الأسواق لهذا السبب . الا أننا من الناحية الأخرى لا يجب أن نبالغ فى هذا الأثر . فما زلنا نجد علامات كثيرة واضحة على اختلاف أذواق الأمم وآثارها الاقتصادية فى الفصل بين أسواقها : مثال الملابس أو الأطعمة ذات الطابع القومى فى كثير من بلاد العالم أو السيارات الانجليزية المجهزة بعجلة قيادة يمينية والتى تطلب فقط محليا وفى عدد قليل آخر من دول العالم وهكذا .

مراجع الفصل الأول :

1 * C.P. Kindleberger, International Economies (3rd. edition, Illinois, 1963) Chapter 1.

2 * G. Haberler, The Theory of International Trade (London, 1937), Chapter 1.

3 * P.T. Ellsworth, The International Economy (3rd. edition, London, 1964), Chapter 1.

4 * B. Ohlin, Inter-regional and International Trade (Cambridge, Mass., 1933).

* محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية (الطبعة الثالثة — بيروت ١٩٧٠) المقدمة ص ٣ — ٩ .

* صلاح نامق ، التجارة الدولية (القاهرة — ١٩٦٤) الفصل الأول .

الفَصل الثانى

نظرية التجارة الدولية

(١)

نظرية النفقات النسبية : **Theory of Comparative Cost**

عرفنا من قبل مبدأ التخصص فى مجال الأعمال وكيف يؤثر هذا على الكفاءة الانتاجية ومن ثم على الدخل ومستوى المعيشة . ولدينا فى مجال دراستنا الحالية نظرية فى التجارة الدولية تقوم أساسا على الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بمبدأ التخصص . تلك هى نظرية النفقات النسبية ـــ أو كما تسمى أيضا نظرية المنافع أو المزايا النسبية Comparative Advantage التى وضعها دافيد ريكاردو فى ١٨١٧ واكملها من بعده جون ستيوارت ميل ثم آخرين من المدرسة الاقتصادية البريطانية ومن غيرها . ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من قرن مضى الا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية فيها ومازالت تحتل حتى الآن مكانا بارزا فى مجال تفسير قيام التجارة الدولية . وعلى الرغم من وجود بعض أوجه النقص فى النظرية الا أن العديد من الاقتصاديين المعاصرين ما يزالون يدافعون عنها ويعتبرونها أساسية لتفسير التجارة الدولية .

ضرب ريكاردو مثالا عدديا واضحا وبسيطا لشرح نظريته . فأخذ بلدين هما انجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة أى منهما أن تقوم باستخدام مواردها الاقتصادية فى انتاج سلعتين فقط هما الأقمشة والخمر[1] . ثم يفترض ريكاردو بعد ذلك أن انتاج وحدة من الأقمشة فى السنة يحتاج الى عمل ١٠٠ رجل فى انجلترا ، ولكن الى عمل ٩٠ رجل فى البرتغال . وان انتاج وحدة من الخمر فى السنة يحتاج الى عمل ١٢٠ رجل فى انجلترا ، ولكن الى عمل ٨٠ رجل فى البرتغال .

(لاحظ أن ريكاردو يقيس نفقات انتاج السلع بوحدات من العمل وذلك لاستناده الى نظرية القيمة للعمل) .

(١) المثال منقول عن ريكاردو بنصه مع التصرف فى الشرح وطريقة العرض .

ولزيادة التوضيح :

نفقات الانتاج مقدرة بوحدات عمل / سنة

	وحدة من الأقمشة	وحدة من الخمر
انجلترا	١٠٠	١٢٠
البرتغال	٩٠	٨٠

فاذا لم تكن هناك حواجز أمام التجارة بين البلدين فإن البرتغال ستجد أن مصلحتها هى أن تتخصص فى انتاج الخمر وتستورد الأقمشة من انجلترا .. وتجد انجلترا أن مصلحتها هى ان تتخصص فى انتاج الأقمشة واستيراد الخمر من البرتغال . والسبب فى هذا واضح ، فانجلترا سوف تستبدل وحدة من الأقمشة والتى تكلفها عمل مائة رجل بالسنة مقابل وحدة من الخمر والتى تحتاج منها الى عمل مائة وعشرون رجل بالسنة . فانجلترا بهذا تحصل على ماتريد من الخمر وتوفر عشرون رجل سنويا وهذا هو مكسبها من التجارة الخارجية . أما بالنسبة الى البرتغال فانها سوف تستبدل وحدة من الخمر والتى تكلفها عمل ثمانون رجل سنويا مقابل وحدة من الأقمشة والتى تحتاج منها لعمل تسعون رجل سنويا . والبرتغال بهذا قد وفرت عمل عشر رجال بالسنة وهو مكسبها من التجارة الخارجية .

وبناء على ذلك ، فبالرغم من أن البرتغال متفوقة على انجلترا تفوقا مطلقا فى انتاج كل من الأقمشة والخمر الا أن تفوقها النسبى أكبر فى ناحية انتاج الخمر مما يدفعها الى التخصص فيه . ومع أن كفاءة انجلترا فى انتاج كل من الخمر والأقمشة أقل بصورة مطلقة من كفائة البرتغال الا أن انجلترا متميزة نسبيا (أو نفقة انتاجها أقل نسبيا) فى مجال انتاج الأقمشة ، وعلى هذا تتخصص فيه .. ويدفع البلدين الى هذا التخصص المكسب الناتج لكل منهما من عملية التبادل كما ذكرنا عاليه .

* * *

يلاحظ أن هناك نقطتين هامتين فى المثال العددى الذى ضربه ريكاردو لتوضيح نظرية النفقات النسبية . **أولا** : أنه يفترض أن شروط التبادل بين انجلترا والبرتغال **ستتم على أساس وحدة من الأقمشة مقابل وحدة من الخمر** ، ويكون المكسب الناتج من التجارة على أساس الفروق فى النفقات النسبية لانتاج السلعتين (كما سبق التوضيح) . **والنقطة الثانية** : أنه سواء فى حالة انجلترا أو البرتغال فان الملحوظ **أن السلعة التى يتمتع البلد بميزة نسبية فى انتاجها هى نفسها السلعة التى تتكلف وحدات أقل من العمل** . فانجلترا مثلا تتمتع بميزة مقارنة فى انتاج الأقمشة وفى الوقت ذاته فان وحدة الأقمشة هى التى تتكلف وحدات عمل بالسنة أقل من وحدة الخمر . ونفس الحال بالنسبة للبرتغال (راجع المثال العددى) .

ولقد أوضح جون ستيوارت ميل أنه يمكن اسقاط هاتين النقطتين من الحسبان بدون المساس بأساس نظرية النفقات النسببة .

ولتوضيح هذا افترض جون ستيوارت ميل[1] أن انتاج ١٠ ياردات من الأقمشة القطنية فى انجلترا يتكلف من وحدات العمل نفس ما يتكلفه انتاج ١٥ ياردة من التيل . أما فى ألمانيا فان انتاج ١٠ ياردات من الأقمشة القطنية يتكلف مثل ما يتكلفه انتاج ٢٠ ياردة من التيل .

	أقمشة قطنية بالياردة		تيل باليارة
انجلترا	١٠	=	١٥
ألمانيا	١٠	=	٢٠

ومن هذا المثال العددى نجد واضحا أن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج التيل بينما نجد أن انجلترا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج الأقمشة القطنية .

ولايضاح أكثر يمكن اعادة وضع مثال ميل بالطريقة التالية :

(١) نص مثال جون ستيوارت ميل مع التصرف فى الشرح وطريقة العرض .

فى انجلترا : ياردة واحدة من الأقمشة القطنية = ياردة ونصف من التيل .
فى ألمانيا : ياردة واحدة من الأقمشة القطنية = ياردتين من التيل .

فالأقمشة القطنية ارخص نسبيا فى انجلترا حيث يمكن استبدال الياردة منها بياردة ونصف من التيل بدلا من ياردتين كما هو الحال داخل ألمانيا . بينما أن التيل أرخص نسبيا فى ألمانيا حيث يمكن استبدال ياردة منه بنصف ياردة من الأقمشة القطنية بدلا من $\frac{٢}{٣}$ ياردة من الأقمشة القطنية كما هو الحال فى انجلترا .

لقد أوضح لنا الشرح السابق أنه لكى نستطيع تبين الميزات النسبية التى يتمتع بها بلدان يتاجران فى سلعتين فان علينا أن نقارن بين معدلات التبادل بين هاتين السلعتين كما تحددت داخل كل من هذين البلدين قبل بدء التجارة . فاختلاف معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل فى ألمانيا عنه فى انجلترا هو سبب قيام التجارة بينها . ومن الممكن ايضاح ذلك بصورة أخرى اذا افترضنا تساوى معدلات التبادل بين السلعتين فى البلدين فهنا لاتقوم التجارة بينهما حيث لاينتج منها أى مكسب .

مثال : انجلترا :

١٠ ياردات من الأقمشة القطنية = ١٥ ياردة من التيل .

ألمانيا :

٢٠ ياردة من الأقمشة القطنية = ٣٠ ياردة من التيل .

معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل هو ١ : ١,٥ فى كل من البلدين وعليه لاينتج أى مكسب من تبادل هاتين السلعتين بينهما .

وناقش جون ستيوارت ميل النقطة الأخرى فى المثال الذى ضربه ريكاردو وهى الخاصة بشروط التبادل Terms of Trade . فقال أن فرض ريكاردو القائل بأن شروط التبادل تتم على أساس استبدال وحدة من سلعة معينة مقابل وحدة من السلعة الأخرى (١ : ١) هو فرض غير أساسى بالنسبة لنظرية النفقات النسبية بالاضافة الى عدم صحته فى جميع الأحوال . فمثلا باستخدام المثال العددى

الذى أعطاه جون ستيوارت ميل فانه لايمكن القول بأن انجلترا سوف تبادل وحدة من الأقمشة مقابل وحدة من التيل الألمانى .. فهذا يجلب خسارة لانجلترا حيث أن معدل التبادل بين السلعتين داخلها هو وحدة من الأقمشة مقابل وحدة ونصف من التيل .

وبالطبع فليس هناك مايدعو لأن نتمسك بحرفية الشرط القائل بأن شروط التبادل بين الدولتين تتم على أساس وحدة من سلعة مقابل وحدة من سلعة أخرى وما يتضمنه هذا من مكسب . وفى المثال الذى أعطاه جون ستيوارت ميل فان انجلترا قد تتاجر مع ألمانيا ١٠ وحدات من الأقمشة مقابل ١٥ وحدة من التيل (١ : ١,٥) . وفى هذه الحالة لن تكسب انجلترا أو تخسر من التجارة مع ألمانيا حيث أن المعدل المذكور هو نفسه السائد داخليا وليس هناك حافز على القيام بالتجارة الخارجية بالنسبة لانجلترا فى هذه الحالة.أما اذا استطاعت انجلترا أن تبادل ١٠ وحدات من الأقمشة مقابل ٢٠ وحدة من التيل (١ : ٢) وهو المعدل السائد داخل ألمانيا فانها تحصل على أقصى ربح ممكن من التجارة الخارجية . ولكن بطبيعة الحال لايمكن لألمانيا وهى تبادل وحدتين من التيل مقابل وحدة من الأقمشة القطنية أن تحقق أى مكسب من تجارتها الخارجية ، ومن ثم لاتجد حافزاً على القيام بها .

وبناء على ذلك يشرح لنا جون ستيوارت ميل أن التجارة ستقوم ما بين الدولتين اذا ما كان معدل التبادل بين السلعتين يتراوح مابين المعدلين السائدين داخلهما . ففى هذه الحالة تحقق كل دولة مكسباً من التجارة الخارجية يتمثل فى الفرق بين معدل التبادل السائد لديها داخليا ومعدل التبادل الأفضل الذى سوف يتحدد من خلال عملية التبادل مع الدولة الأخرى .

ولقد أوضح جون ستيوارت ميل أن شرط التبادل الفعلى بين الدولتين سوف يتحدد على أساس : (١) طلب كل منهما على السلعة التى تنتجها الدولة الأخرى ، و (٢) مرونة هذا الطلب . أى أن شرط التبادل يتحدد على أساس **الطلب المتبادل** .

فاذا كان لانجلترا احتياجات كبيرة من التيل الألمانى بينما أن ألمانيا لها احتياجات صغيرة نسبيا من الأقمشة التى تتخصص فيها الأولى فسوف تميل شروط التبادل بين الدولتين لصالح ألمانيا . واذا فرضنا أيضا أن احتياجات انجلترا وانفاقها على التيل الألمانى يتزايد كلما نقص سعره فان شروط التبادل سوف تميل أكثر ضد صالح انجلترا . والعكس صحيح . فاذا كان طلب انجلترا على التيل الالمانى قليل نسبيا ومرونته قليلة فان انخفاض سعر التيل الألمانى سيمكن انجلترا من الحصول على شروط تبادل أحسن . وهذا ماأسماه ستيوارت ميل بمبدأ الطلب المتبادل Reciprocal Demand . وسوف تناقش هذا الموضوع بشيء من التفصيل فيما بعد .

تطور صياغة النظرية :

تعرضنا من قبل لجوهر نظرية النفقات النسبية لدى المدرسة الكلاسيكية من خلال شرحنا لمثال ريكاردو ثم مثال جون ستيوارت ميل . ومن الافتراضات التحليلية التى تضمنتها الامثلة المشار اليها وجود بلدين وسلعتين فقط وثبات النفقات النسبية . أما الفروض الأساسية التى ارتكز عليها التحليل فتمثلت فى وجود المنافسة الكاملة ، والتوظف الكامل ، والقدرة التامة للعناصر الانتاجية على الحركة داخل البلد ولكن ليس خارجها ، وتماثل الاذواق . كما دافع أعضاء المدرسة الكلاسيكية جميعاً دفاعاً تاماً عن الحرية التجارية وافترضوا وجودها من أجل تحقق مزايا التخصص الدولى القائم على تقسيم العمل الدولى .

ولقد تطورت صياغة نظرية التجارة الدولية بعد ذلك مع تطور علم الاقتصاد وتطور ادواته وفنونه التحليلية . لقد اهتم الكلاسيكيون اساساً بتحليل جانب العرض فى نظرية التجارة الدولية وذلك ببيان مايمكن انتاجه وتصديره من جانب دولة إلى دولة أخرى عند هيكل معين للنفقات النسبية . وفيما بعد ذلك بدأ الاقتصاديون من المدرسة النيوكلاسيكية يهتمون بتحليل جانب الطلب أيضا داخل كل دولة لمعرفة أثره على التجارة الخارجية . ومن المعروف أن العرض والطلب معاً يحددان السعر السائد فى السوق ، ومن ثم تحول الاهتمام الى « الأسعار النسبية »

بدلا من « النفقات النسبية » . ولكن مع استمرار فرض المنافسة الكاملة والتوظف الكامل يمكن القول بعدم وجود أية آثار احتكارية على الأسعار وكذلك عدم وجود أية فجوات انكماشية أو تضخمية ، وهذا مما يجعل الأسعار أو النفقات النسبية شيئاً واحداً .

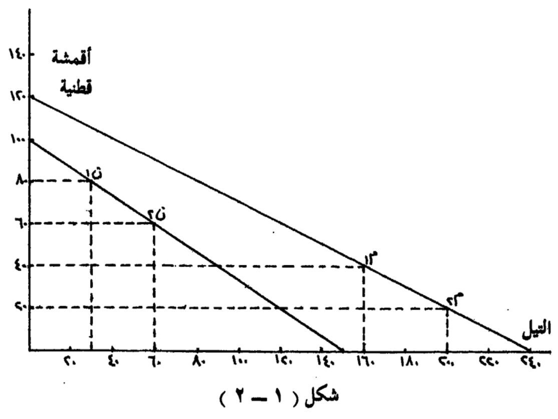
وبالطبع فان ادخال جانب الطلب فى النظرية لابد أن يدخل أموراً جديدة فيها، ولكننا فى تحليلنا الذى نعتمد فيه على منحنيات السواء، سنأخذ فقط بفرض تماثل الأذواق فى البلدان المتاجرة وسوف ينعكس هذا الفرض تحليلياً فى تماثل خريطة السواء بالنسبة للسلعتين لدى البلدين المتاجرين . وفيما بعد يمكن أن نعرف أثر الاختلاف فى الأذواق على التجارة حتى أنه مع وجود نفس امكانيات الانتاج لدى البلدين يمكن أن تقوم التجارة بسبب ذلك .

وفيما يلى نعرض الصيغة المتطورة للنظرية فى ظروف ثبات النفقات ثم فى ظروف تغيرها مع التمسك بالافتراضات التحليلية المبسطة الخاصة ببلدين وسلعتين فقط ، واستمرار الاعتماد على الفروض الاساسية التى قامت عليها النظرية ... وبعد ذلك سوف نبين كيف أن الافتراضات التحليلية المبسطة يمكن الاستغناء عنها دون المساس بجوهر النظرية . أما الفروض الأساسية فعلى قدر تعرضها للانتقاد فان النظرية سوف تتعرض أيضا للانتقاد ، وعلى قدر امكان تطويرها مع عدم المساس بجوهر النظرية على قدر مايمكن تطوير النظرية فى عالم ملىء بالتغيرات المستمرة .

أولا : ثبات النفقات النسبية :

سوف نستخدم فى عرضنا الحالى منحنيات امكانيات الانتاج لبيان جانب العرض ومنحنيات السواء لبيان جانب الطلب وكما ذكرنا فسوف نستمر فى افتراض بلدين وسلعتين فقط . وخلال عرضنا سوف نبرز الفروض الاساسية التى يستند اليها التحليل .

يمثل الخط ن فى الشكل (١ ــ ٢) امكانيات الانتاج لانجلترا . ونفترض أنه اذا خصصت انجلترا كل مواردها الاقتصادية لانتاج الأقمشة القطنية فانها تستطيع



شكل (١ ــ ٢)

ان تنتج مائة وحدة منها فى السنة (فترة معينة من الزمن) ولا شيء من التيل . أما إذا خصصت مواردها لانتاج التيل فانها تستطيع ان تنتج منه ١٥٠ وحدة فى السنة . واستقامة الخط ن تعنى ان التحرك من أى نقطة الى أخرى يتم على أساس معدل ثابت (= ١٠٠ : ١٥٠ = ١ : ١,٥) ، وهذا يمثل فرض **ثبات النفقات النسبية للأنتاج** وأى نقطة على الخط ن تمثل امكانيات الانتاج لانجلترا . فعندالنقطةن١ تستطيع انجلترا انتاج ٨٠ وحدة من الأقمشة و ٣٠ وحدة من التيل . فإذا ماتنازلت انجلترا عن ٢٠ وحدة من الأقمشة القطنية لتنتج ٦٠ وحدة فقط من هذه السلعة فانها تستطيع ان تزيد انتاجها من التيل بمقدار ٣٠ وحدة أى إلى ٦٠ وحدة من هذه السلعة . وأيضا مايمثله الرسم البيانى بالانتقال من النقطة ن ١ إلى النقطة ن ٢ . راجع أيضا الجدول (١ ــ ٢)

وثبات نفقات الانتاج يعتمد على فرض معين الا وهو صلاحية العناصر الانتاجية المتاحة للتحول من نشاط انتاجى لآخر (من انتاج الأقمشة القطنية إلى

انتاج التيل أو العكس) دون أن تتأثر انتاجيتها وذلك عند أى مستوى من مستويات الانتاج . ولذلك فان تحول كمية معينة من عناصر الانتاج عند أى مستوى من المستويات من نشاط انتاج التيل إلى نشاط انتاج القطنيات سوف

جدول (١ ــ ٢)
امكانيات الانتاج بالسنة

انجلترا (ن)

			ن١		ن٢						
أقمشة قطنية	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	١٠	صفر
تيل	صفر	١٥	٣٠	٤٥	٦٠	٧٥	٩٠	١٠٥	١٢٠	١٣٥	١٥٠

المانيا (م)

									م١		م٢		
أقمشة قطنية	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	١٠	صفر
تيل	صفر	٢٠	٤٠	٦٠	٨٠	١٠٠	١٢٠	١٤٠	١٦٠	١٨٠	٢٠٠	٢٢٠	٢٤٠

يعنى دائما التخلى عن وحدة ونصف من التيل واضافة وحدة من الأقمشة القطنية وذلك دون نقص أو زيادة . ومعنى ذلك أن معدل التحول الحدى Marginal rate of transformation ثابت[1] . ويعنى ذلك أيضا ان نفقة الفرصة البديلة opportunity cost للوحدة من الأقمشة أو للوحدة من التيل ثابتة دائما .

وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا ، فالخط م يمثل امكانيات الانتاج فيها . فإذا فرضنا ان ألمانيا خصصت كل مواردها لانتاج التيل فسوف تنتج ٢٤٠ وحدة من هذه السلعة فى السنة ولا شيء من الأقمشة القطنية . أما إذا خصصت مواردها فى إنتاج الأقمشة القطنية فقط فتستطيع انتاج ١٢٠ وحدة من السلعة ولا شيء من التيل وتماما كما شرحنا بالنسبة للخط ن فى حالة انجلترا فان الانتقال من نقطة

(١) منحنى امكانيات الانتاج يسمى أيضا بمنحنى التحول وميل المنحنى عند أى نقطة أو بين نقطتين متقاربتين يقيس مانسميه معدل التحول الحدى وهذا ثابت فى حالة الخط المستقيم .

إلى أخرى على الخط م يتم دائما على أساس معدل ثابت . ويمكن التحقق من ذلك بمقارنة امكانيات الانتاج بين النقطتين $م_١$ ، $م_٢$ فى الشكل البيانى (١ ــ ٢) وكذلك مراجعة الجدول (١ ــ ٢) .

وثمة فرضين أساسيين لصحة المناقشة السابقة : أولهما فرض التوظف الكامل للعناصر الانتاجية وثانيهما فرض الحركية التامة لهذه العناصر داخليا .. وبالنسبة للفرض الأول نجد أن انجلترا مثلا [وقد افترضنا أنها تنتج سلعتين فقط] أما أن توظف عناصرها الانتاجية فى انتاج الأقمشة القطنية أو فى انتاج التيل . فالعناصر الانتاجية التى تخرج من انتاج الأقمشة القطنية عند أى مستوى من مستويات الانتاج لاتبقى عاطلة وانما توظف بالكامل فى انتاج التيل ، والعكس صحيح . ولذلك لايبقى أى قدر من العناصر الانتاجية الموجودة فى الدولة متعطلا عند أى مستوى من مستويات الانتاج . لذلك لايمكن أن ينقص انتاج السلعتين فى آن واحد ، فما ينقص من أحدى السلعتين يعوض تلقائيا بزيادة فى السلعة الأخرى . أما الفرض الثانى فهو الحركية التامة لعناصر الانتاج داخل الدولة (وليس خارجها) . وأهمية هذا الفرض تكمن فى تحقيق التوظف أو الاستخدام الأمثل للعناصر الانتاجية . ذلك لأن حركة العناصر الانتاجية انما تتبع التغيرات أو الفروق النسبية فى عوائدها . فالعناصر الانتاجية تترك نشاطا انتاجياً وتتحرك نحو آخر لأن العوائد فى هذا الأخير أكبر نسبياً . وتظل العناصر الانتاجية فى حركتها إلى أن تتساوى معدلات العوائد التى تحصل عليها فى جميع الأنشطة وهنا نقول أنها قد أصبحت فى وضع الاستخدام الأمثل . وهذا الفرض ضرورى جداً لضمان توجه العناصر الانتاجية دائما نحو السلعة التى تتمتع بميزة نسبية عند قيام التجارة الدولية. والآن دعنا نفترض ان انجلترا تعيش بلا تجارة خارجية ، أى أنها تكتفى ذاتيا . فى هذه الحالة نجد أن من الممكن استخدام تحليل منحنيات السواء لتحديد الكميات التى تنتج من الأقمشة القطنية والتيل لاشباع حاجات المجتمع . فبفرض أن المجتمع الانجليزى له تفضيلات معينة تنعكس فى مجموعة من منحنيات السواء فان من الممكن تحديد نقطة الانتاج التوازنية عند تماس منحنى امكانيات الانتاج مع أعلى منحنى سواء ممكن . وحيث افترضنا عدم وجود تجارة خارجية

فان الكميات التى تنتج من الأقمشة القطنية والتيل عند هذه النقطة هى نفسها الكميات التى سوف يستهلكها المجتمع . وعند النقطة التوازنية سنجد ان معدل الاحلال الحدى بين السلعتين (ميل منحنى السواء عند النقطة يساوى معدل التحول الحدى بينهما (ميل خط امكانيات الانتاج) . كما ينبغى ان نلاحظ ان ميل خط امكانيات الانتاج سوف يقيس الأسعار النسبية بين السلعتين أو معدل التبادل الداخلى بينهما ، وهو ثابت فى هذه الحالة مهما تغيرت الكميات المنتجة من السلعتين[1] ونفس هذا التحليل يمكن ان يتم بالنسبة لألمانيا ، فينتج المجتمع عند نقطة التوازن كمية معينة من التيل مع كمية أخرى من الأقمشة القطنية مما يحقق له الوضع الأمثل انتاجيا واستهلاكيا وهذا الوضع رهن تساوى معدل الاحلال الحدى بين السلعتين مع معدل التحول الحدى بينهما مع معدل التبادل أو الأسعار النسبية لهما كما شرحنا من قبل .

والآن ماذا يحدث عند قيام التجارة الخارجية ؟ تبعاً لنظرية النفقات النسبية فإن كل دولة سوف تتخصص فى انتاج وتصدير السلعة التى تتميز فيها نسبيا . وسوف نشرح هذا التقرير باستخدام المثال الذى بين ايدينا .

لقد سبق ان ذكرنا ان انجلترا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج الأقمشة القطنية بينما أن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية فى انتاج التيل وذلك عند معدلات التبادل المذكورة هذا الأمر يتضح الآن أكثر بمقارنة الخطين ن ، م فى الرسم البيانى (١ ـــ ٢) لذلك فانه عند قيام التجارة الخارجية ستجد انجلترا أن من مصلحتها ان تتخصص تخصصاً كاملاً فى انتاج الأقمشة القطنية (تنتج ١٥٠ وحدة منها ولاشىء من

(١) على الدارس ان يقوم برسم امكانيات الإنتاج لإحدى الدولتين فى شكل خط مستقيم ثم يرسم منحنى سواء يتماس معه فى نقطة ما . بعد ذلك يقوم بتحديد الكميات المنتجة من كلتا السلعتين وهى نفسها الكميات المستهلكة منهما داخل الدولة . ويلاحظ أنه مهما كانت النقطة التى يتماس عندها منحنى السواء مع خط امكانيات الانتاج فان الأسعار النسبية للسلعتين (معدل التبادل بينهما) سوف تتساوى مع معدل التحول الحدى بينهما دائما . معنى ذلك أن معدل التبادل الداخلى يتحدد فى هذه الحالة دائما ومطلقاً بظروف العرض فقط متمثلاً فى امكانيات الانتاج التى تأخذ شكل الخط المستقيم .

وسيجد الدارس فيما بعد المعالجة البيانية الشاملة للموضوع قبل وبعد قيام التجارة الخارجية فى الشكل (٣ ـــ ٢) .

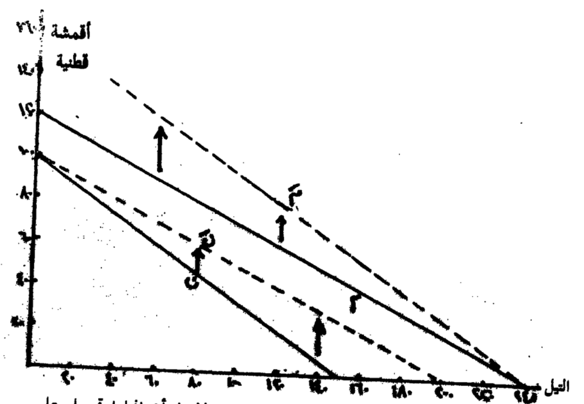
التيل) بينما أن ألمانيا ستجد مصلحتها فى أن تتخصص تخصصاً كاملاً فى انتاج التيل (تنتج ٢٤٠ وحدة منه ولاشىء من الأقمشة القطنية) . وستشبع كل دولة احتياجاتها من السلعة الأخرى التى لاتنتجها عن طريق الاستيراد من الدولة الأخرى . وتقرر النظرية ان كل دولة سوف تتمكن من اشباع حاجاتها لشكل أفضل بعد قيام التجارة الخارجية وذلك بالمقارنة بوضع الاكتفاء الذاتى الذى افترضناه سابقاً .. ولن يكون هذا الا نتيجة إعادة تخصيص عناصر الانتاج لتكون بأكملها فى النشاط الانتاجى الذى يتمتع بميزة نسبية .

ويلاحظ أنه عند قيام التجارة بين الدولتين لايمكن لانجلترا أن ترضى بشروط تبادل تقل عن ١٠ وحدات أقمشة قطنية مقابل ١٥ وحدة من التيل حيث أن هذا هو معدل التبادل السائد عندها داخليا بين السلعتين . ومن الناحية الأخرى فإن أقصى مكسب يمكن أن تحصل عليه انجلترا من التجارة الخارجية سوف يتحقق اذا استطاعت مبادلة ١٠ وحدات من الأقمشة القطنية مقابل ٢٠ وحدة من التيل . وهذا هو معدل التبادل السائد داخل ألمانيا بين السلعتين . ولتوضيح هذا باستخدام الرسم البيانى السابق فاننا نستطيع أن نقول ان انجلترا لن تحقق أى مكسب أو خسارة من التجارة مع ألمانيا اذا بادلت ١٠٠ وحدة من الأقمشة مقابل ١٥٠ وحدة من التيل بينما ان مكسبها يصل الى أقصاه اذا بادلت ١٠٠ وحدة من الأقمشة مقابل ٢٠٠ وحدة من التيل الألمانى .

وبالنسبة لألمانيا يمكن قول نفس الشىء ، بمعنى أنها لن تحقق أى مكسب من تجارتها الخارجية اذا بادلت ٢٤٠ وحدة من التيل مقابل ١٢٠ وحدة من الأقمشة القطنية الانجليزية بينما ان مكسبها من التجارة الخارجية يصل إلى اقصاه حينما تبادل ٢٤٠ وحدة من التيل مقابل ١٦٠ وحدة من الأقمشة الانجليزية (٢٤٠ : ١٦٠ = ١٥ : ١٠) وذلك وفقا لمعدل التبادل السائد بين السلعتين داخل انجلترا .

---

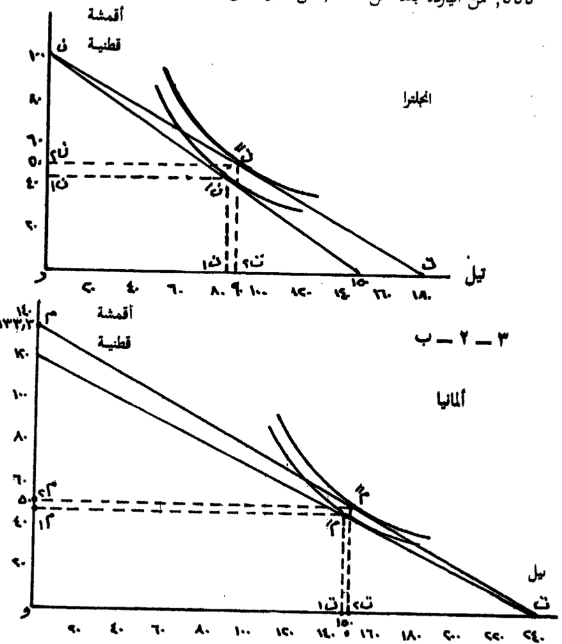
(١) لقد أخذنا فى مثالنا نفس الأرقام التى وردت فى مثال جون ستيوارت ميل السابق والخاصة بمعدلات التبادل الداخلية السائدة بين الأقمشة القطنية والتيل فى كل من انجلترا وألمانيا وأوضحنا حينذاك كيف تتحدد الميزة النسبية لكل من البلدين .



الشكل البيانى (٢ — ٢) يوضح هذه الحالة . لاحظ أن انجلترا تحصل على أقصى مكسب متصور من التجارة الخارجية اذا انتقلت من الخط ن الخاص بها قبل قيام التبادل مع ألمانيا إلى الخط نَ والذى يعكس معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل السائد داخل ألمانيا (لاحظ أن نَ موازٍ للخط م الخاص بألمانيا) وفى هذه الحالة فان ألمانيا لاتحصل على مكسب إطلاقاً من تجارتها الخارجية . ونفس الشيء يقال بالنسبة لألمانيا ؛ أى أنها اذا انتقلت بعد قيام التجارة مع انجلترا من الخط م (الخاص بها) إلى الخط مَ والذى يعكس معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل داخل انجلترا (لاحظ أن مَ مواز للخط ن فى الرسم) فانها تحصل على أقصى مكسب متصور من تجارتها الخارجية ولكن انجلترا لن تحصل على مكسب إطلاقاً فى هذه الحالة .

ومما سبق نجد أنه لكى تقوم التجارة الخارجية بين انجلترا وألمانيا لابد أن يتحدد شرط التبادل أو معدل التبادل الدولى بين المعدل السائد داخل انجلترا والمعدل السائد داخل ألمانيا ، وهذا شرط ضرورى لكى يتحقق مكسب لكل من الدولتين . فيلزم أن يكون معدل التبادل الدولى بين المعدلين الممثلين بالخطين ن ، م .

وإلى أن ندرس العوامل المحددة لمعدل التبادل الدولى دعنا نفترض ان هذا المعدل — فى المثال الحالى — قد تحدد عند [وحدة أقمشة = ١,٨ من التيل] وهذا المعدل سيحقق مكسبا لكل من انجلترا وألمانيا فى عملية التجارة الخارجية ، حيث يلاحظ أن كل ياردة من الأقمشة القطنية التى سوف تتخصص فيها انجلترا ستبادل الآن مقابل ١,٨ ياردة بدلا من ١,٥ ياردة من التيل . وفى ألمانيا فان هذا المعدل يبين أن ياردة من التيل الذى ستتخصص فى انتاجه سوف تبادل مقابل ٥٥٥, من الياردة بدلا من ٥٠٠, من الياردة من الأقمشة القطنية .



فى الرسم البيانى (٣ ــ ٢) بقسميه ا ، ب نعيد رسم المنحنيات أثر التغير الذى حدث فى معدل التبادل بين السلعتين وذلك بعد قيام التجارة الخارجية . فى الشكل (٣ ــ ٢ ــ ا) حالة انجلترا ممثلة . ونجد أن الخط ١٠٠ ق = ١٥٠ ت (١) يعبر عن امكانيات الانتاج ومعدل التبادل داخل انجلترا **قبل قيام التجارة الخارجية** . نقطة التوازن هى نَ وقد تحددت بتماس منحنى السواء الخاص بالمجتمع مع خط امكانيات الانتاج . والكميات المنتجة من الأقمشة والتيل هى و ن ١ ، و ت ١ على التوالى وهى نفسها الكميات المستهلكة من هاتين السلعتين .

الآن **بعد قيام التجارة الخارجية** نرسم الخط ١٠٠ ق = ١٨٠ ت ليعكس معدل التبادل الدولى (الذى افترضناه). ويلاحظ ان امكانيات الانتاج الداخلية لم تتغير فهى كما كانت تساوى مائة وحدة من الأقمشة القطنية (أو ١٥٠ وحدة من التيل) . ولكن هذه المائة وحدة من الأقمشة يمكن مبادلتها بعد قيام التجارة الخارجية بمائة وثمانين وحدة من التيل بدلا من مائة وخمسين وحدة كما كان الوضع قبلها .

وحينما نقول ان انجلترا سوف تتخصص فى انتاج الأقمشة فان هذا يعنى انتقال نقطة الانتاج من نَ إلى ن حيث الأخيرة = ١٠٠ ق . معنى هذا ان عناصر الانتاج التى كانت مستخدمة فى انتاج و ت ١ من التيل قبل قيام التجارة الخارجية سوف تتحول باكملها إلى صناعة الأقمشة القطنية مما يزيد انتاجها بالكمية ن ١ ن .

ومما يلاحظ ان نقطة الاستهلاك التوازنية سوف تختلف عن نقطة الانتاج بعد قيام التجارة الخارجية على خلاف ماكان عليه الوضع قبلها. ان نقطة الاستهلاك التوازنية بعد قيام التجارة الخارجية ستتحدد بتماس الخط ١٠٠ ق = ١٨٠ ت الذى يمثل معدل التبادل الدولى (الاسعار النسبية بين السلعتين) مع أعلى منحنى سواء ممكن . ومن الرسم نلاحظ ان التوازن الاستهلاكى للمجتمع بعد قيام التجارة الخارجية يتحدد عند منحنى سواء أعلى من ذلك المنحنى الذى تحدد عنده التوازن قبل قيامها ونقطة التوازن الجديدة للاستهلاك هى نً ونجد أن

المجتمع الانجليزى عندها يرغب فى استهلاك و ن ٢ من الأقمشة القطنية (أكبر من و ن ١) بالاضافة إلى و ت ٢ من التيل (أكبر من و ت ١) . ويلاحظ فى الظروف الجديدة ان الكمية المنتجة من الأقمشة القطنية هى و ن بينما ان الاستهلاك المطلوب و ن ٢ وان الفرق بين الانتاج والاستهلاك (و ن − و ن ٢ = ن ٢ ن) سوف يتم تصديره إلى الخارج . ومن الناحية الأخرى فان الكمية المطلوب استهلاكها من التيل = و ت ٢ سوف يتم استيرادها بالكامل من الخارج حيث أن انتاج التيل أصبح منعدماً فى انجلترا بعد تخصصها الكامل فى الأقمشة القطنية . وسوف يلاحظ الدارس ان ن ن ٢/و ت ٢ = ن ن ٢/ن ٢ ن م وهذ هو ميل الخط ١٠٠ ق = ١٨٠ ت[1] وبهذا تتحقق ان كمية الصادرات كمية الواردات تتم وفقاً لمعدل التبادل الدولى .

وبطريقة مماثلة يمكن ان نرى موقف ألمانيا قبل وبعد قيام التجارة الخارجية ممثلا فى الشكل (٣ ــ ٢ ــ ب) . وعلى الدارس ان يقارن نقطة التوازن مَ قبل قيام التجارة الخارجية مع نقطة التوازن مً بعد قيامها ويتأكد من أن هناك مكسب مؤكد من هذه التجارة يتمثل فى زيادة الكميات التى تستهلك من كلتا السلعتين على غرار ما أوضحنا فى الحالة السابقة .

ويلاحظ أن نفس مجموعة منحنيات السواء تظهر فى الشكلين ا ، ب وهذا لتماثل الأذواق . كما يلاحظ الدارس ان ميل الخط [١٠٠ ق = ١٨٠ ت] فى الشكل ا متساوى مع ميل الخط [١٣٣,٣ ق = ٢٤٠ ت] فى الشكل ب وهو معدل التبادل الدولى الذى استقر عليه الوضع بعد قيام التجارة الخارجية [١ ق = ١,٨ ت] . أما الملاحظة الأخيرة فهى أن كمية الصادرات من الأقمشة القطنية الانجليزية نَ ٢ ن [فى الشكل ا] هى واردات المانيا من الأقمشة القطنية و م$_٢$ [فى الشكل ب][2] بمعنى ان و م$_٢$ = ن$_٢$ ن . وكذلك فان كمية الواردات الانجليزية من التيل و ت ٢ [فى الشكل ا] هى صادرات المانيا من التيل ت$_٢$ ت [فى الشكل ب] .

---

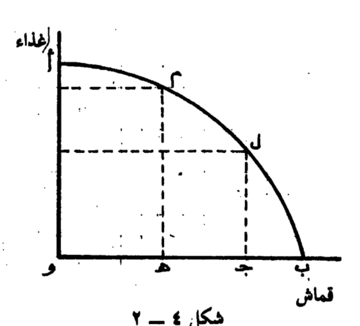
(١) ق = الأقمشة ، ت = التيل .

(٢) لاحظ أن و م$_٢$ = ٥٠ ق استهلاك المانيا من الأقمشة بعد التجارة وهذه هى صادرات انجلترا من ق ، ولاحظ ايضا واردات وصادرات التيل من الرسم بالارقام .

ثانيا : تزايد النفقات النسبية مع افتراض بلدين وسلعتين :

سوف نظل محتفظين بالفرض التحليلي الخاص ببلدين وسلعتين فقط من أجل التوضيح والشرح . ولكننا سوف نغير فرض ثبات النفقات النسبية ونستبدله بتزايد النفقات النسبية . أما الفروض الاساسية التى يرتكز عليها التحليل : المنافسة الكاملة ، التوظف الكامل ، الحركية التامة للعناصر الانتاجية داخليا وليس خارجيا وتماثل الأذواق فهى باقية معنا .

وفى الشكل البيانى التالى نقوم بتمثيل حالة تزايد النفقة لاحدى البلدان . أما السلعتان الممثلتان على المحورين فهما نوع ما من الغذاء ونوع ما من الأقمشة .



شكل ٤ ــ ٢

ان منحنى امكانيات الانتاج ــ فى ظل افتراض النفقات المتزايدة ــ سوف يأخذ الشكل المبين (فى شكل ٤ ــ ٢) وهو مقعر تجاه نقطة الأصل «و» . ونستطيع أن نلاحظ من الرسم أنه لابد من استبدال كمية متزايدة من القماش مقابل الحصول على كل وحدة إضافية من الغذاء فى الاتجاه من ب إلى ا . ويمكن أن نعبر عن نفس الحقيقة بقولنا أنه بالتحرك من النقطة ب إلى النقطة ا فانه يتم استبدال كل وحدة من القماش مقابل إضافة كمية متناقصة من الغذاء .

ويلاحظ أنه فى المدى الأخير ــ مثلا من النقطة م إلى ا ــ تتزايد جداً كمية القماش التى يجب التخلى عنها للحصول على كل وحدة إضافية من الغذاء حتى أننا لانكاد نحصل على أى اضافة جديدة من الغذاء مقابل التخلى عن الكمية الأخيرة من القماش . أى حينما نقترب جداً من ا . ومعنى هذا كله ان نفقة الوحدة من الغذاء مقاسة بالكمية المضاعة أى الكمية التى نتخلى عنها من القماش سوف تتزايد كلما اتجهنا إلى زيادة انتاج الغذاء . بعبارة مختصرة ان نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost للوحدة من الغذاء سوف تتزايد كلما زاد انتاج الغذاء . وسوف تصبح الزيادة فى النفقة أشد فأشد حدة كلما اقتربنا من نقطة التخصص الكامل فى انتاج الغذاء أو التخلى الكامل عن انتاج القماش .

ونفس المناقشة يمكن تصورها بالنسبة للقماش حينما نتوسع فى انتاجه مقابل انقاص الناتج من الغذاء أى عند التحرك على منحنى امكانيات الانتاج فى الاتجاه من (ا) إلى (ب) . فحينما نتحرك إلى يمين النقطة ا فاننا نزيد من انتاج القماش حتى نحصل إلى الحد الأقصى منه عند النقطة ب وحينئذ يصبح انتاج الغذاء صفر . هذه العملية تتم بنفقة فرصة متزايدة بمعنى ان اضافة كل وحدة من القماش يستلزم التخلى عن كمية متزايدة من الغذاء . وفى المدى الأخير من منحنى امكانيات الانتاج ــ مثلا من ل الى ب ــ تزداد جداً كمية الغذاء التى يجب التخلى عنها لاجل الحصول على وحدة اضافية من القماش . حتى أنه قرب النقطة ب نكاد نتخلى عن كمية ما من الغذاء فلا نحصل على شيء تقريباً من القماش وهذا يعنى أن نفقة الفرصة لوحدة من القماش تصل إلى أقصى مايمكن عند التخصص الكامل فى انتاج القماش والتخلى تماما عن انتاج الغذاء .

والسبب فى هذه الظاهرة ان العناصر الانتاجية المتاحة على مستوى المجتمع لايمكن ان تكون صالحة لانتاج القماش أو الغذاء بنفس الدرجة عند المستويات المختلفة من الانتاج ، كما سبق وافترضنا فى حالة ثبات النفقات . فنجد أن قدراً من هذه العناصر مناسب جداً لانتاج القماش ولكنه غير مناسب بنفس الدرجة أو ربما اطلاقاً لانتاج الغذاء . والعكس صحيح فهناك قدر من العناصر المتاحة صالح ومناسب جداً لانتاج الغذاء ولكنه قليل أو ربما عديم الصلاحية فى انتاج

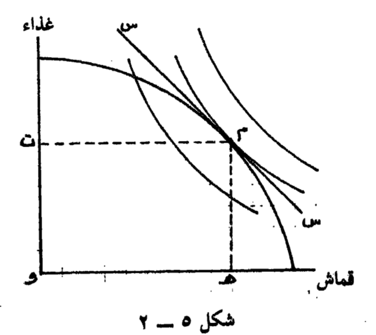
القماش . ولذلك حينما نبدأ من الصفر فى انتاج القماش فاننا نستخدم عناصر الانتاج الاكثر صلاحية لهذا النشاط أى التى تتمتع فيه بانتاجية مرتفعة نسبياً وهى نفسها الاقل صلاحية لانتاج الغذاء . وحينما تتحول هذه العناصر من نشاط انتاج الغذاء فلن يتأثر هذا الا بقدر بسيط بينما يزيد انتاج القماش بقدر كبير نسبياً . ولذلك فانه عند هذا الوضع تكون نفقة الفرصة البديلة للوحدة من القماش منخفضة نسبياً . ولكن كلما ازداد انتاج القماش فإن ذلك لن يتم الا باستخدام عناصر أقل صلاحية نسبياً ، أى أقل انتاجية نسبياً (وهى فى نفس الوقت أكثر انتاجية نسبياً فى نشاط الغذاء) فنحصل على كل وحدة اضافية من القماش بالتخلى عن كميات متزايدة من السلعة الأخرى — أى أن نفقة الفرصة البديلة لهذه الوحدة التى نضيفها تكون متزايدة . ونفس هذه المناقشة يمكن أن تجرى على السلعة الأخرى وهى الغذاء .

وظاهرة تزايد النفقة هى التى تفسر تقعر منحنى امكانيات الانتاج تجاه نقطة الأصل . وبينما أن معدل التحول الحدى كان ثابتا فى حالة ثبات النفقة فانه متزايد فى هذه الحالة .

ولقد عرفنا من قبل أن ميل خط الاسعار النسبية أو معدل التبادل الداخلى يتطابق مع ميل خط امكانيات الانتاج فى حالة النفقات الثابتة ولكن الحال يختلف هنا فى حالة النفقة المتزايدة . أن معدل التبادل الداخلى بين السلعتين هنا سوف يتحدد بشيئين : بمنحنى امكانيات الانتاج الذى يمثل ظروف العرض ومنحنى السواء الخاص بالمجتمع والذى يمثل ظروف الطلب [١] .

فى الشكل البيانى رقم (٥ — ٢) نصور وضع الاقتصاد المغلق، منحنى امكانيات فى ظل تزايد النفقة هو ا ب ويظهر من الشكل انه يتماس مع أعلى منحنى سواء ممكن عند النقطة م . ومعدل التبادل الداخلى بين السلعتين يتمثل

(١) معنى هذا أن الاسعار النسبية تتحدد بظروف العرض فقط فى حالة ثبات النفقة أما فى خلاف هذه الحالة فالأمر يختلف . ومع ذلك فانه طالما نفرض المنافسة الكاملة فانه لافرق بين النفقة والسعر عند وضع التوازن .



شكل ٥ ــ ٢

فى الخط س س ، ويلاحظ أنه يتماس مع كل من منحنى امكانيات الانتاج ومنحنى السواء عند النقطة م . وشرط التوازن لم يتغير عن حالة النفقات الثابتة ، فعند النقطة م يتساوى معدل التحول الحدى ومعدل الاحلال الحدى ومعدل التبادل بين السلعتين .

ويلاحظ أن المجتمع ــ عند التوازن ــ سوف ينتج الكميات و ت من الغذاء ، و هـ من القماش وهذه هى نفسها الكميات التى يرغب فى استهلاكها من كلتا السلعتين فى غياب التجارة الخارجية .

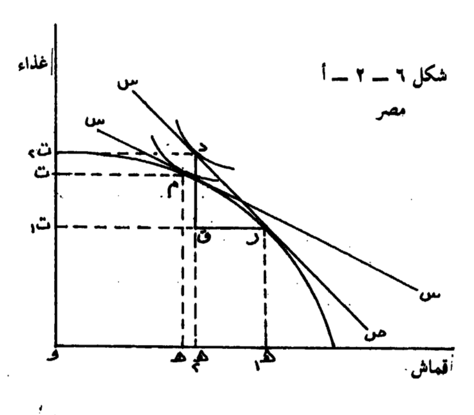
والآن نستطرد لبحث الوضع عند قيام التجارة الدولية . سنفترض ان منحنى امكانيات فى الشكل السابق (٥ ــ ٢) يخص بلداً معيناً ، مصر مثلا . وان البلد الثانى هو السودان ، وانه بمقارنة معدلات التبادل الداخلية السائدة بين القماش والغذاء فى البلدين وجدنا مصر تتمتع بميزة نسبية فى القماش بينما أن السودان يتمتع بميزة نسبية فى الغذاء . ويظهر هذا فى الشكل (٦ ــ ٢) بقسمية ا ، ب[1]

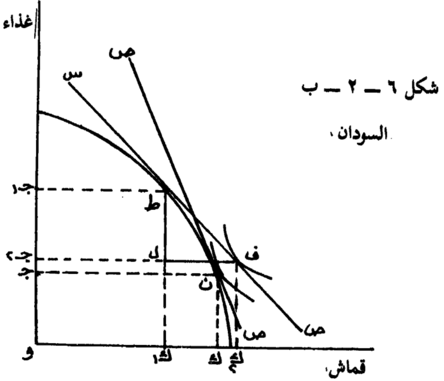
(١) مع ملاحظة استخدام نفس مقياس الرسم البيانى فى القسمين ا ، ب من الشكل ٦ ــ ٢ . وتذكر افتراض تماثل الأذواق الذى ينعكس على خريطة سواء متماثلة للبلدين .

فكما نرى بمقارنة معدلات التبادل الداخلية السائدة فى مصر والسودان قبل قيام التجارة بينهما وهى س س (مصر) ، ص ص (السودان) نجد أن سعر القماش منخفض نسبياً فى مصر بينما ان سعر الغذاء منخفض نسبياً فى السودان . والآن سوف يتحدد معدل واحد للتبادل بين السلعتين فى مجال التجارة بين مصر والسودان وهذا هو س ص (فى القسمين ا ، ب من الشكل) ، وقد تحدد بقوى الطلب المتبادل بين البلدين . ويلاحظ ان المعدل س ص أفضل من س س لمصر حيث يرفع سعر القماش نسبيا وأفضل من ص ص للسودان حيث يرفع سعر الغذاء نسبياً . والواقع ان قيام التجارة الخارجية يؤدى دائما إلى زيادة الطلب على السلعة الرخيصة نسبياً داخل كل بلد وبالتالى يؤدى إلى رفع سعرها النسبى بالمقارنة بالوضع السابق لذلك .

وفيما يلى نتناول وضع مصر الممثل فى القسم ا من الشكل لنرى أثر التغير فى الاسعار النسبية على الانتاج والاستهلاك محليا والصادرات والواردات خارجياً . إن التحسن النسبى الذى حدث فى سعر القماش (أو الانخفاض النسبى الذى حدث فى سعر الغذاء لديها) سوف يدفع المنتجين المصريين إلى نقل بعض العناصر الانتاجية المستخدمة فى نشاط انتاج الغذاء إلى نشاط انتاج القماش . فتزداد الكميات المنتجة من القماش وتقل الكميات المنتجة من الغذاء ويتحدد التوازن كما نرى فى الشكل عند النقطة ر[1] بدلا من م وهذا يعنى ان كمية القماش المنتجة ازدادت من و هـ إلى و هـ$_1$ بينما نقصت كمية الغذاء المنتجة من و ت إلى و ت$_1$. أما الكميات التى يرغب المجتمع فى استهلاكها فتختلف الآن عن الكميات المنتجة من السلعتين . والوضع التوازنى بالنسبة للاستهلاك يتحدد بتماس خط الأسعار النسبية الجديد س ص مع أعلى منحنى سواء ممكن للمجتمع . وكما يظهر من الشكل فان هذا التوازن الاستهلاكى يتم عند النقطة د ويعنى ان المجتمع سيقدم على استهلاك و هـ$_2$ من القماش ، و ت$_2$ من الغذاء .

(١) نقطة التماس بين خط الأسعار النسبية أو معدل التبادل الجديد س ص من جهة ومنحنى امكانيات الانتاج من جهة أخرى .


شكل ٦ ــ ٢ ــ أ
مصر
غذاء
قماش
س
س
س
ص
د
م
ق
ر
و


شكل ٦ ــ ٢ ــ ب
السودان
غذاء
قماش
ص
س
ص
ص
ط
ك
ف
ن
و

وهى أكبر من الكميات التى كان يستهلكها قبل قيام التجارة الخارجية[٢] .
وحيث أن مصر بعد قيام التجارة تنتج و $ت_١$ فقط من الغذاء بينما ترغب فى استهلاك و $ت_٢$ فانها سوف تستورد $ت_١$ $ت_٢$. ومن الناحية الأخرى فانها تنتج الآن و $هـ_١$ من القماش بينما سوف تستهلك و $هـ_٢$ فقط وبالتالى يمكن ان تصدر $هـ_٢$ $هـ_١$. واجمالا يمكن القول ان الزيادة فى مستويات الاستهلاك التى تمت بعد قيام التجارة الخارجية تمثل المكسب من هذا النشاط[١] وترجع إلى مزيد من التخصص فى انتاج القماش وهى السلعة التى تتميز فيها مصر نسبيا والذى اتاح امكانيات التصدير والاستيراد . ويلاحظ هنا أن قيام التجارة الخارجية قد أدى إلى توسع البلد فى انتاج السلعة التى يتمتع فيها بميزة نسبية على حساب السلعة الأخرى ، ولكن هذا التوسع لم يكن ابداً على غرار ماحدث فى حالة النفقات الثابتة . فمما لاشك فيه أن ظروف النفقة المتزايدة فى الانتاج تضع قيداً على التخصص فى انتاج السلعة التى تتمتع بميزة نسبية فتجعله دون مستوى التخصص الكامل . ومازالت مصر كما نرى تنتج بعض احتياجاتها من السلعة التى لاتتميز فيها نسبيا — الكمية و $ت_١$ من الغذاء كما يظهر فى الشكل .

وبتحليل مماثل يمكن لنا أن نتبين مايحدث للبلد الآخر — السودان — قبل وبعد قيام التجارة الخارجية . وباختصار (راجع الشكل ٦ — ٢ — ب) نجد أن الكميات المنتجة والمستهلكة من القماش والغذاء تتحدد قبل التجارة بالنقطة التوازنية ن . وحيث يتمتع السودان بميزة نسبية فى الغذاء فان السعر النسبى له سوف يرتفع بعد قيام التجارة مع مصر وزيادة الطلب عليه ويتمثل هذا فى تغير

(٢) تبعا لتحليل منحنيات السواء فان المنحنى الأعلى دائما يعطى وضعاً أفضل من المنحنى الذى يقع أسفل منه . وطالما ان السلعتين عاديتين — أى أننا استبعدنا ان تكون احداهما رديئة — فان النقطة التوازنية على المنحنى الأعلى (مثل «د» فى المثال الحالى) سوف تعطى دائما كمية أكبر من كلتا السلعتين أو كمية أكبر من احدى السلعتين ونفس الكمية السابقة من السلعة الأخرى أو كمية أكبر من السلعة التى انخفض سعرها نسبياً بعد قيام التجارة وكمية أقل من السلعة الأخرى التى ارتفع سعرها . وسوف نستبعد الاحتمال الأخير لتوضيح مكسب التجارة الخارجية .

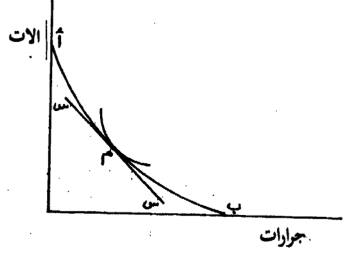
(١) راجع الملحوظة الهامشية السابقة ، وبناء عليها يمكن القول ان مكسب التجارة الخارجية يمكن ان يظهر فى شكل كميات اضافية من كلتا السلعتين كما فى مثالنا الحالى أو كميات إضافية من إحدى السلعتين إذا كانت كمية الاستهلاك من السلعة الأخرى بقيت ثابتة .

وضع معدل التبادل من ص ص إلى س ص . وتبعا لمعدل التبادل س ص تتحدد نقطة توازنية للانتاج هى ط وأخرى للاستهلاك هى ف . ويمكن ان نرى ان استهلاك السودان بعد التجارة الخارجية أفضل لأن ف تقع على منحنى سواء أعلى من ذلك الذى تقع عليه النقطة ن . كما نستطيع ان نرى ان صادرات السودان من الغذاء $جـ_٢$ $جـ_١$ = ط ل . وان وارداته من القماش هى $ك_٢$ $ك_١$ = ف ل وهذه الكميات هى الفرق بين ماينتجه وما يستهلكه من كل منهما . وحيث قد وحدنا مقياس الرسم البيانى فى القسمين ا ، ب من الشكل ٦ — ٢ ، نستطيع أن نرى ان صادرات مصر من القماش ر ق = واردات السودان من القماش ف ل . وان واردات مصر من الغذاء د ق = صادرات السودان من الغذاء ط ل . وهكذا نرى ان وضع السودان بعد قيام التجارة أفضل من وضعها قبلها وذلك بالرغم من أن امكانيات انتاجها لم تتغير وهذا هو المكسب الناشىء عن التخصص .. ولكن التخصص كما نرى ليس كاملاً حيث مازالت السودان تنتج جانب من احتياجاتها من القماش وهى لاتتمتع بميزة نسبية فيه .

ثالثاً : تناقص النفقات النسبية :

ترتبط حالة تناقص النفقات النسبية بظروف تزايد غلة الحجم ، وهى ظروف لاتؤخذ عادة فى الاعتبار اذا تمسكنا بفرض المنافسة الكاملة الذى قامت عليه نظرية التجارة الدولية . فلقد تبين الاقتصاديون من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ان تزايد غلة الحجم فى حالة استمراره يمكن ان يغير الموقف النسبى للمشروع فى السوق ومن ثم تتعرض ظروف المنافسة الكاملة للتغير . لذلك لم يسمح هؤلاء بظروف تزايد غلة الحجم الا فى أضيق الحدود . ولكن الوضع فى عالمنا المعاصر أصبح مختلفاً حيث تتمتع العديد من الصناعات فى البلدان المتقدمة بظروف تزايد غلة الحجم . ومنطقيا فان هذه الظروف التى تعنى تناقص النفقات سوف تعنى زيادة امكانية التخصص الدولى على عكس ما يحدث فى ظروف تزايد النفقات . ولكن من جهة أخرى لانستطيع ان نتوقع ان يكون للاوضاع الاحتكارية التى تتحقق فى ظروف تزايد غلة الحجم أثراً موافقاً للتجارة الدولية وهذا ما يجب ان يؤخذ فى الاعتبار .

وفى الشكل البيانى رقم (٧ — ٢) نمثل حالة النفقة المتناقصة بمنحنى امكانيات الانتاج ا ب المحدب تجاه نقطة الأصل ، ومعنى هذا التحدب انه كلما



شكل ٧ — ٢

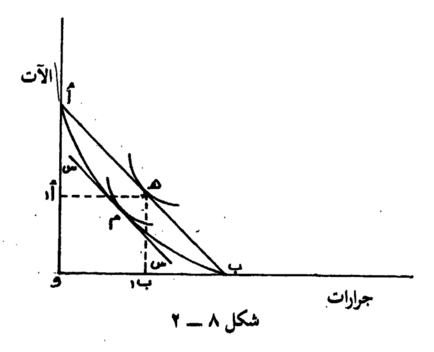
زاد المستخدم من العناصر الانتاجية فى انتاج أى واحدة من السلعتين كلما أمكن التمتع فيها بغلة الحجم المتزايدة فتنخفض النفقات النسبية أكثر . وفى مثالنا الحالى نفترض ان السلعتين هما نوع من الجرارات الزراعية ونوع من الآلات الحديثة وان مايحدث من تزايد لغلة الحجم أو تناقص للنفقة فى أى منهما إنما نتيجة الوفورات الداخلية . لنبدأ من نقطة معينة على منحنى امكانيات الانتاج هى م حيث يتحدد وضع التوازن قبل قيام التجارة الخارجية بنفس الاسلوب الذى سبق اتباعه فى الحالتين السابقتين لثبات وتزايد النفقات . فعند النقطة م يتماس منحنى السواء للمجتمع مع منحنى امكانيات الانتاج ويتحدد معدل التبادل الداخلى س س بالتماس مع كلا المنحنيين . وشرط التوازن كما هو : معدل التحول الحدى = معدل الاحلال الحدى = معدل التبادل بين السلعتين . والنقطة م هنا تمثل حالة توازن غير مستقر وهى حالة لاتستقيم مع ظروف المنافسة التى افترضتها النظرية . فإذا حدث أى تغير فى أسعار الآلات بالنسبة للجرارات فأصبح سعر الجرارات أعلى نسبياً مما كان عليه [فى هذه الحالة يصبح الخط س س أشد انحداراً عن الوضع المبين فى الرسم] فان عناصر الانتاج تخرج من صناعة الآلات إلى صناعة الجرارات وتستمر فى التدفق إلى هذه الأخيرة مدفوعة بتزايد الغلة وتناقص النفقة .

وفى هذه الحالة نجد أن المنتجين لن يستطيعوا العثور على أية نقطة توازنية جديدة قبل الوصول إلى النقطة ب والتى تمثل وضع التخصص الكامل فى الجرارات . وتماما يمكن تصور الحالة العكسية بمعنى أنه اذا ارتفع سعر الآلات نسبياً فان عناصر الانتاج سوف تتحول من صناعة الجرارات إلى صناعة الآلات ولن يتحقق أى توازن قبل الوصول إلى النقطة ا والتى تمثل حالة التخصص الكامل فى الآلات .

وحيث ترجع ظروف تزايد الغلة إلى الوفورات الاقتصادية الداخلية فان الوضع الممثل فى الشكل (٧ ــ ٢) إنما يمثل وضعاً مؤقتاً جداً . فالبلد الذى نتكلم عنه فى تحليلنا يواجه موقفاً دقيقاً بين التخصص الكامل فى الآلات أو فى الجرارات . ولكن ما أن يتم التوجه نحو أحد هذين البديلين وبناء الطاقة الانتاجية اللازمة له ، فان منحنى امكانيات لن يظل على وضعه المحدب تجاه نقطة الأصل بل سيتخذ الشكل العادى الذى عرفناه فى حالة تزايد النفقة .

على أى حال دعنا نفترض الآن بلدين متماثلين فى الطاقة المتوفرة من عناصر الانتاج وكلاهما ينتج الجرارات والآلات ويعملان فى ظروف النفقات المتناقصة الذى امكانية التبادل التجارى بينهما . وعلى سبيل التكرار فاننا مازلنا نحتفظ بغرض تماثل الأذواق . وبالاضافة فاننا نؤكد على أننا نفترض ضمنياً تماثل الظروف التكنولوجية وبقائها غير متغيرة . فى ظل الفروض التحليلية المذكورة سنجد أن منحنى امكانيات الانتاج متماثل فى البلدين ، وهو محدب تجاه نقطة الأصل . والشكل (٨ ــ ٢) يبين هذه الحالة حيث المنحنى ا ب يمثل امكانيات الانتاج للبلد الأول (اليابان مثلا) والثانى (فرنسا مثلا) . وطالما فرضنا تماثل الأذواق فان الكميات المنتجة والمستهلكة من الجرارات والآلات سواء فى اليابان أو فى فرنسا سوف تتحدد بالنقطة م فى حالة الاقتصاد المغلق كما سبق الشرح .

وبالرغم من تماثل ظروف العرض والطلب والاسعار النسبية فى البلدين كما فرضنا الا أن ظروف تناقص النفقة تسمح بقيام تبادل تجارى بينهما . فمثلا بمجرد قيام تجارة بين اليابان وفرنسا سوف تنتبه كل منهما إلى امكانية التمتع بغلة الحجم



شكل ٨ ــ ٢

المتزايدة فى ظروف التخصص . فمثلا تتجه فرنسا إلى زيادة انتاجها من الجرارات ، وما أن تبدأ فى هذه العملية فانها تتحرك من النقطة م ولن تستقر حتى تتخصص فيها بالكامل فتصل إلى النقطة ب على المحور الأفقى . وتتجه اليابان الى التخصص الكامل فى الآلات فتتحرك من النقطة م ولا تستقر الا بعد أن تصل إلى النقطة ا . ويلاحظ أنه لايهم أى البلدين يتخصص فى انتاج الجرارات أو الآلات .

ويلاحظ أن فروض هذه الحالة لاتستدعى ولا تؤدى إلى تغير الاسعار النسبية للسلعتين (معدل التبادل بينهما) بعد قيام التجارة الخارجية . فى الشكل (٨ ــ ٢) نرسم خط الاسعار النسبية بعد قيام التجارة واصلا بين النقطتين ا ، ب حيث تحددت الكميات المنتجة من الجرارات والآلات فى ظروف التخصص الكامل لكل من البلدين . ويلاحظ ان هذا الخط ا ب يوازى الخط الأول س س دلالة على عدم تغير الأسعار النسبية . وبالنسبة لنقطة الاستهلاك التوازنية فانها تتحدد بعد قيام التجارة بتماس خط الأسعار النسبية فى وضعه الجديد (ا ب) مع أعلى منحنى سواء ممكن ويكون ذلك كما نرى عند النقطة هـ .

وحيث تقع النقطة هـ على منحنى سواء أعلى من ذلك الذى تقع على النقطة م فانها أفضل منها . وهكذا نرى أن كل من البلدين حقق مكسبا من التجارة الخارجية فى ظروف تناقص النفقات وذلك من جراء التخصص الكامل فى احدى السلعتين . ونستطيع ان نرى أن فرنسا سوف تنتج و ب من الجرارات وتستهلك منها و ب ١ وتصدر ب١ ب إلى اليابان مقابل استيراد و ١١ من الآلات اليابانية . أما اليابان فهى تنتج و ا من الآلات وتستهلك منها و ا١وتصدر ا ا١ إلى فرنسا مقابل استيراد ب١ ب من الجرارات الفرنسية[١] .

ادخال تعدد السلع والبلاد فى التحليل :

افترضنا فى تحليلنا السابق كله وجود سلعتين وبلدين فقط فى مجال التجارة الخارجية وذلك بغرض التبسيط فى عرض النظرية . ولا شك ان من الممكن استبدال هذا الفرض التحليلى ، وتفسير قيام التجارة الدولية فى عديد من السلع وبين عديد من الدول على أساس الاختلافات فى المزايا النسبية .

أولا : تعدد السلع بدلا من سلعتين فقط :

نستطيع ان نسترشد هنا بمثال عددى يضربه سامويلسون[١] . فهو يأخذ امريكا واوربا كبلدين أو وحدتين سياسيتين تتاجران معاً . وكلا من أمريكا وأوربا تستطيعان انتاج السلع الآتية : القمح ، السيارات ، الكتان ، الساعات ، الأقمشة الصوفية والعطور . وتحت فرض ثبات نفقات الانتاج (للتبسيط) فاننا سوف نقوم بترتيب السلع المذكورة بين البلدين تبعا لقانون النفقات النسبية كالآتى :

أوربا   أمريكا

عطور   أقمشة   ساعات   كتان   سيارات   قمح

---

(١) لاحظ أنه فى هذه الحالة البسيطة جداً المصورة لتناقص النفقات يتساوى البلدان فى المكسب المحقق من التجارة بينهما .

(1) P. Samuelson, Economics, P.663 - 664, 8th edition, New York, 1970.

والجدول التالى (٢ — ٢) يفسر تسلسل هذا الترتيب :

السلع	(١) « امريكا » تكلفة الوحدة من السلعة مقدرة بالنسبة لتكلفه وحدة من الأصواف .	(٢) « أوربا » تكلفة الوحدة من السلعة مقدره بالنسبة لتكلفه وحدة من الأصواف .	(٣) تكاليف السلع المختلفة فى أوربا مقدرة نسبيا على أساس التكاليف فى امريكا (٢ ÷ ١)
سيارات	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣,٠
كتان	٠,٨	١,٦	٢,٠
عطور	٥,٠	٣,٠	٠,٦
ساعات	٥٠,٠	٧٥,٠	١,٥
قمح	٠,٢	٠,٨	٤,٠
أصواف	١,٠	١,٠	١,٠

ملحوظة : اختيار وحدة الأصواف للقياس هو اختيار عشوائى بحت .

١ — حسب مايشير الجدول السابق نجد أن نفقة انتاج الوحدة من القمح هى أقل النفقات بالنسبة للسلع التى تنتجها امريكا ، ومن الناحية الأخرى فان نفقة انتاج الوحدة من السيارات هى أعلى مايكون . (العمود رقم ١) . وكذلك الحال بالنسبة لأوربا حيث نجد أن القمح ينتج بأقل نفقة بينما تنتج الوحدة من السيارات بأعلى نفقة (العمود رقم ٢)

٢ — الآن بمقارنة نفقات السلع المختلفة فى أوربا بنفقات نفس السلع فى امريكا نجد أن الدولة الأخيرة متفوقة تفوقاً مطلقاً على أوربا فى السيارات والكتان والساعات والقمح ، وتتعادل معها فى الأصواف . أما أوربا فتتفوق على أمريكا تفوقاً مطلقاً فى انتاج العطور فقط .

٣ — بحساب النفقات النسبية — أى نفقات السلع المختلفة فى أوربا بالنسبة لنفقات انتاج نفس السلع فى امريكا (عمود ٣) نجد أن امريكا أكثر ماتكون تفوقاً فى انتاج القمح ويلى ذلك السيارات ثم الكتان ثم الساعات بينما أوربا متفوقة

نسبياً فى العطور ويلى ذلك الأصواف ثم الساعات ثم الكتان . وعليه فمن البدايه نستطيع ان نقول ان امريكا سوف تتخصص فى انتاج القمح والسيارات حيث أن تفوقها النسبى أكبر مايكون . ولكن أين يقع الخط الفاصل ؟ هل ستتخصص امريكا أيضا فى انتاج الكتان والساعات تاركة لأوربا انتاج العطور والأصواف فقط ؟

والواقع ان الاجابة على هذا السؤال قد تتحدد بمدى قوة الطلب على هذه السلع المختلفة ... فمثلا اذا مازاد الطلب على السيارات والقمح فإن امريكا قد تتخصص فى انتاجها تاركة لأوربا انتاج بقية السلع ... وهناك احتمال كبير ايضاً أن تنتج امريكا الكتان حيث ان نفقة انتاج الوحدة منه فى أوربا ضعف مالديها ...

ويجب ملاحظة ان أرقام الجدول السابق ماهى الا للشرح والتوضيح فقط ولم يقصد بها الا بيان مبدأ التخصص على أساس المزايا النسبية فى حالة تعدد السلع .

ويلاحظ أننا افترضنا ثبات النفقات النسبية فى المثال السابق ولا شك ان ادخال فرض تزايد النفقات النسبية وهو الاقرب إلى الواقع العملى سوف يغير الصورة ولكنه لايغير من جوهر المناقشة والذى هو صلاحية مبدأ التخصص فى مجال التجارة الدولية فى حالة تعدد السلع . ان تزايد النفقات النسبية سوف يضيق بلا شك من نطاق التخصص (كما رأينا فى تحليلنا فى صفحات سابقة) . ولهذا من الممكن ان نتوقع ان يزيد عدد السلع التى تنتجها أوربا داخليا فى ظروف تزايد النفقة [بالمقارنة بحالة ثبات النفقة] وان يزيد انتاجها من هذه السلع أيضا .

ثانيا : افتراض تعدد البلاد :

أما ادخال فرض تعدد البلاد فانه لن يزيد الأمر تعقيداً فنظرية المزايا النسبية تقرر أن كل بلد سوف يتخصص فى انتاج السلعة أو السلع التى يكون له فيها أكبر المزايا النسبية ، أى : السلع التى تنتج بنفقات أقل نسبيا من تلك السائدة

فى البلاد الأخرى من العالم . ومن الممكن فى المثال السابق الذى أعطيناه أن نتخيل أن أمريكا تنقسم الى عدد من الدول وان واحدة منهم هى أكثر ماتكون تفوقا فى انتاج القمح بأقل النفقات النسبية ، وأخرى هى أكثر ماتكون تفوقا فى انتاج السيارات بأقل النفقات النسبية وهكذا . والحال كذلك بالنسبة لأوربا فهذه تنقسم الى العديد من الدول .. وعليه فالتقسيم السياسى للدول فى وحدات كبيرة أو صغيرة لا يجب أن يخفى جوهر مبدأ المزايا النسبية وأن التخصص الدولى يتم على هذا الأساس .

مراجع الفصل الثانى :

(1) * W.R. Allen and C.I. Allen, Foreign Trade and Finance (London, 1959).
(2) * R. Caves, Trade and Economic Structure (Cambridge. Mass.. 1960), Chapter 2.
(3) * P.T. Ellsworth, The International Economy (3rd. edition, London, 1964), Chapters 4 and 5.
(4) * G. Haberler. A Survey of International Trade Theory (Princeton, 1961), Chapters 1,2. and 3.
(5) * C.P. Kindleberger, International Economics (3rd edition, Illinois, 1963), Chapters 5 and 6.
(6) * P. Samuelson, Economics (8th edition. New York. 1970) Chapter, 34 and Appendix PP. 658 - 667.

(١) * حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية (الاسكندرية ١٩٦٨) الفصلين الثانى والثالث .

(٢) * سعيد النجار ، تطور الفكر الاقتصادى فى نظرية التجارة الدولية (القاهرة ـــ ١٩٥٩) .

الفصل الثالث
نظرية التجارة الدولية
(٢)
معدل التبادل الدولى

ذكرنا فى الفصل السابق أن معدل التبادل الفعلى يتحدد فى التجارة الدولية على أساس قانون الطلب المتبادل . ولقد أوضح جون ستيوارت ميل فى حالة التجارة البسيطة بين دولتين وفى سلعتين ان معدل التبادل سوف يتحدد على أساس طلب كل من الدولتين على سلعة الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.ويمكن لنا الآن التقدم مرحلة أخرى فى هذا التحليل .

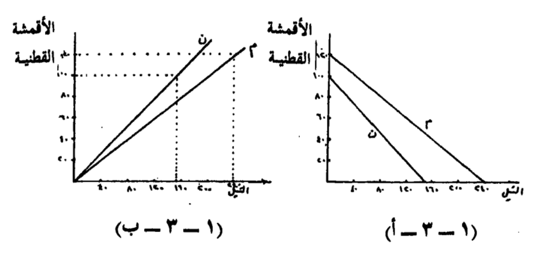
تحليل ادجورث ـــ مارشال :

سنقوم الآن بعرض تحليل ادجورت ـــ مارشال Edgeworth and Marshall لكيفية تحديد معدل التبادل الدولى ، مع ملاحظة ان هذا التحليل يستند إلى نظرية الطلب المتبادل التى وضع أساسها جون ستيوارت ميل .

لقد عرفنا من دراستنا السابقة ان ميل منحنى امكانيات الانتاج لاى بلد يبين لنا معدل التبادل الداخلى ـــ وذلك بافتراض ثبات نفقة الانتاج . وعلى سبيل التكرار فان منحنى امكانيات الانتاج ن فى الشكل البيانى رقم (٢ ـــ ٢) يبين لنا معدل التبادل بين الأقمشة القطنية والتيل داخل انجلترا وكذلك فان م فى نفس الشكل يبين لنا معدل التبادل بين نفس السلعتين داخل المانيا . ونستطيع الآن ان نعيد تصوير هذه المنحنيات نفسها بحيث تأخذ شكل الخطوط المستقيمة المنبعثة من نقطة الاصل على النحو المبين فى الشكل البيانى رقم (١ ـــ ٣) .



شكل بيانى رقم (١ — ٣)



(١ — ٣ — ب) (١ — ٣ — أ)

ولقد لاحظنا من التحليل المدعم بالرسم البيانى فى الفصل السابق ان معدل التبادل السائد داخل انجلترا — أى ن فى الشكل البيانى رقم (٢ — ٢) وفى (١ — ٣ — أ) لن يحقق لها أى مكسب من التجارة الدولية اذا ساد بينها وبين ألمانيا . ومن الناحية الأخرى فان معدل التبادل الممثل بالخط م يمثل افضل شرط للتبادل الدولى بالنسبة لانجلترا لان معنى هذا ان تستطيع مبادلة اقمشتها القطنية بالتيل الالمانى وفقا لمعدل التبادل السائد داخل المانيا . والعكس صحيح بالنسبة لالمانيا حيث ان افضل شرط للتبادل مع انجلترا يتحقق اذا استطاعت ان تبادل وفقا للمعدل الممثل بالخط ن ، بينما انها لن تحقق أى مكسب من التجارة مع انجلترا اذا ساد المعدل الداخلى م دوليا . ومن ثم فقد شرحنا على ضوء الرسم البيانى رقم (٢ — ٢) ان تحسن شرط التبادل الدولى بالنسبة لانجلترا معناه تحرك معدل التبادل من ن الى نَ حيث ميل نَ = ميل م (معدل التبادل السائد فى ألمانيا) . ويمكن ان نلاحظ نفس الأمر فى الرسم البيانى الأخير رقم (١ — ٣ — ب) حيث أن تحسن شرط التبادل بالنسبة لانجلترا يعنى التحرك من ن فى الاتجاه الى م . والعكس بالنسبة لالمانيا حيث ان تحسن شرط التبادل بالنسبة لها معناه التحرك من م فى الاتجاه الى ن .

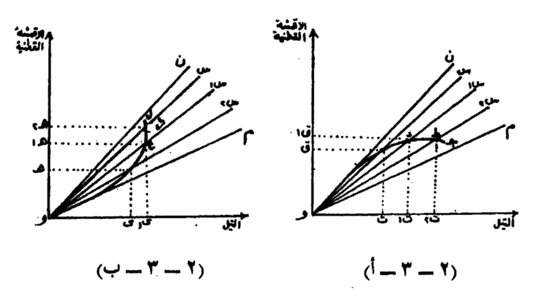
والسؤال الآن هو : اين سيتحدد معدل التبادل الدولى على وجه الدقة ؟ بالقرب من ن أم بالقرب من م وسوف يتحدد مكسب كل بلد من التجارة الدولية على النتيجة النهائية .

والواقع ان تحديد معدل التبادل الدولى بصفة نهائية يعتمد على ظروف عديدة تؤثر فى الطلب المتبادل ومرونته .. بعبارة أخرى فان معدل التبادل الدولى يعتمد على الظروف التى تؤثر فى الكميات التى يرغب كل بلد فى استيرادها من السلعة التى لايتميز فيها والكميات التى يرغب فى تصديرها من السلعة التى يتميز فيها نسبيا عند كل مستوى من مستويات الاسعار النسبية المحتملة للسلع الداخلة فى التبادل الدولى . ولقد امكن لكل من ادجورث ومارشال تصوير منحنيات الطلب المتبادل بيانيا ، وسوف نعرض هنا جوهر ما توصلا اليه بالاستعانة بالمثال السابق وذلك على الوجه الآتى :

أ ـــ بالنسبة لانجلترا :

فى الشكل البيانى رقم (٢ ـــ ٣ـــ أ) يوضح الخط ن المنبعث من نقطة الاصل معدل التبادل السائد داخل انجلترا بينما ان الخطوط س ، س ١ ، س ٢ تمثل معدلات تبادل دولية أفضل من ن بالنسبة لها ، وأفضل معدل للتبادل يمكن ان تحصل عليه انجلترا هو م كما سبق ان شرحنا . ومنحنى الطلب المتبادل لانجلترا هو و جـ كما يظهر فى الشكل البيانى . وبينما ان الخطوط ن ، س ، س ١ ، س ٢ الى م تمثل معدلات التبادل المحتملة بين الأقمشة القطنية والتيل عند احجام متفاوتة من التجارة الدولية فان منحنى الطلب المتبادل يعبر عن كميات الاقمشة القطنية التى تعرض بصفة نهائية من جانب انجلترا مقابل كميات معينة من التيل الالمانى عند كل معدل من معدلات التبادل المذكورة . ويبدأ منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لانجلترا من نقطة الاصل وعند بداية الخط ن ويظل منطبقا على هذا الخط مسافة مادلالة على ان الأمر سواء بالنسبة لانجلترا فى ان تستورد كمية قليلة من التيل أو تنتجها محليا اذا ما ساد هذا المعدل المذكور (ن) فى التبادل الخارجى . وبعد نقطة ما يبدأ منحنى الطلب المتبادل فى الابتعاد تدريجيا عن الخط ن متخذا الشكل شبه الهلالى الموضح بالرسم البيانى . مثلا اذا كان معدل

شكل بيانى رقم (٢ — ٣)



(٢ — ٣ — أ) (٢ — ٣ — ب)

منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لالمانيا　　منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لانجلترا

*ملاحظة: فى هذا الرسم البيانى لم نتقيد بالارقام التى وردت فى المثال العددى الوارد فى الفصل السابق وذلك لغرض الشرح والتوضيح — أى أن ميل م ، ن فى الرسم الحالى لايتساوى مع ميل كل من م ، ن فى الرسم البيانى بالشكل رقم (٢ — ٢) أو فى الشكل (١ — ٣) . ولكن مازال م يعبر عن معدل التبادل بين السلعتين داخل المانيا التى تتفوق نسبيا فى صناعة التيل ، بينما ن يعبر عن معدل التبادل داخل انجلترا التى تتفوق نسبيا فى الأقمشة القطنية (انظر الشرح) .

التبادل الدولى هو س . فان انجلترا تعرض و ق من الأقمشة القطنية مقابل و ت من التيل . اما اذا ساد معدل التبادل س ١ فان انجلترا تعرض و ق ١ مقابل و ت ١ . وعند معدل التبادل س ٢ فان انجلترا تعرض و ق ١ ايضا مقابل و ت ٢ . ويلاحظ من هذا انه كلما انخفض السعر النسبى للتيل الالمانى وامكن

زيادة الكميات المستوردة منه داخل انجلترا كلما رغبت فى استبدال عدد أكبر من وحدات التيل مقابل كل وحدة اضافية تصدرها من الأقمشة . ويفسر هذا على أساس ان الاهمية النسبية للوحدات الاضافية المستوردة من التيل تتناقص تدريجيا مع كل زيادة فى استيراده بينما ان الاهمية النسبية للوحدات المنتجة من الاقمشة تتزايد كلما زادت صادراتها وقلت الكميات المتوفرة منها محليا . وفى النهاية نصل الى المرحلة التى لاتعرض فيها انجلترا أية كميات اضافية من الاقمشة القطنية مقابل الكميات الاضافية التى يمكن ان تحصل عليها من التيل . ومثل هذه المرحلة تظهر فى الرسم البيانى بين النقطتين د ، ط حيث أن انجلترا لاتعرض شيئا من الاقمشة القطنية مقابل الكميات الاضافية ت ١ تَ ٢ التى يمكن ان تحصل عليها من التيل الالمانى . وعلى هذا الاساس نستطيع تفسير الشكل الهلالى لمنحنى الطلب المتبادل .

ويلاحظ ان منحنى **الطلب المتبادل** يمكن اعتباره منحنى **عرض متبادل** ايضا أو كما اطلق عليه ادجورث ومارشال Offer Curve حيث أنه يصور من ناحية الكميات التى يطلبها البلد من السلعة التى لا يتميز فيها نسبيا مقابل عرض كمية محددة من السلعة التى ينتجها ويتميز فيها نسبيا عند معدلات التبادل المختلفة .

ب ــ بالنسبة لالمانيا :

ويمكن رسم منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لالمانيا بطريقة مماثلة . والرسم البيانى رقم (٢ ــ ٣ ــ ب) يبين معدلات التبادل الداخلية بين الأقمشة القطنية والتيل داخل كل من انجلترا والمانيا وهى ن ، م والمعدلات التى تتراوح بينهما . ويأخذ منحنى الطلب المتبادل لالمانيا الشكل شبه الهلالى و ل وهو يبدأ من الخط م ــ المعدل السائد داخل المانيا ــ ويظل منطبقا عليه لمسافة مادلالة على أنه عند المعدل المذكور فان الأمر سواء بالنسبة لالمانيا فى ان تستورد الاقمشة القطنية أو

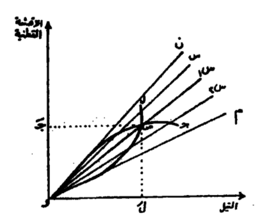
تنتجها داخليا . اما عند معدلات التبادل س ٢ ، س ١ على التوالى فان المانيا تصبح على استعداد لعرض كميات متزايدة من التيل حيث ان المعدلات المذكورة تعبر عن التحسن التدريجى فى سعره النسبى فى عملية التبادل الدولى . ولكن بنفس المنطق السابق (فى حالة انجلترا) فان الكميات التى تعرضها المانيا من التيل مقابل الاقمشة القطنية سوف تتزايد بمعدل متناقص مع كل انخفاض فى السعر النسبى للاقمشة القطنية وزيادة المستورد منها . أى ان المانيا سوف تطلب كمية متزايدة من الأقمشة القطنية مقابل عرض كمية محددة من التيل مع كل زيادة فى استيراد الاقمشة وزيادة فى صادرات التيل لان الاهمية النسبية لوحدة التيل سوف تتزايد بينما ان الاهمية النسبية لوحدة الاقمشة المستوردة سوف تتناقص . وبعد مرحلة معينة تصبح المانيا غير مستعدة لعرض أية كميات اضافية من التيل للتبادل مقابل أية كميات تعرض عليها من الأقمشة القطنية الانجليزية . ويوضح الرسم البيانى ان المانيا تطلب و هـ من الأقمشة القطنية الانجليزية مقابل عرضها و ى من التيل عند معدل التبادل س ٢ ثم تطلب و هـ ١ من الأقمشة الانجليزية مقابل عرضها و ى ١ من التيل عند معدل التبادل س ١ . اما عند معدل التبادل س فانها غير مستعدة لعرض اية كميات تزيد عن و ى ١ من التيل مقابل الكميات الاضافية التى يمكن الحصول عليها من الأقمشة القطنية الانجليزية هـ ١ هـ ٢ . أى أن عرض التيل الالمانى فى المبادلة الدولية لا يتغير بين النقطتين ع ، ف .

جـ ـــ تحديد معدل التبادل الدولى :

الخطوة الأخيرة فى هذه التحليل تتم بتجميع منحنيات الطلب المتبادل لكل من انجلترا والمانيا فى شكل واحد . ويتحدد معدل التبادل التوازنى للسلعتين المتبادلتين بين انجلترا والمانيا عند نقطة تقاطع المنحنيات و جـ ، و ل ، كما هو موضح بالرسم التالى رقم (٣ ـــ ٣) . وعلى ذلك نرى ان معدل التبادل الذى يسود التجارة الدولية (بافتراض بلدين وسلعتين) هو س ١ وعنده تصدر انجلترا و جَـ من الأقمشة القطنية مقابل استيراد و لَ من التيل الألمانى . اما بالنسبة لالمانيا فان صادراتها هى واردات انجلترا أى و لَ ووارداتها هى صادرات انجلترا أى و جَـ .

وينبغي ان نلاحظ ان أى نقطة اخرى بخلاف نقطة التقاطع ص لايمكن ان تكون نقطة توازن فى السوق الدولى ، بعبارة أخرى فان أى معدل للتبادل بخلاف س ١ مثلا فى الحالة المبينة بالشكل رقم (٣ ــ ٣) لن يكون مستقرا أو توازنيا . ولا ثبات هذا يمكن افتراض معدل آخر للتبادل بخلاف س ١ مع افتراض ان منحنيات الطلب المتبادل لكل من انجلترا والمانيا تأخذ الاشكال المبينة فى الرسم البيانى رقم (٣ ــ ٣) على وجه التحديد . وبعد هذا يمكن للقارىء ان يقارن الشكل الأخير بالشكل السابق رقم (٢ ــ ٣) أ ، ب ليتأكد من أن و جَ = و ق ١ كما أن و لَ = و ى ١ .

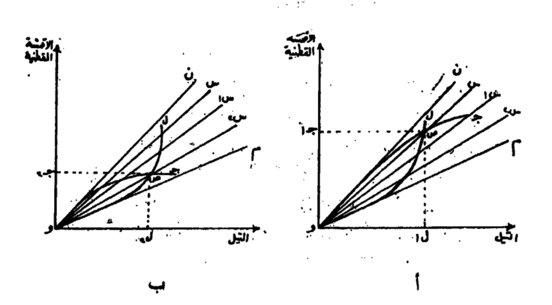
شكل بيانى رقم ٣ ــ ٣



*ملاحظة: مقياس الرسم المستخدم فى هذا الشكل لا يختلف عن المقياس المستخدم فى الشكل السابق (٢ ــ ٣) . كما أن ميل كل من م ، س ٢ ، س ١ ، س ، ن متساوى فى كل من الشكلين الحالى والسابق .

وسوف يتضح انه عند سيادة أى معدل آخر للتبادل بخلاف س ١ ستكون هناك فجوة مابين الكمية التى يعرضها البلد من السلعة التى يتميز فيها نسبيا والكمية التى يطلبها مقابلها من السلعة التى يتميز البلد الآخر فى انتاجها . **أى أن معدل التبادل الدولى س ١ هو وحده المعدل التوازنى ــ أى المعدل الذى يحقق التوازن بين الطلب والعرض بالنسبة لكل بلد من البلدين .**

شكل بيانى رقم (٤ ــ ٣)



*ملاحظة: مقياس الرسم المستخدم فى هذا الشكل لايختلف عن المقياس المستخدم فى الشكلين السابقين (٢ ــ ٣) ، (٣ ــ ٣) كما أن ميل كل من م ، س ٢ ، س ١ ، س ، ن متساوى فى الشكل الحالى مع الشكلين السابقين .

وأخيراً ينبغى ان نلاحظ ان نقطة التقاطع التى تحدد معدل التبادل الدولى التوازنى سوف تتغير بتغير أشكال منحنيات الطلب المتبادل وذلك كما يظهر فى الرسم البيانى التوضيحى بالشكل رقم (٤ ـــ ٣) أ ، ب . ويلاحظ انه اذا تحدد المعدل عند س كما فى الحالة (أ) فان المانيا تحقق مكسبا من التجارة الدولية أكبر من هذا الذى يتحقق لها فى الحالة التى وردت بالشكل السابق (٣ـــ٣).اما اذا تحدد معدل التبادل الدولى التوازنى عند س ٢ كما فى الحالة (ب) فان انجلترا تتحقق مكسبا من التجارة الدولية أكبر من هذا الذى تحقق فى الحالة التى وردت بالشكل (٣ ـــ ٣) .

انتقاد التحليل السابق :

انتقد جراهام(١) النظرية السابقة للطلب المتبادل فى تحديد معدل التبادل الدولى على أساس انها لم تأخذ فى الحسبان جانب العرض . وقال أنها ضيقت من نطاق نظرية التجارة الدولية حتى جعلتها تبدو غير صالحة إلا للاحاطة بالتجارة فى كميات ثابتة أو محددة من السلع المنتجة . وهذا فى رأية مما يجعل التجارة الدولية فى السلع العادية أشبه بتجارة التحف الأثرية والصور الفنية النادرة .

وأضاف جراهام أن ضعف نظرية الطلب المتبادل ـــ كما سبق عرضها ـــ سيظهر واضحاً إذا افترضنا عدداً من البلدان وعدد من السلع ، حتى ان معدل التبادل الدولى لن يكون شيئا محدداً وأنه سوف يتأرجح عند مستوى معين غير واضح .

والحقيقة ان انتقاد جراهام بالنسبة لمسألة العرض غير صحيح . فمن الممكن لنظرية الطلب المتبادل أن تأخذ فى الحسبان جانب العرض والتغيرات فيه .

أما الانتقاد الخاص بعدم قدرة النظرية على تحديد معدل التبادل الفعلى بشكل قاطع فهو صحيح طالما افترضنا ظروف ثبات النفقة مع تعدد البلاد وتعدد

(١) يحسن بالدارس الذى يريد ان يتزود بمعلومات أوسع بالنسبة لانتقادات جراهام ان يرجع إلى أحد المراجع المتخصصة مثل مقالة ماكدوجال :

G.D. Mac Dougall, Some Practical Illustrations and Applications of The Theory of Comparative Advantage, Economic Journal, December 1951.

السلع . أما اذا افترضنا ظروف تزايد النفقة النسبية والذى هو أقرب شيء للواقع فاننا نستطيع تجاوز هذا الانتقاد . وبدون الدخول فى تفاصيل أكثر فسوف نبين فيما يلى كيف يمكن لنظرية الطلب المتبادل ان تأخذ فى الحسبان ظروف الطلب كما تظهر من خلال منحنيات السواء وظروف العرض والتغيرات فيه من خلال تحليل منحنيات امكانيات الانتاج وذلك فى ظروف تزايد النفقة النسبية(١) .

خطوات التحليل :

سنبنى التحليل هنا على أساس المثال المبين فى الفصل السابق والخاص بحالة تزايد النفقة وفيه مصر والسودان تتبادلان سلعتين هما نوع من الغذاء ونوع من القماش [وعلى الدارس ان يراجع هذه الحالة قبل أن يستطرد فى التحليل الحالى على الشكل ٦ ـــ ٢] .

والخطوة الأولى فى هذا التحليل تتمثل فى اشتقاق منحنى الطلب المتبادل الخاص بمصر . والخطوة الثانية هى اشتقاق المنحنى بالنسبة للسودان . أما الخطوة الثالثة والأخيرة فتتمثل فى الجمع بين المنحنيين لتحديد معدل التبادل الدولى بين مصر والسودان .

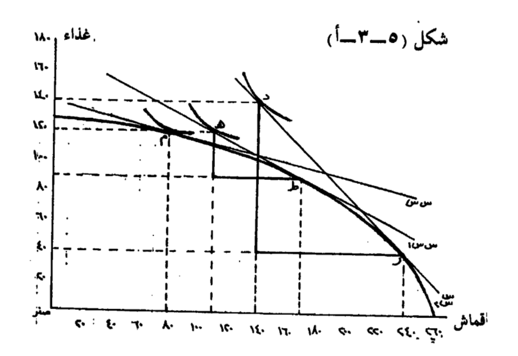
(١) اشتقاق منحنى الطلب المتبادل لمصر :

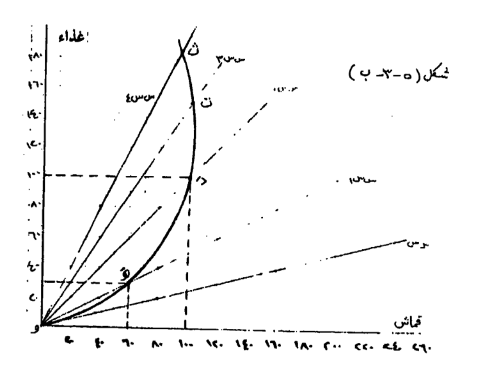
النقطة م فى الشكل (٥ ـــ ٣ ـــ ا) تمثل النقطة التوازنية للانتاج والاستهلاك قبل قيام التجارة مع السودان . ومعدل التبادل الداخلى كما تحدد بوضع التوازن هو س س حيث ١ غ = ٤ ق . وعلى سبيل التكرار فإن مصر لديها ميزة نسبية فى القماش . والآن دعنا نفترض ان التجارة مع السودان قد قامت وأن معدل التبادل سيكون ممثلا بالخط س س ١ حيث ١ غ = ٢ ق وهذا أفضل من المعدل الداخلى . وكما فى الشكل فإن مصر عند هذا المعدل تغير من وضع عناصرها

(١) يرجع الفضل إلى ميد Meade فى بيان تحليل الطلب المتبادل فى ظل هذه الافتراضات انظر :
J.E. Meade, A Geometry of International Trade, Chapters 1 - 4.

وماتعرضه الكتب التدريسية ، وما نعرضه هنا صورة مبسطة وواضحة تعتمد على معلومات سبق ذكرها فى الفصل السابق .

شكل (٥ــ٣ــأ)





شكل (٥-٣-ب)

الانتاجية بين الغذاء والقماش . فبدلا من أن كانت تنتج ١٢٠ وحدة من الغذاء ، ٨٠ وحدة من القماش ستتجه الآن إلى انتاج ٩٠ وحدة من الغذاء فقط ، ١٧٠ وحدة من القماش — لاحظ النقطة ط — أما عن استهلاكها فيتحدد بتماس الخط س س ١ مع أعلى منحنى سواء ممكن عند النقطة هـ . وبمقارنة الانتاج مع الاستهلاك يتضح ان مصر سوف تستورد ٣٠ وحدة من الغذاء مقابل تصدير ٦٠ وحدة من القماش عند المعدل التبادلى س س ١ .

دعنا نصور ما قلناه حتى الآن فى القسم ب من الشكل (٥ — ٣) . ان معدل التبادل الداخلى س س مصوراً بنفس الميل ١ غ = ٤ ق ولكن منبعثا من نقطة الأصل ، وليس لمصر تبادل خارجى فى هذه الحالة — أى أننا عند نقطة الأصل و — أما المعدل س س ١ فيمثل فى القسم ب بشعاع آخر منبعث من نقطة الاصل حيث ١ غ = ٢ ق . والنقطة هَـ على الخط س س ١ فى القسم ب تصور لنا ان مصراً تطلب ٣٠ وحدة من الغذاء مقابل عرض ٦٠ وحدة من القماش وهو ماتوصلنا إليه من قبل فى القسم ا من الشكل .

نفترض الآن معدلا آخر للتبادل ، ويتمثل ذلك فى الخط س س ٢ حيث ١ غ = ١ ق ، فى القسم ا من الشكل (٥ — ٣) . ان انتاج القماش والغذاء فى مصر سوف يتحدد بالنقطة التوازنية ر . أما الاستهلاك التوازنى من السلعتين فسوف يتحدد بالنقطة د على منحنى السواء الذى يتماس مع الخط س س ٢ . وبذلك يتضح ان مصر عند المعدل ١ غ = ١ ق تعرض ١٠٠ وحدة من القماش للتبادل (الصادرات) مقابل طلب ١٠٠ وحدة من الغذاء (الواردات) . ومرة أخرى يمكن تصوير هذا القسم (ب) من الشكل (٥ — ٣) حيث نجد ان س س ٢ ينبعث من نقطة الاصل بميل يتحدد بمعدل التبادل ١ غ = ١ ق . والنقطة دَ تصور كيف ان مصر تعرض ١٠٠ وحدة من القماش مقابل طلب ١٠٠ وحدة من الغذاء عند المعدل المذكور .

وبنفس الطريقة يمكن تمثيل معدلات أخرى للتبادل افتراضية[1] ثم نتبين عندها

(١) مثلا $\frac{١}{٢}$ ١ غ = ١ ق وهو الممثل بيانيا بالخط س س٣ ، ٢ غ = ١ ق وهو الممثل بيانيا بالخط س س٤ . ولنفترض اننا اشتققنا النقطتين ت ، ث

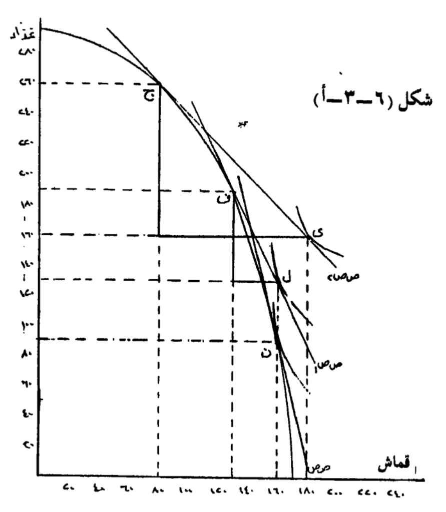
باستخدام منحنيات السواء ومنحنى امكانيات الانتاج الكميات التى تطلبها مصر من الغذاء من الخارج والكميات التى هى على استعداد لعرضها مقابلها من القماش الذى تنتجه . ويمكن تمثيل هذه المعدلات الافتراضية كخطوط منبعثة من نقطة الأصل كما فى القسم ب من الشكل تماما كما فعلنا من قبل .

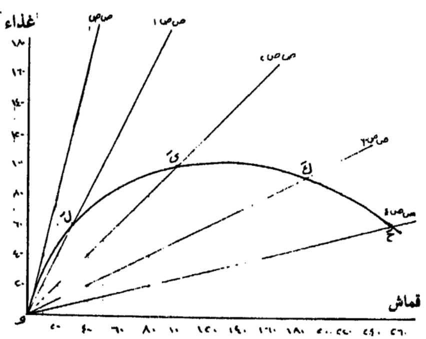
وكما هو واضح من الشكل (٥ ــ ٣ ــ ب) فاننا بتوصيل نقطة الأصل مع النقاط هَـ ، دَ (وما يماثلها فى حالة افتراض معدلات تبادل أخرى) سنحصل على شكل منحنى الطلب المتبادل (أو العرض المتبادل) لمصر . وهذا المنحنى يبين لنا كميات القماش الذى ترغب مصر فى عرضها للتبادل الدولى مقابل كميات معينة تطلبها من الغذاء . ويلاحظ أنه بالرغم من تحسن معدل التبادل عند الانتقال من س س إلى س س ١ الى سَ س ٢ فان الكميات التى تعرضها مصر من القماش تتزايد تدريجيا بمعدل متناقص مقابل ماتطلبه من غذاء . وهذا يدل على تزايد الأهمية النسبية للسلعة المصدرة كلما زادت كمية الصادرات منها . ولهذا يأخذ منحنى الطلب المتبادل الشكل الهلالى الذى سبق شرحه عند عرض طريقة أدجورث ــ مارشال .

(٢) اشتقاق منحنى الطلب المتبادل للسودان :

يمكن اشتقاق منحنى الطلب المتبادل للسودان بنفس الطريقة السابقة ، انظر الشكل (٦ ــ ٣) بقسميه ا ، ب . وفى القسم ا نجد أن ص ص هو معدل التبادل الداخلى فى السودان قبل قيام التجارة مع مصر حيث ٤ غ = ١ ق وقد تحدد بظروف الطلب والعرض ممثلة فى منحنيات السواء وامكانيات الانتاج . وسوف نلاحظ ان نقطة التوازن قبل قيام التجارة ن تحدد الكميات المنتجة والمستهلكة داخليا . وفى القسم ب من الشكل يمكن ان نصور ص ص فى شكل شعاع مستقيم منبعث من نقطة الأصل له ميل يتحدد بالمعدل ٤ غ = ١ ق . والمعروض للتبادل من الغذاء أو المطلوب من القماش المستورد صفر .

والآن على غرار مافعلنا من قبل سنفترض معدلات أخرى للتبادل تحفز على قيام التجارة الخارجية .. سنفترض المعدل ص ص ١ حيث ٢ غ = ١ ق ثم المعدل ص ص ٢ حيث ١ غ = ١ ق . وعند المعدل ص ص ١ نجد ان انتاج السودان


شكل (٦ــ٣ــأ)
غذاء
قماش
ج
ف
ى
ل
ن


غذاء
قماش
و

من الغذاء والقماش يتحدد بالنقطة ف واستهلاكها بالنقطة ل ، وانها تعرض ٦٠ وحدة غذاء (صادرات) للتبادل الدولى مقابل طلب ٣٠ وحدة من القماش (واردات) ، وكل هذا يتضح من القسم ا بالشكل . اما فى القسم ب فيمكن تمثيل هذا الطلب أو العرض المتبادل عند المعدل ٢ غ = ١ ق بالنقطة لَ على الخط ص ص ١ المنبعث من نقطة الأصل .

أما عند المعدل ص ص ٢ فيمكن ان نلاحظ ان تحسن معدل التبادل (المفترض) بالنسبة للسودان سوف يحفزها على عرض ١٠٠ وحدة من الغذاء الذى تنتجه مقابل طلب ١٠٠ وحدة من القماش المصرى . ويتمثل هذا بالنقطة ىَ التى تقع على الشعاع ص ص ٢ المنبعث من نقطة الأصل فى القسم ب من الشكل .

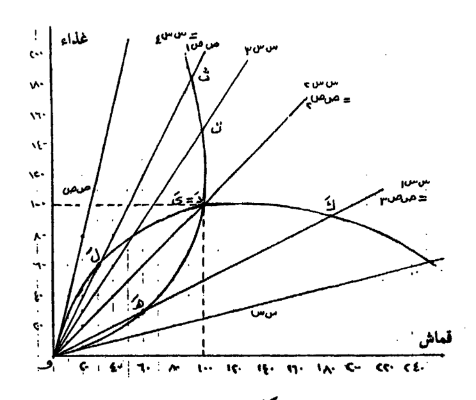
وعلى الدارس ان يقوم بنفسه باجراء خطوات اشتقاق النقطة ىَ فى القسم ب من الرسم الموضح فى القسم ا على غرار مافعلنا من قبل . وقد كان من الممكن بالطبع ان نفترض معدلات أخرى للتبادل . مثل $\frac{١}{٢}$ غ=١ق ، $\frac{١}{٤}$ غ=١ق

عندها نقاط أخرى مثل كَ ، حَ .

والآن اذا وصلنا نقطة الاصل مع النقطتين ف ،ىَ فى القسم ب من الشكل أو نقاط أخرى مشتقة على نفس الاساس) فاننا نستخرج منحنى الطلب المتبادل للسودان . والشكل الهلالى لهذا المنحنى يوضح زيادة الأهمية النسبية للغذاء (وهى السلعة التى يتمتع فيها السودان بميزة نسبية) كلما زادت الصادرات منها بافتراض تحسن معدل التبادل الدولى تدريجياً .

(٣) تحديد معدل التبادل الدولى :

سوف نقوم الآن بجمع المنحنيين اللذين حصلنا عليهما فى الشكلين (٥ — ٣ — ب) ، (٦ — ٣ — ب) ، وسوف نجد أنهما بالضرورة يتقاطعان وفى الشكل (٧ — ٣) يتضح ان تقاطع المنحنيان قد تم عند معدل التبادل ١ غ = ١ ق بتطابق النقطتين دَ ، ىَ . وعند نقطة التقاطع فان مصر تطلب ١٠٠ وحدة من الغذاء السودانى مقابل عرضها ١٠٠ وحدة من القماش المصرى



شكل ٧ ــ ٣

★ لاحظ أن مقياس الرسم البيانى المستخدم فى هذا الشكل هو نفسه الذى استخدم فى الشكلين ٥ــ٣ــب ، ٦ــ٣ــب

بينما السودان تطلب ١٠٠ وحدة من القماش المصرى مقابل عرضها ١٠٠ وحدة من الغذاء السودانى . وعلى ذلك فان نقطة التقاطع نقطة توازنية للعرض والطلب من جانب الدولتين .

وعلى ذلك فإن المعدل المملث بالخط س $س_{٢}$ = ص $ص_{٢}$ هوة معدل التبادل التوازنى

ويلاحظ أنه عند أى معدل آخر للتبادل غير ١ غ = ١ ق لن تكون التجارة الدولية فى حالة توازن. فمثلا عند س س ١ حيث ١ غ = ٢ ق نجد أن كمية الصادرات التى تعرضها مصر من القماش أقل من واردات القماش المطلوبة من

(١) قارن ما تعرضه مصر من القماش عند النقطة هـَ بما تطلبه السودان عند النقطة كَ حيث هـَ ، كَ تقعان على الخط س $س_{١}$ = ص $ص_{٣}$ (١ غ = ٢ ق أو $\frac{١}{٢}$ غ = ١ ق) وذلك فى الشكل ٧ــ٣ الشكل ٧ــ٣

(٢) قارن مثلا بين النقطتين لَ ، ث فى الشكل ٧ــ٣ وقم بمناقشة مماثلة للسابقة .

جانب السودان[1]. ويؤدى هذا الفائض فى الطلب إلى رفع المعدل التبادلى . فيرتفع سعر القماش نسبيا وتعرض مصر منه أكثر من ذى قبل . وفى المقابل عندما يحدث هذا من جانب مصر يحدث العكس من جانب السودان فتنخفض الكمية التى تطلبها من القماش المصرى حتى يتم التعادل عند النقطة التوازنية المصورة فى الشكل الأخير . ونفس الوضع يمكن شرحه بالنسبة للغذاء[2].

(١) قارن ماتعرضه مصر من القماش عند النقطة هـ بما تطلبه السودان عند النقطة كَ حيث هـَ ، كَ تقعان على الخط س س١ = ص ص٣ (١ غ=٢ق أو $\frac{١}{٢}$ غ = ١ق) وذلك فى الشكل ٧ــ٣

(٢) قارن مثلا بين : النقطتين ل ، ث فى الشكل ٧ــ٣ وقم بمناقشة مماثلة للسابقة .

مراجع الفصل الثالث :

(1) C.P. Kindleberger, International Economics, Chapter 6, R.O.Irwin, Illinois, 1958.
(2) G.D. A, Mac Dougall "Some Practical Illustrations and Applications of the Theory of Comparative Advantages", Economic Journal, Dec. 1951.

الفصل الرابع

نظرية التجارة الدولية

(٣)

نظرية هكشر ـــ أولين

والانتقادات

شرحنا فى الفصل السابق ان نظرية المزايا النسبية تقرر ان الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الدولية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد إلى آخر ، وان اكبر مكسب يتحقق لكل بلد فى حالة تخصصه فى انتاج السلعة التى يتميز فيها نسبيا ـــ أى التى ينتجها بنفقة منخفضة نسبيا[1] . ولكن النظرية لم تشرح لنا لماذا تختلف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد ، وسلمت بالتفسير الكلاسيكى فى ان اختلاف نفقات انتاج السلع المختلفة داخل البلد الواحد انما يرجع الى اختلاف احتياجات كل سلعة من عنصر العمل (نظرية القيمة للعمل) . ثم أن النظرية اكتفت ضمنا بتفسير اختلاف النفقات النسبية للسلع الداخلة فى التجارة الدولية على أساس اختلاف المهارات العمالية بين البلدان المختلفة نتيجة التخصص وتقسيم العمل .

ولقد جاءت مساهمة هكشر E. Heckcher ومن بعدها مساهمة تلميذه أولين B. Ohlin لتمثلا أولى المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلافات فى المزايا النسبية . وبالرغم مما بين المساهمتين من اختلافات الا أنه يمكن التجاوز عنها وجمعهما فى إطار نظرية واحدة . ونلاحظ فى كتابات هكشر ربطا صريحا ما بين النظرية الاصلية التى بدأها ريكاردو وبين تفسيره لاسباب الاختلافات فى النفقات النسبية . الا أن هذا ليس هو الحال تماما عند أولين ، فقد وجه انتقاداته الى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل . كما أعتقد أن الأخذ بأسعار السلع وليس بنفقاتها

(١) أو بسعر منخفض نسبياً ـــ تذكر فرض المنافسة الكاملة .

هو المنطلق السليم فى تفسير قيام التجارة الدولية . فالاسعار تعكس لنا اذواق المستهلكين من ناحية والظروف المؤثرة فى الانتاج من ناحية أخرى ــ أى جانبى العرض والطلب . كما أن الأسعار هى الأساس الفعلى فى قيام التبادل الدولى فى الواقع العملى . وقد يرد على هذا بان نفقات انتاج السلع تتساوى مع اسعارها فى ظل المنافسة الكاملة فى الأسواق عندما يتحقق التوازن . ومع ذلك فقد ترفض هذه الحجة على أساس عدم توافر شروط المنافسة الكاملة فى الأسواق . ولكن فى أى حال من الأحوال سوف نجد أن الانتقادات التى وجهها أولين لاتمس جوهر الفرض المفسر لنظرية المزايا النسبية ألا وهو ان التخصص الدولى القائم على أساس اختلاف المزايا النسبية Comparative Advantages يحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الدولية ومن ثم يعد اساسا قويا لقيامها . هذا ما دعى الاقتصاديون الى اعتبار نظرية هكشر ــ أولين التى تعرف احيانا باسم النظرية الحديثة فى التجارة الدولية نظرية مكملة وليست بديلة لنظرية النفقات النسبية .

ولقد جاء تطور النظرية الحديثة كما أشرنا سابقا على مرحلتين ؛ الأولى تتمثل فى مساهمة هكشر وتتلخص فى تفسيره لاسباب اختلاف النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية . أما المرحلة الثانية ــ والتى وضعت النظرية فى صيغتها النهائية ــ فتتمثل فى مساهمة أولين الذى اهتم ببحث اسباب اختلاف الاسعار النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية . ولقد تبنى أولين تفسير هكشر لأختلاف النفقات النسبية لأنه يحيط بجانب العرض فى الصورة الكلية وقام بتنقيحه ثم أضاف تفسيرا يخص جانب الطلب أيضا .

أما بالنسبة لتقرير هكشر عن أسباب اختلاف النفقات النسبية فهو يعتمد على افتراضين أساسيين هما :

١ ــ اختلاف الاسعار النسبية لعناصر الانتاج فى البلدان المختلفة كنتيجة للاختلاف فى درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر .

٢ ــ ان انتاج السلع المختلفة يحتاج الى نسب متفاوتة من عناصر الانتاج ــ أى اختلاف دوال الانتاج للسلع المختلفة .

أما الفرض الأول فيعنى ان عنصر العمل سيكون رخيصا نسبيا فى البلدان التى تتميز بكثافة سكانية مرتفعة نسبياً ... ويكون سعر الفائدة مرتفعا نسبيا فى البلدان التى تعانى من ندرة نسبية فى رأس المال وبالعكس ... بينما يكون ريع الأرض مرتفعا فى البلاد التى تعانى من ندرة نسبية فى هذا العنصر وهكذا .. واستخدام تعبيرات « الندرة النسبية « أو » الوفرة النسبية » يتضمن هنا قياس الندرة أو الوفرة لعنصر من عناصر الانتاج بالنسبة للعناصر الأخرى ، ويتضمن أيضا مقارنة البلاد بعضها بالبعض فى امتلاكها لهذه العناصر بنسب متفاوتة ... فقد تحتوى بلد كالهند أو الصين على مساحات شاسعة من الأراضى الصالحة للزراعة والمناجم الخ ... ولكن نظرا للكثافة السكانية الشديدة فى هذه البلاد يكون عنصر العمل هو العنصر المتوفر نسبيا وتكون الأرض عنصر نادر نسبيا . فهذا القياس النسبى يتضمن اعتبار عرض عناصر الانتاج والمطلوب من كل منها فى داخل كل بلد . وتتحدد أسعار عناصر الانتاج داخليا فى كل بلد على هذا الأساس . هذا هو الاعتبار الأول فى المسألة . وبعد ذلك نأتى للاعتبار الثانى حينما ندخل فى مجال المقارنة الدولية ... فقد نجد بلدين ا ، ب وكل منهما يتمتع بوفرة نسبية فى رأس المال . ولكن نظرا لتوافر هذا العنصر نسبيا بدرجة أكبر لدى البلد ا فإن سعر الفائدة يكون أكثر انخفاضا عنده وهكذا ... فهنا رغم تمتع ب داخليا بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال الا أنه يقل تميزا فى هذه الناحية عن البلد ا . وبالاعتماد على هذا الشرح وباستخدام الفرض الثانى ، الذى يقول ببساطة ان انتاج السلع المختلفة يحتاج الى نسب متفاوتة من عناصر الانتاج (أى اختلاف شكل دالات الانتاج للسلع المختلفة) ، فان نظرية هكشر تقرر الآتى :

١ ــ ان البلد الذى يتمتع بوفرة نسبية فى عنصر الأرض سيقوم بانتاج السلع التى تعتمد أساسا على هذا العنصر وهى التى تسمى سلع كثيفة الأرض . Land Intensive Goods

٢ ــ يقوم البلد الذى يتمتع بوفرة نسبية فى عنصر العمل ــ انخفاض نسبى فى الأجور عن البلاد الأخرى ــ بانتاج السلع كثيفة العمل Labor Intensive Goods

٣ ـــ يقوم البلد الذى يتمتع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال بانتاج السلع التى تحتاج نسبيا الى توفر هذا العنصر أى السلع كثيفة رأس المال Capital Intensive Goods

٤ ـــ حينما يبدأ التبادل الدولى ستتكون صادرات كل بلد من السلع التى يتميز فى انتاجها نسبيا (أى : السلع التى تتوافر لديه نسبيا عناصر انتاجها) وتكون اسعارها (نفقات انتاجها) لذلك السبب منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة فى أماكن أخرى فى العالم . ويستورد كل بلد تلك السلع التى يحتاج انتاجها الى عناصر انتاج غير موجودة محليا أو يعانى فيها عجز نسبى .

ولقد قام أولين بتنقيح الفرض الثانى الذى اعتمد عليه هكشر فى تفسيره لاسباب اختلاف النفقات النسبية . فلقد رأى أولين ان القول بان السلع المختلفة تحتاج فى انتاجها الى امتزاج عناصر الانتاج بنسب متفاوتة انما هو تقرير بديهى وأن مايهم فعلا هو **ضرورة النص على تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة فى أى مكان من العالم** .. أى أن انتاج سلعة مايتطلب مزج عناصر الانتاج بنسب معينة لايمكن ان تتفاوت بين بلد وآخر .. وهذا التنقيح الذى يضيفه أولين يمثل بالفعل شرطاً ضرورياً لصحة النظرية كما سيتضح لنا فيما بعد .

أما بالنسبة لظروف الطلب وهى التى تحدد مع ظروف الانتاج الاسعار النسبية للسلع فى التجارة الدولية فهى تتحدد بعاملين اساسيين :

١ ـــ اذواق المستهلكين Consumers' Tastes حيث هى التى تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من السلع المختلفة .

٢ ـــ الظروف التى تحكم ملكية عناصر الانتاج حيث أن هذه تؤثر على دخول المستهلكين وحجم طلبهم .

وبناء على العامل الأول يقرر أولين أن الاسعار النسبية قد تتأثر بأذواق المستهلكين مثلما تتأثر بالندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الانتاج التى تحدد نفقات انتاج السلع . ولنفترض مثلاً أن بلداً ما ا لديه وفرة نسبية فى عنصر رأس المال

وبالتالى يتمكن من انتاج السلعة س وهى كثيفة رأس المال بنفقة منخفضة نسبياً . ولكن لو فرضنا ان أذواق المستهلكين فى هذا البلد تميل إلى استهلاك السلعة س أكثر من غيرها — مثلاً أكثر من السلعة ص وهى سلعة كثيفة العمل — فان السعر النسبى لهذه السلعة س سوف يتجه الى الارتفاع ويتسبب هذا بدوره فى ارتفاع السعر النسبى لعنصر رأس المال بالرغم من وفرته النسبية أصلا . وفى هذه الحالة يمكن ان يقال ان أذواق المستهلكين قد قللت — وربما الغت — الميزة النسبية المتمثلة فى الوفرة النسبية لرأس المال . ويصل أولين الى نتيجة مؤداها ان تماثل أذواق المستهلكين فى البلدان المختلفة شرط اساسى لصحة النظرية . أو بعبارة أخرى ان تماثل اذواق المستهلكين شرط اساسى لتفسير الاسعار النسبية للسلع على اساس الوفرة او الندرة النسبية لعناصر الانتاج . ومثل هذه النتيجة تؤكد اهمية جانب العرض فى تحديد الاسعار النسبية وهذا هو الجوهر الذى اعتمد عليه هكشر . وهكذا فان تحليل أولين عموما يتمثل فى اعادة صياغة نظرية هكشر وتنقيحها باضافة بعض الشروط الضرورية لسريانها .

والخلاصة : هى ان نظرية هكشر — أولين قد أعزت السبب الرئيسى لقيام التجارة الدولية الى الاختلاف فى الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بين البلدان المختلفة . فهذا الاختلاف يؤدى الى اختلاف الاسعار النسبية لهذه العناصر الانتاجية . ويؤدى هذا بالتالى فى ظل الشرط الثانى الاساسى — أى انتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الانتاج — الى اختلاف الاسعار النسبية للسلع وقيام التجارة الدولية . ولقد أضاف أولين شرطان اساسيان لهذا التقرير ؛ أولهما ضرورة تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة فى أى بلد من البلدان وثانيهما ضرورة تماثل أذواق المستهلكين فى البلدان المختلفة .

★ ★ ★

انتقاد نظرية هكشر — أولين :

أولا : اهتمام أولين فى صياغته النهائية للنظرية بالوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج الاساسية : الأرض والعمل ورأس المال يتسم بالعمومية والتبسيط الزائد

حيث يفترض تجانس هذه العناصر . بعبارة أخرى فهو يبرز فقط الاختلافات الكمية لعناصر الانتاج ويتجاهل الاختلافات النوعية . فى عناصر الانتاج . فلقد اشار صراحة الى أن كلمة عناصر الانتاج لاتقتصر فقط على عناصر الانتاج فى معناها العام كالأرض والعمل ورأس المال ولكنها تشمل ايضا الانواع المختلفة من كل من هذه العناصر . ومن ثم فان هناك عدد كبير جدا من عناصر الانتاج ، وحين نقارن بين البلدان المختلفة فيما يخص الوفرة أو الندرة النسبية « لعناصر الانتاج » فعلينا دائما كما يقول هكشر ان نتذكر ان المقارنة يجب ان تعقد بين نفس الأنواع من عناصر الانتاج . وحقيقة الأمر انه لايمكن الاستمرار فى افتراض تجانس عناصر الانتاج الاساسية : الأرض والعمل ورأس المال دون تعرض النظرية للهجوم الشديد . ومن ثم فمن الضرورى ان تدعم النظرية فى هذه الناحية مرة أخرى برأى هكشر حتى تسلم من بعض هذا الهجوم . ونقول من بعض هذا الهجوم وليس منه كلية لأنه بالرغم من السماح بهذا التعديل فى النظرية فانها تبقى معرضة للانتقاد . ذلك لأنه يصعب جدا — بل وربما يستحيل احيانا — قياس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بانواعها الكثيرة جداً مابين البلاد المختلفة . وكنتيجة مباشرة لهذه الصعوبات القياسية فان **قدرة النظرية على التنبؤ تضعف للغاية** وقد يبقى لها فقط بعض القدرة على اعطاء تفسير منطقى معقول **لما حدث فعلا** فى حالة توفر البيانات الدقيقة عن الفترات الزمنية التى انقضت .

وفيما يلى نتعرض لشرح هذا الانتقاد بشىء من التفصيل . لنأخذ أولا عنصر **الأرض** ... أنه عنصر غير متجانس لان هناك عديد من الاختلافات النوعية . فتختلف الأرض فى درجة خصوبتها وصلاحيتها لزراعة المحاصيل المختلفة باختلاف انواع التربة وعوامل المناخ ودرجة توفر مياه الرى .. الخ وهناك الأرض الصالحة للمراعى والأرض التى تمتلىء بالغابات وتتوقف قيمتها على حسب جودة هذه الأخشاب أو الاحتياجات الصناعية الأخرى .. وخارج مجال الزراعة والمراعى والغابات تتعدد أنواع المصادر الطبيعية ... فهناك الأرض التى تحتوى على مناجم وتختلف هذه عن بعضها باختلاف انواع المواد الخام الموجودة بالمناجم وقيمتها الاقتصادية ... وهناك الأرض التى تحتوى على مصايد الاسماك ، وأخرى التى تحتضن مصادر سقوط مياه طبيعية ومن ثم يمكن باستغلالها انتاج الكهرباء بتكلفة

منخفضة نسبيا وهكذا ... واذا ماافترضنا اننا نستطيع حصر جميع هذه الاختلافات النوعية فى عنصر الأرض فبأى مقياس والى أى درجة من الدقة يمكن قياس الموجود من كل نوع فى العالم ودرجة توفره فى مختلف بلاد العالم ... وكثيرا مانجد أمامنا احصائيات عن الموارد الطبيعية التى تمتلكها البلاد المختلفة ودرجة توفرها .. ولكننا اذا ما تتبعنا هذه الاحصائيات نجد أن جانبا كبيرا منها يخضع للتقدير ونجدها لذلك عرضة للتغير المستمر .. فبالرغم من تقدم الدراسات الجيولوجية والفنية لايستطيع أحد أن يقرر بدقة مدى غنى مناجم خام الحديد فى فرنسا وانجلترا واذا ماكانت أحداهما أكثر غنى عن الاخرى فى هذا المجال ... دع جانبا مسألة قياس العديد من المصادر الطبيعية الاخرى فى هذين البلدين .. ومثال آخر نستطيع أن نأخذه من احصائيات البترول العالمية .. فبين سنة وأخرى نجد أن أحد البلاد قد تفوق على آخر فى انتاج البترول الخام .. ولا يستطيع الانسان لذلك أن يقدر اذا ماكانت الكويت اغنى بالبترول أم العربية السعودية ؟.

ومن أهم العوامل التى تسبب ظهور اخطاء فى قياس درجة توافر المصادر الطبيعية لدى البلاد المختلفة هو التقدم التكنولوجى المستمر[1] ... فقياس المصادر الطبيعية بدون أخذ العامل المذكور فى الاعتبار يعطينا صورة بعيدة عن العالم الواقعى الذى يتسم بالتطور والحركة . فطبيعة الأرض وقيمتها قد تتغير تماما بحدوث اختراع معين وتطبيقه فى المجال العملى .. والأمثلة كثيرة فى هذا الشأن .. ان التقدم التكنولوجى الحديث جعل ممكنا اكتشاف الغاز الطبيعى تحت مياه المحيطات (مثال المحيط الشمالى والاكتشافات البريطانية فيه) وقد تتحول مساحات شاسعة من الأراضى الغير صالحة للزراعة اطلاقا الى اراضى خصبة نتيجة تقدم البحث العلمى وفن استصلاح الاراضى . وقد يستخدم نوع من الاخشاب الغير صالحة لصناعة الأثاث أو المبانى أو القوارب فى صناعة الأوراق بتقدم فن صناعة الأوراق .

ومن الهام جداً فى انتقاد نظرية هكشر ـــ أولين انه كثيراً مايصعب أو يستحيل الفصل بين بعض أنواع المصادر الطبيعية وعنصر رأس المال .. فالمناجم

(١) يلاحظ أننا إلى الآن افترضنا فى تحليلنا درجة معينة من التكنولوجى وسوف نبحث أثر هذا العامل مع عوامل أخرى فى فصل لاحق .

قد يتم اكتشافها عن طريق الصدفة البحتة كما كان الحال غالبا فى القرون الماضية ... ولكن العصر الحديث يتميز بالاكتشافات القائمة على أسس علمية ... فيتم اكتشاف معظم المناجم فى العصر الحديث بعد اجراء الكثير من البحوث الجيولوجية ثم تستخدم الآلات والمعدات الرأسمالية بكثافة فى سبيل استخراج محتويات المناجم .. وكذلك الحال بالنسبة لاستغلال مساقط المياه الطبيعية فهذه تعتمد على رأس المال اعتمادا كثيفا لانتاج الكهرباء . والمثل بالنسبة للاراضى التى تستصلح للزراعة باستخدام طرق الرى والتصريف الصناعى والتسميد الكثيف وآلات الفلاحة الميكانيكية ... ويذهب الكثير من الاقتصاديين المحدثين الى ضم هذه الأنواع من المصادر الطبيعية تحت بند رأس المال وذلك لأن اساس نفعها، ونموها يعتمد على وجود رأس المال وتجديده وتنميته .

وبالنسبة **للعمل** فهناك أيضا تفرقة بين درجات مختلفة من المهارة أو الكفاءة العمالية . ولقد كتب الاقتصاديون الكلاسيك عن وجود الاختلافات بين خبرة العمال أو مهارتهم وأرجعوا هذه الاختلافات جزئيا الى عوامل خارجة عن سيطرة الانسان كعوامل البيئة الاجتماعية أو المناخ وجزئيا الى عامل التخصص وتقسيم العمل . ولكننا نرى فى العصر الحديث ان الاختلافات بين الكفاءات الانتاجية للعمال فى البلاد المختلفة قد تكون احيانا شاسعة وتعود فى معظم الأحوال الى الاختلافات فى المقدرة التنظيمية لادارة الانتاج والى درجات تقدم المعرفة الفنية . وكثيرا ما لاحظ الاقتصاديون فى الدراسات الحديثة انه لايمكن اخذ الأجور النقدية للعمال فى البلاد المختلفة ومقارنتها مباشرة بعضها بالبعض للحكم بان تكلفة العمل فى هذا البلد أكثر أو أقل نسبيا . فالعمل الرخيص Cheap Labour[1] أى : العمل الذى يتسلم معدلات منخفضة للاجور — فى البلاد التى تتميز بكثافة عالية فى السكان ليس بالضرورة عملا رخيصا من الناحية الاقتصادية فى تعبير آخر أن العمل فى هذه البلاد الكثيفة السكان ليس بالضرورة عملا قليل التكلفة

---

(١) استخدم أولين كلمات « رخيص » cheap و « غال » dear كبدائل لكلمات متوفرة « abundant » و « غير متوفر » أو « متوفر بالكاد » Scanty خلال تحليله — أنظر :

- B. Ohlin, Inter-regional and International Trade, P. 29-30 (1933 ed)

اذا ماكانت انتاجيته ضعيفة . فمثلا تقترن الأجور المنخفضة للعمال فى هذه البلاد بعدم اهتمام العمال اهتماما كافيا بالعمل الذى يؤدونه مما ينتج عنه انخفاض فى درجة جودة الانتاج لايمكن ضبطها الا فى مرحلة التسويق . أو قد تكون الاجور المنخفضة مقترنة بمعدل عال للتغيب العرضى عن العمل ... وقد لاحظ الاقتصاديون ايضا ان الأجور المنخفضة فى بعض البلاد الكثيفة السكان كانت مرتبطة ببعض العادات الاجتماعية التى تؤدى الى تفضيل الراحة عن العمل لعدد أكبر من الساعات ..

والخلاصة هى أن توفر عنصر العمل نسبيا فى بلد معين لا يؤدى بالضرورة الى انتاج السلع كثيفة العمل بنفقة أقل نسبيا . أو فى تعبير آخر : ان البلاد الكثيفة السكان ليست هى بالضرورة تلك البلاد التى يمكن أن تصدر السلع الكثيفة العمل الى مختلف انحاء العالم بنفقة منخفضة نسبيا . وهذا عكس ما يقوله هكشر وأولين .

فالهند وكوريا بلدين رغم اختلاف اعدادهما السكانية ومصادرهما الطبيعية اختلافا شاسعا يتميزان بوفرة نسبية فى عنصر العمل . وزراعة الطباق من الزراعات التى تحتاج الى كثافة عمالية عالية ، أما بالنسبة لمستلزمات هذه الزراعة من أرض ومناخ فتلك متوفرة أيضا فى كل من الهند وكوريا ــ ولكننا نجد أنه بينما فشلت زراعة الطباق Tobacco فى الهند فى القرن التاسع عشر فانها حققت نجاحا كبيرا ومستمرا فى كوريا ــ وكان سبب فشل الزراعة فى الهند هو عدم دراية الفلاح الهندى بعملية جمع وتخزين أوراق الطباق وعدم الاهتمام من جانبه بزيادة مهارته .. ولقد كان المستوردون الاوربيون يشكون من أن الطباق الهندى ممتلىء بالاجسام الغريبة التى تجعل التدخين غير مستساغ . ويرجع نجاح كوريا فى زراعة وتصدير الطباق الى انحاء العالم الى عامل كفاءة العمال فى هذا المجال بالذات .

ويمكن أيضا أن نأخذ اليابان فى مراحل نموها الأولى كمثال لدولة تتمتع بكثافة سكانية عالية ومن ثم عمل رخيص نسبياً . ولهذا السبب فان تجارتها الخارجية فى القرن التاسع عشر كانت معتمدة أساسا على السلع كثيفة العمل وهذا يوافق ماتنبأت به نظرية هكشر ــ أولين . وكان أهم الصادرات الى الخارج هو الحرير

الطبيعى (وهو بالذات سلعة كثيفة العمل جدا) والمنسوجات القطنية ولعب الأطفال المصنوعة يدويا . ولكن تجارة اليابان فى هذه السلع الكثيفة العمل كانت تتعرض للهزات المتكررة لعدم ثبات حجم الطلب الخارجى ، حتى أن المنتجين اليابانيين كانوا يقولون ان سلعهم كانت « آخر مايباع فى الأسواق فى حالة الرواج وأول مايطرح جانبا وقت الكساد » .

ورغم بقاء اليابان بلدا كثيفة السكان الا أنها استطاعت تحويل هيكل تجارتها الخارجية تدريجيا فى الفترة اللاحقة للحرب الثانية من الاعتماد على سلع كثيفة العمل الى سلع كثيفة رأس المال ... وبالنسبة للعوامل التى ساعدت على عملية التحول فانها تخرج عن نطاق نظرية هكشر ـــ أولين فلا يمكن لهذه الاحاطة بها . ولكن الذى يهمنا هنا أولا هو أن التغير الذى حدث فى هيكل التجارة الخارجية اليابانية ساعد مساعدة هائلة على نمو هذه التجارة نموا هائلا .

أما بالنسبة **لرأس المال** فانه يمكن ان يقسم بصفة مبدئية لاربعة أنواع :

١ ـــ رأس المال الانتاجى وهذا يحتوى على جميع الادوات والمعدات والآلات التى تستخدم فى عمليات الانتاج مباشرة .

٢ ـــ رأس المال الاجتماعى وهذا يشمل الطرق والكبارى والسدود والخزانات والمستشفيات والمدارس وكافة الاصول الثابتة التى تساهم بطريق غير مباشر فى عمليات الانتاج .

٣ ـــ رأس المال من المخزون من السلع والمواد الأولية .

٤ ـــ رأس المال الحر أو النقدى .

وفيما عدا النوع الأخير كما يقول هكشر فان بقية الأنواع : رأس المال الانتاجى والاجتماعى والمخزون يمكن ان تنقسم الى العديد من الانواع الأخرى . ويثير تقييم رأس المال الموجود فى أى بلد مشاكل أكثر تعقيداً من تلك التى تظهر عند تقدير عنصر العمل أو الأرض ، وذلك من الناحيتين النظرية والواقعية . فمن الناحية النظرية هناك مسألة التعريف الدقيق الخاص بنوع رأس المال وأما من

الناحية العملية فهناك مشكلة اخضاع الانواع المختلفة من رأس المال لمقياس من نوع واحد . ولهذا فان تقييم رأس المال كميا يتم عادة عن طريق ترجمة قيمة الاصول الرأسمالية الحقيقية الى قيم نقدية . ومما لاشك فيه أن تقديرات رأس المال فى أى بلد سوف تختلف وفقاً للاسلوب المستخدم فى هذه العملية . كما تتأثر التقديرات أيضا بعدد من العوامل من أبرزها التغيرات المستمرة فى الاساليب الفنية للانتاج وحالة الطلب على المنتجات النهائية لرأس المال . ولهذا فان تقرير النظرية بأن درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال هى المحدد الاساسى لانتاج السلع كثيفة رأس المال هو تقرير عمومى يتسم بالتبسيط الشديد للامور . وقد يلاحظ البعض بوجه عام ان الوفرة النسبية لرأس المال فى بلدان العالم المتقدمة صناعيا قد أدت الى انتاج سلع كثيفة رأس المال مثل الطائرات والسيارات والأجهزة الكهربائية ... الخ وان الندرة النسبية لرأس المال فى بلدان العالم المتخلفة قد ارتبطت بالجمود الشائع فى تطوير الوسائل الانتاجية والاعتماد على النشاط الأولى حيث ترتفع كثافة عنصر العمل قليل المهارة .. كل هذا يتفق بوجه عام مع نظرية هكشر ــ أولين ولكنه لايمكن ان يتخذ دليلا على صحتها من الناحية العلمية التجريبية . فالنظرية تتكلم عن درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج كمحدد للاسعار النسبية ومن ثم كمحدد لاسعار السلع المختلفة التى تتفاوت فى درجة استيعابها لهذه العناصر . ولذلك فلا بد من تحديد درجة الوفرة أو الندرة النسبية لكل نوع من أنواع عناصر الانتاج حتى يمكن الاستطراد فى اختبار الفرض المفسر .

ثانيا : اهمال النظرية لامكانية انتقال عناصر الانتاج فى المجال الدولى :

اشتركت نظرية هكشر أولين مع نظرية النفقات النسبية فى اهمال امكانية انتقال عناصر الانتاج دوليا .. وبالطبع فان هناك استحالة فى انتقال بعض عناصر الانتاج كالمصادر الطبيعية (الأرض) وصحيح أيضا أن العصر الحديث قد شهد اقامة الكثير من العراقيل والموانع على الهجرات السكانية الواسعة النطاق ... كما أننا أيضا لاننكر البطىء الذى نتسم به تحركات رؤوس الاموال الدولية فى القرن الحالى بالنسبة للقرن الماضى . الا أننا نستطيع أن نرى حتى الآن أن استغلال الموارد

الاقتصادية الطبيعية فى استراليا وكندا مازال يعتمد الى حد ما على الهجرات السكانية ... ولدينا أيضا مثال بعض البلدان العربية التى تفتقر نسبيا الى السكان والتى لهذا السبب تشجع قدوم العمال والفنيين اليها من الخارج من أجل استغلال مواردها استغلالا اقتصاديا . وبالنسبة لهجرات رؤوس الأموال الحديثة فلدينا فى المكان الأول صناعة استخراج البترول فى بلدان كثيرة من العالم . ولقد كان معظم البلاد المنتجة للبترول حاليا من البلاد التى تفتقر لرأس المال ولكن بقدوم هذا من الخارج عن طريق الشركات أمكن استخراج الخام وتصديره الى مختلف أنحاء العالم بكميات كبيرة . هذا بالنسبة الى القرن الحالى . أما بالنسبة للقرن التاسع عشر فاننا لانستطيع انكار الدور الهائل الذى قامت به الهجرات العمالية فى النمو الاقتصادى لدول جنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلنده وأمريكا وكندا ودول جزر الهند الغربية . ولقد كانت الهجرات الى الاجزاء الجنوبية من افريقيا والى استراليا ونيوزيلنده وكندا هجرات متكونة أساسا من الاجناس الاوربية ولقد ساعدت هذه الهجرات مساعدة كبيرة فى استغلال ثروات البلاد المذكورة وزيادة تجارتها الخارجية . وكانت الهجرات الى أمريكا قبل وخلال القرن التاسع عشر متكونة من الاوربيين ومن بعض سكان افريقيا الذين اخذوا قسرا فى تجارة العبيد ... ولقد استغل العبيد فى زراعة المحاصيل التى تحتاج الى عمل كثيف على وجه الخصوص ، كزراعة القطن والارز فى ولايات امريكا الجنوبية . ولقد تكونت الهجرات السكانية الى امريكا الجنوبية من هجرات اجبارية (تجارة العبيد) وهجرات اختيارية من الهند الشرقية وساعد العمل الرخيص على انتاج قصب السكر وزراعة الطباق ومحاصيل أخرى تحتاجه الى عمل كثيف . ولقد تحددت الهجرات العمالية فى القرن الحالى بالقيود السياسية والعنصرية والدينية . وكانت تحركات رؤوس الاموال فى القرن التاسع عشر سببا فى خلق الكثير من التجارات الجديدة أيضا .. ونمو زراعة محاصيل القطن والشاى والارز فى الهند جاء على يد استثمارات رؤوس الأموال البريطانية وكذلك زراعة الشاى والمطاط فى سيلان ، واستخراج القصدير وزراعة المطاط فى الملايو ... كل هذه الانواع من النشاط اعتمدت فى قيامها على التنظيم ورأس المال البريطانى ، ومازالت حتى العصر الحالى تمثل الهيكل الأساسى لتجارة البلاد المذكورة .

ويرجع بطىء تحركات رؤوس الأموال فى القرن الحالى خاصة فى الربع الأخير الى ازدياد الحركات القومية والاشتراكية فى عديد من الدول الكثيفة السكان التى تشتغل أساسا بالزراعة وانتاج المواد الخام .. ولقد أدى ظهور هذه التيارات الحديثة فى بعض هذه البلاد الى تأميم ومصادرة رؤوس الاموال الاجنبية . ونجد أهم الأمثلة على هذا فى مصر خلال الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٦٤ وفى اندونيسيا وفى بعض بلاد شرق أفريقيا المستقلة . ولكن رغم النقص الذى ظهر فى تحركات رؤوس أموال الدول الرأسمالية الغربية للبلدان ذات النزعة الاشتراكية كانت هناك زيادة ملحوظة فى كميات القروض التى منحتها لها بعض دول المعسكر الاشتراكى . ومن ناحية أخرى ازدادت القروض والمساعدات التى تمنحها المؤسسات الدولية المتخصصة فى الأقراض .

والخلاصة أن رأس المال قد يكون متوفرا نسبيا لدى بلد من البلاد فى صورة نقدية سائلة ومع ذلك لايستثمر فى الصناعات الوطنية التى تنتج سلعا كثيفة رأس المال ، وبدلا من ذلك قد يهاجر الى بلاد أخرى حيث يساهم فى تنمية الثروات الطبيعية لها أو ربما يساهم فى انشاء صناعات منتجة لسلع كثيفة العمل . كما اننا قد رأينا ان نفس المنطق ينطبق على عنصر العمل ... اذ قد تساهم الهجرات العمالية الى بلاد فقيرة بعنصر العمل الى انتاج وتصدير سلع كثيفة العمل .

ثالثا : امكانية اختلاف الأساليب الفنية للانتاج بالنسبة لسلعة واحدة :

تقرر نظرية هكشر ــ أولين فى شرطها الثانى بديهية أساسية وهى أن السلع المختلفة تحتاج الى تضافر عناصر الانتاج بنسب مختلفة . ولكن بالاضافة الى هذا نصت النظرية على ضرورة تماثل دالة الانتاج الواحدة . وعلى ذلك لايمكن أن يتم انتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل وكميات قليلة نسبيا من رأس المال فى بلد ما وأن يتم انتاج نفس السلعة فى بلد آخر بكميات كثيفة من رأس المال وكميات قليلة نسبيا من العمل . لقد قررت النظرية أن بالامكان تغيير أسلوب انتاج السلعة الواحدة ولكن فى حدود ضيقة للغاية بحيث لايؤثر هذا أبداً على الأهميات النسبية للعناصر الداخلة فى العملية الانتاجية وبالتالى لايؤثر فى الاسعار

النسبية . ولكن هناك بعض الادلة ضد هذا التقرير نشير اليها من خلال استعراض التحليل التالى الذى قام به ليونتييف . والواقع ان هذا الانتقاد هو أهم الانتقادات التى وجهت إلى مساهمة هكشر ــ أولين .

نتائج تحليل و . ليونتييف W. Leontief

من المعروف بوجه عام ان الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية فى رأس المال . وبالتالى فحسب نظرية هكشر ــ أولين فانها سوف تعتمد فى صادراتها على السلع كثيفة رأس المال . ولقد اهتز هذا الاعتقاد منذ سنوات مضت على أثر تحليل قام به « ليونتييف » لهيكل التجارة الخارجية الأمريكية . فلقد خرج ليونتييف من تحليله بأنه على حساب احصائيات التجارة الخارجية لعام ١٩٤٧ فان الولايات المتحدة لديها ميزة نسبية فى السلع كثيفة العمل وانها تقوم بتصدير هذه السلع لأوربا ، بينما أنها تستورد من الأخيرة سلع كثيفة رأس المال .

ولقد أدت هذه النتيجة غير المتوقعة الى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين ، ولكنها فى الوقت نفسه أثارت الشك فى مدى صحة نظرية هكشر ــ أولين حيث أن ليونتييف قد بنى الفروض النظرية لتحليله على أساسها . ولقد سار تحليل ليونتييف كالتالى :

حسب ليو نتييف (بالنسبة لأمريكا) معدلات $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$ فى بعض صناعات

التصدير الهامة وفى عدد من الصناعات التى تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة . ومعدلات $\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}}$ قد أخذت بالطبع للدلالة على درجة كثافة رأس

المال أو العمل فى هذه الصناعات المذكورة ...

ولقد تم حساب معدلات رأس المال العمل على ثلاث خطوات رئيسية :ــ

١ ــ تم قياس رأس المال الجديد اللازم لبناء طاقة صناعية كافية لانتاج ماقدره مليون دولار فى السنة فى كل من صناعات التصدير والصناعات المنتجة لسلع بديلة للواردات .

٢ ـ تم قياس كمية العمل (مقدرة بالأيام بالنسبة للفرد) اللازمة لانتاج ماقدره مليون دولار فى السنة فى نفس الصناعات المذكورة ...

٣ ـ بالربط ما بين معامل رأس المال (كما تحدد فى أولا) بمعامل العمل (كما تحدد فى ثانيا) يتحدد معدل رأس المال / العمل بالنسبة للصناعات محل الدراسة فى حدود انتاج قدره مليون دولار سنويا .

ولقد كانت نتيجة الحسابات النهائية هو أن معدل رأس المال اللازم تشغيله بالنسبة للفرد بالسنة يساوى ١٨,٢٠٠ دولار فى الصناعات التى تنتج سلعا بديلة للواردات ويساوى ١٤,٠٠٠ دولار فى الصناعات التى تنتج سلعا للتصدير . وهذه هى النتيجة التى أشرنا اليها عند مبدأ الكلام .

وبسبب الهجوم الذى وجهه الاقتصاديين الى نتائج هذا التحليل فقد أعاد ليونتييف حساباته وكانت نتائج بحث ليونتييف كالتالى :

معامل رأس المال / العمل
مقدرا بالدولارات
بالنسبة للفرد / بالسنة

		(١) صناعات تصدير	(٢) صناعات منتجة لسلع بديلة للواردات
(ا)	١٩٤٧	١٤,٠١٠	١٨,١٨٠
(منقح)	١٩٤٧	١١,٦٢٢	١٣,٦٥٨
(ب)	١٩٥١	١٢,٩٧٧	١٣,٧٢٦

ورغم تغير الارقام واقترابها من بعضها فى آخر التقديرات الا أن النتيجة التى خرج بها ليونتييف لم تتغير تغيرا جوهريا وهى ان الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال نسبيا وتصدر سلعا كثيفة العمل نسبيا . ولقد حاول ليونتييف شرح اللغز الذى توصل اليه باقتراحه أن كفاءة العامل الامريكي تصل الى ثلاثة

امثال العامل الاجنبى بسبب زيادة التعليم وزيادة الاهتمام بالنظم الادارية داخل المصانع فى الولايات المتحدة . أى أن ليونتييف حاول القول أنه رغم ظهور الولايات المتحدة بمظهر الدولة المتمتعة بوفرة نسبية فى رأس المال الا أنها فى الواقع تتمتع بوفرة نسبية فى العمل حيث أنه من الواجب ضرب تعداد العمال الامريكيين فى ثلاثة قبل مقارنتهم بالاعداد العمالية فى الدول الاوربية . وهذا التفسير فى حد ذاته يعتبر انتقادا لأولين الذى أهمل مسألة الاختلافات النوعية لعناصر الانتاج . ومع ذلك لم يلق تفسير ليونتييف قبولا عاما .

وفى واقع الأمر فإن هناك اعتراض رئيسى على تحليل ليونتييف، وهو ينهى الجدل الذى قام حول نتائجه . ويتمثل هذا الاعتراض فى أن تحليل ليونتييف قد قام أساسا على افتراض خاطىء لنظرية هكشر وأولين وهو أن النسب التى يحتاجها انتاج أى سلعة من عوامل الانتاج هى نسب ثابتة فى جميع بلاد العالم أو تتغير فى حدود ضيقة للغاية . فينتقد تحليل ليونتييف فى أنه قارن خطأ مابين معدل رأس المال العمل فى بغض صناعات التصدير مع معدل رأس المال العمل فى صناعات تنتج سلعا بديلة للواردات ... ولقد كان المفروض أن يقارن ليونتييف مابين معدلات رأس المال العمل فى سلع التصدير مع معدل رأس المال العمل فى السلع المستوردة فى مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة . ذلك لأن دالات انتاج السلعة الواحدة قد تختلف أحيانا اختلافا كبيرا . فامكانية احلال عامل محل آخر قد تتزايد جدا مع تقدم الفن الانتاجى . فاندونيسيا والولايات المتحدة ينتجان المطاط ... ولكن هذه السلعة تعتمد على عمل كثيف فى اندونيسيا وعلى رأس مال كثيف فى الولايات المتحدة .. وعليه فلو حسبنا معدل رأس المال / العمل بالنسبة لانتاج المطاط فى الولايات المتحدة لوجدناه عاليا ، فإذا كانت الولايات المتحدة تستورد بعض الكميات من المطاط من اندونيسيا فاننا لا نستطيع أن نقول انها تستورد سلعة كثيفة رأس المال .. وهناك أمثلة أخرى عديدة فى الولايات المتحدة .. فانتاج القمح ، القطن ، الارز ، البيض والدجاج يعتمد على استخدام رأس المال بكثافة ويرجع هذا الى توفره النسبى كما تقول نظرية هكشر — أولين ولكن هذه السلع مازالت تنتج فى انحاء أخرى من العالم باستخدام عنصر

العمل بدرجة نسبية أكبر بكثير من رأس المال . وهنا فى مثل هذه الحالات تنتفى صحة نظرية هكشر ــ أولين حيث أن توافر عناصر الانتاج أو ندرتها النسبية بالضرورة هو العامل الوحيد المحدد لانواع السلع المنتجة وأسعارها النسبية . فاختلاف قدرة البلاد على انتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الانتاج تتدخل أيضا فى تحديد الأسعار النسبية . ولاشك ان عنصر التكنولوجى من أهم العوامل التى تحكم اختلاف قدرة البلاد المختلفة فى هذا المجال .

لذلك يبقى فى النهاية ان نقول ان نظرية هكشر ــ أولين تظل صالحة لتفسير التجارة الخارجية طالما تماثلت درجة التقدم التكنولوجى . ونضيف إلى ذلك الفروض الأخرى الأساسية التى قامت عليها نظرية المزايا النسبية . فنظرية هكشر ــ أولين ليست بنظرية مستقلة وانما هى متممة لنظرية المزايا النسبية وصحتها مازالت مرتبطة بتماثل الاذواق والمنافسة الكاملة والتوظف الكامل وحركية العناصر الانتاجية بمرونة تامة داخليا وليس خارجيا .

حول انتقاد نظرية المزايا النسبية :

النظرية كما شرحناها سابقا هى خلاصة عمل ريكاردو وجون ستيوارت ميل وتاوسيج ومارشال ، ولقد ساهم فى النظرية ايضا العديد من الاقتصاديين المعاصرين . ولكننا حاولنا قدر الامكان احاطة القارىء بالجوهر الاساسى للنظرية دون التعرض بالتفصيل لكافة التنقيحات والتعديلات التى طرأت عليها منذ ريكاردو (١٨١٧) . ونظرية النفقات النسبية أو كما يطلق عليها احيانا نظرية المزايا النسبية Comparative Advantages تجد من يدافع عنها حتى الآن بالرغم مما بها من ثغرات علمية لانها كما يقال تقيم حالة قوية من اجل التخصص وتقسيم العمل الدولى وتسهب فى بيان المكاسب التى يمكن ان تنجم عن ذلك بالنسبة لكل بلد من البلدان المتاجرة وللعالم اجمع . كما انها تجد أيضا من يدافع عنها حيث أنها تعتبر حصنا للدفاع عن سياسة الحرية التجارية Free Trade وسوف نتكلم فى هذا الموضوع فيما بعد عند بحث السياسات التجارية .

وتقوم نظرية النفقات النسبية على أساس عدد من الفروض وهى : ا ــ سيادة المنافسة الكاملة Perfect Competition فى الاسواق داخليا وخارجيا ، ب ــ التوظف الكامل لعناصر الانتاج ، جـ ــ الحركية التامة Perfect Mobility لعناصر الانتاج داخليا وليس خارجيا ــ بمعنى توافر الرغبة والقدرة لدى أصحاب عناصر الانتاج فى تحريكها أو تحويلها من نشاط انتاجى لآخر داخل الاقتصاد القومى بهدف تحقيق أقصى عوائد ممكنة . أما على المستوى الدولى فان النظرية تفترض عدم توافر هذه الحركية لعناصر الانتاج ، د ــ تشابه الأذواق لدى المستهلكين فى البلدان المختلفة . وعلى اساس هذه الفروض وما يترتب عليها منطقيا فان كل بلد يستطيع ان يحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية اذا تخصص فى انتاج وتصدير السلعة التى يتميز فيها نسبيا ــ أى التى ينتجها بنفقة منخفضة بالمقارنة بالبلدان الأخرى .

وليس من السهل اطلاقاً مهاجمة النظرية من ناحية هيكلها التحليلى . فنظرية النفقات النسبية تقوم على أساس فروض علمية محددة ثم تقرر انه اذا تحققت هذه الفروض فان ثمة نتيجة معينة سوف تتحقق . وليس هناك أى شك فى أن النتيجة التى تتنبأ بها النظرية هى نتيجة مترتبة منطقيا وبمنهج علمى سليم على الفروض الاساسية التى قد وضعت فى البداية . بعبارة أخرى نستطيع القول بان الهيكل التحليلى للنظرية يتميز بانه هيكل علمى سليم ومتماسك من الناحية المنطقية . ومع ذلك فان الأمر الهام فى النظرية الاقتصادية كنظرية علمية بالمفهوم التجريبى Empirical Concept هو قابليتها للاختبار أو التجربة لاثبات صحتها أو عدم صحتها ومن ثم الانتفاع بها فى الواقع العملى أو عدم الانتفاع بها . ومن الصعب الادعاء بوجود اختبارات علمية حاسمة فى مجال نظرية النفقات النسبية . ولكن ربما كانت الظروف الاقتصادية للبلدان الأوربية فى غضون النصف الأخير من القرن التاسع عشر هى أقرب ما يكون الى تحقيق الفروض الاساسية لنظرية النفقات النسبية حيث ساد فى اسواق هذه البلدان مايشبه المنافسة الكاملة والتوظف الكامل كما كانت العناصر الاقتصادية تتدفق داخليا بحيوية ملحوظة من نشاط لآخر وفقا لمعدلات الارباح والأجور . ولقد تحقق حينذاك للبلدان الأوربية ــ فى ظل درجة

عالية من الحرية التجارية والاقتراب من التخصص وتقسيم العمل الدولى ـــ مكسبا هائلا من التجارة الخارجية ساهم مساهمة هائلة فى تقدمها الاقتصادى وزيادة رفاهتها . ولقد أكد مارشال ان التجارة الخارجية القائمة على التخصص وتقسيم العمل الدولى كانت من أهم محددات النمو الاقتصادى لبريطانيا والبلدان الأوربية الأخرى . ولكن هل هناك أى تأكيد بأن البلدان المختلفة قد حققت أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الخارجية فى ظل هذه الظروف ؟ فى الواقع ليس لدينا أى تأكيد . وبالاضافة الى هذا فان هناك شك قائم لدى بعض الاقتصاديين فى ان البلدان الآسيوية والافريقية والامريكية الجنوبية التى اتبعت سياسة الحرية التجارية والتخصص فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر تحت ضغط ظروف الاستعمار والتبعية السياسية قد استطاعت تحقيق مكاسب تذكر من تجارتها الخارجية . فاذا عبرنا الزمن من أواخر القرن التاسع عشر إلى الفترة التى نعيشها الآن فى أواخر القرن العشرين لوجدنا ان هناك عدد من الانتقادات التى تدور حول واقعية الافتراضات الاساسية التى تقوم عليها النظرية ، وبالتالى تثير الشك فيما اذا كان مبدأ النفقات النسبية يصلح لتفسير قيام التجارة الدولية . وفيما يلى نعرض أهم هذه الانتقادات .

أولا : اذا اردنا اختبار النظرية فلا بد من معرفة النفقات النسبية للسلع الداخلة فى التجارة الدولية والتأكد من ان انخفاض أو ارتفاع هذه النفقات هو السبب الرئيسى فى قيام التجارة بين البلدان المختلفة . ولكن كيف يتأتى لنا معرفة النفقات النسبية ؟ ان المنتجين فى أى بلد من البلدان وفى غالبية الاحوال على علم قليل بنفقات انتاج السلع المماثلة لسلعهم داخل البلدان الأخرى . كما ان الدراسات التى قام بها البعض لقياس نفقات عدد من السلع ومقارنتها على أساس دولى لم تتعد مجال المحاولات العلمية وتعرضت للعديد من الانتقادات التى افقدتها الكثير من اهميتها . فإذا كان من الصعوبة بمكان معرفة النفقات النسبية للسلع الداخلة فى التجارة الدولية فان البديل العملى الوحيد هو ان نلجأ الى مقارنة الاسعار التى يعرضها المنتجون للسلع المتماثلة فى السوق الدولية . ولقد انتقد البعض النظرية فى أنها لم تهتم بالاسعار النسبية بدلا من النفقات حيث أن الاسعار هى التى يتم بها

التعامل فى الأسواق المختلفة . وتطور النظرية كما رأينا مكننا من أخذ جانب الطلب فى الحسبان مع جانب العرض وصار الاحتكام إلى الأسعار النسبية . ولكن هل يعد الأخذ بالأسعار النسبية انقاذا للنظرية ؟ فى الواقع ان افتراض النظرية سيادة حالة المنافسة الكاملة فى الأسواق لايدع أى ضرورة للتفرقة مابين النفقات والأسعار . فلقد عرفنا من دراستنا فى النظرية الاقتصادية ان سيادة ظروف المنافسة الكاملة تعنى أن يكون منحنى الطلب الذى يواجه أى منتج لانهائى المرونة . وعلى هذا فلا يستطيع المنتج أن يؤثر فى سعر السوق على الاطلاق لكى يحقق أكبر ربح ممكن لابد أن يسعى الى مساواة النفقة الحدية بالسعر . والخلاصة هى أن التسليم بصحة افتراض المنافسة الكاملة يدعم نظرية النفقات النسبية ويتيح الفرصة لاختبار صحتها عن طريق تجميع البيانات عن الاسعار النسبية للسلع الداخلة فى التجارة الدولية . الا أن ملاحظتنا للواقع العملى فى غضون القرن الحالى بعد الحرب العالمية الأولى تؤكد ان ظروف المنافسة الكاملة قد اختفت تدريجيا من الأسواق ، سواء فى مجال الاسواق الوطنية أو على المستوى الدولى ، وان حالات أخرى من المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition أو احتكار القلة Oligopoly قد حلت محلها . وبالتالى فان الاسعار النسبية لايمكن ان تؤخذ كمؤشر للدلالة على النفقات النسبية بل وقد تختلف اختلافا كبيرا عنها .

وبالاضافة الى ما سبق فان هناك التغيرات النقدية على مستوى الاقتصاد ككل والتى لا يقابلها تغيرات حقيقية مماثلة فى الانتاج فتتسبب فى نشأة الفجوات التضخمية أو الانكماشية فى الأسعار . وبذلك تبعد الأسعار عن المستويات الحقيقية لنفقات الانتاج .

والخلاصة هى أنه لا يمكن التأكد من ان التخصصات الدولية القائمة قد تمت على أساس الكفاءات أو المزايا النسبية للبلدان فى مجالات الانتاج المختلفة حيث لايمكن معرفة النفقات ومقارنتها على أساس دولى . كما ان معرفة الاسعار النسبية ليست بذات نفع كبير حيث ان هذه لاتعكس النفقات النسبية بسبب عدم تحقق شرط المنافسة الكاملة وبسبب الفجوات التضخمية أو الانكماشية فى الاسعار .

ثانيا : انتقدت النظرية فى افتراضها حالة التوظف الكامل . وفى الواقع ان الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك كانوا على ثقة تامة بان حالة التوظف الكامل هى الحالة الطبيعية الدائمة للاقتصاد . ولم يعنى هذا ، مع ذلك ، ان حدوث التقلبات فى النشاط الاقتصادى كان امراً غير محتمل الحدوث فى نظرهم ، ولكنهم أكدوا ان قوى السوق الحرة كفيلة دائما باصلاح أى خلل فى توازن الاقتصاد وبطريقة تلقائية وسريعة . ولقد اثبتت احداث الازمة العالمية فى بداية الثلاثينيات من هذا القرن خطأ افتراض التوظف الكامل وكذلك عدم قدرة النظام الرأسمال على استعادة التوازن فى حالة الاختلال بصورة تلقائية . وبالاضافة الى هذا فانه لا يمكن الادعاء بتوافر ظروف التوظف الكامل للموارد الاقتصادية فى البلدان المتخلفة اقتصاديا . والتخلى عن افتراض التوظف الكامل له متضمنات خطيرة بالنسبة لنظرية النفقات النسبية . فوجود فائض فى الطاقة الانتاجية عند قيام التجارة الخارجية يجعل من الممكن للبلد ان ينمى صادراته للخارج دون الحاجة لتحويل الموارد الاقتصادية من الانتاج المحلى . بعبارة أخرى ان قيام البلد بانتاج وتصدير سلعة معينة لن يؤدى بالضرورة الى تخصصها فى هذه السلعة واعتمادها على الأسواق الخارجية فى مدها باحتياجاتها من السلع الأخرى . وقد يمكن فى هذه الحالة تفسير التجارة الدولية على أساس نظرية « منفذ الفائض » Vent for Surplus التى وضع أساسها ادم سميث واسهم فيها جون ستيوارت ميل ، والتى تفرض بواقعية وجود فائض فى الطاقة الانتاجية لدى البلد عند قيام التجارة الخارجية .

ثالثا : افترضت النظرية ان عناصر الانتاج داخل أى بلد من البلدان تتمتع بقدرة تامة على التحرك من مجال الى آخر فى النشاط الاقتصادى وفقا لهدف تحقيق أكبر دخل ممكن . ويتم التخصص تبعاً لذلك فى نواحى النشاط التى تدر على البلد أكبر دخل ممكن . وحينما تقوم التجارة الدولية ويظهر للمنتجين فى بلد ما أن نفقات انتاجهم لسلعة معينة قد ارتفعت نسبياً وان نفقات انتاجهم لسلعة أخرى قد اصبحت منخفضة نسبياً فانهم سيقومون بتحويل عناصر الانتاج من رأس مال وعمل وأرض الى انتاج السلعة الأخيرة لان هذا هو التخصص الذى

يدر عليهم اكبر دخل ممكن . وإفتراض النظرية ان هذه العملية تتم دائما وبمرونة تامة انما يتسم بالبعد عن الواقعية . فعناصر الانتاج قد تترك نشاط اقتصادى معين لتجد نفسها فى حالة بطالة ، أو قد تبقى فى نشاط معين رغم ان هناك انشطة اقتصادية أخرى تدر دخولا اكبر . بعض المنتجين قد يعلمون ان انتاجهم لايحقق اعلى أرباح ممكنة ولكنهم مع ذلك يستمرون فى نشاطهم الانتاجى لاسباب عديدة منها انهم لا يرغبون فى المخاطرة فى انواع جديدة من الانتاج (أى انهم يفضلون الحصول على معدل ارباح مضمون بالرغم من انخفاضه النسبى) أو لإن السياسة الانتاجية لهؤلاء المنتجين تتسم عموما بالجمود وعدم الرغبة فى التغيير ؛ أو لانهم غير قادرين على الدخول فى نواحى النشاط الاكثر ربحية لافتقادهم الخبرة التنظيمية اللازمة أو لعدم توافر بعض عناصر الانتاج الضرورية . ويلاحظ ان المنتجين فى البلدان المتخلفة يتأثرون عموما بهذه الظروف .. أى أنهم لا ينتجون بالضرورة تلك السلع التى يتميزون فيها نسبيا .

وبالاضافة إلى هذا فان افتراض النظرية بعدم حركية عناصر الانتاج على المستوى الدولى ليس سليما بصفة مطلقة . فمن الحقيقى ان هذا الافتراض يعبر عن القاعدة العامة ولكن هناك دائما بعض الاستثناءات القوية التى تحتاج الى تقرير خاص بها كما بينا من قبل .

رابعا : انتقدت النظرية فى تجاهلها للدور الذى يقوم به اختلاف الأذواق فى تحديد الطلب على السلع المختلفة . فقد ينتج أحد البلاد سلعة ما مثل القمح وينتج بلد آخر سلعة أخرى مثل الأرز . ولكن بافتراض ان سكان كل بلد يطلبون السلعة التى ينتجونها فقط ولا يرغبون فى استهلاك السلعة الأخرى فلن تقوم التجارة الدولية . وفى الحياة الواقعية يلاحظ ان حجم الطلب المحلى قد يلعب دوراً كبيراً فى تحديد كمية الصادرات من السلعة أو السلع التى يتميز البلد فيها نسبياً . كما ان أذواق المستهلكين فى البلدان المختلفة تتدخل احيانا تدخلا كبيراً فى/تحديد هيكل الواردات من السلع الأجنبية بغض النظر عن نفقات انتاجها النسبية .

* * *

مراجع الفصل الرابع :

(1) * P.T. Ell worth, The International Economy (3rd edition, London 1964) Shapter|6.

(2) * E. Heckcher's Article « The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income » Published in 1919 in Swedish Language and Reprinted in English in « Readings in the Theory of International Trade » (American Economic Association, London, 5th edition 1966).

(3) * C. Kindleberger, International Economics (3rd. edition, Illinois, 1963) Chapter 7.

(4) * B. Ohlin, Inter-regional and International Trade (Cambridge, Mass., 1933).

- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى (القاهرة ـــ ١٩٦٩) الفصل الثالث .

الفصل الخامس

عوامل أخرى هامة تؤثر فى قيام التجارة الدولية ونموها

تكلمنا فيما سبق من الفصول عن نظرية التجارة الدولية : نظرية النفقات النسبية ونظرية هكشر ــ أولين . وأوضحنا ان النظرية لاتستطيع الاحاطة بجميع العوامل الهامة التى تؤثر فى قيام التجارة الدولية ونموها . فنذكر القصور الواضح فى بحث عوامل المواصلات والاذواق ، واختلاف درجة التقدم التكنولوجى ، والقدرة الداخلية لدى البلاد على تحويل الموارد الاقتصادية من نشاط إلى آخر وفقا للتغيرات فى معدلات الاسعار والأرباح النسبية . ولقد تعرضنا من قبل بالشرح المختصر لبعض هذه العوامل فى مجال انتقاد النظريات .

وفى الفصل الحالى نتولى دراسة العوامل الآتية وأثرها فى التجارة الدولية بشىء من التفصيل :

ا ــ المواصلات والاتصالات .

ب ــ الأذواق .

جـ ــ المعرفة الفنية ــ التكنولوجى .

د ــ القدرة على تحويل الموارد الاقتصادية .

هـ ــ عوامل عشوائية هامة مثل الأوبئة وآثار التقلبات الجوية والفيضانات والاضرابات العمالية والحروب والتغيرات الاجتماعية .

(١) المواصلات والاتصالات : Transport and Communication.

تختلف أهمية نفقة المواصلات (كنسبة من سعر السلعة) من حالة الى أخرى ولكنها لاتتسم بالضآلة حتى يمكن تجاهل أثرها على التجارة . ومن الناحية الأخرى فانها قد ترتفع أحيانا الى حدود عالية مما يؤثر فعلا فى حجم التجارة الدولية . ويمكن القول عموما أن نفقة المواصلات تدخل ضمن المحددات الأساسية لحجم التجارة الخارجية بالنسبة لأية بلد .

ولتحديد العوامل المؤثرة فى نفقة المواصلات يجب أولا أن نعرف الوسيلة المستخدمة فى نقل السلعة ثم طول وطبيعى **الطريق التجارى** الذى يفصل مابين البلد المصدر والبلد المستورد . وحينما نتكلم عن الطريق التجارى فاننا لانقصد أى طريق .. فالطرق البرية غير الممهدة أو غير المأمونة لاتصلح للتجارة .. كما أن الطرق البحرية التى لاتتخللها **موانىء تجارية** أقل صلاحية للتجارة .. وقد لايكون بين بلدين أى طرق تجارية بالرغم من تجاورهما وذلك بسبب العوائق الطبيعية مثل الجبال الشاهقة الارتفاع . ومع ذلك فتقدم النقل الجوى قد يساهم فى اقامة الطريق التجارى فى هذه الحالة الخاصة . ولذلك فاننا حين نتكلم عن أصلح طريق تجارى فاننا لانقصد بالضرورة أقصر مسافة جغرافية مقاسة بالاميال أو الكيلو مترات ... وحينما نتكلم عن طبيعة الطريق التجارى فاننا نقصد بالطبع امكانية استخدامه بوسائل النقل المعروفة وبدرجة كافية من الأمان ، كما أننا نقصد أيضا وبصفة أساسية امكانية التعامل تجاريا مع الموانىء والبلاد التى تقع على طول مسافته لأن لهذا أثره الكبير فى تحديد نفقة المواصلات .

وتختلف الوسائل المستخدمة للنقل فى القرن الحالى من حيث سرعتها وانتظامها بصورة كبيرة عن تلك الوسائل المستخدمة فى القرن الماضية ... فحتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا تعددت وسائل النقل بين استخدام الحيوانات والعربات التى تجرها الحيوانات فى الطرق البرية الى استخدام السفن الشراعية فى الطرق البحرية . ولقد كان لاستخدام هذه الوسائل الأثر الكبير على نمو التجارة الدولية حيث وضع حدودا على امكانية نقل السلع فى مواسم الأمطار والرياح الشديدة كما وضع حدودا على امكانية نقل جميع السلع الرخيصة الثمن الثقيلة الوزن والسلع الغذائية السريعة التلف ... واذا ماقمنا الآن فى عصرنا الحالى باختبار أهمية السلع المذكورة فى التجارة الدولية فاننا نستطيع أن نقدر الدور الهام الذى لعبته المواصلات فى خلال المائة عام الماضية .

ولقد بدأ تطور المواصلات فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر فأنشأت السكك الحديدية فى أنحاء كثيرة من العالم خاصة فى أوربا وأمريكا وبلاد الشرق الأوسط والأقصى المتاجرة . ثم قامت ثورة المواصلات البحرية بعد ذلك مع

استخدام السفينة البخارية فى الخطوط البحرية الطويلة وبعد افتتاح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ . ولقد كان لهذه العوامل الجديدة الأثر الهائل فى نمو حجم التجارة الدولية ودخول الكثير من السلع الرخيصة فى هيكلها ... ويمكن القول أن تطور المواصلات أنهى الكثير من اعتماد التجارة الدولية على الحيوانات وعوامل المناخ والعوامل البحرية التى تؤثر على السفن الشراعية . ومما يذكر من الأمثلة أن تصدير القمح من الهند واستراليا الى بريطانيا بدأ فقط بعد بناء السكك الحديدية فى البلاد المذكورة وبعد افتتاح قناة السويس وامكان احلال السفينة الشراعية بالسفينة البخارية .

كما أن تصدير اللحوم الطازجة من استراليا والارجنتين الى بريطانيا وبعض دول أوربا بدأ بعد تزويد السفن البخارية بالثلاجات .

ولقد استمر تطور وسائل المواصلات فى القرن العشرين وصحبه نمو فى التعامل الدولى بين مختلف أنحاء العالم ... وفى العصر الحالى تقوم الطائرات بدور هام فى نقل بعض أنواع السلع الخفيفة الحمل والسريعة التلف فى التجارة الدولية . وهناك أيضا فى مجال تجارة البترول الخام وسيلة خطوط الانابيب . وتعتمد نفقة نقل البترول فى هذه الخطوط بصفة كبيرة على التقدم الفنى فى تصميم وصناعة الأنابيب عريضة القطر وفى مجال تشغيل محطات الضخ والشحن عند الموانىء ... ولقد كان من الصعب قيام تجارة بترول العراق بدون بناء خطوط الأنابيب الى الموانىء السورية واللبنانية .

ولقد ذكرنا أن العامل الثانى المحدد لنفقة المواصلات هو طول وطبيعة الطريق التجارى .. والامثلة الأولى التى يجب ذكرها هنا هى آثار افتتاح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ وقناة بناما فى عام ١٩١٤ . ولقد كان لافتتاح قناة السويس أثر كبير وضخم فى نمو التجارة مابين أوربا والشرق وذلك نتيجة مباشرة لتخفيض نفقة المواصلات . ولم يكن دور قناة السويس مقتصرا على تقصير المسافة بل أن القناة أيضا أعطت حافزا كبيرا لاستخدام السفينة البخارية فى الرحلة ما بين الشرق والغرب . وبالاضافة ، فان تقصير وقت الرحلة فى حد ذاته وامكانية استخدام طريق بحرى يتميز نسبيا بجو معتدل ومياه غير مضطربة أدى الى زيادة تجارة السلع

الغذائية الطازجة من الشرق الأقصى لأوربا ولقد تكلمنا من قبل عن أهمية وقوع موانىء متاجرة أو بلاد على طول مسافة الطريق التجارى .. ويمكن أن نأخذ مثالا بمقارنة طريق السويس بطريق رأس الرجاء الصالح . فمرور السفن القادمة من الشرق الأقصى على ميناء عدن الذى يعرض عادة أسعارا منخفضة للوقود عن أى ميناء فى العالم يمكن من خفض نفقة التشغيل ، ثم مرورها على كل موانىء شرق أفريقيا والبحر الأحمر ثم موانىء البحر الأبيض المتوسط وغرب أوربا يمكن هذه السفن من إستخدام حمولتها استخداما كاملا فى معظم الحالات ومن ثم تستطيع أن تعرض اسعارا للشحن منخفضة نسبيا . وفى حالة اغلاق القناة فان شركات السفن لاتواجه فقط مجرد زيادة المسافة مابين الشرق والغرب ولكنها تفقد مميزات طريق السويس كطريق تجارى من الدرجة الأولى . ولقد ترتب على اغلاق القناة فى عام ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ نقصا نسبيا فى معدل نمو التجارة بين دول أوربا والشرق بالرغم من قصر فترة الازمة (ستة أشهر) . وتكرر نفس الموقف عام ١٩٦٧ فى اعقاب حرب الأيام الستة واغلاق قناة السويس .

ويلعب عامل الاتصالات Communication دورا هاما أيضا فى التجارة الدولية ولقد شهد العالم حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين صعوبة كبيرة فى قيام التجارة الدولية بين العديد من الدول بسبب عدم امكان اتصال التجار فى البلاد المختلفة أو نتيجة عدم معرفة المستهلكين فى البلاد المختلفة بنماذج الاستهلاك الأجنبية فهنا يأتى عامل المعرفة سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك واهميته فى قيام التجارة الدولية وكثيرا مانفترض فى دراستنا الاقتصادية « المعرفة التامة » ونبنى على أساسها جميع النتائج ... ولكننا نكتشف أن هذا لايحدث فى الواقع العملى وان الافتراض خاطىء . ولقد أدى اختراع التلغراف واستخدامه خدمة كبيرة للتجارة الدولية فى القرن التاسع عشر .... وفى هذا القرن فاننا نجد أن سهولة الاتصالات التليفونية بين التجار فى البلاد المختلفة تلعب دورا هائلا فى تحديد حجم وسرعة المعاملات بينهم ... كما يقوم أيضا الراديو والتلفزيون والسينما والمطبوعات بدور كبير جدا فى ترويج ونشر نماذج الاستهلاك المختلفة من بلد لآخر فى العالم مما يؤدى الى زيادة التبادل التجارى . ويقول الاقتصادى كندلبرجر Kindleberger ان انشاء

وحفظ وسائل الاتصالات يعد شرطاً اساسياً للتجارة لان الفرص التجارية قد تكون موجودة ولكنها تهمل بسبب النقص فى المعلومات . فالتجار الذين يصدرون سلعهم الى بلاد أخرى يهمهم معرفة ظروف وأحوال الانتاج البديل وظروف التسويق هناك ... وقد يمكنهم الحصول على هذه المعلومات من المستوردين وقد لايمكن .... وبسبب هذا ترددا كبيرا فى القيام بالمعاملات التجارية الدولية ، وقد لجأ التجار الى طلب مساعدة الأجهزة الحكومية لمدهم بالمعلومات عن الأسواق الأجنبية . وبالمثل فان المستهلكين كثيرا ما يترددون أو إنهم يعرضون عن طلب سلعة أجنبية بسبب عدم معرفتهم بها . وفيما يلى فى بحث عامل « الأذواق » سنتطرق الى هذه المسألة الأخيرة بتفصيل أكبر .

(ب) الأذواق :

انتقدنا فيما سبق نظرية النفقات النسبية لاهمالها مسألة الاختلافات فى الاذواق بين ابناء البلدان المختلفة . كما شرحنا أيضا كيف اهتم أولين ببحث مسألة الاذواق وتأثيرها فى الأسعار النسبية . غير أنه رأى ان يختتم تحليله لهذه المسألة بافتراض تماثل الأذواق أيضا ، واعتبر ان هذا الافتراض ضرورى لتفسير التجارة الدولية على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج . ولكن افتراض تماثل الأذواق أو عدم تغيرها غير واقعى فى ظروف عالمنا الذى نعيش فيه سواء فى القديم أم فى العصر الحاضر .

وتنشأ الاختلافات فى الأذواق ما بين ابناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية واختلاف الاديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمى والاتجاهات الثقافية ودرجة التقدم التكنولوجى .

فمثلا نجد أن العادات والتقاليد الاجتماعية فى الهند ترتبط بارتداء المرأة الهندية للسارى ، وارتداء ابناء الشرق الأوسط للطربوش أو الطاقية أو الغطرة والعقال ، وارتداء الاسكتلنديون لزى خاص بهم وهو الكلت Kilt . وهناك أمثلة عديدة فى مجال الأزياء الوطنية الخاصة فى كثير من بلدان العالم . كما أن العادات الاجتماعية

ترتبط أحياناً بأطعمة خاصة قد لا يستطيب ابناء الشعوب الأخرى مذاقها على الاطلاق . فابناء مصر قد يتعجبون من تناول الفرنسيون للضفادع فى طعامهم بينما قد يتعجب هؤلاء من تناول المصريون لبعض أنواع الأسماك القديمة المملحة (الفسيخ أو الملوحة مثلا) . ولقد حرمت ايرلنده فى السنوات الأخيرة تصدير خيولها الى بعض البلدان الأوربية فى الحالات التى علمت فيها ان هذه الخيول تذبح وتتخذ طعاماً . وكانت عادة شرب الشاى موجودة بالصين فقط حتى القرن الثامن عشر حينما بدأ الانجليز فى نقلها تدريجيا الى بلادهم ثم الى العديد من بلدان العالم الأخرى . والى القرن الحالى نجد أن عادة شرب الشاى تتركز فى الصين والهند ومنطقة الشرق الأوسط وبريطانيا . كما ان استخدام التوابل فى الأطعمة كان قاصراً على بلدان الشرق الأقصى والادنى الى نهاية العصور الوسطى . وفى العصر الحديث نجد ان معلبات النمل المقلى Fried Ants قد وجدت طريقها الى المتاجر فى الولايات المتحدة وبعض بلدان أوربا الغربية .

أما الاديان فهى تؤثر أيضا على انماط الاستهلاك من السلع ومن الخدمات . فمعظم ابناء البلدان الاسلامية لايتناولون الخمور ولحم الخنزير ، والعديد منهم فى العصر الحاضر مازال يرفض استهلاك أنواع اللحوم والطيور المحفوظة المنتجة فى بلدان غير اسلامية لعدم تأكدهم من انها قد ذبحت على الطريقة الاسلامية الشرعية. ومن أنواع الخدمات الخاصة بالمسلمين السفر الى مكة المكرمة والمدينة المنورة بالاراضى العربية للحج او للعمرة . وبعض شركات النقل البحرى أو البرى وشركات الطيران التى تعمل فى البلدان الاسلامية اعتادت ان تخصص وحدات من سفنها وسياراتها وطائراتها لخدمة المسافرون للحج كل عام . ونجد أن اليهود قد اعتادوا أكل نوع معين من الخنزير الذى يشرف كاهنهم على تربيته وذبحه . ويستهلك المسيحيون أنواعاً معينة من الأطعمة النباتية خلال فترات صيامهم . بينما ان الهنود نباتيون فى أطعمتهم وفقاً لعقيدتهم وهم لايمتنعون فقط عن أكل لحوم الأبقار (المقدسة) بل يرفضون بتاتا السماح بذبحها وتصدير لحومها أو جلودها للبلدان الأجنبية .

وكذلك نجد أن اختلاف البيئة الجغرافية له أثره الكبير على الأذواق . وقديما وضع عبد الرحمن بن خلدون أوجها كثيرة للتفرقة مابين سكان البدو وبين سكان

المدن وكذلك ما بين سكان الجبال وبين وسكان المزارع والسهول من حيث أنواع الطعام والشراب والكساء الخ ... وحتى الآن نجد أن هناك تفرقة قوية مابين انماط الاستهلاك فى البلدان ذات المناخ البارد وتلك التى تقع فى المناطق الحارة . فالفرد من سكان البلدان الباردة يهتم بشراء الملابس الثقيلة وأنواع معينة من الأحذية والمظلات الواقعية من الأمطار ويحتاج لوسائل التدفئة ، كما أنه يهتم بأنواع من الطعام والشراب التى تعطيه قدرا كبيراً من السعرات الحرارية فى جو الشتاء القارص . اما سكان البلدان الحارة فيهمهم بطبيعة الحال أن يرتدوا أنواعا خفيفة من الملابس وأغطية الرأس ويحبون المشروبات الباردة . وكذلك تتأثر الاذواق بدرجة التقدم العلمى وبالاتجاهات الثقافية ، ولقد ارتبط التقدم العلمى والثقافى لدى الانسان الأوربى فى القرنين الاخيرين بزيادة المستهلك من المطبوعات باختلاف أنواعها ، والأجهزة الموسيقية واللوحات الفنية . هذا بينما نجد أن المرحلة الحضارية الغربية التى يعيشها الشباب الأوربى والامريكى فى العصر الحاضر قد ارتبطت بالرغبة فى التعبير الذاتى عن النفس والتخلص من التقاليد الاجتماعية الموروثة ، ومن ثم نشأت الرغبة فى التعرى ورفض استهلاك الانواع التقليدية من الملابس واستبدالها بازياء غريبة التصميم تتغير بين عام وآخر . وكذلك يؤثر التقدم العلمى والثقافى فى تكوين احتياجات الانسان من الطعام أو انواع الدواء أو الخدمات الخ .

والتقدم التكنولوجى له أثره الكبير فى تشكيل الأذواق وتطويرها . فمثلا نجد أن التقدم التكنولوجى فى غضون القرنين التاسع عشر والعشرين قد ادى الى اختراع القطارات والسفن البخارية ثم السيارات فالطائرات ... واصبحت هذه هى الوسائل الجديدة التى يعتمد عليها الانسان فى تنقلاته بين مدينة وأخرى أو بلد وآخر ولا يستطيع تصور الاستغناء عنها . ولقد تكرر هذا النموذج فى ادوات الطهى وأدوات الغسيل الميكانيكية ووسائل التدفئة . فربة المنزل فى العصر الحديث فى العالم المتقدم لاتتصور ان تعود لطهى طعامها على المواقد القديمة التى تعمل بالفحم أو الجاز ولا تتصور ان تقوم بغسل ملابس المنزل بيديها أو القيام باعداد مدفأة الفحم القديمة وتنظيفها يوميا الخ ... وهكذا نرى ان التقدم التكنولوجى يطبع آثاره القوية على الأذواق فيغيرها تغيرا كليا على مرور السنوات .

ولقد أصبحت احتياجات انسان القرن العشرون مختلفة كل الاختلاف عن احتياجات اقرانه فى القرن التاسع عشر . والتغيرات التى تحدث فى انواع السلع والخدمات التى يستهلكها الانسان وفقاً للتقدم العلمى والثقافى والتكنولوجى كانت تتم على مهل فى الأزمنة القديمة ولكن سرعتها ازدادت شيئا فشيئا حتى لانكاد نلاحقها فى النصف الأخير من القرن الحالى ، خذ امثلة على ذلك فى التغيرات فى نوعيات وأشكال سيارات الركوب والملابس والوسائل المستخدمة لاراحة الانسان وزيادة رفاهيته داخل وخارج منزله .

وهناك عاملان رئيسيان يتسببان فى التقليل من الاختلافات فى الأذواق بين بلدان العالم المختلفة وهما مرتبطان معا فى أثرهما النهائى : أولهما معرفة الانسان بنماذج الاستهلاك فى البلدان الاجنبية ، وثانيهما رغبة الانسان الغريزية فى التقليد والمحاكاة .

ومعرفة الانسان بانماط الاستهلاك فى البلدان الاجنبية كانت تتم عن طريق الاحتكاك الشخصى فى الحروب والغزوات أو الاكتشافات الجغرافية بالبر والبحر . أما فى العصر الحديث فتتم المعرفة غالبا عن طريق تنقل الانسان للسياحة أو لأغراض أخرى مثل البعثات التعليمية أو الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية . وبالاضافة الى هذا فان لدينا فى العصر الحديث وسائل الاعلام المختلفة من صحف ومجلات وأفلام سينمائية وتلفزيونية وكذلك النشرات التجارية والمعارض الدولية التى تقيمها بعض البلدان خلال فترات محددة داخل أراضيها أو فى خارجها . ولقد قامت هذه الوسائل الاعلامية المختلفة بدور هائل فى تنمية معرفة الانسان فى كافة انحاء العالم العالم بالسلع والخدمات التى يستهلكها اقرانه فى الشعوب المختلفة .

ولكن المعرفة بانماط الاستهلاك الاجنبية لاتكفى فى حد ذاتها لتفسير اتجاه الانسان الى تغيير نمط استهلاكه التقليدى . وفى حقيقة الأمر فان معرفة الانسان بانماط جديدة من الاستهلاك يجب ان تقترن برغبة انسانية معينة الا وهى الرغبة فى التقليد والمحاكاة وذلك حتى يمكن لنا ان نفسر اندفاعه نحو استبدال بعض السلع

التى اعتاد عليها بسلع جديدة لم يتعود عليها بعد . ان هذه الرغبة فى التقليد والمحاكاة غريزية فى نفس الانسان وهى تتدخل بصفة قاطعة فى تحديد احتياجاته من بعض السلع والخدمات التى لم يعرفها أو يجربها من قبل وذلك لمجرد انه قد رأى اقران له يستخدمونها فى اشباع انفسهم . وغالبا ما تميل طبيعة الانسان الى تقليد من يظن انهم فى منزلة اجتماعية أو اقتصادية أرقى منه ، والامثلة على هذا كثيرة . ولقد لاحظ « دوزنبرى » فى دراسة له عن المجتمع الامريكى ان اصحاب الدخول العالية يسعون دائما الى استهلاك السلع الجديدة المستحدثة وهى تمثل عادة اعلى نماذج الاستهلاك فى المجتمع . وهكذا لاتنخفض النسبة المخصصة للاستهلاك من دخول هذه الفئات الغنية بالرغم من ارتفاع دخولها على مر السنين . ثم ان الظاهرة الاجتماعية التى استحقت التسجيل هى أن أصحاب الدخول المتوسطة يسعون بدورهم وذلك بعد انقضاء فترة زمنية الى تقليد مافعله الأغنياء من قبل ومحاكاة نماذجهم الاستهلاكية العالية . ثم تنتقل هذه الرغبة الى الفئات الاقل دخلا .

وكما أن الرغبة فى التقليد والمحاكاة موجودة على مستوى الاقتصاد الواحد فانها موجودة ايضا على المستوى الدولى . فبعد ظهور سلعة جديدة مثلا فى بلد ما واتساع سوقها الداخلى قد تبدأ عملية التقليد والمحاكاة من جانب الافراد فى بعض البلدان الأخرى فى أخذ مجراها ، فيعملوا على احلال السلعة الأجنبية الحديثة محل بعض السلع التى اعتادوا عليها . والنتيجة هى تغير نمط الاستهلاك وزيادة الاستيراد فى كافة البلدان التى ينتشر فيها أثر المحاكاة والتقليد . وليس من الضرورى ان تكون السلعة الأجنبية جديدة لكى يحدث الاثر المذكور ، فقد تنجح وسائل الدعاية والاعلان على المستوى الدولى فى انشاء أسواق جديدة لسلع لها اسواقها التقليدية فى بلدان معينة . وهكذا فان افتراض تغير الاذواق — مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فى التجارة الدولية — يؤدى الى امكانية زيادة الطلب على بعض السلع المستوردة ويصحب ذلك تحسن فى شروط تبادلها . وعلى ذلك فليس من الضرورى ان يكون المكسب الناجم من التجارة الدولية دالة للتغيرات فى النفقات أو الاسعار النسبية . ويجب أيضا ان لانستبعد امكانية انخفاض الطلب على بعض السلع المستوردة لا لشىء الا لتغير الاذواق ضدها ، وفى هذه الأحوال تسوء شروط التبادل الدولى لها .

ويقول « كندلبرجر » ان هناك عدة أسباب للاعتقاد بان أثر التقليد والمحاكاة Demonstration Effect. فى العصر الحاضر أقوى مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى . فالتبادل الدولى كان ينمو خلال القرن التاسع عشر دون ان يؤدى الى تقارب الاذواق بين المستهلكين فى البلدان المختلفة سواء بالنسبة للطعام أو الكساء أو السلع الاستهلاكية الأخرى . أما الآن فابناء الهند الصينية يشكون من أن الافطار أصبح يتكون من العجة الأوربية ولحم الخنزير المقدود والقهوة . وفى اليابان يتزايد تفضيل القمح عن الأرز ونجد أن الكوكا كولا قد أصبحت من المشروبات الدولية . ويلاحظ كندلبرجر أيضا أن أثر التقليد والمحاكاة فى تغيير الأذواق وقيام التبادل الدولى أكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية . فاستيراد الساعات السويسرية والدراجات الانجليزية وأقلام الحبر الامريكية غير مرتبط بالضرورة بانخفاض أسعارها النسبية أو بالحاجة الضرورية لها . وكذلك لاحظ بنت هانسن ومرزوق فى دراسة لهما عن الاقتصاد المصرى ارتفاع الميل للاستيراد بشكل واضح لدى طبقة كبار ملاك الأراضى فى الفترة السابقة للاصلاح الزراعى وذلك بسبب رغبتهم فى العيش وفقا لنمط استهلاكى أوربى . وفى النهاية نستطيع ان نلخص المناقشة على الوجه الآتى :

١ ــ بافتراض وجود الاختلاف التام فى الأذواق بين الأفراد فى البلدان المختلفة وعدم رغبة هؤلاء فى تغيير انماط استهلاكهم فان التبادل لن يقوم بين هذه البلدان حتى بفرض وجود فروق فى النفقات أو الأسعار النسبية . ولكن هذا الافتراض غير واقعى فى معظم الأحوال ويمكن التأكد من ذلك بأمثلة عديدة من تاريخ التجارة الدولية فى العالم القديم والحديث .

٢ ــ بافتراض وجود التماثل التام وعدم التغير فى الأذواق بين الأفراد فى البلدان المختلفة فان هذا العامل ــ أى الأذواق ــ يفقد أهميته فى تفسير التجارة الدولية . وقد يكون من الممكن بالارتكان على الواقع افتراض درجة كبيرة من التقارب بين الأذواق فى حالات بعض البلدان التى تتشابه من حيث عاداتها الاجتماعية وعقائدها وبيئتها الجغرافية وظروفها الحضارية (مثال البلدان العربية) . أما افتراض تماثل الأذواق وعدم تغيرها فلا يمكن ان يستند على ظروف واقعية بأى حال من الأحوال .

٣ ـ يمكن ان نفترض بشكل واقعى ان هناك بالفعل اختلافات فى الأذواق بين أبناء البلدان المختلفة . ولكن هناك أيضا من الجانب الآخر اتجاهات مستمرة نحو تغيير الأذواق تتسبب فى تقاربها تدريجيا . والتغيرات المستمرة فى هذه النواحى تضع اساسا حركيا Dynamic لتفسير جانب من التبادل الدولى . فالاختلافات فى الأذواق تنبعث من ظروف عديدة ولكن معرفة الأفراد فى البلدان المختلفة بهذه الاختلافات ورغبتهم الغريزية فى التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التى اعتادوا عليها بالسلع الاجنبية فيؤدى هذا الى قيام التبادل الدولى ونموه ـ حتى مع افتراض ثبات بقية العوامل الأخرى التى تؤثر فى التبادل الدولى .

(جـ) المعرفة الفنية ـ التكنولوجى Technology

ذكرنا من قبل فى مناقشتنا لنظرية هكشر ـ أولين أن الميزات النسبية التى تتمتع بها البلاد المختلفة تعكس وفرة نسبية فى عناصر الانتاج التى تمتلكها ، ولكننا ذكرنا عدة انتقادات على هذا التقرير وكان من أهمها أن اختلاف درجة المعرفة الفنية ـ أو التكنولوجى قد تغير أحيانا وتماما من الميزات النسبية التى تتمتع بها البلاد . بمعنى آخر ان النفقات أو الأسعار النسبية للسلع الداخلة فى التجارة الدولية قد تتحدد أيضا على أساس التطور التكنولوجى فى البلاد المختلفة .

والتطور التكنولوجى يرتبط بحدوث الاختراعات والاكتشافات العلمية وهنا يجب أن نضع فى الاعتبار التفرقة التى وضعها شومبيتر J. Schumpeter بين الاختراع أو الاكتشاف كظاهرة علمية بحتة Invention وهذا هو عمل المخترعون من العلماء ... والاختراع الذى يطبق فعلا فى الحياة الاقتصادية وهذا من اختصاص رجال الأعمال . والاختراع بالمعنى الأخير هو المقترن بالتجديد والتطور فى الحياة الاقتصادية وهو ما نعنيه هنا فى دراستنا ويطلق عليه Innovation .

والتوصل الى الاختراعات وتطبيقها ليس بالظاهرة العشوائية المستقلة عن سيطرة الانسان وتأثير البيئة الاقتصادية والاجتماعية فى أى بلد . وبالتالى فان انتشار الاختراعات والمستحدثات الفنية الجديدة لايمكن ان يتم فى آن واحد فى البلدان

المختلفة ، ومن الطبيعى ان تختلف مستويات المعرفة الفنية بينها . فالثورة الصناعية حدثت فى بريطانيا قبل أى دولة أخرى فى العالم فى خلال الفترة ما بين ١٧٥٠ ، ١٨٥٠ وتميزت هذه الفترة بثورة من الاختراعات الجديدة وخاصة فى مجال القوة البخارية وصناعات النسيج والحديد والصلب فاستبدلت الطرق القديمة للانتاج الصناعى بطرق آلية أسرع وأكثر انتاجية . وتحولت بريطانيا من مجتمع زراعى به بعض الصناعات اليدوية الى مجتمع صناعى مضطرد النمو تشغل فيه الزراعة نصيبا متناقصا وكان من أهم مسببات الثورة الصناعية فى انجلترا (على وجه الاختصار) الارتفاع الكبير فى الانتاجية الزراعية وتحرر العمال الزراعيين من عبودية الأرض بالاضافة الى تزايد الاعداد السكانية والتحسن فى وسائل المواصلات ، ونمو وسائل التمويل بطريقة تخدم النمو الصناعى الجديد ... ونتج عن الثورة الصناعية فى بريطانيا زيادة صادراتها من السلع المصنوعة الى أوربا وامريكا وبقية الأسواق فى الشرق والغرب ... ومن ناحية أخرى زادت واردات بريطانيا من المواد الغذائية نتيجة انكماش القطاع الزراعى من جهة ونمو طلب العاملين فى القطاع الصناعى على الغذاء من جهة أخرى ، كما زادت وارداتها من المواد الخام من مختلف أسواق العالم لتلبى احتياجات النمو الاقتصادى .

وفى ثلاثينيات القرن الحالى نجد أن اختراع آلات الزراعة ووسائل الرى الميكانيكية فى الولايات المتحدة قد أدى الى حدوث ثورة فى قطاعها الزراعى ، وكانت حينذاك قد بدأت تعانى من بطىء نمو صادراتها من الحاصلات الزراعية نتيجة لزيادة النفقات النسبية لهذه الحاصلات بسبب ندرة العمل النسبية . وأدى استخدام الآلات الزراعية فى الولايات المتحدة إلى تحويل السلع الزراعية من سلع كثيفة العمل الى سلع كثيفة رأس المال ، ذلك العنصر الذى كان متوفرا لديها نسبيا .. وكنتيجة لزيادة الانتاج الزراعى بنفقات منخفضة نسبيا استطاعت الولايات المتحدة من استعادة اسواقها الخارجية التى فقدتها سابقا بل وتمكنت من توسيعها أيضا ... ولكن السؤال الآن : هل يبقى الاختراع أو التجديد متوطنا فى بلد واحد على الدوام ؟ تدل الدراسات التاريخية على عكس هذا دائما فبعد مرور مرحلة ظهور الاختراع العلمى وتطبيقه بنجاح فى الصناعة فى بلد معين يبدأ رجال

الصناعة فى البلاد الخارجية فى التقليد فيحاولون معرفة الأساس الفنى الجديد للانتاج ويحاولون تطبيقه فى بلادهم . ومحاولات تقليد الفن الانتاجى المتفوق فى بلد ما شيء معروف فى العالم منذ زمن طويل ويذكر التاريخ القديم كثير من الأمثلة بهذا الخصوص والتى سمحت بانتشار التكنولوجى المتقدم الى البلاد المختلفة بعد استخدامه فى مكان ما بنجاح .. وفى القرن الثامن عشر احاط رجال الصناعة الانجليز أسرارهم الفنية بالكتمان البالغ ولكن الماكينات المستخدمة كانت تهرب الى الخارج من أجل التقليد ... وبعد هزيمة نابوليون ذهب كثير من رجال الصناعة الانجليز الى فرنسا لتعليم فنون الانتاج الحديثة ... والمعرفة الفنية المتقدمة تنتقل فى هذا العصر عن طريق حرية التعليم الفنىَ ، وعن طريق المطبوعات العلمية أو عن طريق الاستثمارات التى تقوم بها الدول المتقدمة فى الصناعات الحديثة فى البلاد الأخرى وعن طريق تصدير المستحدثات الفنية مباشرة فى عمليات التبادل الدولى . ولكن هذا لا يمنع أن المعرفة الفنية ما زالت فى بعض الحالات تنتقل عن طريق التهريب والتجسس ومثل ذلك فى صناعة الطائرات والصناعات الحربية ...

ويقول كندلبرجر أن العصر الحديث يتميز بصعوبة الاحتفاظ بالاختراعات فى موطنها وبالتالى فان من غير المتصور ان تبقى بعض البلاد متمتعة دون غيرها بالفن الانتاجى المتقدم ... ويمكننا ان نصدق على هذا الرأى على وجه العموم لأن انتشار التكنولوجى يعتبر مسألة حتمية كما تشير دراسة التاريخ . ولكن الاختلاف يأتى فقط عند اعتبار الزمن اللازم حتى يتم تطبيق فن انتاجى حديث عرفته أحد الدول فى مختلف دول العالم الأخرى . واعتبار الزمن هو اعتبار هام لأن الانتشار التدريجى للتكنولوجى الحديث يعنى الزوال التدريجى للأثر الذى يقوم به هذا العامل فى نطاق التجارة الدولية . فالانتشار التام لأى تكنولوجى حديث ـــ أى معرفته وتطبيقه فى جميع دول العالم ـــ يعنى انتهاء أثره على التجارة الدولية . ومن أهم العوامل التى تحكم سرعة أو بطيء انتشار المستحدثات التكنولوجية درجة التماثل أو التشابه فى الأحوال الاقتصادية والعلمية والبيئة الاجتماعية بين البلدان . فمن المتصور ان يسهل انتشار المستحدث التكنولوجى بين البلدان المتماثلة فى درجة تقدمها العلمى والاقتصادى والاجتماعى ... ومن المتوقع ان تتم هذه العملية

خلال فترة قصيرة من الزمن بعد أن تنقضى فترة حضانة المستحدث التكنولوجى فى موطنه الأصلى . ومثال هذا الانتشار السريع للمستحدثات التكنولوجية من بريطانيا الى بلدان أوربا الأخرى فى القرن التاسع عشر ما ان وصلت هذه البلدان الى ظروف مشابهة لتلك التى هيأت بريطانيا لبدأ ثورتها الصناعية . وهناك أيضا مثال الانتشار السريع للمستحدثات التكنولوجية فى العصر الحديث من أمريكا الى بلدان أوربا الغربية أو من الأخيرة الى أمريكا ، ثم الى اليابان أيضا التى خطت خطوات سريعة فى مجال التقدم الصناعى . أما الدول الفقيرة والمتخلفة صناعيا فهى مازالت عاجزة حتى الآن عن تطبيق غالبية المخترعات الحديثة . والسبب فى هذا لايرجع الى عدم رغبة هذه البلاد فى أخذ المخترعات والمستحدثات الفنية ، أو عدم قدرتها على تعلمها والالمام بها بقدر ماهو عدم استطاعتها تهيئة رأس المال اللازم لتطبيقها والايدى العاملة الماهرة بدرجة كافية ... وهنا تبقى الهوة الفنية بين هذه البلاد المتخلفة وبين البلاد التى تستطيع تطبيق التكنولوجى الحديث وتطويره بصفة مستمرة ... وتبقى على ذلك الحاجة للتجارة قائمة بين هاتين المجموعتين من الدول على أساس الاختلافات التكنولوجية بالاضافة الى أسباب أخرى .

(د) القدرة على تحويل الموارد الاقتصادية : Capacity to Transform :

ذكرنا من قبل ان التخصص الدولى قد يتم على أساس اختلاف النفقات النسبية للسلع . وشرحنا كيف يقوم هذا الفرض المفسر على أساس عدد من الفروض الأخرى من بينها : توافر القدرة التامة والرغبة لدى المنتجين داخل البلد الواحد على تحويل مواردهم الاقتصادية من نشاط لآخر .

وميكانيكية عملية تحويل الموارد الاقتصادية من صناعة الى صناعة أخرى أو بين الزراعة والصناعة كما تشرح لنا النظرية مرتبطة باختلافات عوائد عناصر الانتاج وحساسية أصحاب هذه العناصر لهذه الاختلافات واستجابتهم لها . وعليه فسوف تنجذب عناصر الانتاج دائما الى أنواع النشاط التى تتمتع بمعدلات أرباح عاليةلا نسبيا ، وتتم عملية التحول أو تتوقف حينما تتساوى العوائد الحدية لعناصر الانتاج فى مختلف أنواع النشاط الداخلى .

لنفترض الآن موقفا ما حيث يتخصص كل بلد فى انتاج السلعة أو السلع التى يتميز فيها بميزات نسبية . وسوف نفترض أن هذه الميزات متحددة تماما بمدى الوفرة النسبية لعوامل الانتاج (نظرية هكشر ـــ أولين) وبعد ذلك ندخل فى الصورة بعض العوامل التى يمكن أن تغير من الميزات النسبية التى يتمتع بها أحد البلاد (والتى تعرضنا لها بالشرح سابقا) . وهذه قد تكون على سبيل المثال تمكن البلد من تطبيق أحد الاختراعات الحديثة فى صناعة سلعة معينة بحيث أن نفقات انتاجها انخفضت كثيرا عما كان عليه الحال من قبل ... أو ربما تكون الميزات النسبية لهذا البلد قد تغيرت بسبب تطبيق نظام ادارى حديث لرفع كفاءة العمال أو نتيجة لاتباع طرق مستحدثة فى التسويق أو نتيجة لاستخدام وسيلة من وسائل المواصلات أقل نفقة وأكثر اختصارا للوقت ... ومثل هذه التغيرات فى الميزات النسبية سوف تكون فى صالح البلد الذى استحدثها ... وتدل التجربة العالمية ان نمو المشروع الجديد الناجح فى مثل هذا البلد يتحقق عن طريق جذب عناصر الانتاج الموظفة فى أوجه النشاط الأقل ربحية.ولكن ماهو موقف الدول الأخرى التى عليها أن تواجه مثل هذه التغيرات الخارجية التى حدثت بمعزل عنها ؟ نعم قد تجد احدى الدول أن الميزة النسبية التى كانت تتمتع بها فى انتاج سلعة معينة قد انتهت كنتيجة لبعض أنواع التغيرات التى ذكرناها . فقد يتم الآن انتاج هذه السلعة نفسها فى بلد آخر بنفقات أكثر انخفاضا ... أو ربما يكون من نتائج التقدم التكنولوجى أن يتحول الطلب تحولا قويا عن مثل هذه السلعة . ومثل هذه الأنواع من التغيرات السلبية التى تأتى عن طريق عوامل خارجية تثير المشاكل والصعوبات للبلاد الداخلة فى التجارة الدولية ... ولو أن لكل البلاد القدرة على تحويل مواردها الاقتصادية من الصناعة التى نقص الطلب على منتجاتها الى الصناعات الأخرى الناجحة نسبياً لما كانت هناك مشاكل على الاطلاق . ويهمنا اذا أن نعرف العوامل التى تحكم القدرة على مجابهة التغيرات الاقتصادية أو القدرة الحركية على تغيير وجه النشاط الاقتصادى حسبما يقتضى تغير الأسعار والأرباح ، فهذه العوامل تدخل ضمن المحددات الأساسية للتجارة الدولية فى عالم حركى Dynamic .

ويقوم الاقتصاديون المعاصرون بالتفرقة ما بين نوعين من المجتمعات أحدهما قادر على تبديل أوجه نشاطه الاقتصادى تبعا لما تقتضيه طبيعة التغيرات خلال تطوره ونموه والمجتمع الآخر عاجز عن اجراء هذا التبديل أو التغيير لأوجه النشاط الاقتصادى التقليدية .

والقسم الأول يشمل تلك المجتمعات المتقدمة Developed Countries والتى يزداد فيها التخصص فى الانتاج وتتميز أسواقها بالحساسية الشديدة للأسعار وتغيراتها ، ويتميز رجال الاعمال فيها برغبتهم فى زيادة أرباحهم والمستهلكون برغبتهم فى زيادة دخولهم الحقيقية . ففى هذا النوع من المجتمعات تؤدى زيادة الأسعار والأرباح فى قطاع معين (سواء نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية) الى جذب عوامل الانتاج اليه ، ويؤدى انخفاض الاسعار والأرباح الى عكس ذلك ... وهذه القدرة على اجراء التبديل المطلوب تعكس حساسية ملموسة للتغيرات الاقتصادية من جانب الأفراد الذين يعيشون فى هذه المجتمعات سواء كان هؤلاء من رجال الأعمال أو العمال ، وتعكس أيضا رغبة ملحة وقدرة على الاستجابة لهذه التغيرات ... وبالطبع فان عملية التحول لاتتم فجأة ، فالصناعات الرابحة تنمو وتجذب اليها أصحاب الأعمال وهؤلاء يعملون على استخدام رؤوس الأموال الجديدة ويجذبون اليها العمال بعرض أجور مرتفعة نسبيا ... أما الصناعات التى تحقق أرباحا متناقصة أو أرباحا منخفضة نسبيا فتمتنع عنها الاستثمارات الجديدة وتتم تصفية رؤوس الأموال المستثمرة بها أما مباشرة عن طريق البيع أو عن طريق الاستهلاك والاستعمال بدون التجديد . وبالنسبة للعمال الذين يعملون بهذه الصناعات فانهم يسعون للانتقال الى مجال الاعمال الاخرى الأكثر توسعا ونجاحا . أما النوع الثانى من المجتمعات الذى تكلمنا عنه فهو مجتمع تقليدى Traditional يسير من جيل الى جيل بنفس الطريقة بالنسبة للأنواع المختلفة التى يمارسها من النشاط الاقتصادى ، وبالنسبة لطرق الانتاج الفنية والادارية المطبقة فيها وبالنسبة أيضا لأنواع النماذج الاستهلاكية المتبعة . وليس معنى هذا غياب التغيرات أو المؤثرات الخارجية عن الحياة الاقتصادية لهذا المجتمع التقليدى ... فهذه التغيرات موجودة وتأتى بسبب تطور وتقدم النوع الأول من المجتمعات ...

والمجتمع التقليدى فى حد ذاته ليس مجتمعا ساكنا أيضا لأن هناك على الأقل تغيرات تأتى بسبب النمو السكانى . ولكن عددا كبيرا من الاقتصاديين يجمعون القول على أن أفراد هذا المجتمع التقليدى قد يفضلون الراحة على العمل ، ويفضلون القيام بنفس الأعمال التى قام بها الآباء والأجداد حتى لو كانت هذه لاتدر أرباحا بالنسبة لتشغيل الأفراد الحديين . ويترتب على عدم الاكتراث بزيادة الدخول (كما تعرفها المجتمعات المتقدمة) قلة الأهتمام بتغيرات الأسعار . فانخفاض أسعار السلع التى تنتجها هذه المجتمعات التقليدية فى الأسواق الخارجية كنتيجة للتقدم التكنولوجى فى بلاد العالم الأخرى المتقدمة اقتصاديا لن يتسبب فى أية محاولة لانتاج سلع جديدة . ذلك لأن هناك استعدادا من جانب المجتمعات التقليدية لقبول أسعار ودخول أكثر انخفاضا ... وطبيعى أن يترتب على مثل هذا الاتجاه انخفاض فى شروط التبادل الدولى . ومثال هذه المجتمعات التقليدية مجموعة البلاد المتخلفة التى تعتمد أساسا على الزراعة وانتاج المواد الخام والتى لا تسعى للنمو بشكل جاد أو التى يفشل سعيها للنمو الاقتصادى بسبب عدم القدرة على تغيير السمات الأساسية التى ذكرناها سابقا .

وعدم قدرة البلدان المتخلفة اقتصاديا على مجابهة التغييرات الاقتصادية غير المرغوبة التى تضعف من هيكلها الاقتصادى وتجارتها الدولية لا يعنى انها تحسن مجابهة التغيرات الاقتصادية المرغوبة مثل ارتفاع أسعار السلع التى تنتجها . فقد ترتفع أسعار بعض السلع الأولية نتيجة لنقص المعروض العالمى مثلا فى ظروف حرب أو خراب زراعى فى بعض مناطق العالم ، أو نتيجة لزيادة الطلب على هذه السلع بسبب تقدم فنى جديد يتيح استعمالات حديثة لها ... والذى يحدث فى هذه الحالات هو افراط فى الاستجابة للتغيرات الحسنة ... ثم تأتى بعد ذلك مرحلة عدم القدرة على التحكم فى الانتاج المتزايد الى الحدود التى يتطلبها السوق العالمى ... وهنا تجب الاشارة الى نظرية العنكبوت Cobweb Theory والتى توضح بجلاء افراط استجابة الانتاج الزراعى لتغيرات الاسعار الحسنة .. وهناك مثال انتاج البن فى البرازيل ... فارتفاع أسعار البن يشجع المنتجين الزراعيين على زيادة انتاجهم . ولكن شجرة البن تأخذ فى المتوسط من خمس الى ست سنوات لكى

تنمو وتعطى ثمارها الأولى .. وفى خلال هذه الخمس أو الست سنوات قد يبقى السعر عاليا ويشجع على زيادة زراعة أشجار البن . ثم يأتى الانتاج الجديد متدفقا على السوق فيغطى الحاجة منه وأكثر ويبدأ السعر فى الانخفاض ولكن الانتاج يستمر فى التدفق الى السوق مسببا هبوطا أكثر . ولقد قامت الحكومة البرازيلية مرات عديدة باعدام الفائض من انتاج البن وذلك بغرض تنظيم استجابة العرض للأسعار لتفادى خسارة المزارعين . ولكن أساس المشكلة مازال موجودا وهو عدم وجود القدرة لدى المزارعون على تنظيم انتاجهم وفقا لتغيرات الأسعار .

ولكن فى الواقع يصعب رسم خط فاصل بين المجتمعات التى تتمتع بقدرة تامة على التحول من نشاط لآخر حسب التغيرات الاقتصادية وتلك المجتمعات التى لاتستطيع هذا . ووضع الفاصل الذى سبق شرحه بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة من قبيل تبسيط المسائل ليس الا . ولقد قيل كثيرا ان بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة كانت ومازالت تعانى من الاختلافات الكبيرة فى معدلات البطالة والدخول بين الأقاليم المختلفة وكذلك من ظاهرة الكساد المزمن فى بعض الصناعات . فهذه الظواهر انما تعكس عدم قدرة هذه المجتمعات على نقل عناصر الانتاج من بعض الأقاليم و/ أو الصناعات التى تتمتع بدخول منخفضة أو تعانى من البطالة الى تلك الأقاليم و/ أو الصناعات التى تتمتع بمعدل مرتفع من الدخول والنمو الاقتصادى . وعلى سبيل المثال نجد أنه رغم تمتع بريطانيا فى الوقت الحاضر بما يشبه التوظف الكامل الا أن هناك بطالة اقليمية فى أماكن توطن الصناعات القديمة مثل الفحم فى ويلز وصناعة السفن فى اسكتلندة وصناعة المنسوجات القطنية فى لانكشير ... وهذه الصناعات كانت تتمتع بأعلى معدلات من الأرباح فى القرن التاسع عشر ولكن منافسة البلاد الأوربية الأخرى فى الربع الأخير من هذا القرن وبداية القرن العشرين جعل الموارد الاقتصادية فى بريطانيا تتحول تدريجيا الى صناعات جديدة أصبح لها فيما بعد دور القيادة فى الاقتصاد والتجارة الخارجية البريطانية ... ولكن التحول كما ذكرنا لم يتم بصورته الكاملة ... وهناك أيضا مثال العمال المتعطلون فى مناطق صناعة المنسوجات القطنية فى بعض الولايات الامريكية ، وكذلك مثال العمال المتعطلون والأجور المنخفضة للغاية فى جنوب

ايطاليا رغم تمتع الشمال بنهضة صناعية من الطراز الأول ... ومن ضمن العوامل الهامة التى تمنع امتصاص البطالة الاقليمية عدم رغبة العمال فى التحرك الى أقاليم غير موطنهم الأصلى ، أو عدم رغبة بعض المنتجين الصناعيين فى اغلاق صناعاتهم الكاسدة ومطالبتهم بمساعدة الحكومة من أجل الاستمرار . هذه الظواهر من سمات المجتمعات التقليدية التى لاتستطيع التجاوب مع التغيرات الاقتصادية الحتمية ومع ذلك فهى تحدث فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا .

وخلاصة المناقشة أنه لايمكن وضع قاعدة عامة بالنسبة لقدرة البلاد المختلفة على تبديل أوجه نشاطها الاقتصادى وفقا لهدف تحقيق أكبر دخل ممكن . ولكننا لغرض الدراسة سوف نتمسك بالفاصل النظرى الذى وضعناه سابقا بين البلاد المتقدمة اقتصاديا والبلاد المتخلفة التى لاتسعى للنمو أو التى لاتنجح فى تحقيق النمو والتطور حسب مقتضيات التغيرات الاقتصادية . ومن الغريب أن نحاول فى ظروف الحركة والتغير المستمرة التى يتسم بها العالم ان نفسر التخصصات القائمة فى البلدان المتخلفة على أساس نظرية النفقات النسبية أو النظرية الحديثة التى تفسر الاختلاف فى النفقات النسبية والتخصص الدولى بناء على درجة توافر عوامل الانتاج .. فهذه المجتمعات التى لاتستطيع تبديل أوجه النشاط الاقتصادى الداخلى وفقا للتغيرات فى الأسعار والأرباح تقوم بانتاج ما انتجته الأجيال السالفة ، وتغيرات الأسعار انما تسبب لهم تغيرا فى شروط التبادل الدولى ليس الا ... بتعبير آخر فاننا لا نستطيع القول أن الهند تتاجر فى القطن والشاى لأن هذه تدر أكثر الأرباح ولا نستطيع أن نقول أن محاصيل السكر فى كوبا أو المطاط فى اندونيسيا هى أهم المحاصيل لأن تلك البلاد قد تخصصت فى هذه الجوانب وتجنى من ذلك أكثر الأرباح .. منذ حوالى قرن مضى كان هذا صحيحا ولكن استمرار هذه البلاد ومجموعة أخرى كبيرة مع البلاد فى انتاج نفس المحاصيل والاعتماد عليها كليا يعكس عدم مقدرتهم حتى الآن على الامساك بعجلة التطور واجراء التعديل المطلوب فى هيكل تجارتهم الخارجية .

عوامل عشوائية مؤثرة على التجارة الدولية :

١ ــ الأوبئة :

رغم أن التقدم العلمى فى العصر الحديث يمكن الانسان من مكافحة الأوبئة الا أن حدوثها مازال الى حد كبير خارج سيطرة الانسان ــ حتى فى الدول المتقدمة ــ والأوبئة سواء كانت تصيب الانسان او حيوان المزرعة أو المحاصيل الزراعية فانها تؤثر تأثيرا مباشرا وقويا على التجارة الدولية ...

والأوبئة التى تصيب سكان الدول المتخلفة بين الحين والآخر تؤثر فى انتاجهم وتجارتهم ولكن كثيرا ما يصعب توضيح هذه المسألة عن طريق الاحصائيات نظرا لعدم اكتمالها .. وهناك بعض الأوبئة المستوطنة التى لايصح أن توضع ضمن العوائل العشوائية والتى تؤثر عموما على الانتاج القومى والتجارة الخارجية ومثال هذا مرض البلهارسيا فى مصر وعلاج الفلاحين منه بلا شك يرفع انتاجيتهم (بثبات العوامل الأخرى) ويزيد من قدرة البلد على النمو والدخول فى التجارة الدولية ...

أما الأوبئة التى تصيب النباتات وحيوانات المزرعة فهى أكثر وضوحا فى تأثيرها على التجارة الدولية ... وهناك أمثلة عديدة فى الماضى وفى الحاضر للتدليل على هذا ... فلقد كانت سيلان حتى ١٨٦٩ تتمتع بتجارة كبيرة ومتوسعة فى البن . ولكن وباء من الأوبئة التى تصيب شجرة البن بدأ يصيب المزارع ويخربها حتى انكمشت هذه من ١٦٧,٠٠٠ فدان قبل الوباء الى ٥,٠٠٠ فدان فى ١٨٨٠ . وكانت النتيجة هو انخفاض صادرات البن من سيلان انخفاضا هائلا .. وبدأت محصولات أخرى كالكاكاو والشاى والزيوت النباتية تأخذ المكان الأول ... وهناك أيضا الوباء الذى أصاب دودة الحرير فى فرنسا فى خمسينيات القرن التاسع عشر اصابات هائلة حتى اضطرت فرنسا الى استيراد غزل الحرير الطبيعى بكميات متزايدة من اليابان والصين لكى تحافظ على صناعة الحرير فى ليون . وفى مصر نجد أن الصادرات الكلية مازالت تتعرض للتقلبات الشديدة فى بعض السنوات بسبب اصابات دودة القطن . فهذه الحشرة تتمكن فى بعض السنوات من اصابة

المحصول الرئيسى للبلد اصابات شديدة ، وفى عام ١٩٦١ تسببت فى تلف حوالى ثلث محصول القطن . فهبطت صادرات القطن من ١٢١,٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ الى ٨٨,٨ مليون جنيه فى ٦١/٦٢ أى بما قيمته ٣٣ مليون جنيه مصرى . وهناك مثال آخر مماثل فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥.وبالنسبة للأوبئة التى تصيب حيوانات المزرعة . فإنها تؤثر أيضا فى التجارة الدولية . وهناك مثال الوباء الذى أصاب الحيوانات ذات الحافر (Foot and Mouth Disease) فى بريطانيا فى أوائل ١٩٦٨ فتسبب فى اتلاف جزء من الثروة الحيوانية بها . وكان من نتيجة هذا الوباء نقص المعروض من اللحوم فى السوق الداخلى بدرجة ملموسة ولجأت بريطانيا الى الاستيراد من الخارج لتعويض مثل هذا النقص . وحينما قرر بعض المسئولين فى بريطانيا أن جرثومة المرض اتت مع اللحوم الطازجة والمحفوظة التى تستورد من الأرجنتين وأوقفت الحكومة وارداتها تماما من هذا المصدر ... وبعد انتهاء الوباء تماما اضطرت الحكومة الى اعانة المزارعين واستيراد بديل للحيوانات المفقودة من الخارج . ولكن الأمراض التى تصيب الحيوانات ليست دائما ذات أثر مخرب ... فهناك الأرانب البرية التى تعيش فى استراليا فى المزارع ... ويقوم الكثيرون باصطيادها وتصدير لحومها للخارج بأسعار منخفضة نسبيا عن أماكن كثيرة فى العالم . ورغبة الكثيرون فى اصطيادها ليس مدفوعا فقط بدافع الربح من التجارة الخارجية ولكنه مدفوع بالرغبة فى التخلص منها حيث تعيش هذه على نفس المراعى التى تعيش عليها الأغنام . وفى عام ١٩٥٠ اصيبت هذه الأرانب البرية بمرض انقص اعدادها بالملايين ... وكانت النتيجة هى توفر العشب بدرجة أكبر للأغنام مما زاد انتاج الصوف فى فترة قصيرة من الزمن بحوالى ٣٠٪ وزيادة تصديره وعرضه بأسعار أكثر تنافسا مع المصادر العالمية الأخرى .

٢ ــ تغيرات المحاصيل نتيجة للتغيرات الجوية العشوائية والفيضانات :

من المعروف ان التغيرات الجوية المفاجئة لها أثرها الكبير فى انتاج المحاصيل الزراعية ... فتحسن الجو واعتداله يؤدى الى الحصول على محصول وفير وبالعكس ومن ثم يلعب هذا دوره على التجارة الدولية وميزان المدفوعات . فلا يمكن لهذا تجاهل هذه التغيرات المفاجئة ... وقد يمتد الأثر أبعد من ذلك ... فلقد أدت

مجاعة البطاطس فى ايرلندا فى عام ١٨٤٦ ونقص المحصول القمح فى انجلترا فى نفس العام ادى الى تقوية حجة انصار الحرية التجارية والغاء قوانين القمح فى نفس العام ... والمتتبع للتجارة الخارجية الاسترالية التى تعتمد أساسا على الأصواف ومنتجات المزرعة أى على المراعى وحيوانات المزرعة يجد أن التغيرات الجوية المفاجئة مثل قلة سقوط الأمطار يؤثر تأثيرا كبيرا على ميزان المدفوعات . والقحط فى سقوط الأمطار فى عام ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ فى الولايات المتحدة أدى الى زيادات هائلة فى استيراد القمح من الخارج .

٣ ــ الاضرابات العمالية :

أسباب الاضرابات العمالية قد تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر ولكنها مرتبطة بنمو قوة الاتحادات العمالية ... وتؤدى الاضرابات بطبيعة الحال الى توقف الانتاج فى الصناعة التى تتعرض له . وتتحدد الخسارة فى الانتاج تبعا لطول مدة الاضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التى عانت من أزمة الاضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات ... فاضراب عمال أرصفة الموانىء أو أعمال البحار يؤثر تأثيرا مباشرا وقاطعا بالنسبة لحركة الصادرات والواردات بوقفهما وكذلك اضراب عمال السكك الحديدية يرفع من تكلفة النقل الداخلى بالاضافة الى تعطل أو تعذر وصول السلع للموانىء باستخدام الوسائل الأخرى فتقل معدلات الصادرات والواردات ... واضراب عمال صناعات التصدير الرئيسية له أيضا أثر كبير ومباشر على ميزان التجارة ، وكذلك نجد ان الاضرابات العمالية فى الصناعات التى تقوم أساسا لتغذية السوق المحلى قد تؤدى الى زيادة الواردات من السلع البديلة خاصة كلما طال أمدها ...

ورغم أننا أدرجنا الاضرابات العمالية ضمن العوامل العشوائية التى تؤثر فى التجارة الخارجية فان تكرار حدوثها ولو بصفة غير منتظمة فى بلد ما له بلا شك أثره السىء فى المدى الطويل .. فتكرر اضراب عمال الموانىء أو البحارة أو عمال السكك الحديدية أو صناعات التصدير الهامة قد يفقد البلد أسواقها الخارجية . ذلك لأن معظم الدول المستوردة تفضل دائما الارتباط بمصادر منتظمة .. واذا

كانت الاضرابات العمالية تؤدى الى رفع النفقة الانتاجية للسلع بسبب تعطل الطاقة الانتاجية فانها اذا ما استهدفت رفع الأجور النقدية أو تقليل ساعات العمل ونجحت فى ذلك فانها غالبا ما تؤدى الى رفع النفقات الانتاجية بشكل دائم والى ارتفاع الأسعار ... ومثل هذه الظروف تؤدى الى الحد من قدرة البلد على التصدير ... ولكن يشترط لحدوث هذا الأثر أن يكون الارتفاع فى الأجور والأسعار الناتج عن الاضرابات فى بلد ما أعلى نسبيا من الارتفاعات فى الأجور والأسعار فى البلاد الأخرى الداخلة معه فى التجارة الدولية ... ويتكلم الكثير من الاقتصاديين عن الاضرابات فى بريطانيا والتى تتكرر بصورة من أى دولة أخرى فى العالم وعن أثر هذه الاضرابات الوطيد فى أزمات الاقتصاد البريطانى والتجارة الخارجية البريطانية .

الحروب والتغيرات الاجتماعية الثورية :

افترض تحليلنا السابق ضمنا حالة من السلام التام . حيث تتحدد التجارة الدولية بوفرة أو ندرة عناصر الانتاج وبالتطور التكنولوجى وبالقدرة على التطور وتحويل أوجه النشاط الاقتصادى وباحوال ونفقة المواصلات والاتصالات الخ . ولكن هذا لايعنى تجاهل الحرب وتأثيرها على سير التجارة الدولية . وكلنا نعرف أنه فى وقت حدوث الحرب تتوقف التجارة بين الدول المتحاربة وقد يحدث هذا فى فترة الحرب الباردة قبول الوصول الى نقطة الغليان كالتعسر التدريجى للتجارة ما بين ألمانيا ودول الغرب قبل حدوث الحرب الثانية ... أو قلة التعامل التجارى بين الحلفاء الغربيون والمعسكر الشيوعى فى الفترة المباشرة اللاحقة للحرب الثانية أو انعدام التعامل التجارى بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية الى عهد قريب . واذا ما أخذنا فى الاعتبار فلسفة الحرب الباردة فان الحرب بهذا المعنى سوف تأخذ صفة التواجد المستمر أو لفترات طويلة من الزمن ويكون تأثيرها كبيرا ومستمرا على التجارة الدولية وليس وقتيا أو عشوائيا ولا يقتصر أثر الحرب على توقف التجارة بين الدول المتحاربة بل قد يمتد أيضا ليشمل الكثير من الدول الأخرى حتى ولو كانت هذه محايدة حيادا كاملا . ويحدث هذا بسبب تقطع شبكات المواصلات

العالمية ، وبسبب ارتفاع مصاريف التأمين البحرى التجارى الى معدلات خيالية مانعة بالنسبة لجميع الموانىء والمياه المجاورة للمناطق التى تتعرض لنشاط حربى وهناك أمثلة كثيرة على هذا من حوادث الحربين العالميتين الأولى والثانية . هذه هى الآثار المباشرة للحروب أما الآثار غير المباشرة على التجارة الدولية فهى أكثر ظهورا فى المدى الطويل — أى بعد انتهاء الحرب ... فلقد أدى تفكك المواصلات العالمية وعدم سهولة وصول الواردات من مصادرها العادية ان قامت كثير من دول العالم فى ظروف الحربين الأولى والثانية الى انشاء صناعاتها الوطنية وبعد انتهاء الحرب قامت بحمايتها بالتعريفات الجمركية ونظام حصص الاستيراد بحجة أهميتها للاقتصاد والمصلحة القومية .. لقد قامت الهند بأكبر محاولة لانشاء صناعة النسيج على أساس حديث فى ظروف الحرب الأولى ... وكانت الهند أكبر مستعمرات التاج البريطانى وكانت تتبع سياسة الحرية التجارية التى اعتنقتها بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر . ولقد ساهمت هذه السياسة فى هدم صناعة النسيج التى كانت تقوم فى الهند منذ قرون على أساس العمل اليدوى .. وساعد فى هدم هذه الصناعة الهندية التقدم الهائل فى الفن الانتاجى فى صناعة غزل ونسج القطن فى مانشستر ، ودخول الدول الأوربية فى صناعة المنسوجات ومنافستهم لبريطانيا فى أسواق الشرق وذلك بتخفيض الأسعار . كما ساعد على تخفيض أسعار المنسوجات القطنية الأوربية فى أسواق الهند حدوث ثورة المواصلات البحرية فى الربع الأخير من القرن التاسع وانخفاض نفقة النقل البحرى ... ولم يكن ممكنا للهند فى ظل هذه الظروف أن تقيم صناعة النسيج الحديثة محليا رغم توافر كل العوامل الاقتصادية داخليا لهذه الصناعة أى : وجود القطن ورخص الأيدى العاملة بالاضافة الى وجود السوق بجوار المصنع مباشرة . وبقيام الحرب الأولى فى ١٩١٣ سنحت للهند أكبر فرصة لاقامة صناعتها الوطنية فى ظل غياب المنافسة من بريطانيا والدول الأوربية . وبعد عودة الأحوال لطبيعتها الأولى فى ١٩٢٠ طلبت الهند من بريطانيا منحها حق حماية صناعتها الوطنية . وقد كان لها هذا . وفى مصر أيضا حدث توسع كبير فى بعض الصناعات الهامة التى تشبع السوق المحلى فى ظروف الحرب العالمية الثانية .

والثورات الاجتماعية والسياسية لها أيضا أكثر كبير ... فقيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا السوفيتية أدى الى حدوث تغيير جذرى فى هيكل الاقتصاد السوفيتى واتجاهه نحو التصنيع الثقيل كما أدى الى فرض ستار حديدى على التجارة مع العالم الرأسمالى طوال حكم جوزيف ستالين . ولكن الأمر تغير فى ظل فترة نيكيتا خروشتشيف . وحينما بدأ الأخير ينادى بفلسفة التعايش السلمى مع المعسكر الرأسمالى الغربى بدلا من الاستمرار فى سياسة عزله ومحاربته التى سادت منذ ١٩١٧ ، بدأت تجارة روسيا السوفيتية فى النمو بشكل ملحوظ مع كتلة أوربا الغربية وأمريكا . وفى نفس الوقت الذى كان يحدث فيه هذا تدهورت العلاقات الاقتصادية فيما بين الصين الشيوعية وروسيا السوفيتية حيث أن الزعيم الصينى ماوتسى تونغ اعتبر ان الاتجاه السوفيتى يمثل انحرافا خطيراً عن الماركسية ـــ اللينينية .

بزوغ المشرع الرأسمالى الوطنى (مثال بنك مصر وشركاته) واضطلاعه بدور مرموق فى النمو الصناعى الحديث الذى تم بخطوات سريعة خلال الثلاثينيات فى ظل الحماية الجمركية .

أما فيما بعد ثورة ١٩٥٢ فلقد أدى ايمان رجال الثورة بقضية التحرر السياسى والاقتصادى فى الوطن العربى الى اشتباكات عديدة مع المصالح الغربية فى المنطقة والى تأميم ومصادرة العديد من المشروعات الغربية التى كانت تعمل داخل مصر . وكان من نتائج هذا الاتجاه ان تدهورت التجارة الخارجية مع العالم الغربى ... وفى الوقت نفسه سارع الاتحاد السوفييتى ومجموعة بلدان أوربا الشرقية الى المساهمة فى تمويل بعض المشروعات الاقتصادية الهامة التى اضطلعت بها الحكومة . وكان من نتائج هذا الاتجاه نحو التجارة الخارجية بشكل ملحوظ مع المعسكر الاشتراكى .

مراجع الفصل الخامس :

1 * Abdel-Rahman Yousri, The Suez Canal and the British Trade to and from the Middle and the Far East.
(Ph. D. Thesis-St. Andrews, Scotland 1968).

2 * J. Baranson, « Bridging the Technological Gaps Between Rich and Poor Countries »; Article - Published in « The Gap between Rich and Poor Nations », G. Ranis (Editor), Edinburgh 1972.

3 * M. Byé, « Internal Structural Changes Required by Growth and Changes in International Trade »; Article - Published in « International Trade Theory in a Developing world », R. Harrod and D. Hague (Editors), London 1963.

4 * W. O. Henderson, Britain and Industrial Europe, 1950 - 1870 (Liverpool, 1954).

5 * J.R. Hicks, « An Inaugural Lecture », Oxford Economic Papers, n. s.,

5 5 (1953), 117 - 135.

6 * H. G. Johnson, « Effects of Changes In Comparative Costs as Influnced by Technical Change »; Article - Published in « International Trade Theory in a Developing world », R. Harrod and D. Hague (Editors), London 1963.

7 * C. Kindleberger, Foreign Trade and the National Economy (London 1962), Chapter 2, 6, 7 and 8.

8 * There are also several relevant articles in :

- J. D. Theberge (Editor), « Economics of Trade and Development » (London 1968) : Look for example :
- G. Haberler, « International Trade and Economic Development »
- H. Myint, « The Gains from International Trade and the Backward Countries ».
- A. K. Cairn cross « The International Transfer of Technology ».

* صلاح الدين نامق ، التجارة الدولية (القاهرة ١٩٦٤) الفصل العاشر .

* فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى (القاهرة ١٩٦٩) الفصل الرابع .

الفَصل السادس

ميزان المدفوعات الدولية

BALANCE OF INERNATIONAL PAYMENTS

ميزان المدفوعات الدولية لأى بلد هو بيان حسابى يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدى الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة . أى أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ فى الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التى تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه .

وتقوم وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة ـــ أو عموم الهيئة الحكومية العليا المختصة بشئون التجارة والمعاملات الخارجية ـــ بحفظ سجلات وعمل تقديرات رسمية لكل ماأشرنا اليه من محتويات ميزان المدفوعات ... فيتم حصر قيم البضائع المصدرة والمستوردة وايرادات شركات الشحن الوطنية والمدفوعات لشركات الشحن الأجنبية والايرادات السياحية ومصروفات المواطنين المقيمين بالخارج فى سياحة أو بعثات علمية أو دبلوماسية .... الخ . والأموال المقترضة من أو المقرضة إلى بلدان أخرى والفوائد والأرباح المكتسبة من استثمارات خارجية والفوائد المستحقة على القروض الأجنبية وهكذا . الخ . وقد ذكرنا هذه القائمة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ... ويقسم ميزان المدفوعات الدولية إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن ... والجانب المدين يحتوى سجل لجميع المعاملات التى ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى أما الجانب الدائن فيحتوى على سجل لجميع المعاملات التى ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية اليه . فمثلا الصادرات تؤدى إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد ومن ثم تقيد فى الجانب الدائن بينما أن الواردات تقيد فى الجانب المدين حيث انها تؤدى إلى زيادة مدفوعات البلد إلى الخارج .... ومصروفات المواطنين المقيمين خارج البلد (واردات غير منظورة) تقيد فى الجانب المدين بينما أن مصروفات السياح الأجانب داخل البلد (صادرات

غير منظورة) تقيد فى الجانب الدائن حيث تزيد من رصيد المدفوعات إلى البلد ... ونستطيع ببساطة وبطريقة سليمة أن نقرر ما إذا كانت أحدى المعاملات تقيد فى الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات بالتساوى عما إذا كانت تؤدى إلى زيادة مالدى البلد من العملات الأجنبية (مثل الصادرات) م لا ؟ فاذا كانت كذلك فهى تدخل فى القيد تحت الجانب الدائن ... إما إذا كان نوع العملية (مثل الاستيراد) يؤدى إلى خروج بعض من رصيد البلد من العملات الأجنبية ـــ أو بوجه آخر يؤدى إلى ضرورة زيادة الطلب على العملات الأجنبية بانفاق العملات الوطنية خارج البلد ـــ فان القيد مثل الاستيراد تماما يتم فى الجانب المدين .

وعادة مايقدم تقرير ميزان المدفوعات مقسما إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

١ ـــ الحساب الجارى (أو المعاملات الجارية) .... 1 - Current Account

٢ ـــ حساب رأس المال (أو المعاملات الرأسمالية)........ 2 - Capital Account

٣ ـــ صافى الأحتياطيات الدولية من الذهب النقدى والاصول السائلة

3 - Net International Reserves of Monetary Gold and Liquid Assets .

وفيما يلى نبحث هذه الحسابات أو التقسيمات الرئيسية بشىء من التفصيل :

أولا : الحساب الجارى :

ينقسم الحساب الجارى إلى قسمين رئيسيين هما :

ا ـــ الميزان التجارى وهذا يسجل التجارة المنظورة Visible Trade أى التجارة فى السلع المصدرة والمستوردة .

ب ـــ ميزان التجارة غير المنظورة Invisible Trade أى صادرات وواردات الخدمات . ويمكن اعطاء صورة تقريبية عن أهم بنود هذا القسم من الحساب الجارى فى الجدول التوضيحى فى الجدول التوضيحى بالصفحة التالية .

ميزان التجاره غير المنظوره

الصادرات غير المنظورة (دائن +)	الواردات غير المنظورة (مدين —)
(١) المواصلات والاتصالات :	**(١)**
— الدخل المكتسب لشركات النقل والملاحة البحرية والجوية الوطنية عن خدماتها التى انتفع بها الأجانب . — ايرادات هيئات الموانىء الوطنية ، وعوائد المرور التى تدفعها شركات النقل والملاحة الأجنبية مقابل استخدام الأراضى أو المعابر المائية الأقليمية . — ايرادات هيئات البريد والتلغراف والتليفونات الوطنية عن خدماتها لافراد اجانب أو شركات وهيئات أجنبية .	المدفوعات لشركات النقل والملاحة البحرية والجوية الاجنبية . وكذلك إلى هيئات الموانىء والحكومات الأجنبية مقابل تلقى شركات النقل والملاحة الوطنية لتسهيلاتهم وخدماتهم فى عمليات التجارة العابرة . وكذلك المدفوعات إلى هيئات البريد والتلغراف والتليفونات الاجنبية من جانب المواطنون من الأفراد أو الشركات أو الحكومة .
(٢) ايرادات شركات التأمين الوطنية	**مدفوعات إلى شركات التأمين الأجنبية**
(٣) السفر والسياحة والاقامة خارج الدولة :	**(٣)**
الايرادات السياحية من الأجانب ومدفوعات الوكالات والهيئات الاجنبية المقيمة داخل البلد .	مدفوعات المواطنون لبلاد أجنبية فى خلال سفرهم أو سياحتهم أو اقامتهم بالخارج للتعليم أو فى بعثات دبلوماسية أو أقتصادية أو عسكرية الخ ...
(٤) ايرادات أستثمارية :	**(٤)**
الايرادات المتحققة من فوائد القروض إلى الشركات أو الهيئات الاجنبية وكذلك أرباح الاستثمارات الوطنية	المدفوعات من فوائد أو أرباح على قروض أو استثمارات اجنبية داخل البلد .
(٥) هبات ومنح :	**(٥)**
هبات ومنح مالية من دول أجنبية	هبات ومنح مالية إلى دول اجنبية

وبعد أعطاء الصورة السابقة للحساب الجارى نستطيع أن نرى أن الميزان التجارى وحده يمثل نوعا معينا من المعاملات الجارية وهى مبادلات السلع . فاذا مازادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فاننا نقول أن هناك فائضا Surplus فى الميزان التجارى . أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فأننا نقول أن هناك عجزا Deficit فى الميزان التجارى . وليس من الصحيح دائما أن نقول أن تكونين فائض فى الميزان التجارى فى صالح البلد Favourable أو أن تكون العجز فى الميزان التجارى فى غير صالحه Unfavouable قبل أن نعرف الأهمية النسبية للميزان التجارى فى ميزان الحساب الجارى بالاضافة إلى الظروف الاقتصادية التى تحقق فى ظلها الفائض أو العجز . ولن تتوسع فى مناقشة هذه المسائل فى المجال|الحالى، ولكن فى ضوء ماعرفنا من معلومات نستطيع أن نرى أن هناك بنودا أخرى من الصادرات والواردات غير النشاط السياحى أو على اداء بعض انواع الخدمات مثل النقل البحرى إلى البلاد الأخرى . ونستطيع أن نقف على أمثلة واقعية لبلدان اعتمدت فى جانب كبير من نشاطها الاقتصادى الخارجى على السياحة أو على ماتملكه من اسطول تجارى كبير للنقل البحرى أو ماتدره لها استثماراتها بالخارج من ايرادات كبيرة ومنتظمة . وفى هذه الحالات نجد أن فائض ميزان التجارة غير المنظورة يمكن أن يساهم بقدر كبير فى تغطية بعض أو كل العجز الذى قد يتكون فى الميزان التجارى . وعموما فإن عمليات الميزان التجارى فى مثل هذه الحالات لن تتخذ نفس القدر من الأهمية الذى تتخذه فى حالة البلدان التى تعتمد بصفة رئيسية على التجارة المنظورة . وقد تخطىء بعض هذه البلاد التى تعتمد على التجارة غير المنظورة بصفة اساسية أن حاولت اتباع سياسة تهدف إلى تحقيق الفائض فى الميزان التجارى . فهذه السياسة لن تكون فى صالحها لأنها قد تلجأ فى سبيل تنفيذها وتحقيق المستهدف من ورائها تقييد الواردات من السلع الأجنبية وتشجيع صادرات بعض السلع التى لاتستطيع أن تتنافس فى السوق العالمى . وإذا تحقق هذا فإنه يتم على حساب النشاط التجارى غير المنظور الذى تتميز فيه البلد نسبيا وتستدر منه مكسبا عاليا ، وبالتالى يحدث سوء توزيع للموارد الاقتصادية وتتعرض رفاهة المستهلك للتناقض . والنقطة الثانية

التى يجب أن تنبه اليها تختص بالظروف الاقتصادية التى تحقق فى ظلها الفائض أو العجز فى الميزان التجارى . فاذا تحقق فائض الميزان التجارى (ونفس المناقشة تنطبق على ميزان التجارة غير المنظورة) فى ظل ظروف اقتصادية ملائمة فانه يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادى للبدل . وتتمثل هذه الظروف عموما الى الاتجاه نحو التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية فى افضل الاستخدامات الممكنة وتحقيق النمو الأقتصادى المستهدف واتباع سياسة تجارية حكيمة تعمل على تنمية الصادرات التى يتميز فيها البلد نسبيا « حاضرا ومستقبلا ان كانت الصادرات فى مرحلة نشأتها الأولى » . أما إذا تحقق الفائض فى ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة أو باتباع سياسة تجارية تعمل على تقييد الواردات وضغطها بغض النظر عن رفاهة المستهلك ، وحماية الأنتاج المحلى البديل أو اعانته ماليا بغض النظر عن مسألة الكفاءة النسبية لهذا الأنتاج حاضرا أو مستقبلا ، فإن مثل هذا الفائض لا يدل على شىء أكثر من نجاح البلد فى تحقيق سياسة معينة قصيرة النظر غالبا ما تؤدى إلى مزيد من الأختلال فى النشاط الاقتصادى الداخلى بعد حين .

ثانيا : حساب رأس المال :

يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة ، مع التمييز مابين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل وبين المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل . ويقصد **بالمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل** تلك التدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو بالعكس والتى تطول فترتها عن العام الواحد ، وهى تضم الاستثمارات المباشرة Direct Investment والقروض طويلة الأجل Long - term Loans وأقساط سدادها . والاستثمار الدولى المباشر هو ذلك الاستثمار الذى يديره اصحابه بصفة مباشرة ويتحملون مسؤلياته ويحققون أرباحه أو خسائره لانفسهم . ولقد أنتشر هذا النوع من التدفقات الرأسمالية انتشاراً كبيراً خلال القرن التاسع والى الحرب العالمية الأولى واتخذ شكلا كاد أن يكون واحد فى جميع الحالات الا وهو شكل التدفقات الرأسمالية الخاصة من بعض الدول الاستعمارية المتقدمة أقتصاديا مثل انجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا إلى مستعمراتها وتوابعها السياسية فى آسيا وافريقيا

وأمريكا الجنوبية . أما خلال القرن الحالى فإن هذا النموذج من التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل قد أنكمش كثيرا بسبب التعرض للمصادرة أو للتأميم أو لمشاركة باهظة من الحكومات الوطنية فى الأرباح المتحققة يالاضافة إلى الضرائب المرتفعة التى تحصلها هذه الحكومات من أصحاب الاستثمارات . أما القروض طويلة الأجل فهى تمثل الشكل الغالب ـــ فى العصر الحاضر ـــ التدفقات الرأسمالية الدولية طويلة الأجل ، وهى أما من مصادر خاصة Private Sources أو مصادر حكومية ـــ أى عامة Public Sources أو من منظمات تمويلية دولية مثل البنك الدولى مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD والمؤسسات التابعة له . وبعد أن تعرفنا على الأنواع أو الأنماط الرئيسية لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل لابد لنا أن نتأكد من الطريقة التى تقيد بها هذه . فالقروض الرأسمالية الأجنبية ، وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج وكذلك الاستثمارات التى يأتى الأجانب لاقامتها برؤوس أموالهم ومباشرة أعمالا تسجل جميعا فى الجانب الدائن فى حساب رأس المال لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية تتدفق إلى داخل البلد . والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية إلى الاجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من جانب المواطنين أو الحوكة ، وكذلك الاستثمارات المباشرة التى يقوم بها المواطنون من الافراد أو الشركات فى دول أجنبية . فجميع هذه التدفقات الرأسمالية إلى خارج البلد تقيدفى الجانب المدين فى ميزان حساب رأس المال. وتنبغى الاشارة إلى الخطأ الشائع الذى يقع فيه الدارس المبتدىء حين يظن مثلا أن الاصح هو أن تقيد القروض الاجنبية التى يحصل عليها المواطنون من الأفراد أو الشركات أو الحكومة فى الجانب المدين حيث انها تزيد من مديونية البلد تجاه العالم الخارجى ، وأن تقيد القروض الوطنية للأجانب فى الجانب الدائن فى حساب رأس المال حيث أنها تمثل عناصر دائنة فى المعاملات الدولية . ومن الممكن شرح خطأ هذا المنطق تفصيلا على اساس عمليات القيد المزدوج التى تتم فى خلفية ميزان المدفوعات . ولكن القاعدة العامة البسيطة التى بدأنا بهاهى أن أى معاملات يترتب عليها تحقيق متحصلات أو مقبوضات من الخارج تقيد فى الجانب الدائن

ـــ ومثال هذا الصادرات أو القروض الاجنبية إلى البلد ، بينما أن أية معاملات يترتب عليها القيام بمدفوعات إلى الخارج تقيد فى الجانب المدين ـــ ومثال هذا الواردات أو القروض الوطنية للأجانب .

والقسم الثانى من حساب رأس المال يخص المعاملات الرأسمالية أو **تحركات رؤوس الاموال قصيرة الأجل** التى تتم بصفة تلقائية Autonomous وذلك تمييزا لها عن تحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل التى تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات والتى سوف يأتى ذكرها فى الأحتياطيات الدولية من الذهب النقدى والاصول السائلة . وتحركات رؤوس الامول قصيرة الأجل إلى البلد تقيد فى الجانب الدائن أما تلك التى تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد فى الجانب المدين . وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الاموال قصيرة الأجل لاغراض عدة منها :

(١) التهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة فى بلد ما ـــ مثل ظروف التضخم الشديد أو الظروف السياسية المضطربة أو الحرب ـــ والملاذ ببلد آخر يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية أفضل .

(٢) الرغبة فى تحقيق دخل أكبر ، مثلا بشراء أصول أجنبية قصيرة الأجل (مثل اذونات الخزانة والأوراق التجارية) أو بايداع رأس المال لفترة قصيرة فى أحد البنوك الأجنبية حيث يرتفع سعر الفائدة نسبيا وذلك لتحقيق عوائد أكبر مما يمكن أن يتحقق من الاستثمارات قصيرة الأجل المماثلة داخل البلد .

(٣) لغرض المضاربة ، ويحدث عند توقع تغيرات ملموسة فى القيمة الدولية للعملة الوطنية لاحدى البلدان لاسباب عديدة قد تكون اقتصادية . ومن ثم يسارع المضاربون بتحويل أموالهم للبلد المعنى لشراء مقادير من عملته قبل أن يرتفع سعر صرفها فى السوق العالمى ثم يبادروا ببيع هذه المشتريات عند تحقق توقعاتهم المتفائلة . ويمكن أن يحدث العكس فتتسرب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من بلد من البلدان بسبب توقع حدوث هبوط ملموس فى القيمة الخارجية لعملته الوطنية .

ثالثاً : صافى الأحتياطيات الدولية من الذهب النقدى والاصول السائلة

يسجل هذا القسم فى ميزان المدفوعات صافى التغيرات فى الأحتياطيات الدولية السائلة فى أى سنة من السنوات وذلك بغرض اجراء التسوية الحسابية لصافى العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات . وحينما يتحدث الاقتصاديون عن العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات فأنهم يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافى للمعاملات الجارية والرأسمالية معا . فيتحقق عجز عن ميزان المدفوعات حينما يكون مجموع الجانب المدين فى ميزانى المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما ، ويتحقق الفائض فى الحالة العكسية .

وبعد أجراء التسوية الحسابية للعجز أو للفائض بواسطة التحركات فى عناصر الاحتياطيات الدولية (وهى مسألة سنقوم بشرحها فيما بعد) يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية ــ أى يحدث تكافؤ أو تعادل حسابى بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة فى ميزان المدفوعات ، ومثل هذا « التوازن الحسابى » يجب أن يفرق تماما عن التوازن بالمفهوم الاقتصادى الذى يمكن أن يتحقق لو تساوى مجموع الجانب المدين فى ميزانى المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيهما . فالتوازن الحسابى هو « توازن حتمى » لابد أن يتم ، أما التوازن بالمفهوم الاقتصادى فله ظروف خاصة يتحقق فيها ، فان لم تتوافر هذه الظروف فلن يتحقق . وسنتعرض بشىء من التفصيل لهذه المسائل فيما بعد .

وخلاصة القول أن التحركات فى الأحتياطيات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات أى تستخدم بغرض تحقيق « التوازن الحسابى » لميزان المدفوعات .

والأحتياطيات الدولية تضم العناصر الآتية :

(ا) الذهب النقدى Monetary Gold لدى السلطات النقدية (وزارة الخزانة ، والبنك المركزى أو صندوق الصرف الأجنبى Exchange

Stabilization Found ــ ويجب تمييز الذهب النقدى عن الذهب الذى يمتلكه الافراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء . والذهب بالمعنى الاخير ــ أى الذهب غير النقدى ــ يعامل على أنه سلعة عادية وتقيد صادراته ووارداته فى الميزان التجارى مثل أى صادرات وواردات سلعية .

(ب) رصيد العملات الاجنبية والودائع الجارية ، التى تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التى تقع تحت رقابتها ، لدى البنوك الأجنبية .

(جـ) الاصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل اذونات الخزانة الاجنبية والأوراق التجارية الأجنبية وهى تمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الاجانب تجاه الدولة) لدى السلطات النقدية ، والتى يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة عند الضرورة . وتزداد أهمية هذا العنصر (جـ) والعنصر السابق (ب) كلما أمكن الحصول على عملات صعبة أو قابلة للتحويل Convertible Currencies عن طريقهما .

(د) الاصول الوطنية قصيرة الأجل (أذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التى تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين) التى تحتفظ بها السلطات الاجنبية والبنوك الاجنبية .

(هـ) الودائع التى تحتفظ بها السلطات الاجنبية والبنوك الاجنبية لدى البنوك الوطنية . وهذا العنصر (هـ) والعنصر السابق (د) يمثلان الالتزامات لأجل قصير تجاه الدول الاجنبية والتغيرات فيهما تستخدم أيضا لتسوية العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات .

(و) مبيعات الأصول الاجنبية طويلة الأجل التى تحتفظ بها السلطات النقدية ، أو التى يحتفظ بها المواطنون المقيمون اذا امكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها .

(ز) موارد صندوق النقد الدولى International Monetary Fund المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقية .

(ح) اية قروض تنظم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الاجنبية لتسوية العجز فى ميزان المدفوعات .

كيفية التقييد فى ميزان المدفوعات للتغيرات بالزيادة أو بالنقص فى عناصر الاحتياطيات الدولية :

وبعد هذا العرض لعناصر الاحتياطيات الدولية يجب أن تتأكد من الكيفية أو الطريقة التى يتم بها قيد تحركاتها فى ميزان المدفوعات . وفى هذا الصدد أيضا نحن نتبع نفس القاعدة المبسطة التى سبق أن أشرنا اليها الا وهى أن أية معاملات دولية تؤدى إلى مدفوعات من البلدان الأجنبية إلى البلد (متحصلات) تقيد فى الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات بينما أن أية معاملات يترتب عليها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأجنبية تقيد فى الجانب المدين . وعلينا أن نلاحظ فى المجال الحالى أن عناصر الاحتياطيات الدولية لاتعامل على أنها مدفوعات مباشرة حيث انها تختلف فى طبيعتها عن التدفقات النقدية التى تنساب من أو إلى البلد فى المعاملات الجارية أو الرأسمالية ، وينبغى أن نحمل فى اذهاننا دائما انها — أى الاحتياطيات الدولية — تستخدم فى عمليات محددة الا وهى عمليات تسوية الرصيد المدين (العجز) أو الرصيد الدائن (الفائض) فى ميزان المدفوعات . وعلى ذلك فلا يصح أن يعتقد البعض عن طريق الخطأ أن تحركات الذهب النقدى إلى الخارج سوف تقيد فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات مثلها فى ذلك المدفوعات النقدية . أن تحركات الذهب النقدى للخارج تعامل فى حقيقة الأمر مثل الصادرات تماما حيث يترتب عليها مدفوعات من الخارج — أى تدفقات نقدية أجنبية إلى البلد ، وعلى ذلك فهى تقيد فى الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات . أما تحركات الذهب النقدى إلى داخل البلد (أى زيادة حيازة السلطات النقدية للبلد من هذا العنصر) فيترتب عليها مدفوعات إلى الخارج ، وعلى ذلك فهى تقيد فى الجانب المدين فى ميزان المدفوعات مثل الواردات . بعبارة

مختصرة أن الذهب النقدى يعامل كأنه سلعة فتعتبر زيادة حيازة السلطات النقدية للبلد منه بمثابة استيراد بينما أن نقص حيازتها منه يعتبر بمثابة تصدير . وبنفس الطريقة تسجل فى ميزان المدفوعات تحركات الاصول السائلة التى تمتلكها السلطات النقدية للبلد وتحتفظ بها فى شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل أو ودائع لدى البنوك الأجنبية . فالنقص فى هذه الاصول ــ أى أنتقال حيازتها من البلد إلى البلدان الأجنبية ــ يعتبر بمثابة عملية تصدير لها ويترتب عليه مدفوعات من البلدان الأجنبية إلى البلد وعلى ذلك يتم قيد العملية فى الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات . والعكس صحيح حيث أن الزيادة فى هذه الاصول لدى السلطات النقدية للبلد يتم على اساس خروج مدفوعات من البلد إلى البلدان الأجنبية ، ويمكن أن ننظر إلى العملية مثلما ننظر إلى عملية الاستيراد ، وعلى ذلك يتم القيد فى الجانب المدين فى ميزان المدفوعات .

ونفس المفهوم يستخدم فى قيد التغيرات فى التزامات البلد تجاه البلدان الأجنبية (أنظر العناصر (د) ، (و) فى الاحتياطيات الدولية) فيعتبر شراء الأجانب لاذونات الخزانة الوطنية أو للأوراق التجارية أو زيادة ودائعهم بالبنوك الوطنية بمثابة صادرات ، ويترتب على هذه العمليات تدفقات نقدية أو أجنبية إلى داخل البلد . ولذلك فالزيادة فى التزامات البلد تجاه البلدان الاجنبية تقيد فى الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات . هذا بينما أن النقص فى حيازة الأجانب من الاصول الوطنية قصيرة الأجل أو الودائع التى يحتفظون بها لدى البنوك الوطنية يترتب عليه تدفقات نقدية من البلد إلى الخارج مثل عمليات الاستيراد ، ولذلك فان مثل هذه التحركات تقيد فى الجانب المدين فى ميزان المدفوعات . وبالمثل تعامل موارد صندوق النقد الدولى حينما تستخدم فى التسوية الحسابية لميزان المدفوعات ، فالقروض قصيرة الأجل التى يحصل عليها البلد من الصندوق تقيد فى الجانب الدائن إذ يترتب عليها انسياب رؤوس الاموال قصيرة الأجل إلى البلد بينما أن سداد القروض إلى الصندوق يقيد بالجانب المدين فى ميزان المدفوعات حيث يترتب عليه انسياب رؤوس الاموال قصيرة الاجل خارج البلد .

اجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات باستخدام عناصر الأحتياطيات الدولية :

فاذا تفهمنا المنطق المستخدم فى قيد تحركات عناصر الاحتياطيات الدولية فأن من السهل علينا أن نرى كيف تتم تسوية الرصيد المدين (العجز) أو الرصيد الدائن (الفائض) فى ميزان المدفوعات . فتحركات الذهب النقدى إلى خارج البلد ، أو النقص فى الاصول الأجنبية قصيرة الأجل التى تمتلكها السلطات النقدية ، أو الحصول على قرض قصير الأجل من صندوق النقد الدولى ، أو زيادة الألتزامات قصيرة الأجل للبلد تجاه الأجانب ، ومايماثلها من التحركات فى عناصر الاحتياطيات الدولية التى تقيد فى الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات تؤدى إلى تدفقات نقدية — أى رؤوس أموال قصيرة الأجل — إلى داخل البلد . وعلى ذلك يمكن استخدام بعض العناصر السابقة الذكر أو مزيج منها فى تسوية العجز فى ميزان المدفوعات .

وعلى العكس من ذلك تتم تسوية الفائض فى ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حيازة السلطات النقدية للبلد من الذهب النقدى — أى تحركات الذهب النقدى إلى داخل البلد ، أو الزيادة فى الاصول الاجنبية قصيرة الأجل التى تمتلكها السلطات النقدية للبلد ، أو النقص فى الألتزامات قصيرة الاجل للبلد تجاه الأجانب إلى آخره من التحركات فى عناصر الاحتياطيات الدولية التى تؤدى إلى تدفقات رؤوس الاموال قصيرة الأجل إلى خارج البلد .

وبعد اجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية البحتة . ومثل هذا التوازن الحسابى الحتمى ليس له أى دلالة من الناحية الاقتصادية ، كما سبق أن ذكرنا ، لأن مايهتم به الاقتصاديون هو الرصيد النهائى لمجموع العناصر الدائنة والمدينة فى ميزانى المعاملات الجارية (الحساب الجارى) والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال) .

* * *

أختلال التوازن فى ميزان فى الأجل القصير والأجل الطويل :

أشرنا فيما سبق إلى المقصود بالتوازن فى ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية ؛ فهذا يتحقق حينما يتساوى مجموع العناصر المدينة فى الحساب الجارى وحساب رأس المال مع مجموع العناصر الدائنة فى هذين الحسابين . ومع ذلك ينبغى أن نتأكد من أن التوازن بهذا المفهوم الاقتصادى له أركان التوازن الحقيقى الذى يتحقق فى ظل ظروف اقتصادية ملائمة وسياسة تجارية سليمة ، وليس بمجرد « توازن ظاهرى » أو مصطنع استهدفته السياسة الحكومية للبلد ونجحت فى تحقيقه باجراءات استثنائية وبغض النظر عن استمرار سريان الظروف غير الملائمة التى يمر بها النشاط الاقتصادى داخليا أو خارجيا . فمثل هذا التوازن الظاهرى ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ولايتوقع له أن يدوم فى الأجل الطويل حيث يخفى من وراءه اختلالا أكيدا فى النشاط الاقتصادى للبلد مايلبث أن يتضح للعيان .

أما حينما تتكلم عن التوازن الحتمى فى ميزان المدفوعات ــ أى أن يتحقق التعادل بين مجموع العناصر المدينة والعناصر الدائنة فى طرفى ميزان المدفوعات فى أى سنة من السنوات ــ فان المقصود هنا على وجه التحديد هو التوازن الحسابى . هذا التوازن الحسابى قد يتحقق بالمصادفة عن طريق تحقيق التوازن بالمفهوم الاقتصادى فلا تصبح هناك اية حاجة إلى اجراء أية تسويات حسابية عن طريق تحركات الأحتياطيات الدولية . أما بخلاف هذه الحالة الاستثنائية (أى حالة التوازن الحقيقى) بالمفهوم الاقتصادى فأن العجز أو الفائض الذى يتكون نتيجة عدم تساوى العناصر المدينة والدائنة فى المعاملات الجارية والرأسمالية تتم تسويته بتحركات مقابلة فى عناصر الاحتياطيات الدولية ... وهكذا يتحقق التوازن الحسابى فى النهاية فى اية حالة من الحالات .

وفيما يلى نستعرض المفاهيم الخاصة بالعجز والفائض فى الأجل القصير والأجل الطويل محاولين قد الأمكان أن نسبط للقارىء الاسباب وراء هذه الظواهر والنتائج التى تترتب عليها فى ميزان المدفوعات ، ونريده أن يحمل فى ذهنه دائما أن حديثنا فيما يلى يقتصر على العجز والفائض والتوازن بالمفهوم الاقتصادى وحده .

يقصد باختلال التوازن Diseqilibrium فى ميزان المدفوعات حالتى العجز والفائض . وحينما يرتبط العجز ببعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل ـــ أى التى تحدث خلال سنة ما وقد لاتتكرر فى السنة التالية أو فيما يليها من السنوات ـــ يقال أنه عجز مؤقت Temporary Deficit أو أختلال مؤقت . ومثال هذا العجز الذى قد يحدث فى ميزان المدفوعات لاحدى البلدان الصناعية المتقدمة فى الغرب نتيجة لحدوث اضرابات عمالية عنيفة فى بعض الانشطة الهامة التى تحتل مكانا رئيسيا فى الاقتصاد القومى أو ربما فى بعض صناعات التصدير مباشرة أو فى قطاع النقل الخادم للتجارة الخارجية . فمثل هذه الأحداث تؤدى إلى الاضرار بالصادرات وربما تؤدى إلى زيادة الواردات كبدائل للأنتاج المحلى الذى تعطل خلال فترة الاضرابات . وقد يحدث العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات لاحدى البلدان الزراعية نتيجة لاختلال الأحوال الجوية أو بسبب الفيضانات أو الاوبئة التى تصيب الزراعة ، ومن ثم تتدهور أحوال الأنتاج الزراعى وقد يصاب المحصول الرئيسى فتتناقص بشكل حاد . وربما قيل أن العجز المؤقت الذى يحدث فى مثل هذه الظروف الاقتصادية الطارئة انما يتركز فى الحساب الجارى وربما يمكن للبلد تغطيته بفائض لديها فى حساب رأس المال . ولانستطيع أن نستبعد هذا الاحتمال كلية ، ومع ذلك فبامكاننا أن نقول أنه كلما اشتدت حدة العجز المؤقت فى ميزان المعاملات الجارية تحت وطأة ظروف اقتصادية طارئة غير ملائمة ، وكلما كانت ظروف المعاملات الرأسمالية لاتسمح بتكوين فائض ـــ أو ربما فائض غير عادى فى ظل الظروف المذكورة ـــ كلما انعكست صورة العجز المؤقت فى الحساب الجارى على ميزان المدفوعات . أما إذا حدث وكان هناك عجز فى حساب رأس المال خلال نفس الظروف الاقتصادية غير الملائمة التى اشرنا اليها فان مثل هذا العجز سوف يضاف إلى عجز الحساب الجارى وتكون النتيجة ظهور عجز حاد مؤقت فى ميزان المدفوعات .

ومع ذلك فقد يساهم حساب رأس المال احيانا وبشكل مباشر فى العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات ، خذ على ذلك مثلا حالات بعض البلدان التى تلعب فيها الدفقات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل (الأموال الساخنة كما

يطلق عليها أحيانا) دورا كبيرا فى حساب رأس المال بشكل تقليدى . وفى مثل هذه الحالات قد تتسبب بعض التغيرات الكبرى فى اسعار الفائدة العالمية أو فى اسعار بعض العملات الدولية أو فى الظروف السياسية فى تدفقات ضخمة من رؤوس الاموال قصيرة الأجل إلى خارج البلد دون أن يقابلها اية تدفقات اليه .

وهناك مجموعة من العوامل الأخرى التى تحدث بصفة عشوائية فى اية سنة من السنوات فلايمكن التكهن بها مسبقا أو الحد من آثارها فتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى تكوين عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات . ومثال هذا التغيرات المفاجئة غير الملائمة فى ذوق المستهلك الأجنبى تجاه سلعة ما أو بعض السلع التى تحتل اهمية كبيرة فى صادرات البلد بسبب ظهور بدائل افضل فى السوق العالمى . وربما ادت تغيرات الأذواق المحلية ايضا إلى زيادة الواردات بشكل مفاجىء من سلع أجنبية معنية . وقد يؤدى التقدم التكنولوجى إلى انكماش مفاجىء فى الطلب الخارجى من بعض السلع التقليدية التى يتميز فيها البلد نسبيا ويعتمد عليها فى حصيلة صادراته . وأخيرا وليس آخر قد تلعب الظروف السياسية دورا كبيرا فى تكوين العجز فى ميزان المدفوعات لبعض البلدان لمثال ذلك المقاطعات الاقتصادية بدوافع سياسية أو أنقطاع الأمدادات من مواد خام اساسية للصناعة أو تدهور معدلات الصادرات بسبب الحروب .

أما إذا استمر عجز ميزان المدفوعات لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التى تسيطر على النشاط الاقتصادى بصفة مستمرة فأنه يقال أن لدى البلد عجز دائم Permananent أو عجز اساسى Fundamental Deficit حيث أن له بعض الجذور فى النشاط الاقتصادى للبلد ... وتشاهد ظاهرة العجز الدائم أو الاختلال الدائم فى موازين مدفوعات معظم البلدان المتخلفة . فلقد أصبحت معظم هذه البلدان تعانى بصفة شبه مستمرة من بطىء نمو صادراتها من السلع الأولية واحيانا ركودها أو تدهورها بشكل مطلق ، كما تعانى من تدهور طويل المدى فى شروط التبادل الدولى لها . ويرجع بطأ نمو الصادرات من السلع الأولية الى العديد من الاسباب التى لانستطيع أن نتعرض لها تفصيلا الآن ولكن من أهمها التقدم التكنولوجى فى البلدان الصناعية اللذى أدى إلى أنتاج

بدائل صناعية للسلع الأولية أو تقليل المستخدم منها فى العمليات الصناعية أو إلى إمكانية اعادة استخدام الخامات . كما ادى التقدم التكنولوجى فى البلدان المتقدمة إلى ثورة فى نشاطها الزراعى فاصبحت هذه البلدان نفسها تنتج العديد من السلع التى كانت تستوردها من قبل من البلدان المتخلفة ، كما لجأت العديد من حكومات هذه البلدان إلى فرض حماية على انتاجها الزراعى بغرض المحافظة على اسعاره المرتفعة نسبيا من التدهور الذى قد يحدث تحت وطأة اية منافسة من جانب البلدان الزراعية التقليدية . وبالاضافة إلى هذا فان التغيرات المستمرة فى الاذواق وارتفاع الدخول الحقيقية للمستهلكين فى البلدان المتقدمة كان له أثرا مضادا على الطلب من عدد من السلع الاولية التى تنتجها البلدان المختلفة . كل هذه العوامل أو بعضها كان له أثرا كبيرا ومستمرا على صادرات البلدان المتخلفة ، التى تعتمد بصفة اساسية كما ذكرنا على السلع الأولية ، فتسبب فى بطىء نموها كما تسبب ايضا فى تدهور شروط التبادل الدولى . أما بالنسبة للبلدان المتخلفة التى تسعى جاهدة فى سبيل التصنيع فإنها تعانى ايضا من عجز مستمر فى موازين مدفوعاتها حيث انها لم تتخلص بعد من الأختلال الاساسى الذى تعانى منه بعد (استمرار اعتمادها المتطرف على انتاج وتصدير السلع الأولية) وحيث انها مضطرة إلى استيراد معظم أو كل احتياجاتها من الآلات والمعدات اللازمةو للتصنيع من البلدان المتقدمة . ومن ثم بينما تبقى صادراتها بطيئة النمو ويتم تبادلها على اساس شروط متدهورة تزداد حدة المشكلة مع زيادة الواردات من السلع اللازمة لعملية التصنيع . وقد أمكن لبعض البلدان المتخلفة تغطية بعض العجز فى ميزان مدفوعاتها عن طريق الأقتراض طويل الأجل من الخارج . ومع ذلك فالصورة العامة تؤكد أن تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل لم تساهم الا بالنذر اليسير فى حل مشكلة العجز الدائم فى موازين مدفوعات البلدان المتخلفة . بل أن تقرير الامم المتحدة عن التجارة والتنمية فى عقد الستينات أشار إلى أن التدفقات الرأسمالية من البلدان المتخلفة بسبب ضرورة سداد الفوائد المستحقة على القروض الأجنبية وسداد اقساط هذه القروض ، بالاضافة إلى الخسارة التى تتحقق لهذه البلدان بسبب تدهور شروط التبادل الدولى لمنتجاتها ، قد قلل جدا من أهمية التحركات الرأسمالية طويلة الأجل (من البلدان المتقدمة ومن المؤسسات الدولية التى تعمل فى مجال التمويل) إلى البلدان المتخلفة .

أما فى البلدان المتقدمة فقد تشاهد ظاهرة العجز المستمر فى بعض الحالات وذلك بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التى قد تستمر لعدد من السنوات مثل أوضاع التضخم الجامح والفشل فى معالجته سنة بعد أخرى ، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التى تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادى القومى داخليا أو خارجيا فتتطلب حلولا اساسية تستغرق سنوات لاتمامها أو ربما بسبب الأزمات الاقتصاديه الدورية التى تطول فترتها . وحينما يتحقق « الفائض » فى ميزان المدفوعات للبلدان التى تعانى من اختلال هيكلى فى نشاطها الاقتصادى أو تعانى من بعض الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة التى تستمر لعدد طويل من السنوات فأننا لن ننظر إليه الا على أنه « فائض مؤقت » Temporary Surplus

أو ربما بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل فى الأسواق الدولية . وربما أن هذا الفائض المؤقت قد تم تحقيقه عن طريق سياسات اقتصادية عامدة من جانب الحكومة عن طريق خفض الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفة الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة أو بتشجيع الصادرات عن طريق الأعانات بصفة مؤقتة وليست دائمة .

أما إذا تكرر حدوث الفائض فى ميزان المدفوعات ودلت التقارير والدراسات الاقتصادية على أن أستمراره مرتبط بقوة النشاط الاقتصادى الداخلى وبسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية فاننا نطلق عليه تعبير الفائض المستمر Permanent Surplus وينبغى أن نتذكر دائما أن الفائض فى ميزان المدفوعات صورة من صور الاختلال فى التوازن . حيث أن التوازن كما سبق واشرنا يتحقق فى حالة واحدة فقط حينما يتساوى مجموع العناصر المدينة فى الحساب الجارى وحساب رأس المال مع مجموع العناصر الدائنة فيهما فلا يظهر عجز أو فائض .

أما عن نتائج الأختلال فى التوازن فهى تختلف فى حالة العجز عن حالة الفائض وفى الأجل القصير عن ظروف الأجل الطويل . فنحن نعرف أن العجز فى ميزان المدفوعات فى اية سنة تتم مقابلته بتحركات الذهب النقدى لدى السلطات النقدية إلى الخارج أو بنقص مالديها من أرصدة أجنبية أو أذونات خزانة أجنبية إلى آخره

من الاصول السائلة أو بزيادة الالتزامات تجاه البلدان الأجنبية فى شكل زيادة أرصدة هذه البلدان لدى البنوك الوطنية أو زيادة ما فى حوزتها من أذونات الخزانة الوطنية أو من الأوراق التجارية التى تمثل التزامات على المواطنين . ومعنى هذا تدهور مركز الأحتياطيات الدولية السائلة لدى البلد . ومن هنا يمكن أن نرى بوضوح خطورة الاستمرار فى ظروف العجز فى ميزان المدفوعات لبلد ما سنة بعد الأخرى ، ومن المنتظر أن يصل البلد فى ظل هذه الظروف إلى وضع لايستطيع بعده أن ينقص مالديه من أحتياطيات دولية ... حيث قد هبط مالديه من ذهب نقدى وأصول سائلة إلى حد ادنى لايمكن التهاون فيه بينما ارتفعت التزاماته تجاه البلدان الاجنبية إلى حد اقصى لايمكن زيادته أو التمادى فيه . وفى هذه الظروف السيئة يضطر البلد إلى اتباع اجراءات استثنائية لتقييد واردته من الخارج بشكل صارم وربما ايضا إلى تنفيذ بعض الأجراءات الاقتصادية التى تملى عليه من الدول الدائنة لسداد ماعليه من التزمات نحوها . وغالبا مانجد أن البلدان التى تعانى من عجز دائم فى موازين مدفوعاتها تلجأ مضطرة إلى اتخاذ بعض السياسات التجارية الحمائية الشديدة قبل أن تصل إلى هذا الموقف السىء .

أما بالنسبة للفائض المؤقت فى ميزان المدفوعات فإنه يعنى تحسنا مؤقتا فى مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد . ولكن استمرار الفائض فى ميزان المدفوعات لفترة طويلة من السنوات ليس بالظاهرة الصحية التى يمكن الدفاع عنها . ذلك لأن استمرار الفائض يعنى استمرار الاضافة إلى الاصول التى يمتلكها البلد من الأوراق التجارية وأذونات الخزانة الأجنبية ومن الذهب النقدى والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والأرصدة لدى البنوك الأجنبية . ولاجدال فى أن تراكم هذه الاصول يعكس مركزا اقتصاديا قويا للبلد على المستوى الدولى .... ولكن إلى أى الحدود يمكن الاستمرار فى تركيم هذه الاصول ؟ .. قد نستطيع أن نتكلم بشكل عام عن « مستوى مرغوب » من هذه الأحتياطيات الدولية يتحدد بالنسبة لكل بلد وفقا لاحوال نشاطه الاقتصادى والتطورات المنتظرة فيه ويتحدد ايضا وفقا للمركز الذى يحتله البلد فى دائرة الاقتصاد الدولى حاضرا ومستقبلا . وبهذا المفهوم فلن يكون هذا « المستوى المرغوب » شيئا ثابتا وأنما قد يتحرك لأعلى أو لاسفل وفقا

لمجريات الامور . ولنفترض جدلا أن ظروف الفائض المستمر فى ميزان المدفوعات قد مكنت السلطات النقدية للبلدان من تحقيق مثل هذا « المستوى المرغوب » من الأحتياطيات الدولية . فى مثل هذا الوضع نستطيع أن نقول بكل تأكيد أن استمرار تكوين الفائض لن يكون مرغوباً من الناحية الاقتصادية حيث يؤدى إلى الاستمرار فى تجميد قدر من الدخل القومى للبلد فى أصول أو ذهب نقدى أو أرصدة أجنبية عاطله لاتساهم فى زيادة هذا الدخل ولاتساهم فى رفع مستوى الرفاهة الاقتصادية للمواطنين ... ومن ناحية أخرى فان استمرار تكوين الفائض لأجل طويل فى ميزان مدفوعات أحد البلاد يثير العديد من المشاكل الدولية التى لايمكن التجاوز عنها . ذلك لأن مثل هذه الظروف تعنى كما قلنا زيادة مالدى البلد من أصول سائلة تمثل التزامات على بلدان أخرى وزيادة مالديه من عملات هذه البلدان هذا بينما تصبح عملة هذا البلد عزيزة أو نادرة فى السوق الدولى . ومع استمرار تكوين الفائض — أى مع إستمرار صادراته أكبر من وارداته و استمرار تركيمه للاحتياطيات الدولية ، تقل قدرة البلدان الأجنبية على التعامل معه... فمن ناحيتها لاتستطيع أن تستمر فى أن تستورد منه أكثر مما تصدر اليه فتضطر اضطراراإلى سداد ماعليها من التزامات نحوه بالذهب أو باذونات خزانة الخ،

وبالتالى تلجأ إل تقييد علاقاتها التجارية فيما بينها وبينه . وهنا يجد البلد صاحب الفائض المستمر نفسه محاطا بأزمة دولية قد تطيح بتوازنه الداخلى والخارجى معا اذا تركت بلا علاج فيضطر أما الى منح المساعدات الاقتصادية والقروض الى البلدان الاجنبية فتستطيع ان تستمر فى تعاملها معه أو قد يضطر الى رفع سعر عملته الوطنية حتى ترتفع اسعار صادراته نسبيا وتنخفض اسعار وارداته فتقل صادراته الى البلد الاجنبية بعض الشىء وتزيد وارداته منها . ولا نريد ان نتطرق بالتفصيل لمثل هذه الحلول وغيرها الآن لان لها مجالا مستقلا نبحث فيه ، وكل ما نريده الآن هو ان نتأكد من ان الاختلال الدائم فى ميزان المدفوعات سواء كان متمثلا فى عجز أو فى فائض يمثل خطرا على النشاط الاقتصادى للبلد لا يمكن التهاون فيه ويستوجب المعالجة الحاسمة قبل ان يستفحل أمره .

تحليل وضع ميزان المدفوعات الدولية لمصر :

(ا) الصادرات والواردات السلعية ووضع الميزان التجارى :

أظهر الميزان التجارى عجزاً أساسيا طوال الفترة ١٩٥٠ــ١٩٧٥ باستثناء سنة ١٩٦٩ التى ربما تكون فيها فائض متواضع مقداره ٤٦,٦ مليون جنيه[1] وذلك نتيجة لسياسة حكومية متشددة فى ضغط الواردات على أثر الظروف الاقتصادية الصعبة التى تلت حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل ولقد تراوح المتوسط السنوى لعجز الميزان التجارى خلال الخمسينات بين ١٢ ، ٧٠ مليون جنيه ثم ازداد خلال الستينات إلى ما بين ١٥٠ ، ١٧٠ مليون جنيه . أما فى النصف الأول من السبعينات فان عجز الميزان التجارى بدأ متواضعا فى ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ولكنه تزايد بعد ذلك بصفة مضطردة وحادة حتى بلغ ٥٩٩ مليون جنيه فى ١٩٧٤ ، ١٠٧٨ مليون جنيه فى ١٩٧٥ .

(ا ــ١) الصادرات السلعية :

باستثناء فترة الرواج خلال الحرب الكورية وسنة ١٩٧٤ التى شهدت رواجا عالميا كان موقف الصادرات السلعية ضعيفا . ومما يذكر عن رواج الحرب الكورية أن الأسعار العالمية للقطن الخام ارتفعت ارتفاعا شديدا بحوالى ١٣٠٪ من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ (على أساس متوسطات سنوية) كما أرتفعت أسعار السلع الأولية بصفه عامة . ولقد كان من نتيجة هذا أن ارتفعت حصيلة الصادرات المصرية

(١) أظهرت الاحصائيات الخاصة بعام ١٩٦٩ والتى نشرت بالمجلة الاقتصادية للبنك المركزى عام ١٩٧١ المجلد الثانى عشر عدد ٣ ، ٤ ص ٣٢٣ فائضا فى الميزان التجارى مقداره ٤٦,٦ مليون جنيه حيث كانت الصادرات ٣٢٣,٩ مليون جنيه والواردات ٢٧٧,٣ مليون جنيه . تثير الأرقام التى نشرت فى أعداد أخرى من مجلة البنك المركزى شكا فى أمر هذا الفائض . فالأرقام التى نشرت فى مجلة البنك المركزى فى الاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ المجلد العاشر عدد ١ ، ٢ والمجلد الحادى عشر عدد ١ ، ٢ تؤكد أن الواردات السلعية فى ١٩٦٩ كانت ٤١٨,٤ مليون جنيه وأن الصادرات لنفس العام كانت ٣١٩,٧ مليون جنيه مما يدل على وجود عجز بالميزان التجارى مقداره ٩٨,٧ مليون جنيه . وقد يكون هناك اختلاف فى مصدر الاحصائيات ــ لم يبين مع ذلك ــ وتسبب فى هذه الحيرة أو الغموض .

(التى كان القطن الخام يمثل ٨٥٪ منها) إلى ٢٠٤,٥ مليون جنيه فى ١٩٥١ . ثم انهارت السوق الدولية للقطن فى نهاية ١٩٥١ وبعد محاولة غير مجدية من جانب الحكومة المصرية للاحتفاظ بالأسعار الدولية للأقطان طويلة التيلة عند مستوى مرتفع إنهارت أسعار القطن المصرى بعنف خلال ١٩٥٢ . ونتيجة لهذا انكمشت حصيلة الصادرات وظلت فى تناقص مستمر حتى سنة ١٩٥٦ (من ١٤٨,٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ إلى ١٣٢,٥ مليون جنيه فى ١٩٥٦) . وفى خلال الفترة ١٩٥٦—١٩٦٧ سجلت الصادرات عدة « قفزات » ملحوظة وكان ذلك فى السنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٥ بالمقارنة بالسنوات السابقة لها على الترتيب ، ولكن فيما عدا هذا كانت قيمة الصادرات تتناقص بشكل عام من سنة لأخرى . ولقد تميزت الفترة من ١٩٥٧—١٩٦٧ ببذل مجهودات حكومية مكثفة من أجل « التصنيع » وذلك على نمط لم يحدث من قبل فى مصر خلال القرن العشرين ، وبمحاولات لتشجيع صادرات بعض السلع الصناعية الجديدة وذلك عن طريق منح دعم للصناعات التصديرية أو إعطاء ميزات محددة فى أسعار الصرف لتخفيض أسعار التصدير بشكل غير مباشر وكذلك عن طريق التسهيلات الممنوحه للمصدرين . كما أن الحكومة المصرية لم تدخر جهداً فى الوقت نفسه فى اجراء ما يلزم لتشجيع صادرات القطن . وبقياس معدل نمو الصادرات المصرية فى الفترة ١٩٥٠—١٩٦٧ ، وذلك على أساس السنوات ١٩٥٣—١٩٥٤ وبأخذ تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى الذى تم فى ١٩٦٢ فى الحسبان — وجد أنه لم يتجاوز ٣٪ سنويا بينما كانت التجارة الدولية للعالم الخارجى تنمو فى المتوسط بمعدلات أكبر من هذا بكثير .

وبالنسبة للفترة ١٩٦٧—١٩٧٤ فقد سجلت الصادرات نموا ملحوظا بالأسعار الجارية فى السنوات ١٩٦٩ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ — وذلك بالمقارنة بالسنوات السابقة لها على الترتيب — وفيما عدا ذلك كان معدل نمو الصادرات يتقلب بين ٢,٥٪ ، ٤٪ . وفى سنة ١٩٧٥ نقصت قيمة الصادرات بحوالى ٥٥٪ . ويلاحظ أن القفزات الهائلة التى حققتها الصادرات فى عدد من سنوات

النصف الاول من السبعينات كانت ترجع بصفة رئيسية إلى تغيرات الاسعار العالمية ـــ خاصة فى ١٩٧٤ ـــ وليس إلى التغيرات فى الكميات المصدرة .

(اـ٢) الواردات السلعية :

وبالنسبة للواردات السلعية نجد أنها حققت أيضا مستوى مرتفعا خلال سنتى رواج الحرب الكورية ١٩٥٠ـ١٩٥١ (٢٤٣,٤ مليون جنيه فى ١٩٥١) ثم تناقصت بعدا هذا فى الاعوام ١٩٥٢ـ١٩٥٤ . ولقد تميزت فترة الحرب الكورية بتحرير الواردات نسبيا من القيود الجمركية[1] ، ولكن بعد إنتهاء الحرب وظروفها عادت الحكومة المصرية فأعادت تنظيمات وقيود الواردات مرة أخرى كما أقدمت أيضا على تشديد الرقابة على النقد الأجنبى . وثمة سبب آخر كان وراء الارتفاع الحاد ثم الانخفاض فى الواردات خلال الحرب الكورية وما بعدها إلا وهو الرواج نفسه . فلقد تحسنت شروط التبادل التجارى بين مصر والعالم الخارجى بحوالى ٧٥٪ بسبب الارتفاع الهائل فى أسعار القطن الخام خلال الحرب الكورية مما أدى إلى ارتفاع الدخل القومى الحقيقى بحوالى ٨٪ فى ١٩٥٠ ، حوالى ٧٪ فى ١٩٥١ ، ولقد أدى هذا الأخير إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما أثر فى الأسعار المحلية ولكنه أدى أيضا إلى زيادة الواردات.وبالاضافة إلى هذا فان زيادة المساحة المزروعة قطنا أدى إلى انخفاض المساحة المزروعة حبوبا وهذا فى حد ذاته أستدعى زيادة فى الاستيراد . ولقد كانت الزيادة فى الواردات كبيرة لدرجة أنه بالرغم من زيادة قيمة الصادرات بحوالى ٥٠٪ إلا أن الميزان التجارى تعرض للعجز خلال فترة الرواج .

وفى خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦١ نلاحظ أن الواردات كانت تنمو بصفة مستمرة وتراكمية ولكن بمعدلات منخفضة من ١٥٥,٩ مليون جينه فى ١٩٥٤ إلى ٢٤١,٤ مليون جنيه فى ١٩٦١ وبالرغم من العجز المستمر فى

(١) تسهيلات الاستيراد مع المنطقة الاسترلينية وإنخفاض معدلات التعريفة الجمركية .

الميزان التجارى والقيود التى فرضت على الاستيراد فى الفترة المذكرة فان وجود احتياطى كبير نسبيا من العملة الأجنبية لدى الحكومة المصرية كان أحد العوامل الهامة التى ساعدت على تزايد الواردات بصفة مستمرة وتراكمية[1] ، أما فى خلال الفترة ١٩٦١ــ١٩٦٧ والتى احتوت فترة الخطة الخمسية الأولى ، فلقد تزايدت الواردات أولا بمعدلات مرتفعة نسبيا حوالى ٢٢٪ بين سنتى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ٣٧٪ بين سنتى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ثم ظلت بعد ذلك فى شبه ركود مستمر بين ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ عند مستوى ٤٠٠ــ٤١٠ مليون جنيه سنويا . ولا يمكن تفسير التغيرات فى الواردات خلال الفترة الأخيرة إلا بالرجوع إلى الخطة الخمسية الاولى . فلقد كان معظم الزيادة الكبيرة فى الواردات خلال الأعوام ١٩٦١ــ١٩٦٣ راجع إلى زيادة الاستيراد من المستلزمات الانتاجية الأجنبية المطلوبة لإنجاز الاهداف الاستثمارية للخطة . وسوف نلاحظ فيما بعد عند استعراض هيكل الواردات أن زيادة نسبية كبيرة فى الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة حدثت فى السنوات الأولى من الخطة على وجه الخصوص .

وبحساب معدل نمو الواردات خلال الفترة ١٩٥٠ــ١٩٦٧ على أساس السنوات ١٩٥٣ــ١٩٥٤ وبأخذ تخفيض قيمة العملة المصرية فى ١٩٦٢ فى الحسبان وجد أنه كان حوالى $\frac{1}{2}$ ٥٪ سنويا ويعتبر هذا المعدل متواضعا بالنسبة للعالم بصفة عامه لنفس الفترة .

وفى خلال الفترة ١٩٦٨ــ١٩٧٥ اختلف وضع الواردات اختلافا كبيرا عن

(١) بلغ إجمالى الاحتياطيات الرسمية من الذهب والعملات الصعبة ٣٥٥ مليون جنيه فى ١٩٥٠ كان منها جزء حر يمكن التصرف فيه وجزء آخر مجمد أو شبه مجمد . وفى ١٩٥٠ نجد أن الاحتياطيات الرسمية الحرة بلغت ١٤٠ مليون جنيه وهذا يساوى حوالى ٦٣٪ من مدفوعات الواردات لنفس السنة وفى خلال الخمسينات لم يتغير هذا الموقف كثيرا حيث كان إجمالى الاحتياطيات الحرة Free Gross Reserves يبلغ فى المتوسط ٦٠٪ من مدفوعات الواردات السنوية . راجع النشرة السنوية للبنك الأهلى المصرى والمجلة الاقتصادية للبنك المركزى للسنوات المعينة . وكذلك يمكن مراجعة :
B. Hansen and Marsouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Amsterdam 1965), P. 190

الفترة السابقة وذلك لإشتداد موجة إرتفاع الاسعار عالميا وخاصة فى منطقة غرب أوربا والتى زاد التعامل معها فى مجال الاستيراد أخيرا بشكل ملحوظ . وبحساب معدل نمو الواردات بالأسعار الجارية نجد أنها زادت حوالى ثلاث مرات ونصف بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ من ٣٦٩,٣ مليون جنيه إلى ١٦٩١,١ مليون جنيه . وباستخدام الأرقام القياسية للأسعار الدولية (من البنك الدولى) يتضح أن حوالى ٧٥٪ من الزيادة التى حدثت فى الواردات المصرية فى النصف الأول من السبعينات (حوالى ١٢٣٠ مليون جنيه) ترجع إلى زيادة الاسعار العالمية وأن ٢٥٪ من الزيادة ترجع إلى زيادة حقيقية فى الكمية[1] . ولقد تأثرت الواردات فى الفترة الاخيرة بمتغيرات اقتصادية عديدة ولكن المتغيرات السياسية كانت بلا شك هى المتغير الأصلى . لقد تميز النظام المصرى برئاسة السادات بعدة إتجاهات جديدة . فأولا تغير الإتجاه نحو العالم الغربى بشكل يسمح بعودة طيبة للعلاقات الاقتصادية ونموها . وبالنظر للظروف الاقتصادية لمصر مقارنة بالعالم الغربى لم يكن من الغريب أبدا أن ينعكس التحسن فى العلاقات سريعا على الواردات وليس على الصادرات . أضف إلى هذا أن مصر قد اعتادت على السلع الاستهلاكية الغربية لفترة طويلة من الزمان سواء قبل ١٩٥٠ أو خلال الخمسينات ولم يتغير هذا الوضع إلا فى خلال الستينات فكان منطقيا أن يحدث نوع من « التعويض للحرمان » متمثلا فى زيادة مفاجئة وكبيرة فى الواردات من الغرب بمجرد عودة العلاقات الطبيعية معه مرة أخرى . وثانيا ظهر اتجاه تدريجى فى فترة حكم السادات نحو « الانفتاح الاقتصادى » والتخفيف من حدة الرقابة الحكومية المباشرة على الاستيراد بل وتسهيل اجراءات الاستيراد والاستفادة من مدخرات المواطنين من العملات الاجنبية الموجودة بالخارج ومن تحويلاتهم للداخل فى عمليات الاستيراد . وبالإضافة الى ما سبق فان الحكومة الجديدة لم تمانع فى زيادة الواردات من عديد من السلع الاستهلاكية الاجنبية التى كانت تعتبر خلال فترة عبد الناصر نوعا من « الرفاهية المحرمة » وتحارب أحيانا علنا فى الاجتماعات الشعبية وفى وسائل الاعلام بتوجيهات عليا .

(١) أنظر مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ــ١٩٨٢ لجمهورية مصر العربية المجلد الاول ص ١ ، ١٥ .

أنظر أيضا الجدول الاحصائى رقم (١) لبيان التطورات السنوية فى قيمة الصادرات والواردات السلعية ووضع الميزان التجارى لمصر خلال الفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٥ .

(ب) الصادرات والواردات غير المنظورة ووضع ميزان التجارة غير المنظورة :

باستثناء الاربع سنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ نجد أن وضع ميزان التجارة غير المنظورة قد اختلف تماما عن وضع الميزان التجارى . ففى خلال الفترة ١٩٥٠ــ١٩٧٥ باستثناء الاربع سنوات المذكورة ظلت الصادرات غير المنظورة تفوق قيمة الواردات غير المنظورة مما ترتب عنه فائض مستمر فى ميزان هذه التجارة . وفى خلال الفترة ١٩٥٠ــ١٩٥٥ كان المتوسط السنوى لفائض ميزان التجارة غير المنظورة حوالى ١٨ مليون جنيه ، ثم ارتفع هذا المتوسط الى نحو ٣٠ مليون جنيه فى الفترة ١٩٥٦ــ١٩٦٠ ثم الى حوالى ٤٨ مليون جنيه فى الفترة ١٩٦١ــ١٩٦٦ . أما فى خلال الاربع سنوات الاستثنائية ١٩٦٨ــ١٩٧١ فقد ازداد عجز التجارة غير المنظورة بصفة مضطردة من ٢٥,٩ مليون جنيه فى ١٩٦٨ الى ٤٠ مليون جنيه فى ١٩٧١ . وفى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ تكون فائض مرة أخرى ولكنه محدود جدا لا يزيد عن ٣ مليون جنيه فى السنة ، أما فى العامين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ فقد ارتفع الفائض من حوالى ٦٦ مليون جنيه الى ١١٠ مليون جنيه على الترتيب .

وتنبغى الإشارة الى أن وضع ميزان التجارة غير المنظورة كان مرتبطا بصفة أساسية خلال الفترة بوضع الصادرات غير المنظورة وأهم بنودها هو بلا شك ايرادات قناة السويس ولقد ازداد اهتمام الدولة بالقناة بشكل هائل بعد النجاح فى تأميمها عام ١٩٥٦ ، فعبأت إمكانيات كثيرة رأسمالية وإدارية وخبرات فنية وعمالية لتعميقها وتوسيعها وزيادة كفاءتها بشكل عام وذلك بغرض زيادة صافى إيراداتها من العملة الاجنبية . ولقد نجحت الدولة نجاحا كبيرا فى إدارتها للمجرى المائى الدولى حتى ان ايرادات القناة ظلت تتزايد بشكل مستمر وملحوظ بين

جدول (٢ — ٢)

السنة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١ ٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
الصادرات	+١٩٠,٢	+٢٠٤,٥	+١٤٨,٨	+١٣٧,٨	+١٤٤,٢	+١٣٩,١	+١٣٢,٥	+١٦٤,٠	+١٦٣,١	+١٦٧,٣	+٢٠٣,٧	+١٦٤,٩	+١٤٥,٢	+٢٢٨,٨
الواردات	−٢٢٢,٦	−٢٤٣,٤	−٢١٢,٩	−١٦٦,٧	−١٥٥,٧	−١٩٣,٩	−١٩٦,٠	−٢١٨,٦	−٢١٥,٥	−٢٣٧,٦	−٢٥٨,١	−٢٤١,٤	−٢٩٤,٢	−٤٠٢,٦
الميزان التجارى	−٣٢,٤	−٣٨,٩	−٦٤,١	−٢٨,٩	−١١,٧	−٥٤,٨	−٦٣,٥	−٥١,٦	−٥٢,٤	−٧٠,٣	−٥٤,٤	−٧٦,٥	−١٤٩,٠	−١٧٣,٨
ميزان المعاملات غير المنظورة	+١٨,٤	+٢٣,٧	+١٠,٧	+٢١,٠	+١٥,٣	+٢٠,٨	+٣٠,٥	+٢٠,٤	+٣٢,٣	+٣٤,٣	+٣٠,٨	+٢٣,٢	+٣١,٤	+٥٠,٩
ميزان الحساب الجارى	−١٤,٠	−١٥,٢	−٥٣,٤	−٧,٩	+٣,٦	−٣٤,٠	−٣٣,٠	−٣١,٢	−٢٠,١	−٣٦,٠	−٢٣,٦	−٥٣,٣	−١١٧,٦	−١٢٢,٩

الأرقام مجمعة من عداد مختلفة من مجلة البنك الأهلي المصرى ثم مجلة البنك المركزى المصرى. بالنسبة للسنوات ١٩٦٨—١٩٧١ ورد فى تقارير مجلة البنك المركزى المصرى نوعين من الأرقام بخصوص الواردات والصادرات السلعية والرقم العلوى فى كل خانة من خانات السنوات المذكورة ورد فى تقرير مجلة البنك المركزى عام ١٩٧٢ المجلد الثانى عشر عدد ٣ ، ٤ ص ٣٢٣ ... أما الرقم السفلى فقد ورد فى مجلة البنك المركزى فى الأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ المجلد

العاشر عدد ١ ، وإذ قلنا أن الارقام التى تنشر أخيراً هى الاصح فانه لابد أن نختار الرقم العلوى . ومع ذلك فان المؤشرات الاقتصادية فى كل من تجارة الصادرات والواردات السلعية ترجح أن يكون الرقم السفلى هو الاقرب الى الصحة فهو أكثر ارتباطا بالسلسلة الزمنية سواء قبل ١٩٦٨ أو بعد ١٩٧١ .

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الصادرات	٢٢٧,٦+	٢٤٦,٨+	٢٥٩,٥+	٢٥٨,٧+	٢٧٠,٣+ ٢٨٨,٧+	٣٢٣,٩+ ٣١٩,٧+	٣٣١,٢+ ٣٥٥,٤+	٣٤٣,٢+ ٤٤٨,٩+	٣٥٣,٧+	٣٩٦,٣+	٦٥٣,٩+	٦١٢,٨+
الواردات	٣٩٩,٤-	٤١٣,٣-	٤١٠,٩-	٤١٣,٢-	٢٨٩,٦- ٣٦٩,٣-	٢٧٧,٣- ٤١٨,٤-	٣٤٢,٠- ٥١٧,٨-	٣٩٩,٩- ٥٤٠,٨-	٥٥٩,٢-	٦٢٢,٣-	١٢٥٢,٨-	١٦٩١,١-
الميزان التجارى	١٧١,٨-	١٦٦,٥-	١٥١,٤-	١٥٤,٥-	١٩,٣- ٨٠,٦-	٤٦,٦+ ٩٨,٧-	١٠,٨- ١٦٢,٤-	٥٦,٧- ٩١,٩-	٢٠٥,٥-	٢٢٦,٠-	٥٩٨,٩-	١٠٧٨,٣-
ميزان المعاملات غير المنظورة	٤٨,٧+	٥٦,٥+	٧٥,٨+	٢٩,٠+	٢٥,٩-	٣٣,٦-	٣٨,٣-	٤٠,٠-	٣,٠+	٢,٧+	٦٦,٢+	١٠٩,٧+
ميزان الحساب الجارى	١٢٣,١-	١١٠,٠-	٧٥,٦-	١٢٥,٥-	٤٥,٢- ١٠٦,٥-	١٣,٠+ ١٣٢,٣-	٤٩,١- ٢٠٠,٧-	٩٦,٧- ٢١١,١-	٢٠٢,٥-	٢٢٣,٣-	٥٣٢,٧-	٩٦٨,٦-

١٩٥٧ ، ١٩٦٦ ثم حدثت حرب ١٩٦٧ وأغلقت القناة أمام الملاحة مرة أخرى . ومن استطلاع بيانات ميزان التجارة غير المنظورة يلاحظ ان ايرادات قناة السويس خلال الفترة ١٩٥٧ـ١٩٦٦ هى التى أدت بشكل مباشر الى « زيادة » فائض الميزان وان انقطاع هذه الايرادات بعد حرب ١٩٦٧ هو الذى أدى الى انقلاب الفائض الى عجز وان هذا العجز لم ينقلب مرة أخرى إلى فائض إلا فى ١٩٧٤ بعد عودة قناة السويس للملاحة الدولية مرة خرى . وما حدث بالنسبة لقناة السويس وتأثيرها على فائض ميزان التجارة غير المنظورة يمكن أن يعطى لنا مثالا آخرا واضحا لتأثير العوامل السياسية على أوضاع التجارة الخارجية المصرية ، فقد كان قرار التأميم فى ١٩٥٦ قرارا سياسيا وكانت حرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها أيضا نتيجة طبيعية للأحداث السياسية للمنطقة ، كما أن قرار إعادة فتح القناة للملاحة البحرية لم يتم إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى استطاعت مصر أن تحقق فيها إنتصارا عسكريا وسياسيا مكن قيادتها من إتخاذ القرار .

أما فى جانب الواردات غير المنظورة فقد كانت مصروفات الحكومة[1] فى الخارج تمثل أهم بنود المدفوعات .

أنظر أيضا الجدول الاحصائى رقم (١-٦) لتتبع وضع ميزان التجارة غير المنظورة خلال الفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٥ .

(جـ) وضع ميزان الحساب الجارى :

ظل ميزان الحساب الجارى فى حالة عجز مستمر خلال الفترة ١٩٥٠ـ١٩٧٥ وذلك باستثناء عام ١٩٥٤ الذى تحقق فيه فائض هزيل بلغ

(١) مصروفات الحكومة فى الخارج كانت تتمثل فى مصروفات التمثيل السياسى خارجيا والمنح الدراسية والبعثات التعليمية وكذلك ما سمى بمصروفات « دعم الثورة » . وبالإضافة إلى ما سبق فإن جانبا هاما من مدفوعات الحكومة للدول الشيوعية فى مشتريات الاسلحة يدخل غالبا فى البند المذكور ، أنظر :

B. Hansen and Nashashibi , Ibid , P. 18 and P. 24 (t.n. 22)

٣,٦ مليون جنيه .ولقد بلغ إجمالى العجز المتراكم فى الخمسينات (باستثناء ١٩٥٤) ٢٤٤,٨ مليون جنيه وفى الستينات ٩٩٠,٤ مليون جنيه ، وفى الست سنوات ١٩٧٠ــ١٩٧٥ ٢,٣٣٨,٩ مليون جنيه . وتدل الأرقام المذكورة على زيادة حدة العجز بشكل مستمر وخاصة فى النصف الأول من الستينات . وبحساب المتوسط السنوى للعجز على أساس الارقام المذكورة نجد أن هذا قد ارتفع من حوالى ٢٧ مليون جنيه فى الخمسينات الى ٩٩ مليون جينه فى الستينات الى حوالى ٣٩٠ مليون جنيه فى الفترة الأخيرة ١٩٧٠ــ١٩٧٥ . ويلاحظ ان ارتفاع المتوسط السنوى للعجز فى ١٩٧٠ــ١٩٧٥ يرجع بصفة خاصة الى التغيرات فى السنتين الاخيرتين من الفترة ١٩٧٤ و ١٩٧٥ حيث بلغ العجز فيها ٥٣٢,٧ ، ٩٦٨,٦ مليون جنيه على الترتيب . وكما رأينا من قبل فان الميزان التجارى كان فى حالة عجز مستمر طوال الفترة (فيما عدا ١٩٦٩) بينما كان ميزان التجارة غير المنظورة فى حالة فائض مستمر فيما عدا أربعة سنوات من ١٩٦٨ الى ١٩٧١ . ولذلك يمكن القول أن وضع الميزان التجارى كان بصفة عامة هو السبب المباشر فى عجز ميزان الحساب الجارى خلال الفترة ١٩٥٠ــ١٩٧٥ . وبالاطلاع على إحصائيات ميزان المدفوعات يتضح لنا كيف ساهمت العمليات الدائنة فى ميزان التجارة غير المنظورة فى سد جانب كبير من عجز الميزان التجارى وذلك باستثناء الاربعة أعوام التالية لحرب ١٩٦٧ .

لقد ساهم الايراد المتحقق من قناة السويس فى تغطية جانب كبير من عجز الميزان التجارى خلال الفترة ١٩٥٠ــ١٩٦٦ . لقد كان المتوسط السنوى لايراد القناة فى الفترات الخمسية ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ــ ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ــ ١٩٦٦ ، حوالى ٣٠ مليون ، ٤٣ مليون ، ٧٧ مليون جنيه على التوالى بينما كان المتوسط السنوى لعجز الميزان التجارى فى نفس الفترات المذكورة ٤٥ مليون ، ٦١ مليون ، ١٦٣ مليون جنيه على الترتيب . ومعنى هذا أن قناة السويس ساهمت وحدها بتغطية ٦٦,٦٪ ، ٧٠,٥٪ ، ٤٧,٢٪ من عجز الميزان التجارى فى الفترات الخمسية ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ــ ١٩٦١ ،

١٩٦٢ ــ ١٩٦٦. ويلاحظ انه بالرغم من زيادة المتوسط السنوى لايراد القناة بنسبة ٧٩٪ بين الفترتين الخمسيتين ١٩٥٧/١٩٦١ ، ١٩٦٢/١٩٦٦ الا ان مساهمته فى تغطية عجز الميزان التجارى قد انخفضت نسبيا لأن المتوسط السنوى لهذا العجز قد ازداد بنسبة ١٦٧٪ بين الفترتين المذكورتين .

وفى الفترة ١٩٥٠ــ١٩٥٥ ساهمت مصروفات الجيش البريطانى فى منطقة قناة السويس فى تغطية جانب من عجز الميزان التجارى ثم انقطعت هذه المصروفات بعد الجلاء عن مصر نهائيا . وفى خلال الخمسينات والستينات كانت ايرادات السياحة وبعض ايرادات عمليات أخرى غير منظورة تساهم فى سد جانب من عجز الميزان التجارى ، وفى عام ١٩٦٦ مثلا (وهو العام السابق لحرب يونيو ١٩٦٧ وإغلاق القناة) كان عجز الميزان التجارى قد وصل الى حوالى ١٥١ مليون جنيه وغطت ايرادات قناة السويس ٩٥ مليون جنيه من هذا العجز بينما ان ايرادات أخرى غير منظورة غطت نحو ١٨ مليون جنيه . وفى خلال الست السنوات ١٩٦٨ــ١٩٧٣ خسرت مصر ايرادات قناة السويس تماما بسبب إغلاقها كما خسرت أيضا معظم ايرادات السياحة وذلك فى ظروف التوتر السياسى المستمر والاستعداد لجولة حربية أخرى مع إسرائيل وكنتيجة لهذا فان ايراد الصادرات غير المنظورة لم يكن يعتد به أبدا فى السنوات ١٩٦٨ــ١٩٧٣ فى مواجهة عجز الميزان التجارى وذلك على عكس الوضع الذى كان سائدا قبل ١٩٦٧ . بل وأن ميزان التجارة غير المنظورة كما أوضحنا من قبل كان فى حالة عجز مستمر ومتزايد فى خلال السنوات ١٩٦٨ــ١٩٧١ الأمر الذى أضاف الى عبء العجز المستمر فى الميزان التجارى . ولم يتغير هذا الوضع إلا فى العامين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على أثر انتعاش السياحة وإعادة افتتاح قناة السويس للملاحة ، ولكن فائض ميزان التجارة غير المنظوره لم يعد أبدا الى نفس الاهمية النسبية التى حازها من قبل فى مواجهة عجز الميزان التجارى . فكان فائض ميزان التجارة غير المنظورة حوالى ٦٦ ، ١٠٩,٧ مليون جنيه فى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على الترتيب بالمقارنة بعجز الميزان التجارى الذى بلغ

٥٣٢,٧ ، ٩٦٨,٦ مليون جنيه فى السنتين المذكورتين على الترتيب .

ومن ناحية أخرى نجد أن بند « مصروفات الحكومة » كان له دور مستمر فى تقليل حجم فائض ميزان التجارة غير المنظورة خلال فترة البحث أو بعبارة أخرى ان هذا البند ساهم فى زيادة عجز ميزان الحساب الجارى . ولقد ازدادت مصروفات الحكومة من متوسط سنوى قدره ٦,٦ مليون جنيه فى الفترة ١٩٥٠—١٩٥٤ إلى حوالى ١٨ مليون جنيه فى الفترة ١٩٥٥—١٩٥٩ ثم الى متوسط سنوى قدره ٣١ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٦٠—١٩٦٦ . وفى النصف الاول من السبعينات لم يختلف المتوسط السنوى للمصروفات الحكومية فى الخارج عن المتوسط الخاص بالفترة ١٩٦٠—١٩٦٦ رغم انه فى ١٩٧٥ وحدها ارتفع هذا البند الى ٤٠,٤ مليون جنيه . ويقدر أن الزيادة فى « مصروفات الحكومة » كانت أساسا بسبب زيادة المدفوعات السرية عن مشتريات الأسلحة من كتلة أوربا الاشتراكية . وإذا كان هذا الأمر صحيحا فان الزيادة فى عجز ميزان الحساب الجارى خلال الفترة ١٩٥٥—١٩٧٥ بسبب زيادة مصروفات الحكومة كان نتيجة مشتريات سلعية وليس نتيجة معاملات غير منظورة .

(د) مواجهة عجز الحساب الجارى وحساب رأس المال :

وفى خلال فترة الخمسينات أمكن مواجهة العجز فى ميزان الحساب الجارى بعدة طرق منها نقص الاحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة والذهب والسحب من أرصدة مصر الاسترلينية لدى بريطانيا . إلا أن هذا المصدر كان ينضب تدريجيا حتى أن أهميته النسبية تضاءلت بشكل واضح فى الستينات ، فقد نقص إجمالى الاحتياطيات الرسمية لدى الدولة من ٣٥٥ مليون جنيه فى ١٩٥٠ إلى ١٣٦ مليون جنيه فى ١٩٦١ هذا بينما أن عجز الميزان التجارى ارتفع فى الفترة نفسها من ١٤ مليون فى ١٩٥٠ الى ٥٣,٣ مليون فى ١٩٦١ .

ومما يذكر أنه فى خلال الخمسينات (١٩٥٠—١٩٥٩) بلغ السحب من احتياطيات الذهب والعملة الصعبة ٢١١,٥ مليون جنيه وقد غطى هذا ٨٥٪

من العجز المتراكم خلال الحقبة المذكورة والذى بلغ ٢٤٨,٤ مليون جنيه . أما فى النصف الأول من الستينات (١٩٦٠ــ١٩٦٩) فقد ساهم السحب من الاحتياطيات الرسمية ومقداره ٧٨,٦ مليون جنيه فى تغطية ١٧,٤٪ من مجموع عجز الحساب الجارى البالغ ٤٤٠,٥ مليون جنيه . وفى النصف الثانى من الستينات (١٩٦٥ــ١٩٦٩) لم يتغير الموقف السابق كثيرا حيث بلغ السحب من الاحتياطيات الرسمية مقدار ٩٣ مليون جنيه وذلك فى مقابلة عجز فى الحساب الجارى مجموعه ٥٤٩,٩ مليون جنيه أى بنسبة ١٦,٩٪ .

وعلى عكس الاحتياطيات من العملة الصعبة والذهب لعبت القروض الرأسمالية دوراً متزايد الأهمية فى مقابلة عجز الميزان الجارى . فقد ظل صافى القروض الرأسمالية رقما سالبا خلال الفترة ١٩٥٠ــ١٩٥٤ نتيجة لتفوق الالتزامات على القروض الجديدة من الخارج ، ومن ثم كان يزيد ولا يقلل من عبء العجز فى الحساب الجارى . وفى خلال الفترة ١٩٥٥ــ١٩٥٨ كان صافى القروض الرأسمالية رقما موجباً (باستثناء ١٩٥٧) ولكنه بلغ فى مجموعه ٤,١ مليون جنيه . والأرقام التالية توضح صورة ميزان القروض الرأسمالية بالمقارنة بميزان الحساب الجارى فى الخمسينات والأرقام الواردة بالمليون جنيه واشارة (—) تدل على العجز .

السنة	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
ميزان الحساب الجارى	١٤,٠-	١٥,٢-	٥٣,٤-	٧,٩-	١٣,٦+	٣٤,٠-	٣٣,٠-	٣١,٢-	٢٠,١-
صافى القروض	٣,٦-	٤,٦-	٢,٠-	٠,٤-	٠,٣-	٢,٢+	٢,٠+	٠,١-	١,٥+

ومنذ ١٩٥٩ ارتفعت أهمية البند المذكور حيث بلغ صافى القروض خلال التسع سنوات : ١٩٥٩ ــ ١٩٦٧ مقدار ٥٣٧,٥ مليون جنيه وقد غطى هذا ٦٨,٢٥٪ من عجز الحساب الجارى فى هذه السنوات والذى بلغ ٧٨٧,٦

مليون جنيه . ويلاحظ أن بند صافى القروض الرأسمالية يشمل التسهيلات الائتمانية (باستثناء تلك الخاصة بالأسلحة غالبا) والمبالغ المقابلة للواردات من القمح الأمريكى فى اطار القانون العام ٤٨٠ للمعونة الأمريكية والتى تم سدادها بالجنيه المصرى كما يشمل قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD ويشمل من الجانب الآخر التعويضات التى دفعتها الحكومة المصرية فى تأميم قناة السويس وتعويضات السد العالى للسودان وكذلك مدفوعات سداد خدمة القروض المستحقة . ويلاحظ أن المعونة الأمريكية المذكورة لعبت دورا كبير الأهمية من بين هذه البنود جميعا . ففى خلال الفترة ١٩٥٩ــ١٩٧٠ بلغت المبالغ المقابلة لواردات القمح الأمريكى فى إطار القانون العام ٤٨٠ للمعونة الأمريكية حوالى ٣٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا ٤٩,٥٪ من عجز ميزان الحساب الجارى خلال نفس الفترة[1] . وبخلاف هذه المصادر استعانت مصر فى سداد عجز ميزان الحساب الجارى بزيادة مديونيتها فى حسابات المقاصة واتفاقات السلع الثنائية .

وفى خلال الفترة من ١٩٦٧ــ١٩٧٠ حدث تغيير واضح فى طريقة تغطية عجز الحساب الجارى ، فمن ناحية لم يعد للاحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة والذهب أهمية تذكر فى تغطية عجز الحساب الجارى . ومن ناحية أخرى نجد أنه بالرغم من استمرار تدفق رؤوس الأموال للداخل طوال الفترة (وكان لهذا بالطبع أهمية من الناحية الاقتصادية) إلا أن التدفقات الرأسمالية للخارج ازدادت بسبب الحاجة إلى سداد القروض الأجنبية ، ومن ثم فان حساب رأس المال فقد جانبا كبيرا من أهميته بشكل عام كمصدر لتمويل عجز الحساب الجارى . ولقد استمر هذا الوضع خلال الفترة ١٩٧٠ــ١٩٧٥ والجدول الآتى يبين المعاملات الرأسمالية الدائنة والمدينة خلال الاربع سنوات ١٩٧٢ــ١٩٧٥ :

(١) أنظر أيضا د. على الجريتلى « خمسة وعشرون عاما ١٩٥٢ــ١٩٧٧ » (الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ١٩٧٧) ص ١٤٣ .

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
مجموع التدفقات الرأسمالية من الخارج (الدائن)	+١٩٩,٩	+٢٧١,٩	+٤٤٣,٢	+١٠٣٧
منها قروض أجنبية وتحويلات	(+١٧٨,٢)	(+ ١٣٦,٥)	(+ ٢٠٤,١)	(+ ٤٥٤,٧)
مجموع التدفقات الرأسمالية إلى الخارج	-١٣٣,٧	-١٨٦,٢	-٢٨٥,٥	-٣٤١,٧
منها تسديد القروض والالتزامات	- (١٢٨,٢)	(-١٦٦,٠)	(- ٢٥٥,٦)	(٢٢٣,٤)
صافى حساب رأس المال	+٦٦,٢	+٨٥,٧	+١٥٧,٧	+١٩٥,٣

وبمقارنة بسيطة نستطيع أن نرى كيف أن تسديد القروض والالتزامات (خدمة الدين الخارجى) كانت تمثل نسبة كبيرة من القروض الجديدة فى ١٩٧٢ (٧٢٪ تقريبا) وتفوق القروض الجديدة فى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ . والسنة الأخيرة ١٩٧٥ تمثل وحدها تغيرا فى الموقف المذكور حيث فاقت القروض الجديدة المبالغ المتدفقة إلى الخارج فى سداد القروض والالتزامات بشكل واضح . وبمقارنة فائض حساب رأس المال فى الأربع سنوات ١٩٧٣—١٩٧٥ بعجز ميزان الحساب الجارى فى نفس السنوات وهو بالترتيب : — ٢٠٢,٥ ، — ٢٢٣,٣ ، — ٥٣٢,٧ ، — ٩٦٨,٦ مليون جنيه سوف نتأكد من انخفاض الأهمية النسبية لصافى التدفقات الرأسمالية فى مواجهة عجز المعاملات الجارية وذلك باستثناء ١٩٧٥ .

ولقد ساهمت التحويلات أساسا فى سد عجز الحساب الجارى فى الفترة ١٩٦٧—١٩٧٥ . وكان « صافى التحويلات » Net transfers رقما متواضعا حتى ١٩٦٧ ثم انقلب الوضع منذ ذلك الحين فأصبح مصدرا هاما للعملة الأجنبية ويساهم بشكل واضح وهام فى تغطية عجز الحساب الجارى[1] . ومما

(١) يلاحظ أن بند التحويلات لم يكن له ذكر فى الاحصائيات حتى عام ١٩٦٥ ، وفى عام ١٩٦٦ سجل + ٥ مليون جنيه فقط . أما فى الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ بعد تقرير المساعدات العربية لمصر تعويضا لها عن فقدان ايراد قناة السويس فقد تغير الموقف تماما . فبلغ صافى التحويلات فى ١٩٦٧ وحدها ما يساوى + ٥٨,٢ مليون جنيه .

يذكر أن أهم بنود التحويلات بعد حرب ١٩٦٧ تمثل فى المعونة المالية التى قررت الدول العربية فى مؤتمر الخرطوم منحها لمصر سنويا تعويضا لها عن خسارة إيراد قناة السويس ودعما لها فى مواجهتها مع اسرائيل . كما ساهمت القرارات الاقتصادية الجديدة للحكومة المصرية فى تيسير التحويلات النقدية للمواطنين المقيمين فى الخارج ، والمواطنين الذين يؤدون خدمات بالنقد الأجنبى داخل البلاد وفى جذب مدخرات هؤلاء إلى الداخل بعد أن كانت نسبة كبيرة منها تهرب إلى الخارج أو يحتفظ بها تلقائيا فى الخارج بعد تكوينها . كما ساهم القرار الوزارى ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بانشاء السوق الموازنة للنقد الأجنبى فى تدعيم التيسيرات النقدية السابقة للمواطنين وكذلك فى تيسير تحويلات العرب والسياح لغير أغراض الاستثمار . والبيان التالى الذى يقارن بين التحويلات وعجز الميزان الجارى فى السنوات ١٩٧٠–١٩٧٥ يوضح الأهمية الكبرى التى احتلها هذا البند فى مواجهة العجز فى المعاملات الجارية ، (لاحظ أن الأرقام الواردة بالمليون جنيه) .

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
عجز الحساب الجارى	٢٠٠,٧–	٢١١,١–	٢٠٢,٥–	٢٢٣,٣–	٥٣٢,٧–	٩٦٨,٦–
التحويلات	١٣٤,٠+	١٢١,٣+	١٢٨,٢+	٢٥٣,٧+	٤٠٥,٢+	٤٢١,٣+

مراجع الفصل السادس :

★ P.T. Ellsworth , The International Economy , Chapter 16 (3rd Edition , New York 1964) .

★ I.M.F's Publications on Balance of Payments (Annual Reports) .

★ C. Kindleberger , International Economics , Chapters 2, 17 and 25 . (3rd Edition , Homewood Illinois , 1963) .

★ P. Samuelson , Economics , Chapter 33 (8th Edition , New York 1970)

★ D. A. Snider , Introduction to International Economics , Chapter 8 (Revised Edition , Homewood , Illinois , 1958) .

★ محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية (الطبعة الثالثة — بيروت ١٩٧٠) انظر الفصول : الثالث والرابع والسادس .

★ فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى (القاهرة ١٩٦٩) الفصل الثامن والفصل التاسع .

★ نشرات وتقارير البنك الأهلى المصرى والبنك المركزى المصرى ، اعداد مختلفة للفترة ١٩٥٠—١٩٧٧ .

الفَصْل السّابع

سعر الصرف

اذا أراد أحد التجار بالاسكندرية ان يشترى منسوجات قطنية من كفر الدوار فانه لا يحتاج الا ان يبعث للمصنع ويستعد لدفع قيمة البضائع بالجنيهات المصرية .. أما اذا كانت رغبة هذا التاجر فى شراء المنسوجات القطنية من انجلترا مثلا فان عليه أن يتكفل بسداد القيمة المطلوبة بالجنيهات الاسترلينية . وقد يقبل التاجر الانجليزى تحصيل قيمة البضائع المصدرة الى التاجر المصرى بالجنيهات المصرية فى حالة واحدة فقط وهذه حينما يمكنه تحويل الجنيهات المصرية الى جنيهات استرلينية دون خسارة مالية . وعليه فمن الواضح ان التعامل بين البلاد المختلفة ذات العملات المختلفة يدخل عنصرا اقتصاديا جديدا الا وهو **سعر الصرف الأجنبى** Foreign Rate of Exchange ويعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبى مقدرا بوحدات من العملة الوطنية . فمثلا سعر الصرف للجنيه الاسترلينى فى الولايات المتحدة يساوى ١,٥ دولار . فاذا فرضنا ان احد الاشخاص فى الولايات المتحدة يريد استيراد سيارة انجليزية ثمنها ١٠٠٠ جنيه استرلينى فان عليه على أساس سعر الصرف المذكور ان يعد مبلغ ١٥٠٠ دولار امريكى ويرسلهم للتاجر الانجليزى .

وعملية التحويل قد تتم عن طريق بنك تجارى مثلا ، فيقوم هذا الوسيط بتحويل الدولارات الى استرلينى ثم ارسالها الى انجلترا أو قد يحدث أن تحول قيمة السيارة بالدولارات الامريكية الى انجلترا فيقوم التاجر الانجليزى بتحويل قيمة الدولارات الى جنيهات استرلينية عن طريق البنك التجارى الذى يتعامل معه .

ونريد من هذا المثال المبسط أن نخرج بالملاحظة الآتية :

ان الطلب الامريكى على سلعة انجليزية يمثل طلبا على الجنية الاسترلينى بقيمة هذه السلعة ويمثل ايضا عرضا للدولار الامريكى بنفس هذه القيمة .

وبمثل هذه الطريقة فانه اذا ما طلب أحد الأفراد الانجليز سيارة امريكية ثمنها ١٥٠٠ دولار فانه فى الواقع يطلب هذه الكمية من الدولارات ويعرض مقابلها ١٠٠٠ جنيه استرلينى تقريبا — عند سعر الصرف ١,٥ دولار للجنيه الاسترلينى .

والآن نستطيع ان نعيد صياغة الملحوظات السابقة فى صورة عامة كالآتى :

ان استيراد السلع من أحد البلاد الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الاجنبى وان تصدير السلع للبلد الاجنبى يزيد من عرض عملة هذا البلد الاجنبى فى السوق الوطنية .

أو بعبارة اخرى فان : **الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية فى الأسواق العالمية ، بينما ان الصادرات تزيد من الطلب الاجنبى على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية فى السوق الوطنى .**

وفى دراستنا السابقة لميزان المدفوعات الدولية عرفنا ان واردات السلع غير المنظورة تقوم بنفس الدور الذى تقوم به واردات السلع المنظورة من حيث انها تؤدى الى زيادة عرض العملة الوطنية فى الأسواق الأجنبية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية بمقدار مماثل . وكذلك أيضا فان جميع البنود التى ترصد فى الجانب المدين فى ميزان المدفوعات تقوم بنفس الدور . ويمكننا اذاً التقدم خطوة اخرى فى تحليلنا بأن نقول ان جميع المعاملات التجارية والمالية التى يحتويها الجانب المدين فى ميزان المدفوعات تؤدى تماما مثل الواردات الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية .

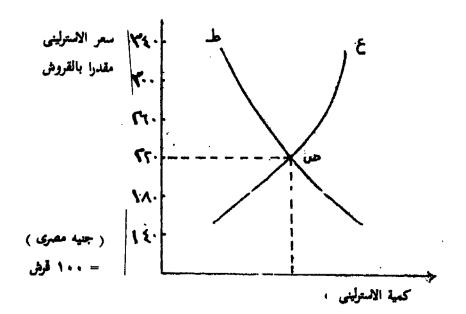
وبطريقة مماثلة ، فكما تؤدى الصادرات السلعية الى زيادة عرض العملات الأجنبية فى السوق الوطنى وزيادة الطلب على العملة الوطنية بمقدار مماثل فان الصادرات غير المنظورة وجميع المعاملات التجارية والمالية الأخرى التى يحتويها الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات تؤدى ايضا الى زيادة عرض العملات الاجنبية .

ونستطيع ان نقول اننا بهذا قد توصلنا الى التعرف على **محددات الطلب والعرض الأجنبى على العملة الوطنية .. فمن ناحية يتحدد الطلب الأجنبى على العملة الوطنية بجميع العمليات المالية والتجارية للجانب الدائن فى ميزان المدفوعات بينما يتحدد عرض العملة الوطنية فى الخارج بجميع العمليات المالية والتجارية المقيدة فى الجانب المدين فى ميزان المدفوعات** . وكأى بسلعة يتحدد سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية تبعا لمقدار المطلوب والمعروض منها فى الأسواق الأجنبية . فاذا تم تحديد سعر الصرف للعملة عن هذا الطريق فاننا نتكلم عن **سعر الصرف الحر** Free Exchange Rate وهذا تمييزا له عن **سعر الصرف الرسمى الثابت** Fixed Exchange Rate الذى تحدده السلطات النقدية فى الدولة بطريقة ما قد تأخذ فى اعتبارها ظروف العرض والطلب او قد تهملها تماما .

وسوف يقتصر بحثنا الآن على دراسة كيفية تحديد سعر الصرف الحر ثم نتدرج بعد ذلك لنبحث النتائج التى تترتب على اختلاف السعر الرسمى عنه . ونفترض خلال التحليل عدم وجود قيود على التجارة الخارجية .

تحديد سعر الصرف الحر :

سوف نفترض الآن للتبسيط ان التعامل التجارى والمالى يتم بين بلدين اثنين وبنوعين اثنين من العملات ونحاول تحديد سعر الصرف الحر بينهما بطريقة بيانية (معتمدين على التحليل النظرى السابق) . ولنفرض مثلا ان هذين البلدين هما مصر والمملكة المتحدة والعملتين هما الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى . ويبين الرسم البيانى رقم (١ــ٧) منحنى العرض والطلب على الجنيه الاسترلينى ــ ويتحدد عرض الجنيه الاسترلينى فى السوق المصرى على أساس مدفوعات المملكة المتحدة الى مصر والتى تتحدد بطلب البريطانيين على السلع والخدمات المصرية كما تتحدد ايضا بتحركات رؤوس الاموال من بريطانيا الى مصر (باختصار عمليات الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات المصرى) ويتحدد الطلب على الجنيه الاسترلينى بمدفوعات المصريين الى المملكة المتحدة والتى تتحدد بطلبات المصريين على السلع والخدمات البريطانية وبفيض رؤوس الاموال من مصر الى بريطانيا (اى باختصار عمليات الجانب المدين فى ميزان المدفوعات المصرى) .



شكل رقم (١ـ٧) تحديد سعر الصرف الحر

ويقيس المحور الرأسى سعر الجنيه الاسترلينى مقدار بالقروش (الجنيه المصرى = ١٠٠ قرش) . أى ان هذا المحور يقيس سعر الصرف الاسترلينى . ويقيس المحور الأفقى كمية الجنيهات الاسترلينية . ويتحدد سعر الصرف الحر للجنيه الاسترلينى بالنسبة للجنيه المصرى عند نقطة التقاطع ص . وينبغى ان يلاحظ القارىء **ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبى معناه انخفاض/القيمة الخارجية العملة الوطنية ، والعكس صحيح** . اى ان الاتفاع سعر الاسترلينى بالقروش معناه انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، فمثلا اذا كان سعر الاسترلينى = ٢٠٠ قرش فان سعر الجنيه المصرى = $\frac{١}{٢}$ جنيه استرلينى . فاذا ارتفع سعر الاسترلينى فاصبح يساوى ٣٠٠ قرش فان سعر الجنيه المصرى يصبح ثلث جنيه استرلينى . واذا انخفض سعر الاسترلينى مثلا من ٢٠٠ قرش الى ١٠٠ قرش لاصبح الجنيه المصرى مساويا جنيه استرلينى . هذه الحقيقة البديهية يجب ان تكون حاضرة دائما فى الأذهان حتى لا يظن القارىء اننا نتكلم عن شيئين مختلفين حينما نقول ارتفاع سعر الصرف الاجنبى وانخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية او بالعكس .

العلاقة بين مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية :

سوف نخطو خطوة أخرى فى تحليلنا مستخدمين نفس المثال السابق لنرى العلاقة بين مرونة الطلب على الواردات من بريطانيا ومرونة الطلب على الاسترلينى فى مصر .

لنفترض ان أسعار السلع البريطانية **مقدرة بالاسترلينى** سوف تبقى ثابتة ، ولنسأل : ما الذى يحدث بالنسبة لحجم الطلب على الاسترلينى فى مصر اذا ما انخفضت أسعار السلع البريطانية **مقدرة بالجنيه المصرى ؟** . وسبب هذا الانخفاض هو رفع سعر الجنيه المصري أو تحديد سعر الاسترلينى عند مستوى اقل مما كان عليه . وعلى سبيل المثال فأن سلعة بريطانية ثمنها ١٠ جنيهات استرلينية سوف تباع بعشرين جنيه مصرى عند سعر صرف ١ جنيه استرلينى = ٢ جنيه مصرى ، وسف تباع بعشرة جنيهات مصرية عند سعر صرف ١ جنيه استرلينى = ١ جنيه مصرى .

وحيث ان منحنى طلب المصريين على اية سلعة بريطانية ينحدر من أعلى الى اسفل ومن اليسار الى اليمين مثل اى منحنى طلب فاننا نتوقع ان انخفاض اسعار هذه السلع داخل مصر سوف يؤدى الى زيادة المطلوب منها . وسوف يعتمد حجم الانفاق الجديد **مقدرا بالجنيه المصرى** على مرونة الطلب على السلع المذكورة ، فيزيد عن حجم الانفاق السابق اذا ما كان الطلب يتمتع بمرونة اكبر من الوحدة ، وينخفض عن حجم الانفاق السابق إذا ما كانت مرونة الطلب أقل من الوحدة ، ولا يتغير عن حجم الانفاق السابق اذا كانت المرونة تساوى الوحدة . ولكن حيث ان الكمية المطلوبة من السلع البريطانية سوف تزداد فى اية حالة طالما كانت درجة المرونة اكبر من الصفر ، وحيث ان سعر هذه السلع بالاسترلينى لم يتغير كما افترضنا فان طلب المصريين على الاسترلينى لابد وان يزداد . وسوف تتناسب الزيادة فى الطلب على الاسترلينى طرديا مع درجة المرونة فتكبر كلما كبرت درجة المرونة وتتلاشى كلية اذا هبطت المرونة الى الصفر .

والخلاصة هي ان تحديد سعر الصرف للعملة الاجنبية عند مستوى اقل مما كان عليه ، أو بعبارة اخرى تحديد سعر العملة الوطنية عند مستوى اعلى ، سوف يؤدى الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية طالما كانت مرونة الطلب على الواردات الاجنبية تساوى اى شيء اكبر من الصفر . وكلما زادت مرونة الطلب على الواردات الاجنبية عن الوحدة كلما كبرت الزيادة فى الطلب على العملة الاجنبية وكلما انخفضت مرونة الطلب على الواردات الاجنبية كلما قلت الزيادة فى الطلب على العملة الاجنبية .

وعلينا الآن ان نتطرق إلى الحالة الأخرى ـــ اى حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية تحت المستوى السائد أو تحديد سعر الصرف الاجنبى عند مستوى اعلى مما كان عليه . فاذا حدث مثلا ان قامت السلطات النقدية فى مصر بتنفيذ هذه السياسة فاننا نتسائل ما الذى يحدث بالنسبة للانفاق على الواردات من بريطانيا ؟ علما بان أسعار السلع البريطانية مقدرة بالاسترلينى سوف تبقى ثابتة على ما هى عليه .

ان اسعار السلع البريطانية المستوردة مقدرة بالجنيه المصرى سترتفع بفعل السياسة المذكورة وسوف يؤدى هذا الى انخفاض كمية الطلب من هذه السلع . ويتحدد حجم الانفاق الجديد بالجنيه المصرى تبعا لمرونة الطلب ، فيصبح اكبر من حجم الانفاق السابق اذا كانت المرونة اقل من الوحدة . وينخفض عن حجم الانفاق السابق اذا كانت المرونة اكبر من الوحدة . ولا يتغير عن حجم الانفاق السابق اذا كانت المرونة تساوى الوحدة . ولكن ما هو وضع الانفاق الجديد مقدرا بالاسترلينى ؟ .. والمنطق المستخدم فى تحليل هذه الحالة هو نفس المنطق الذى استخدم فى تحليل الحالة السابقة .. فحيث ان الكميات المطلوبة من السلع البريطانية قد انخفضت فى اى حالة من الحالات ـــ طالما ان المرونة تساوى اى شيء اكبر من الصفر ـــ وحيث ان اسعار السلع البريطانية بالاسترلينى ما زالت ثابتة لم تتغير فان حجم الانفاق الجديد مقدرا بالجنيه الاسترلينى لابد وان ينخفض عن الحجم السابق .

تخفيض قيمة العملة الوطنية لابد وان يؤدى الى نقص كميات الواردات وقيمتها بالعملة الاجنبية ، طالما كانت مرونة الطلب على الواردات تساوى اى شىء اكبر من الصفر ، ومن ثم يؤدى الى نقص المطلوب من العملة الاجنبية .. ويتوقف مقدار هذا النقص على مرونة الطلب على الواردات : فكلما كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات كبيرة كلما كان النقص فى الطلب على العملة الأجنبية كبيرا وبالعكس .

ثانيا : مرونة الطلب على الصادرات ومرونة عرض العملة الاجنبية :

تعتمد كميات الاسترلينى المعروضة فى السوق المصرى كما ذكرنا من قبل على كميات النقد التى يرغب الريطانيون فى دفعها مقابل الحصول على سلع وخدمات مصرية . ولنفرض الآن ان اسعار السلع المصرية مقدرة بالجنية المصرى (داخل مصر) سوف تبقى ثابتة ولكن هذه الاسعار مقدرة بالاسترلينى (داخل بريطانيا) سوف ترتفع بسبب رفع قيمة العملة المصرية ـ أى تحديد سعر الاسترلينى عند مستوى اقل مما كان عليه ـ فما الذى يحدث بالنسبة للمعروض من الجنيهات الاسترلينية داخل مصر ؟ اننا نتوقع بالطبع ان يكون منحنى طلب البريطانيون على السلع المصرية مثل أى منحنى طلب آخر ينحدر من اليسار الى اليمين . وعليه فان ارتفاع سعر السلع المصرية بالاسترلينى سوف يؤدى الى انخفاض الكميات التى يطلبها البريطانيون من هذه السلع . اما حجم الانفاق الجديد مقدرا بالاسترلينى فيكون اكبر من الحجم القديم فى حالة ما اذا كانت مرونة الطلب على السلع المصرية اقل من الوحدة ويكون اقل من الحجم القديم اذا ما كانت مرونة الطلب على السلع المصرية اكبر من الوحدة ويكون مساويا لنفس الحجم القديم اذا ما كانت مرونة الطلب تساوى الوحدة .

وبالنسبة **للحالة الأخرى** : لنفرض أن مصر قامت بتخفيض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للجنيه الاسترلينى . النتيجة هى انخفاض اسعار السلع المصرية مقدرة بالاسترلينى داخل السوق البريطانى ، وبالتالى زيادة الكميات التى يطلبها البريطانيون من هذه السلع . ولكن حجم الانفاق البريطانى بالاسترلينى ينخفض

أو يرتفع معتمدا على ما اذا كانت مرونة الطلب البريطانى على هذه السلع أقل أو اكبر من الوحدة على الترتيب . ويبقى ثابتا ـــ أى مساويا لحجم الانفاق قبل تخفيض قيمة الجنيه المصرى ـــ فى حالة المرونة المساوية للوحدة .

وحيث ان الانفاق بالاسترلينى على السلع المصرية المستوردة داخل بريطانيا ما هو الا عرض الاسترلينى لدى مصر (حصيلة الصادرات المصرية) فاننا نستطيع ان نخلص من التحليل السابق بالنتيجة العامة الآتية :

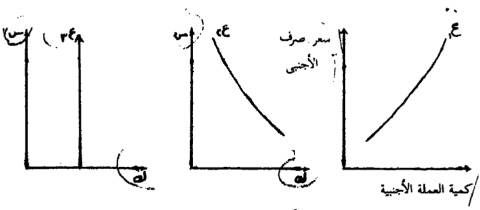
اذا كانت طلب البريطانيون على السلع المصرية ذا مرونة اقل من الوحدة فان ارتفاع اسعار هذه السلع بالاسترلينى (نتيجة رفع سعر الجنيه المصرى بالنسبة للاسترلينى) سوف يؤدى الى زيادة عرض الاسترلينى لدى مصر . وانخفاض اسعار هذه السلع بالاسترلينى (نتيجة خفض سعر الجنيه المصرى بالنسبة للأسترلينى) سوف يؤدى الى نقص عرض الاسترلينى لدى مصر . أما اذا كان طلب البريطانيون على السلع المصرية ذا مرونة اكبر من الوحدة فان ارتفاع اسعار هذه السلع بالاسترلينى سوف يؤدى الى نقص عرض الاسترلينى لدى مصر ، وانخفاض اسعار هذه السلع بالاسترلينى يؤدى الى زيادة عرض الاسترلينى لدى مصر . أما اذا كان طلب البريطانيون على السلع المصرية ذا مرونة مساوية للوحدة فان ارتفاع أو انخفاض اسعار هذه السلع بسبب رفع قيمة الجنيه المصرى أو خفضها ـــ على الترتيب ـــ لن يغير من عرض الاسترلينى لدى مصر .

وعلى ذلك فان : **تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدى الى زيادة أو نقص المعروض من العملة الأجنبية لدى البلد تبعا لما إذا كانت مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات من المنتجات الوطنية اكبر او اقل من الوحدة على الترتيب . بينما ان رفع قيمة العملة الوطنية سوف يؤدى الى زيادة او نقص المعروض من العملة الاجنبية لدى البلد تبعا لما اذا كانت مرونة الطلب الاجنبى على الصادرات من المنتجات الوطنية اقل او اكبر من الوحدة على الترتيب .**

ولكن خفض او رفع قيمة العملة الوطنية لن يؤثر فى المعروض من العملة الاجنبية لدى البلد اذا كانت مرونة الطلب على الصادرات من المنتجات الوطنية مساوية للوحدة .

والآن نستطيع ان نتبين ان الافتراض الاساسى وراء منحنى عرض العملة الاجنبية الذى يرتفع من اسفل من جهة اليسار الى أعلى جهة اليمين ــ كما هو مبين فى الشكل البيانى السابق (١ ــ ٧) ــ هو أن مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات لابد ان تكون اكبر من الوحدة . فبناء على الشرح السابق نجد ان كل ارتفاع فى سعر الصرف الاجنبى ــ اى انخفاض قيمة العملة الوطنية ــ يؤدى الى انخفاض اسعار الصادرات من المنتجات الوطنية ، فاذا كانت مرونة الطلب الإجنبى عليها اكبر من الوحدة ازداد عرض العملة الاجنبية لدى البلد ، والعكس صحيح . فمع كل انخفاض فى سعر الصرف الاجنبى ــ اى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ــ ترتفع اسعار الصادرات من المنتجات الوطنية فاذا كانت مرونة الطلب الاجنبى عليها اكبر من الوحدة انخفض عرض العملة الاجنبية لدى البلد . وباختصار فان عرض العملة الاجنبية لدى البلد يتناسب طرديا مع سعر الصرف الاجنبى فى حالة واحدة فقط وهى ان تكون مرونة الطلب الاجنبى على الصادرات اكبر من الوحدة .

وبناء عى تحليلنا للعلاقة ما بين مرونة الطلب على الصادرات ومرونة عرض العملة الاجنبية نستطيع ان نرى ان هناك ثلاث حالات لمنحنى عرض العملة الاجنبية وان الحالة السابقة هى الأولى . أما الحالة الثانية فهى ان يتغير عرض العملة الاجنبية عكسيا مع التغير فى سعر الصرف الاجنبى . ولتحقق هذه الحالة لابد ان تكون مرونة الطلب الاجنبى على الصادرات اقل من الوحدة . فانخفاض سعر الصرف الاجنبى ــ اى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية ــ يؤدى الى ارتفاع اسعار الصادرات فى السوق الاجنبى فاذا كانت مرونة الطلب الاجنبى على هذه الصادرات أقل من الوحدة ارتفعت حصيلة الصادرات ــ اى يزداد عرض العملة الاجنبية لدى البلد ، والعكس صحيح . وهذه الحالة مبينة فى الشكل البيانى التالى (٢ــ٧) فى الوضع ع$_{٢}$ حيث نجد ان منحنى عرض العملة الاجنبية ينحدر من أعلى جهة اليسار الى اسفل جهة اليمين فى وضع يشبه منحنى الطلب العادى . والحالة الثالثة مبينة فى نفس الرسم البيانى (٢ــ٧) فى الوضع ع$_{٣}$ حيث نجد ان منحنى عرض العملة الأجنبية قائم عموديا على محور الكمية ــ اى



شكل رقم (٢ــ٧)
مرونة الطلب على الصادرات وعرض العملة الأجنبية

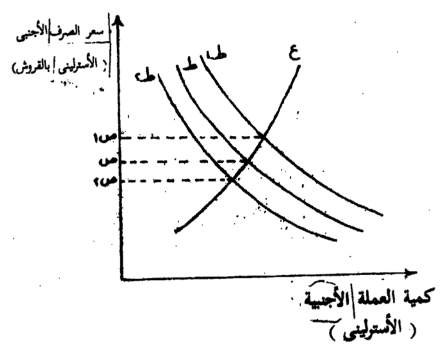
وضع موازى للمحور الرأسى الذى يقيس سعر الصرف الاجنبى . وهذه الحالة تتحقق لو افترضنا ان مرونة الطلب الاجنبى على الصادرات تساوى الوحدة ومن ثم فلن يتأثر عرض العملة الاجنبية بالارتفاع أو الانخفاض فى سعر الصرف الاجنبى .

تحليل اثر التغيرات فى الأذواق والاسعار على سعر الصرف الاجنبى :

سنفرض فى تحليلنا التالى ان طلب البريطانيين على السلع المصرية هو طلب مرن وبالتالى يأخذ منحنى عرض الاسترلينى الشكل المعهود لمنحنى العرض الذى يرتفع من جهة اليسار من ناحية نقطة الاصل متجها الى اعلى والى جهة اليمين .. وسوف نسقط هذا الفرض مؤخرا . والمقصود الآن هو تبين **اثر التغير فى الأذواق والأسعار** على سعر الصرف الاجنبى .

١ ــ اثر التغير فى الأذواق :

فى الرسم رقم (٣ــ٧) يتحدد سعر الصرف الاجنبى التوازنى بتقاطع منحنى الطلب ط مع منحنى العرض ع عند المستوى ص١ والآن دعنا نفترض ان تفضيل المصريين للسلع البريطانية قد ازداد . طبيعى ان منحنى طلب المصريين على



شكل (٣ـ٧)

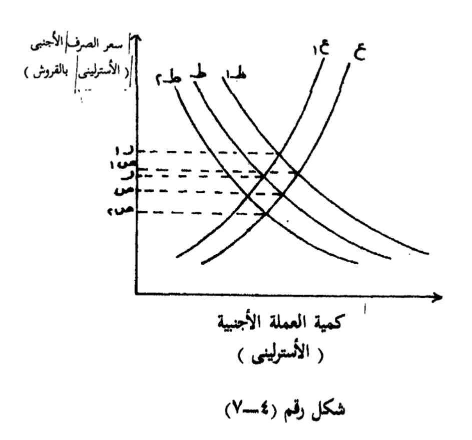
السلع البريطانية سوف ينتقل من موضعه الى ناحية اليمين . وهذا يعنى ان الواردات من هذه السلع سوف تزداد بالرغم من ثبات سعرها بالاسترلينى وثبات سعر صرف الجنيه الاسترلينى . ونتيجة لهذا يرتفع المطلوب من الاسترلينى ــ لسداد قيمة الزيادة فى الواردات . ويمكن تمثيل تلك الزيادة فى الطلب على الاسترلينى التى تتم عند نفس اسعار الصرف بانتقال المنحنى ط الى ط ١ ، ومع بقاء منحنى عرض العملة الاجنبية عند الوضع ع يؤدى هذا كما نرى الى ارتفاع سعر الصرف التوازنى من ص الى ص١ . ويمكن ان نعيد تقرير هذه النتيجة فيما يلى :

ان ازدياد التفضيل بالنسبة للسلع الواردة من احد البلاد الاجنبية يؤدى الى زيادة الطلب على عملة هذا البلد تماما كما هو الحال بالنسبة لمنحنى الطلب على السلع الواردة منه ، وتكون النتيجة هى ارتفاع سعر الصرف (بافتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها) .. ويمكن اثبات الحالة العكسية بنفس الطريقة . اى

ان تغير الاذواق ضد السلع الأجنبية يؤدى الى انتقال منحنى الطلب الى اليسار الى ط ٢ والى انخفاض سعر الصرف الاجنبى الى ص ٢ (بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها) .

٢ ــ اثر التغيرات فى الأسعار :

أ ــ اسعار السلع الأجنبية : لو فرضنا الآن فى مثالنا أن مستوى الاسعار داخل بريطانيا قد ارتفع وبالتالى أن اسعار صادراتها قد ارتفعت فما الذى يحدث لسعر صرف الجنيه الاسترلينى ؟ ان ارتفاع اسعار السلع البريطانية المستوردة داخل مصر سيؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة من هذه السلع . وسيعتمد حجم الانفاق الجديد مقدرا بالجنيه المصرى أو بالجنيه الاسترلينى (حيث ان سعر الصرف بين العملتين لم يتغير حتى الآن) على مرونة طلب المصريين على السلع



شكل رقم (٤ــ٧)

البريطانية . فلو فرضنا مثلا ان الطلب المصرى مرونته اكبر من الوحدة فان ارتفاع اسعار السلع البريطانية بمقدار س ٪ سيؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة فى مصر من هذه السلع بمقدار اكبر من س ٪ . وبالتالى فان حجم الانفاق الجديد يكون اقل من الحجم السابق . اى الكمية المطلوبة من الاسترلينى سوف تنقص عند نفس سعر الصرف . ويمكن تمثيل هذا بيانيا فى الشكل رقم (٤ـ٧) كالآتى : سعر الصرف للاسترلينى قبل تغير الاسعار الداخلية فى بريطانيا هو ص وقد تحدد بتقاطع منحنيات الطلب ط والعرض ع . والآن بعد ارتفاع الاسعار الداخلية فى بريطانيا ، ومع بقاء منحنى العرض على حاله عند ع . فان نقص الطلب على الاسترلينى يؤدى إلى انتقال المنحنى ط إلى ط ٢ ، ويؤدى هذا إلى انخفاض سعر الصرف التوازنى الى ص٢ . اما اذا كان الطلب المصرى على السلع البريطانية ذا مرونة اقل من الوحدة فان ارتفاع اسعار السلع البريطانية بمقدار س ٪ يؤدى الى انخفاض الكمية المطلوبة فى مصر بمقدار أقل من س ٪ ، وبالتالى فإن حجم الانفاق الجديد يكون اكبر من الحجم السابق ـــ اى تزيد الكمية المطلوبة من الاسترلينى عند نفس سعر الصرف . ويمثل هذا بيانيا منحنى الطلب ط الى الوضع ط١ وارتفاع سعر الصرف التوازنى الى ص١ ومن الممكن ايضا التحقق من أن انخفاض اسعار الصادرات البريطانية سيؤدى الى ارتفاع سعر صرف الاسترلينى او انخفاضه او بقاؤه ثابتا معتمدا على ما اذا كانت مرونة الطلب على هذه السلع فى البلاد المستوردة اكبر من الوحدة أو اقل من الوحدة أو تساوى الوحدة على الترتيب .

ب ـــ **أسعار السلع الوطنية** : لنفرض الآن حدوث ارتفاع فى مستوى الاسعار فى مصر مع ثبات مستوى الاسعار فى بريطانيا لنرى كيف يتأثر سعر الصرف بين الجنيه الاسترلينى والجنيه المصرى . طبيعى ان ارتفاع مستوى الاسعار داخل مصر سوف يؤدى الى زيادة اسعار السلع المصرية المصدرة (بافتراض ان قطاع التصدير لن يحصل على أية معونة حكومية من اجل المحافظة على أسعار الصادرات) وبافتراض أن مرونة طلب البريطانيين على السلع المصرية اكبر من الوحدة نجد ان ارتفاع اسعار هذه السلع يؤدى الى نقص الانفاق البريطانى مقدرا

بالاسترليني وبالتالى الى نقص عرض الاسترليني عند نفس سعر الصرف ـــ أى انتقال منحنى العرض الى اليسار وفى الرسم البيانى نجد أن انتقال منحنى العرض من ع الى ع١ يؤدى فى حالة ثبات الطلب ط الى ارتفاع سعر الصرف من ص الى ر . ولكن هل من الصحيح ان الطلب علي الاسترليني سوف يبقى على حاله عند ط بالرغم من ارتفاع مستوى اسعار السلع المصرية ؟ فى الواقع ان هذا الارتفاع فى الأسعار المصرية مع ثبات مستوى الأسعار البريطانية يعنى ان السلع البريطانية اصبحت ارخص نسبيا وبالتالى فان هذا يؤدى الى ارتفاع الطلب على هذه السلع (لا ننسى اننا نفترض حرية التجارة فى تحليلنا الحالى) . والنتيجة اذا هى انتقال منحنى الطلب عى السلع البريطانية تجاه اليمين وانتقال منحنى الطلب على الاسترليني تجاه اليمين ايضا .. وفى الرسم البيانى نجد أن هذا يمكن تصويره بانتقال الطلب من ط الى ط١ .. اذاً فالنتيجة النهائية لارتفاع مستوى الاسعار الداخلية هى انتقال منحنى عرض الاسترليني الى اليسار من ع الى ع١ ومنحنى الطلب على الاسترليني الى اليمين من ط الى ط١ وارتفاع سعر الصرف من « ص » الى « ر١ » .

ونستطيع لذلك أن نقرر ان ارتفاع مستوى الاسعار الداخلية مع بقاء مستويات الأسعار الاجنبية ثابتة لابد وان يؤدى الى ارتفاع سعر الصرف الأجنبى وتدهور قيمة العملة الوطنية وبنفس الطريقة التى اتبعناها فى التحليل يمكن التأكد من النتيجة العامة التالية : **انه كلما كان معدل ارتفاع مستوى الاسعار الداخلية لأحد البلاد اكبر من معدل ارتفاع مستوى الاسعار الاجنبية كلما ادى هذا الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبى وتدهور القيمة الخارجية لعملة هذا البلد ، والعكس صحيح .. اى ان سعر الصرف الاجنبى سوف يتدهور بينما ترتفع القيمة الخارجية للعملة الوطنية كلما ارتفع مستوى الاسعار الأجنبية بمعدل اعلى من معدل ارتفاع الاسعار الوطنية . اما اذا ارتفعت الأسعار الوطنية بنفس النسبة مثل الاسعار الأجنبية فان سعر الصرف الأجنبى لن يتأثر بهذا العامل .**

والفائدة الملموسة لهذا التحليل انه يبين لنا ان استمرار ارتفاع معدلات الاسعار فى أحد البلاد بمعدل اعلى من الدول الأجنبية يؤدى فى حالة التجارة الحرة الى

ازدياد واردات هذا البلد وازدياد المدفوعات الى الخارج والى انخفاض النمو فى الصادرات وانخفاض حصيلة النقد الأجنبى وينعكس هذا الوضع فى عجز فى ميزان المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات .. ويؤدى فى نفس الوقت الى تدهور قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية . والعكس صحيح .

سعر الصرف الرسمى الثابت :

بينا فيما سبق كيفية تحديد سعر الصرف الحر أو السعر المتقلب كما يسمى أحيانا ورأينا كيف يمكن أن يتغير هذا السعر نتيجة لتقلبات العرض والطلب على العملة الأجنبية والتى تحدث بسبب التغيرات فى العديد من العوامل الاقتصادية . فاذا ترك سعر الصرف الاجنبى ليتحدد بفعل عوامل العرض والطلب الدائمة التغير فانه قد يتقلب تقلبات كبيرة ربما فى فترات زمنية قصيرة جدا مثلا من اسبوع لآخر او من يوم لآخر .

ونستطيع ان نتصور بناء على دراستنا السابقة ضرر مثل هذه التقلبات ، وخاصة اذا اشتدت ، على المعاملات الاقتصادية الدولية . فالمنتج فى اى بلد قد يجد ان البيع والشراء فى السوق الداخلى قد أصبح اكثر أمانا من التعامل الخارجى فى ظل هذه الظروف ، وكذلك فان اصحاب رؤوس الاموال طويلة الاجل سوف يترددون كثيرا وربما يحجمون كلية عن اقراض أموالهم خشية تدهور قيمتها الحقيقية بشكل غير متوقع بين سنة وأخرى . ومن ناحية أخرى فان تقلبات سعر الصرف الحر سيكون لها انعكاسات خطيرة احيانا على انشطة التصدير والاستيراد داخل البلد فتصيبها بعدم الاستقرار . وبطبيعة الارتباط بين النشاط الاقتصادى فى قطاع التجارة الخارجية والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد القومى فان أثر عدم الاستقرار سوف ينتشر عموما فيؤثر على معدلات الانتاج والتوظف .

ومع ذلك نجد بين الاقتصاديين من يدافع عن سعر الصرف الحر على اعتبار انه يمكن ان يؤدى دورا حيويا فى موازنة التجارة الخارجية بشكل تلقائى . ولشرح هذا دعنا نفترض حرية التجارة وان ميزان المدفوعات فى حالة توازن بالمفهوم الاقتصادى وان سعر الصرف عند هذا الوضع التوازنى هو ص . والآن لنفترض

حدوث عجز ميزان المدفوعات ـــ اى زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن فى ميزانى المعاملات الجارية والرأسمالية ـــ يصبح الطلب على العملة الأجنبية اكبر من المعروض منها لدى البلد فيرتفع سعر الصرف الاجنبى فوق ص ـــ أى تنخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية . ويؤدى هذا الى انخفاض اسعار الصادرات من المنتجات الوطنية فتزداد حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية (طالما ان مرونة الطلب الاجنبى على الصادرات اكبر من الوحدة) . ومن الناحية الأخرى فان ارتفاع سعر الصرف الاجنبى يؤدى إلى ارتفاع اسعار الواردات من المنتجات الاجنبية ومن ثم انخفاض مدفوعات البلد من العملات الاجنبية (طالما ان مرونة الطلب الداخلى على الواردات تساوى اى شىء اكبر من الصفر) . وهكذا يؤدى ارتففاع سعر الصرف الاجنبى فى حالة عجز ميزان المدفوعات إلى زيادة المعروض من العملة الاجنبية وتقليل المطلوب منها بشكل تلقائى فى اتجاه تحقيق التوازن . العكس، صحيح فى حالة تكوين فائض فى ميزان المدفوعات . فالانخفاض التلقائى فى سعر الصرف الاجنبى ـــ اى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ـــ يؤدى (فى ظل الفروض المختلفة التى اشرنا اليها) إلى تشجيع الاستيراد ـــ اى زيادة الطلب على العملة الاجنبية ـــ وانخفاض حصيلة الصادرات ـــ اى انخفاض المعروض من العملة الاجنبية ، وهكذا يتجه وضع ميزان المدفوعات وسعر الصرف إلى حالة التوازن مرة أخرى دون تدخل السلطات النقدية .

وهكذا يرى المدافعون عن سر الصرف الحر انه لا بأس ان تقوم التقلبات فى هذا السعر بتشجيع المصدرين وتثبيط همم المستوردين أو العكس كلما لزم الأمر ، وفى رأيهم ان هذه التقلبات التلقائية التى تستعيد التوازن فى ظروف الحرية التجارية خير من قيام السلطات النقدية بتثبيت سعر الصرف واجتهادها فى البحث عن السياسات السليمة التى يمكن ان يتحقق بها التوازن .. فاذا ما فشلت هذه السياسات تفاقمت الأزمة وقد يؤدى ذلك الى عواقب اقتصادية وخيمة بالنسبة لاقتصاد البلد ككل .

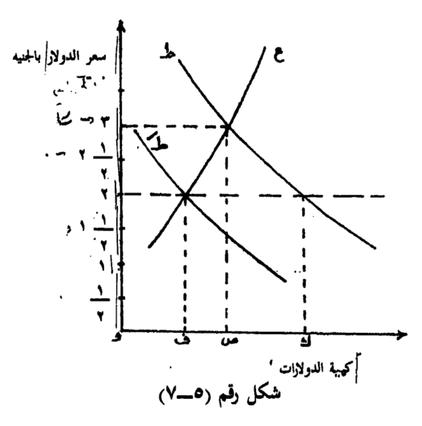
وفى الواقع العملى نجد ان بلدان العالم قد تخلت عن نظام سعر الصرف الحر وأصبحت تفضل سعر الصرف الرسمى الثابت . وينبغى ان يلاحظ ان تثبيت سعر

الصرف لا يعنى عدم السماح له بالتغير على الاطلاق . ففى عالم يتسم بالحركة والتغير بصفة مستمرة نجد ان هدف الاستقرار الاقتصادى لا يمكن ان يتحقق عن طريق سياسات جامدة غير مرنة . وحيث ان سياسة تثبيت سعر الصرف الاجنبى تهدف الى تحقيق الاستقرار فى المعاملات التجارية الخارجية فان من المفروض ان يكون فيها قدر من المرونة يسمح بتحقيق المرجو من ورائها . ولكن من الناحية الأخرى قد نتسائل : اذا سمح لسعر الصرف الرسمى بالتغير .. فالى اى الحدود ؟ وكيف ؟ وهذا التساؤل دقيق وخطير وهو يستحق الاهتمام فعلا فى اى دراسة تستهدف تحقيق الاستقرار الخارجى .

دعنا نفترض الآن فى نموذج مبسط ان السلطات النقدية سوف تقوم بتحديد سعر الصرف الرسمى على اساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجى آخذة فى الاعتبار ايضا ظروف الاعتماد المتبادل بين هذا القطاع وبقية قطاعات الاقتصاد القومى حاضرا ومستقبلا . ويلاحظ ان مثل هذه السياسة لن تهمل قوى العرض والطلب ولكنها لن تعطيها باى حال نفس القدر من الأهمية الذى تحوزه فى السوق الحر .

ولنأخذ بلد ما لنطبق عليه تحليلنا ، وليكن هذا مصر[1]. ولنفترض ان هناك عملتين فقط هما الجنيه المصرى والدولار الامريكى وأن سعر الصرف قد تحدد رسميا عند الدولار الامريكى = $\frac{1}{2}$ ١ جنيه مصرى رغم ان السعر الحر الذى تحدده قوى العرض والطلب هو الدولار الامريكى = ٢ جنيه مصر . ويبين الرسم البيانى رقم (٥ــ٧) ان كمية الدولارات المطلوبة تتساوى مع عرضها عند سعر الصرف التوازنى فى السوق الحر . ولكن هناك فائض طلب مقداره ك ف عند السعر الرسمى الذى حددته الحكومة اللبنانية . وتفسير ظاهرة فائض الطلب فى سوق العملة الاجنبية لا يختلف عن تفسير هذه الظاهرة فى سوق اية سلعة من السلع .

(١) مع عدم الالتزام اطلاقا بسياسة الصرف الاجنبى التى تتبعها الحكومة المصرية فعلا فى الواقع العملى ، فهذا مجرد مثال للشرح والتوضيح .



شكل رقم (٥ـ٧)

فالسعر المنخفض يشجع المشترين على زيادة طلبهم ولكنه يثبط همة البائعين فيقل عرضهم . والآن فى ظل ظروف فائض الطلب على الدولارات الامريكية فان البعض سيحصلون على احتياجاتهم من هذه الدولارات بينما لن يستطيع البعض الآخر . ويتسبب هذا الوضع فى نشأة سوق سوداء لبيع الدولارات ، ويبدأ سعر الدولار داخل هذه السوق فى الزيادة عن $\frac{١}{٢}$ ١ جنيه (السعر الرسمى) وفى الاتجاه نحو السعر التوازنى . ومن أجل منع هذه التطورات فان الحكومة قد تخطو خطوة أخرى فتقيد التعامل فى النقد الاجنبى وتلزم الافراد بقوة القانون ان لا يحولوا أية دولارات الى جنيه أو بالعكس داخل السوق الحر . وتستطيع السلطات النقدية ان تلزم جميع المشروعات التى تعمل فى قطاع التجارة الخارجية ان تحول اليها مكتسباتها من العملة الاجنبية (الدولارات الامريكية) ، كما تطلب من جميع

المشروعات الراغبة فى الحصول على دولارات ان تتقدم اليها بالطلبات للبت فيها . هذا النظام للتدخل فى سوق النقد الأجنبى يطلق عليه اسم « **الرقابة على النقد الاجنبى** » Exchange Control ويعتبر اقوى سلاح لدى السلطات النقدية لضمان تنفيذ سياسة الصرف الاجنبى بصفة مباشرة .

وحيث أن هناك فائض فى الطلب — كما ذكرنا — فان كل ما سوف تفعله السلطات النقدية هو اتباع نظام مماثل لنظام تموين السلع النادرة بالبطاقات من اجل توزيع العرض المحدود من الدولارات . غير أن السلطات لن تقوم بتوزيع الدولارات فى هذه الحالة بالتساوى بين الراغبين فى الحصول عليها وانما وفقا لما تقتضيه الحاجة من حيث اولويات الحصول على بعض الواردات قبل الأخرى فاذا نجحت هذه السياسة الرسمية فإن منحنى الطلب (ط) ينتقل الى الوضع طَ . اما عدم نجاح هذه السياسة فيمكن قياسه بمدى قيام السوق السوداء ودرجة اختلاف سعر الصرف الاجنبى فى هذا السوق عن السعر الرسمى الثابت .

والافتراض الاساسى وراء كل هذا هو ان رفع سعر الجنيه المصرى رسميا انما يقصد به تحقيق اهداف اقتصادية محددة على مستوى القطاع الخارجى أو على مستوى الاقتصاد القومى ككل . وكذلك يفترض ضمنيا ان السلطات النقدية المصرية قد قامت بحسابات دقيقة لقياس آثار هذه السياسة ولتحديد الفترة الزمنية اللازمة لانجازها .

ولكن ربما كان من المتعذر على السلطات النقدية ان تدافع طويلا عن سياسة ما للنقد الاجنبى ما لم تظهر فى الافق بعض المؤشرات العملية التى تدل على ان الاهداف المرجوة من ورائها فى طريقها الى التحقق . كما انه من العسير على السلطات النقدية فى البلدان التى تعتمد بصفة اساسية على المشروع الخاص ان تدافع طويلا عن سعر رسمى للصرف الاجنبى اذا كان الفارق بينه وبين السعر الحر كبيراً .

ولهذا ربما كان الاسلوب الواقعى الذى يضمن نجاحا اكبر لسياسة الصرف الاجنبى فى دولة مثل مصر وخصوصاً اذا كانت تستهدف زيادة الأعتماد على

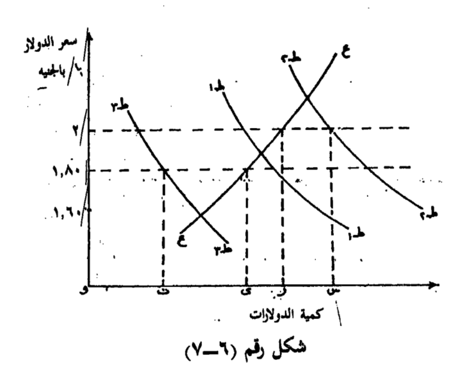
المشروع الخاص فى نشاطه الاقتصادى هو قيام السلطات النقدية فى المجال الأول بتحديد سعر الصرف بين الجنيه والدولار بصورة لا تبعد كثيرا عن ظروف طلب وعرض الدولارات ، آخذة فى الاعتبار صورة المستقبل بجوار صورة الحاضر ومعتمدة فى تقديراتها على المعلومات الخاصة عن مركز البلد الاقتصادى والمالى والعوامل الاقتصادية المختلفة التى تستوجب تفادى التقلبات فى المعاملات التجارية والمالية مع العالم الخارجى . فاذا تم هذا فان السلطات قد تعمل جاهدة للمحافظة على السعر الرسمى بتقييد الحصول على العملات الأجنبية وفقا لمقتضيات الحاجة الاقتصادية . وقد يتم هذا عن طريق الرقابة على النقد الأجنبى . ومع ذلك فهناك اسلحة أخرى قد تستخدم بجوار هذا النظام الذى يمثل تدخلا مباشرا فى سوق النقد الاجنبى ، وأحد هذه الاسلحة هو **التصرف فى الرصيد الرسمى من الدولارات بغرض موازنة سعر الصرف** . فاذا ما حدث وازداد الطلب على الدولارات فى ظل ظروف السياسة الرسمية فان السلطات النقدية تقوم ببيع كمية من الدولارات من رصيدها الرسمى . اما اذا انخفض الطلب على الدولارات فى ظل ظروف مغايرة فان السلطات النقدية تقوم بشراء كمية من الدولارات من السوق والتى تلزم لاعادة سعر الصرف داخل الحدود التى يقررها السعر الرسمى .

وبهذا تتمكن السلطات النقدية من المحافظة على سعر الصرف الرسمى دون التغاضى كلية عن العوامل التى تحبذ وجود سعر الصرف الحر ومن أهمها امكانية اتخاذه — الى درجة كبيرة — كدليل على مدى قوة او ضعف المركز المالى للبلد .

لنفرض الآن ان السلطات النقدية المصرية قد حددت سعر الصرف الرسمى بين ١,٨٠ جنيه الى ٢ جنيه للدولار الامريكى . ويلاحظ ان وضع سعر الصرف الرسمى بين هذين الحدين الاقصى والادنى قد اصطنع خصيصاً لبناء قدر من المرونة للمساهمة فى المحافظة على هذا السعر وتحقيق الاهداف المرجوة من وراءه . ولنفرض ايضا ان السلطات النقدية سوف تقوم بتقييد الطلب على الدولارات عن طريق الرقابة على النقد الاجنبى . وسوف يسمح نظام الرقابة على النقد باستيراد سلع معينة ضرورية للبلد بدون اية حدود بينما يقيد الحصول على سلع أخرى من خلال نظام لحصص الاستيراد ، محددا فى حالة كل سلعة الحد الاقصى المسموح

باستيراده . وفى حالات أخرى قد ترى الرقابة على النقد انه لا يجب السماح باستيراد بعض السلع على الاطلاق وبهذه الوسائل المختلفة تستطيع السلطات أن تضغط الطلب على الدولارات فيصبح أقل مما كان يمكن أن يكون عليه فى ظل نظام حر . ولكن بالرغم من كل هذه القيود والتحكمات فى المطلوب من الدولارات فان السلطات لن تستطيع أن تحتفظ دائما بحجم ثابت من الطلب ولا بد أن تأخذ فى الحسبان كيفية معالجة بعض التقلبات القصيرة الاجل والتى قد تحدث بسبب عوامل موسمية أو بسبب عوامل دورية خاصة برواج وكساد حجم المعاملات التجارية فى السوق .

وفى الرسم البيانى رقم (٦ــ٧) نفترض أن منحنى الطلب ط١ ط١ يمثل ذلك الحجم من الطلب على الدولار الذى تبغى السلطات المحافظة عليه وتسمح فقط بالتقلبات حوله بحيث لا يخرج سعر الصرف عن الحد الاقصى وهو ٢ جنيه للدولار أو عن الحد الادنى وهو ١,٨٠ جنيه للدولار .



شكل رقم (٦ــ٧)

فاذا زاد حجم الطلب ووصل سعر الصرف الأجنبى الى الحد الاقصى (الدولار = ٢ جنيه) تعلن السلطات النقدية استعدادها لبيع الدولارات فى كميات غير محدودة للسوق عند هذا السعر ، اما اذا انخفض حجم الطلب وهبط سعر الصرف الى الحد الادنى(١,٨٠ جنيه للدولار) فان الحكومة تعلن استعدادها لشراء كميات غير محدودة من الدولارات من السوق عند هذا السعر . ونجاح سياسة الحكومة يؤدى الى بقاء سعر الصرف داخل الحدود الرسمية .

وهناك نقطة خاصة باحتياطى الدولارات الموجودة لدى السلطات النقدية فان تساوت مشترياتها من الدولارات (فى حالة انخفاض الطلب) بمبيعاتها من الدولارات (فى حالة زيادة الطلب) فان حجم احتياطى الدولارات (احتياطى العملات الأجنبية) لن يتأثر بهذه السياسة — تحليل الفترة القصيرة — أما اذا زادت مبيعات السلطات النقدية عن مسترياتها من الدولارات فان احتياطى الدولارات يقل بفعل هذه السياسة . ويحدث العكس حينما تزيد المشتريات من الدولارات عن المبيعات .

والتغيرات فى حجم احتياطى الدولارات تؤخذ كمؤشر للدلالة على الحالة الجارية لميزان المدفوعات (خلال الفترة القصيرة — شهر أو ثلاثة شهور مثلا) وما اذا كان فى حالة عجز أو فائض . ويجب ان نلفت النظر الى ضرورة تمييز هذا العجز أو الفائض فى احتياطى الدولارات عن العجز أو الفائض الذى كان يمكن أن يحدث لو تركت عوامل الطلب والعرض تتقلب بحريتها وتؤثر على سعر الصرف كما تملى احوال السوق .

وسنشرح ما سبق بالاستعانة بالرسم البيانى رقم (٦—٧)

سنفترض بقاء منحنى العرض على ما هو عليه فى جميع الحالات لتوضيح هذه الحالات ببساطة :

أ — اذا كان منحنى الطلب أصلا هو ط١ وقطع منحنى العرض فى حدود المدى من ١,٨٠ جنيه للدولار الى ٢ جنيه للدولار فان السلطات النقدية

لن تحتاج الى القيام بشراء دولارات من السوق او بيعها من رصيدها الى السوق .

ب ـــ اذا ارتفع منحنى الطلب من ط١ الى ط٢ فان الحكومة تبيع كمية من الدولارات مقدارها (ر س) من احتياطى الدولارات من اجل منع سعر الصرف للدولار من الزيادة عن ٢ جنيه للدولار .

جـ ـــ اذا انخفض سعر الصرف من ط١ الى المستوى ط٣ فان الحكومة تشترى من السوق الكمية (ت ى) من اجل منع سعر الصرف للدولار من الانخفاض عن ١,٨٠ جنيه للدولار .

ودليل نجاح سياسة الحكومة هو بقاء سعر الصرف فى الحدود الرسمية وبقاء احتياطى العملة الاجنبية فى الوقت نفسه فى حالة استقرار نسبى . بمعنى ان احتياطى الدولارات فى المثال الحالى يزيد وينقص فى حدود معقولة .

اما اذا كانت الحكومة قد اخطأت التقدير وتحاول المحافظة على سعر صرف اعلى بكثير أو أقل بكثير مما يمكن أن يقرره واقع حالات الطلب والعرض على العملة الاجنبية فانها سوف تعانى من تقلبات شديدة فى احتياطى العملة الأجنبية قد لا تستطيع التغلب عليها .

لنفرض جدلا فى المثال الحالى ان منحنى الطلب على الدولارات كان أصلا ط٢ بدلا من ط١ ، وهذا يعنى ان تقلبات الطلب سوف تكون على يمين ويسار هذا المنحنى . فاذا أرادت الحكومة أن تحافظ على السعر الرسمى ما بين ١,٨٠ جنيه و ٢ جنيه للدولار كحد أقصى فانها لا بد أن تبيع دولارات فى كل فترة زمنية بمقدار يساوى (ر س) على الأقل ، ثم انها سوف تبيع أكثر من (ر س) كلما انتقل المنحنى ط٢ الى اليمين .

وعليه فسوف يكون هناك نزيف دائم فى احتياطى الدولارات الموجودة لديها وقد يحدث عرضا فقط ان تضيف الحكومة الى احتياطى الدولارات اذا ما انخفض الطلب جدا مثلا الى ط١ .

ولا يمكن بطبيعة الحال ان نتصور استمرار هذا الموقف حيث ان المبيعات من الدولارات دائما أقل من المشتريات .. ولهذا فان الاحتياطى من العملة الاجنبية سوف يتعرض للنفاذ فى فترة من الفترات وتضطر السلطات النقدية اما للسماح اسعر الصرف الأجنبى بالزيادة عن مستوى السعر الرسمى المحدد والبحث عن مستوى جديد يمكنها المحافظة عليه (وهذه هى حالة تخفيض سعر العملة الوطنية Devaluation) أو انها تبدأ فى اتباع اجراءات الغرض منها تشديد الرقابة على الصرف الاجنبى حتى يمكن المحافظة على السعر الرسمى دون التصرف فى احتياطى العملة الأجنبية . أى أن السلطات النقدية لابد أن تعيد النظر فى سياسة الاستيراد بغرض تخفيض الحصص أو منع استيراد بعض السلع التى كانت قد سمحت باستيرادها . كما قد تقوم بتقييد سفر المواطنين للسياحة فى الخارج .... الخ من هذه السياسات .

ومن الناحية الاخرى يمكن ان تتبع بعض السياسات من أجل زيادة عرض العملة الاجنبية وهذا بتشجيع الصادرات الوطنية عن طريق الاعانات المباشرة للمصدرين وتسهيل اجراءات التصدير أو بتشجيع بعض الصادرات غير المنظورة مثل السياحة الاجنبية مثلا .

سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية والعوامل المحددة لنجاحها أو فشلها :

عرفنا فيما سبق ان العجز المستمر فى ميزان المدفوعات يؤدى الى تدهور الاحتياطيات الدولية لدى الدولة من الذهب النقدى والعملات الأجنبية والأصول السائلة التى تستخدم فى تصفية المعاملات التجارية الدولية ، كما انه قد يتسبب فى زيادة ما على الدولة من التزامات تجاه الدول الاجنبية . وعرفنا أيضا ان هذه الظروف نفسها تؤدى الى تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية حيث انها تعنى زيادة مستمرة فى الطلب على العملات الاجنبية بالنسبة الى المعروض منها لدى البلد . فاذا كانت السلطات النقدية للبلد قد حددت سعرا رسميا للعملة الوطنية فانها لن تستطيع المحافظة عليه الا باتخاذ المزيد من الاجراءات المقيدة للتجارة الخارجية ولحرية التعامل فى النقد الاجنبى . وهنا قد تفكر السلطات النقدية فى

اجراء تخفيض رسمى للقيمة الخارجية ـــ للعملة الوطنية بغرض تصحيح الاوضاع المذكورة ، وقد تستخدم هذه السياسة بمفردها أو قد تستخدم مع اسلحة اخرى ترمى الى تحقيق نفس الهدف وهذا الاحتمال الاخير هو الغالب فى الواقع لاسباب عديدة . ويهمنا هنا ان نستعرض اهم العوامل التى تحدد نجاح أو فشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة .

لقد تعرضنا فى الصفحات السابقة الى دراسة مرونات العرض والطلب على السلع الداخلية فى التجارة الخارجية وعرفنا ان هذه الدراسة هى جوهر نظرية سعر الصرف الاجنبى . فعرفنا ان الطلب على السلع المستوردة هو الذى يحدد الكميات المطلوبة من النقد الاجنبى كما ان الطلب الاجنبى على السلع المصدرة هو الذى يحدد الكميات المعروضة من النقد الاجنبى . وحيث تحددت هذه المفاهيم فاننا قمنا بتحديد العلاقة بين مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على النقد الاجنبى وايضا بين مرونة الطلب على الصادرات ومرونة عرض النقد الاجنبى . وبالنسبة لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة وفى ظل الفروض التى تضمنها التحليل استطعنا ان نصل الى النتيجتين التاليتين :

١ ـــ الطلب على النقد الاجنبى :

ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لابد وان يؤدى إلى نقص كميات الواردات وقيمتها بالعملة الاجنبية ومن ثم يؤدى إلى نقص المطلوب من العملة الاجنبية بشرط أساسى وهو أن تكون مرونة الطلب الداخلى على السلع المستوردة مساوية أى شيء أكبر من الصفر . ويتوقف مقدار هذا النقص على مرونة الطلب على الواردات : فكلما كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات كبيرة كلما كان النقص فى الطلب على العملة الاجنبية كبيرا ، وكلما كانت مرونة الطلب الداخلى على الواردات قليلة كلما كان النقص فى الطلب على العملة الاجنبية ضئيلا .

٢ ـــ عرض النقد الاجنبى :

ان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لابد وأن يؤدى إلى زيادة كميات الصادرات ، ولكن قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية تتوقف على مرونة الطلب الخارجى :

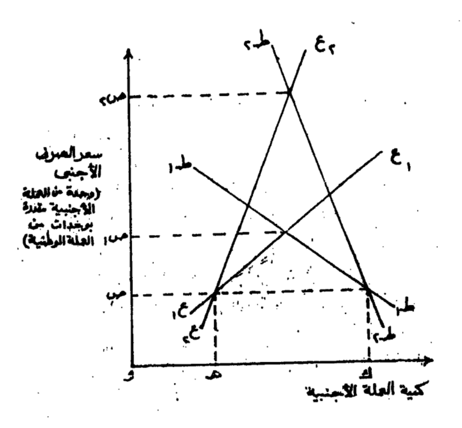
(أ) فتزيد قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية إذا كان الطلب الخارجى على السلع المصدرة كبير المرونة .

(ب) وتقل قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية إذا كان الطلب الخارجى على السلع المصدرة قليل المرونة .

(جـ) وتظل قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية بدون تغيير إذا كان الطلب الخارجى على السلع المصدرة له مرونة تساوى الوحدة .

وحيث أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تهدف إلى معالجة العجز فى ميزان المدفوعات ـــ أى إلى زيادة حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية وإلى تخفيض الانفاق على الواردات فاننا نستطيع أن نقرر الآتى على ضوء النتائج السابقة :

أولا : أن نجاح هذه السياسة يستلزم أن تكون مرونة الطلب الداخلى على الواردات مساوية أى شىء أكبر من الصفر وأن تكون مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة . وعموماً كلما ارتفعت مرونة الطلب الداخلى على الواردات وإزدادت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات عن الوحدة كلما أمكن لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية أن تحقق نجاحا أكبر . أنظر شكل رقم (٧ ـــ ٧) حيث يلاحظ أن لدينا فائض فى الطلب على العملة الاجنبية مقداره ك هـ عند سعر الصرف الاجنبى ص الذى حددته السلطات النقدية من قبل بصفة رسمية . والآن لاحظ انه لو كانت مرونات الطلب الداخلى على الواردات والطلب الخارجى على الصادرات مرتفعة لكانت منحنيات طلب وعرض العملة الاجنبية هى ط ١ ، ع ١ ، وللتخلص من فائض الطلب ك هـ يلزم رفع سعر الصرف الاجنبى بالمقدار ص ص ١ . أما لو كانت مرونات الطلب الداخلى على الواردات والطلب الخارجى على الصادرات منخفضة لكانت منحنيات طلب وعرض العملة الاجنبية مثل ط٢ ، ع٢ . وللتخلص من نفس فائض الطلب ك هـ يلزم رفع سعر الصرف الاجنبى بالمقدار ص ص٢ وهو أكبر بكثير من ص ص١ . وقد يكون رفع سعر الصرف الاجنبى بالمقدار ص ص٢ غير ممكن عمليا حيث



شكل رقم (٧ ــ ٧)

يتضمن تخفيضا كبيرا فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية . والخلاصة هى أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بنسبة معينة سوف يحقق بلا شك نجاحا أكبر فى حالة ارتفاع مرونات الطلب على الواردات والصادرات عنه فى حالة انخفاض هذه المرونات .

ثانياً : أن فشل هذه السياسة مؤكد فى حالة انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات عن الوحدة وضئالة مرونة الطلب الداخلى على الواردات بحيث أن مجموع المرونتين معا يقل عن الوحدة . بل أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية فى هذه الظروف يؤدى إلى اشتداد حدة العجز فى ميزان المدفوعات . هذه الحالة تعرف باسم **سعر الصرف غير المستقر** Unstable Exchange Rate وسوف نقوم بشرحها فيما يلى .

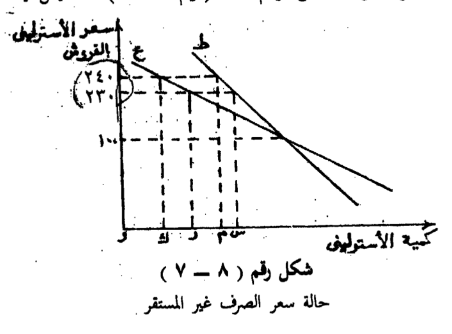
حالة سعر الصرف غير المستقر :

لنأخذ بلدين اثنين فقط هما مصر وبريطانيا ، ولنفرض أن مصر تعانى من عجز مستمر فى ميزان مدفوعاتها وأن السلطات النقدية بها فكرت لهذا السبب فى تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى من أجل تقليل الانفاق على الواردات من بريطانيا وزيادة الصادرات اليها . ولكن لنفرض الآن أن مرونة الطلب البريطانى على الصادرات المصرية كانت أقل من الوحدة وأن مرونة الطلب المصرى على السلع المستوردة من بريطانيا ضئيلة لدرجة أن مجموع المرونتين معا يقل عن الوحدة أيضا . فى هذه الحالة تتحقق حالة سعر الصرف غير المستقر ويؤدى تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى زيادة فائض الطلب على العملة الاجنبية ــ أى اشتداد حدة العجز فى ميزان المدفوعات ــ بدلا من انقاصه . وبالاستعانة بالرسم البيانى رقم (٨ ــ ٧) يمكن توضيح هذه الحالة بصورة أبسط . فلقد عرفنا من قبل أن منحنى عرض العملة الاجنبية يأخذ شكل مماثل لمنحنى الطلب العادى فى حالة انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات عن الوحدة . وهكذا يأخذ منحنى عرض الاسترلينى فى مصر شكلا مماثلا لمنحنى الطلب العادى . كما أن الشرط المذكور بشأن ضئالة مرونة الطلب الداخلى على الواردات يعنى أن منحنى الطلب على العملة الاجنبية سوف يكون أشد انحداراً من منحنى عرض العملة الاجنبية . وهكذا نجد فى الرسم البيانى أن منحنى عرض الاسترلينى فى مصر ينحدر من اليسار إلى اليمين وأنه أقل انحداراً من منحنى الطلب على الإسترلينى .

ولنفرض مثلا أن سعر الجنيه الاسترلينى قد تحدد عند ٢٣٠ قرش ، فيكون لدى مصر فائض فى الطلب على الاسترلينى عند هذا السعر قدره ر س كما يوضح الرسم البيانى . فاذا فكرت السلطات النقدية المصرية فى تخفيض الجنيه المصرى كحل لهذه المشكلة ــ أى زيادة سعر الجنيه الاسترلينى فوق ٢٣٠ قرش ــ فان مثل هذا الحل لن يكون ناجحا بل يتسبب فى زيادة حدة مشكلة فائض الطلب على الاسترلينى . ويمكن بالنظر إلى الرسم البيانى أن نتبين كيف أن كل تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى ــ أى كل زيادة فى سعر الاسترلينى فوق

٢٣٠ قرش ــ سوف يؤدى إلى زيادة فائض الطلب على الاسترليني . والواقع أن المقصود من اجراء تخفيض رسمى فى قيمة الجنيه المصرى هو تخفيض أسعار السلع المصرية المصدرة إلى بريطانيا من أجل زيادة الصادرات إلى بريطانيا وزيادة المكتسب من الاسترليني ــ أى زيادة عرض الاسترليني . ولكن نظراً لأن مرونة طلب البريطانيين على السلع المصرية أقل من الوحدة فان تخفيض أسعار هذه السلع يؤدى إلى تخفيض حصيلة الاسترليني وبالتالى نقص المعروض من هذه العملة وهو عكس ما ترمى اليه السلطات النقدية فى مصر حين تقوم باجراء تخفيض رسمى فى قيمة العملة الوطنية .

ومن الناحية الأخرى فان الارتفاع فى أسعار الواردات نتيجة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية (رفع سعر الصرف الاجنبى) يمكن أن يحسن موقف ميزان المدفوعات ــ طالما أن مرونة الطلب الداخلى على السلع الاجنبية المستوردة أكبر من الصفر ــ لأنه يسبب نقصا فى المطلوب من العملة الاجنبية . ولكن نظراً لضئالة مرونة الطلب الداخلى فى مصر على الواردات من السلع البريطانية فى الحالة التى نبحثها الآن فان النقص فى المطلوب من الاسترليني لن يكفى اطلاقاً لمعادلة النقص فى عرض الاسترليني الذى حدث بسبب تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى . ويلاحظ من الرسم البيانى (رقم ٨ ــ ٧) ان تخفيض قيمة



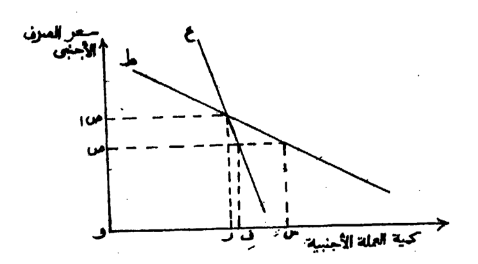
شكل رقم (٨ ــ ٧)

حالة سعر الصرف غير المستقر

الجنيه المصرى بزيادة سعر الاسترلينى من ٢٣٠ قرش إلى ٢٤٠ قرش قد تسبب فى نقص المطلوب من الاسترلينى بالمقدار س م ولكنه أدى إلى نقص عرض الاسترلينى بالمقدار ر ك وحيث أن ر ك أكبر من س م فقد ازداد فائض الطلب على الاسترلينى فأصبح م ك بدلا من س ر . هكذا يزداد العجز فى ميزان المدفوعات نتيجة اجراء تخفيض فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

ويجب أن نلاحظ أنه لو كان مجموع مرونتى الطلب الداخلى على الواردات والطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة فان سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف تؤدى دورها فى انقاص فائض الطلب على العملة الاجنبية أو ازالته كلية حتى بافتراض أن مرونة الطلب الخارجى على الصادرات تقل عن الوحدة . ففى هذه الحالة يؤدى رفع سعر الصرف الاجنبى (تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية) إلى نقص المعروض من العملة الاجنبية ولكنه يؤدى أيضا إلى نقص المطلوب من العملة الاجنبية بمقدار أكبر بما يتيح التخفيف من حدة فائض الطلب أو انهاء هذا الوضع واستعادة التوازن .

افترض مثلا أن مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أقل من الوحدة ولكنها مع ذلك لا تقل عنها الا قليلا وأن مرونة الطلب الداخلى على السلع المستوردة أكبر من الوحدة . فى هذه الحالة يتخذ منحنى عرض العملة الاجنبية والطلب عليها الشكل المبين بالرسم البيانى رقم (٩ — ٧) . وكما نلاحظ فان منحنى عرض العملة الاجنبية شديد الانحدار (لاحظ أنه لو كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات تساوى الوحدة لأصبح منحنى عرض العملة الاجنبية عمودا قائما على المحور الأفقى) بينما أن منحنى الطلب على العملة الاجنبية قليل الانحدار . وكما هو واضح فان فائض الطلب على العملة الاجنبية عند سعر الصرف و ص يساوى س ف ، ورفع سعر الصرف الاجنبى (أى تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية) إلى المستوى و ص١ سوف يؤدى إلى خفض عرض العملة الاجنبية بالمقدار ف ر ومع ذلك فان التوازن سوف يتحقق لأن المطلوب من العملة الاجنبية قد انخفض س ر = س ف + ف ر .



شكل رقم (٩ ـــ ٧)

هذه الحالة يجب تمييزها بوضوح عن حالة سعر الصرف غير المستقر حيث لا تنطبق عليها شروطها . باختصار فانه ليس من الضرورى أن تكون مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أقل من الوحدة حتى نواجه حالة سعر الصرف غير المستقر .

ومن الواضح الآن بعد أن أنتهينا من شرح سعر الصرف غير المستقر أنها حالة استثنائية وانها لو وجدت فعلا لكان من الخطأ اللجوء إلى سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة لعلاج مشكلة فائض الطلب الداخلى على العملة الاجنبية ، بل وربما كان من الواجب فى هذه الحالة أن تعمل السلطات النقدية للبلد على رفع أسعار الصادرات بطريقة مدروسة تساهم فى تعظيم حصيلة العملات الاجنبية .

ولقد قامت حول حالة سعر الصرف غير المستقر الكثير من المناقشات ولم يهتم بها البعض على أساس أنها حالة شاذة غير واقعية . ولكن من الناحية الأخرى أكدت بعض الدراسات أنها حالة ممكنة الوقوع عمليا على أساس أن هناك حالات عديدة من السلع الداخلة فى التجارة الدولية التى تعانى من انخفاض مرونة الطلب عليها .

ولكن أياً كان الأمر فان التحليل السابق يؤكد لنا حقيقة هامة سبق الاشارة اليها وهى أن السلطات النقدية فى أى بلد لابد أن تبحث جيداً وتقدر بدقة مرونات الطلب على الصادرات والواردات قبل اللجوء إلى أى اجراء يستهدف تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أجل التخلص من عجز ميزان المدفوعات .

اجراء التحليل باستخدام فروض أكثر واقعية :

يحق لنا أن نتسائل الآن : هل يكفى اشتراط ملائمة المرونات الخاصة بالطلب الخارجى على الصادرات والطلب الداخلى على الواردات حتى نقوم بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، فى واقع الأمر نحن لا نستطيع أن نقرر هذا ، فبالرغم من ضرورة توافر هذا الشرط الاساسى الخاص بمرونات الطلب فانه ليس كل شىء حيث أن هناك ظروف عديدة تحيط بالتجارة الخارجية ومن المتوقع أن تتحكم هذه الظروف بدرجة أو بأخرى فى نجاح أو فشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

ولقد اعتمد تحليلنا السابق ضمنياً على عدد من الفروض المبسطة نذكرها فيما يلى ، ثم نبحث فى تعديلها أو استبدالها بفروض أكثر واقعية . والهدف من هذا هو أن نرى بوضوح أكثر الظروف العديدة التى تحيط بسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية فى الواقع العملى ونختبر أثر هذه الظروف عليها .

(١) لقد ذكرنا من قبل بصفة عامة أن هناك أسلحة أخرى قد تستخدم أيضا بهدف تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات مثل تقييد التجارة الخارجية عن طريق حصص الاستيراد أو التعريفات الجمركية . ولكن فى تحليلنا لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية استبعدنا ضمنا أثر هذه القيود المختلفة على الطلب على النقد الاجنبى داخل البلد الذى قام بالتخفيض . كما استبعدنا أيضا احتمال وجود هذه القيود الحمائية لدى البلدان الاجنبية ومن ثم امكانية تأثيرها على معاملاتهم التجارية والمالية مع البلد الذى قام باجراء التخفيض فى القيمة الخارجية لعملته . فماذا يحدث

لو أخذنا هذه الاحتمالات فى الحسبان ؟ إلى أى مدى يؤثر هذا على احتمالات نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ؟

(٢) كما أننا افترضنا بصورة ضمنية أيضا مرونة عرض الانتاج الوطنى . فبما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف يؤدى إلى انكماش كمية الواردات من السلع الاجنبية فلابد أن يكون لدى جهاز الانتاج الوطنى امكانية تعويض هذا الانكماش بزيادة عرض السلع الوطنية البديلة للواردات . ومن الناحية الأخرى حيث أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة سيؤدى إلى زيادة كمية الصادرات فلابد أن يكون من الممكن دائما لنشاط التصدير الوطنى أن يقوم بزيادة عرض الصادرات كلما ازداد الطلب الخارجى عليها .

(٣) عرفنا أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف ينجح فى تخفيض الطلب على النقد الاجنبى حينما يؤدى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاجنبية إلى انخفاض الكميات المطلوبة منها . ولكن صحة هذه النتيجة تتوقف على فرض ضمنى وهو أن لدى المنتجين الاجانب الرغبة والقدرة على تحمل هذا الأثر بتخفيض المعروض من انتاجهم . كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف يؤدى إلى انخفاض أسعار الصادرات من السلع الوطنية بالنسبة للسلع الاجنبية ومن ثم زيادة الصادرات للاسواق الاجنبية . ولقد افترضنا أيضا ضمنيا أن المنتجين الاجانب سيتحملون هذا الأثر باجراء التخفيض اللازم فى المعروض من انتاجهم . باختصار فان المنتجين الاجانب لن يقوموا باجراء أى تخفيض فى أسعارهم لمواجهة اثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بحيث يتمكنون من المحافظة على أسواقهم .

وسوف نبحث فيما يلى كيف أن اختلاف الظروف الواقعية عن الفروض المبسطة التى استخدمت من قبل فى تحليلنا يؤثر تأثيرا مباشرا على نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

(١) تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية فى ظروف تقييد التجارة الخارجية بدرجة أو بأخرى :

١ ــ أ ــ تأثير نظام الحصص على عرض النقد الاجنبى :

أن الغرض من نظام الحصص كما نعرف هو تقييد الواردات . ولنفرض الآن أن البلاد الاجنبية التى تتاجر معها قد قامت بفرض نظام الحصص على جميع أنواع السلع التى تستوردها منا . وبالاضافة إلى هذا دعنا نفرض أن الواردات الفعلية فى هذه البلاد قد بلغت أقصى حد سمحت به الحصص المفروضة . وهذا يعنى أننا لا نستطيع أن نزيد من صادراتنا إلى هذه البلاد اطلاقا عند سعر صرف معين أو فوق هذا السعر بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا . إذاً فهذه السياسة فى ظل هذه الافتراضات سوف تبوء بالفشل لأن انخفاض أسعار صادراتنا الذى ترتب على تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا لن يؤدى إلى زيادة فى الكميات المصدرة وبالتالى لن يؤدى إلى أى زيادة فى عرض العملات الاجنبية .

ولكن هذا الفرض الذى اقمناه ــ وهو اكتمال حصص الاستيراد فى البلاد الاجنبية لدرجة لا تسمح بأى زيادة فى صادراتنا ــ يعد فرضا متطرفا . ففى غالب الأمر سوف نجد أن حصص الاستيراد فى البلاد الاجنبية لم تكتمل بعد عند سعر صرف معين . وعليه فرفع سعر الصرف الاجنبى وذلك بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا سوف يشجع المستهلكين الاجانب على زيادة طلبهم على السلع التى نصدرها . ولكن يجب أن يكون واضحا لدينا أن الزيادة فى الصادرات سوف تكون محدودة بالحدود القصوى التى تسمح بها حصص الاستيراد فى البلاد الاجنبية . أى ان نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة سوف يتوقف على حجم تلك الأجزاء من حصص الاستيراد فى البلاد الاجنبية التى لم يمكن اشباعها عند سعر الصرف السابق .

١ ــ ب ــ تأثير نظام الحصص على الطلب على النقد الاجنبى :

لنفرض أننا قد أقمنا نظاما لحصص الاستيراد ليشمل جميع السلع الواردة من البلاد الاجنبية واننا عند سعر صرف معين قد استنفذنا كل ما تسمح به هذه

الحصص . أى أن الطلب على الواردات قد أصبح عديم المرونة تماما تحت مستوى سعر الصرف القائم . ولكن برفع مستوى سعر الصرف المشار اليه — أى بتخفيض القيمة الخارجية للعملة — ترتفع أسعار السلع الأجنبية فيخفض المستهلكين فى الداخل من استيرادهم منها — رغم سماح حصص الاستيراد . أى أن مرونة الطلب على الواردات تكون مساوية للصفر بسبب استنفاذ حصص الاستيراد عند سعر صرف معين ثم ترتفع هذه المرونة فتصير أكبر من الصفر بسبب رفع سعر الصرف . وهذا هو الشرط المطلوب لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة .

١ — جـ — تأثير التعريفة الجمركية الاجنبية على عرض النقد الاجنبى :

لنفرض أن البلاد الاجنبية التى نصدر اليها سلعنا تفرض تعريفة جمركية معتدلة على هذه السلع . فاذا كنا نصدر كميات معينة من السلع عند هذا المستوى من التعريفة الجمركية وعند مستوى معين لسعر الصرف الاجنبى فانه من المنتظر أن يؤدى تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا (رفع سعر الصرف الاجنبى) إلى خفض أسعار صادراتنا . ويؤدى هذا نفس الدور كما لو أن البلاد الاجنبية قد خفضت التعريفة الجمركية فتزداد الكميات التى نصدرها . فاذا كان الطلب الاجنبى على صادراتنا كبير المرونة فانه من المنتظر أن تزيد حصيلتنا من العملات الاجنبية بالرغم من وجود التعريفة الاجنبية . إلا أنه من الواضح بالطبع أن وجود التعريفة الجمركية على الواردات فى البلاد الاجنبية سوف يحد من فعالية تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا وأثرها على زيادة عرض العملات الاجنبية ويمكن التأكد من هذا بمراجعة النتيجة التى توصلنا اليها من قبل بفرض حرية التجارة ثم بمقارنتها بحالة متطرفة تفرض فيها البلاد الاجنبية تعريفة جمركية عالية على وارداتها منا . فى هذه الحالة نجد أن المستهلكين الاجانب يدفعون جزءا عاليا من أسعار السلع التى يستوردونها منا فى شكل تعريفة جمركية .. وعلى هذا فان أثر رفع سعر الصرف الاجنبى — بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا — سوف ينقص أسعار السلع التى نصدرها إلى المستهلكين الاجانب بنسبة ضئيلة . ومن ثم فان الطلب الاجنبى على صادراتنا سوف يصبح أقل استجابة إلى التغيرات فى سعر الصرف الاجنبى .

ويمكن تلخيص نتيجة هذا التحليل كالآتى : أن فرض البلاد الاجنبية لتعريفة جمركية على وارداتها يحد من الأثر الذى يمكن أن يلعبه التغير فى سعر الصرف ، وكلما ارتفعت التعريفة الجمركية الاجنبية كلما قلت استجابة الطلب الاجنبى لتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا وكلما قلت قدرتنا على استخدام هذه السياسة من أجل زيادة عرض العملات الاجنبية لدينا . ويجب التأكيد اننا نفترض ضمنيا فى كل التحليل السابق أن الطلب الاجنبى على صادراتنا ــ والذى تقيده التعريفة الجمركية ــ هو طلب مرن ، وذلك لأن افتراض العكس يعنى عدم نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا سيكون أقل ما يمكن كلما ارتفعت التعريفة الجمركية الاجنبية وكلما انخفضت مرونة الطلب الاجنبى على صادراتنا من مستوى يفوق الوحدة إلى مستوى الوحدة .

١ ــ د ــ تأثير التعريفة الجمركية الوطنية على الطلب على النقد الاجنبى :

من السهل على ضوء التحليل السابق تصور أثر التعريفة الجمركية الوطنية على وارداتنا والأثر المحتمل لتغيير القيمة الخارجية للعملة الوطنية فى ظل هذه الظروف . فكلما ارتفعت النسبة التى تحتلها التعريفة الجمركية فى أسعار السلع المستوردة كلما قل تأثير التغير فى سعر الصرف الاجنبى على طلب هذه السلع . ومن ثم يمكن أن نتوقع أن يتضائل أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالنسبة لانقاص الطلب على النقد الاجنبى كلما ارتفعت تعريفتنا الجمركية على الواردات ، والعكس صحيح .

(٢) تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية فى ظروف انخفاض مرونة عرض الانتاج الوطنى بدرجة أو بأخرى .

٢ ــأــ انخفاض مرونة عرض المنتجات المحلية البديلة للواردات وأثر ذلك على الطلب على النقد الاجنبى .

حينما نقوم بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا ترتفع أسعار السلع المستوردة ويؤدى هذا كما نعرف إلى انخفاض الكميات المطلوبة من هذه السلع (طالما أن مرونة الطلب أكبر من الصفر) وبالتالى إلى انخفاض المطلوب من النقد الاجنبى

ولكن هذا التحليل يتضمن قدرة منتجينا على زيادة عرضهم للسلع المنافسة للواردات عند كل ارتفاع فى أسعار الواردات . فارتفاع أسعار الواردات من السلع الاجنبية يؤدى إلى انعاش السوق الداخلى للمنتجات المحلية التى تتنافس معها . فاذا لم يتمكن جهاز الانتاج الوطنى من زيادة عرض بدائل الواردات فان الطلب على السلع المستوردة التى ارتفعت أسعارها ــ بسبب تخفيض قيمة عملتنا ــ يصبح أقل مرونة مما كان يمكن أن يكون عليه . ويؤدى هذا بطبيعة الحال إلى عدم انخفاض المطلوب من العملات الاجنبية بالقدر الذى كان يمكن أن يتحقق وبالتالى إلى الحد من نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة . ويمكن تلخيص تلك النتيجة فيما يلى :

كلما انخفضت مرونة عرض المنتجات الوطنية التى تتنافس فى السوق الداخلى مع الواردات من السلع الاجنبية كلما أصبحت مرونة الطلب على النقد الاجنبى صغيرة . أى كلما أصبح من المتعذر الاعتماد على سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة لتخفيض الطلب على النقد الاجنبى . والعكس صحيح .

٢ــب ــ انخفاض مرونة عرض الانتاج الوطنى من السلع المصدرة وأثر ذلك على عرض النقد الاجنبى .

بافتراض أن مرونة الطلب على صادراتنا أكبر من الوحدة فاننا توصلنا من قبل فى تحليلنا إلى أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدى إلى زيادة عرض النقد الاجنبى لدينا . ولكن هذا يفترض ضمنيا قدرة منتجينا على زيادة عرضهم من سلع التصدير كلما زاد الطلب الخارجى عليها . ولو افترضنا عدم وجود الطاقة الانتاجية التى تكفل تحقيق هذه الزيادة فى التصدير أو عدم مرونة جهاز الانتاج للتغيرات فى الأسعار فان تخفيض القيمة الخارجية للعملة يصبح ذى أهمية فى زيادة عرض النقد الاجنبى . وبالاضافة إلى هذا فان امكانية تنمية الصادرات من السلع التى يزيد عليها الطلب الاجنبى يتوقف جزئيا على **مدى مرونة الطلب الداخلى على هذه السلع** . فلو أن المستهلكين عندنا لايرغبون فى التنازل عن جزء من طلبهم على السلع التى تصدر إلى الخارج بالرغم من ارتفاع اسعارها الداخلية

فإن من الصعب على المنتجين زيادة عرضهم من هذه السلع لغرض التصدير عند زيادة الطلب الاجنبى . ويمكن أن نضع ملخص هذه المناقشة كما يلى :

كلما انخفضت قدرة جهاز الانتاج الوطنى على زيادة سلع التصدير كلما انخفضت القدرة على تنمية حصيلة الصادرات من النقد الاجنبى (أى عرض العملة الاجنبية) عند اجراء تخفيض فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية — حتى مع افتراض أن مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الوحدة .

وكذلك كلما انخفضت **مرونة الطلب الداخلى على السلع المصدرة** كلما تعذر الاستفادة من اجراء تخفيض معين فى القيمة الخارجية للعملة الوطنية ..

ففى ظل الظروف المذكورة يصعب تحقيق الزيادة المتوقعة فى عرض العملة الاجنبية بسبب الاخفاق فى زيادة عرض الصادرات بشكل يتناسب مع الزيادة فى الطلب الخارجى عليها .

(٣) تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية فى ظروف اتجاه المنتجين الاجانب للمحافظة على أسواقهم .

حينما نقوم بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا فان ذلك يؤدى إلى تخفيض الطلب على النقد الاجنبى لأنه يتسبب فى ارتفاع أسعار الواردات فتنخفض الكميات المطلوبة منها (مرونة الطلب على الواردات أكبر من الصفر) . ويفترض هذا التحليل ضمنا أن المنتجين الاجانب الذين نستورد منهم على استعداد لخفض عرض انتاجهم المخصص للتصدير لنا وأنهم لن يلجأوا إلى خفض أسعارهم فى محاولة للمحافظة على طلبنا كما كان قبل اجراء تخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية . وقد تتحقق هذه الظروف فعلا فى بعض الحالات . ولكن فى حالات أخرى قد يجد المنتجون الاجانب أن من العسير عليهم تخفيض المعروض من انتاجهم للتصدير دون أن تلحق بهم خسائر كبيرة فيلجأون فى هذه الظروف إلى خفض اسعار صادراتهم بما يكفل المحافظة على أسواقهم الخارجية . أى أن اسعار السلع التى نستوردها منهم فى هذه الحالة قد تنخفض بما يكفى لالغاء الارتفاع الأول الذى أحدثناه فى هذه الاسعار على أثر تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا .

وكلما حقق المنتجون الاجانب نجاحا فى هذا المضمار فان سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف تفشل فى تحقيق ما كانت ترمى اليه من تقليل الواردات وتخفيض المطلوب من النقد الاجنبى .

وكذلك رأينا من قبل أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية سوف يؤدى إلى تخفيض اسعار السلع الوطنية المصدرة ومن ثم زيادة توزيعها فى الاسواق الاجنبية ، فهل يتقبل المنتجون الاجانب هذه النتيجة ؟ لقد افترضنا هذا من قبل فى تحليلنا بصورة ضمنية .. ولكن ماذا يحدث لو قام المنتجون الاجانب بخفض اسعارهم أيضا بنسبة مماثلة للمحافظة على اسواقهم من منافسة سلعنا بعد أن قمنا بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا ؟ فى هذه الحالة لن يتحقق الأثر المطلوب لتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية فى زيادة عرض العملة الاجنبية حتى ولو كانت مرونة الطلب الخارجى على صادراتنا أكبر من الوحدة أصلا .

ويلاحظ أن المنتجين الاجانب لن يضطروا إلى التخلى عن اسواقهم أو الدفاع عنها إذا قامت السلطات النقدية فى بلدهم باجراء تخفيض مماثل فى القيمة الخارجية لعملتها كرد فعل للتخفيض الذى قمنا به أولا فى القيمة الخارجية لعملتنا . ففى هذه الحالة تبقى الأمور بالنسبة للبلدين كما كانت قبل التخفيض .

مراجع الفصل السابع :

_ P. T. Ellsworth, The International Economy (3rd Edition, London, New York, 1964) Chapter 17.

_ C. Kindleberger, International Economics (3rd Edition, Illinois, 1963) Chapter 3.

_ R. Lipsey, An Introduction to Positive Economics (London, 1963) pp. 459-474.

_ F. Machlup, « The Theory of Foreign Exchanges », Economica, Vol. VI (New Series) Nov. 1939, PP. 375-397, and Feb. 1940, pp. 23-49.; Reprinted in : Readings in the Theory of International Trade (American Economic Association. London 1966), PP. 104-158.

الفصل الثامن

المعاملات الاقتصادية الخارجية والدخل القومى

سنقوم فى هذا الفصل بتحليل اثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومى مبتدئين بالمعاملات الجارية ثم المعاملات الرأسمالية . وسوف نقيم عدة أفتراضات نظرية تستهدف تصوير الواقع فى صورة مبسطة وذلك بغرض الشرح والتوضيح . ومع ذلك ينبغى ان نتذكر دائما ان تبسيط عملية التحليل الاقتصادى لبعض المسائل لا تقلل من قيمة النتائج التى نتوصل اليها على الاطلاق .

وأول الفروض الاساسية فى تحليلنا بخصوص الاسعار ، فنحن نفترض ثباتها حتى نستطيع اعتبار الدخل القومى النقدى مساويا للدخل القومى الحقيقى أو الانتاج القومى . ومن ثم تصبح التغيرات النقدية معبرة عن التغيرات الحقيقية فى النشاط الاقتصادى . وحينما نتكلم عن ثبات الاسعار فاننا لا نقصد الاسعار الداخلية فقط بل الاسعار الخارجية ايضا . فافتراض ثبات الاسعار الداخلية فقط يحقق التساوى بين الدخل النقدى والدخل الحقيقى فى حالة واحدة الا وهى حالة الاقتصاد المغلق Closed Economy ـــ اى حالة انعدام المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجى كلية . وبخلاف ذلك ـــ اى فى حالة وجود التبادل الخارجى ـــ لابد ان نفترض ايضا ثبات الاسعار الخارجية حتى يمكن استخدام التغيرات النقدية للتعبير عن التغيرات الحقيقية . ولكى نتأكد من اهمية هذا الفرض دعنا نفترض ان الانتاج القومى لم يتغير من فترة زمنية ما الى الفترة الزمنية التالية وان اسعار الصادرات بقيت ثابتة على ما كانت عليه بينما ان اسعار الواردات (الاسعار الخارجية) قد ارتفعت . فى مثل هذه الحالة ينخفض معدل التبادل الدولى وينخفض الدخل الحقيقى للبلد بالرغم من ان الانتاج القومى لم يتغير .

وثمة فرض اساسى آخر يرتبط بالفرض الأول الا وهو استبعاد حالة التوظف الكامل . فنحن نفترض وجود موارد اقتصادية متعطلة داخل الاقتصاد ويمكن أن تجر إلى مجال النشاط الانتاجى فى حالة زيادة الانفاق . ومن الناحية الأخرى فان الموارد الاقتصادية المستخدمة فعلا يمكن ان تخرج من مجال النشاط الانتاجى فى حالة نقص الانفاق اما بالنسبة لبقية الفروض المستخدمة فى التحليل فسوف تبرز من خلال عرض الموضوع فيما يلى :

أثر الصادرات والواردات على التدفق الدائرى للدخل القومى

نعرف من دراستنا للاقتصاد المغلق ان شرط التوازن فى اية فترة زمنية هو تساوى التسربات من تيار الدخل القومى مع الاضافات اليه — اى تساوى الادخار مع الاستثمار . هذا الوضع التوازنى يتحقق بالمصادفة حينما يتساوى المقدار الذى امتنع اصحاب الدخول عن انفاقه على الاستهلاك مع المقدار الذى قرر اصحاب الاعمال انفاقه على الاستثمار فى النشاط الانتاجى خلال فترة زمنية معينة . اما اذا افترضنا ان الاستثمار كان اقل من الادخار خلال فترة زمنية ما فان هذا يعنى ان تيار الدخل القومى قد تعرض للتناقص . ويتوالى هذا التناقص فى الدخل القومى خلال الفترات الزمنية التالية إلى ان يتحقق التوازن حينما يصل الادخار الى المستوى المنخفض الذى تحقق للاستثمار من قبل فيتساوى معه . وبالعكس من ذلك فى حالة زيادة الانفاق الاستثمارى عن المدخرات — مثلا عن طريق حصول قطاع الانتاج على الائتمان المصرفى — خلال فترة زمنية ما فان تيار الدخل القومى يزداد . ويستمر تزايد الدخل القومى خلال الفترات الزمنية التالية الى ان يتحقق التوازن حينما يرتفع مستوى الادخار الى المستوى الذى ارتفع عنده الاستثمار أصلا ، فيتساوى معه[1] .

فاذا ادخلنا الآن اعتبار التجارة الخارجية ، نجد ان انفاق القطاع المنزلى على الواردات يمثل تسربا من تيار الدخل تماما مثل الادخار . فاستهلاك السلع الاجنبية يعنى ان المستهلكين يقتطعون جزءا من الدخل الذى تسلموه من قطاع الانتاج فى

---

(١) نفترض هنا نموذجا مبسطاً ليس فيه اى تأثير للحكومة على تيار الدخل .

بلدهم ليسلموه الى قطاع الانتاج فى بلد آخر . ومن ثم فان هذه العملية تخلق دخلا لقطاع الانتاج الاجنبى بينما تؤدى الى تسرب من تيار الدخل المتدفق إلى قطاع الانتاج القومى . وبالتالى كلما زاد الاستيراد من الخارج كلما ضعف تيار الانفاق فى الداخل وضعف النشاط الانتاجى القومى ، وبالتالى يتعرض الدخل القومى للتناقص . فاذا اخذنا حالة متطرفة تتمثل فى ان المستهلكين فى بلد ما قرروا انفاق كل دخلهم على الاستيراد فان تيار الانفاق على السلع الوطنية ينكمش فى هذه الحالة الى الصفر فيهبط دخل قطاع الانتاج إلى الصفر وبالتالى يهبط الدخل المتدفق الى القطاع المنزلى الى الصفر . هذا الشرح المبسط يظهر كيف ان استمرار الزيادة فى الواردات يؤدى الى انكماش متزايد فى حجم الدخل .

وبنفس المنطق السابق يمكننا تصور أثر الصادرات على الدخل القومى . لقد رأينا فيما سبق ان واردات البلد تخلق دخلا لقطاع الانتاج الاجنبى وكذلك فان صادرات البلد (واردات البلدان الاجنبية) تخلق دخلا لقطاع الانتاج القومى . فاذا كنا نقول ان الواردات تمثل تسربا من تيار الدخل (مثل الادخار) فان الصادرات تمثل اضافات الى تيار الدخل (مثل الاستثمار) . وباختصار فان قدرة قطاع الانتاج القومى على بيع جزء من انتاجه الى القطاع المنزلى الاجنبى تكسبه دخلا اضافيا ويتدفق هذا الدخل بدوره — خلال النشاط الانتاجى — إلى القطاع المنزلى القومى فتزداد دخول المستهلكين .

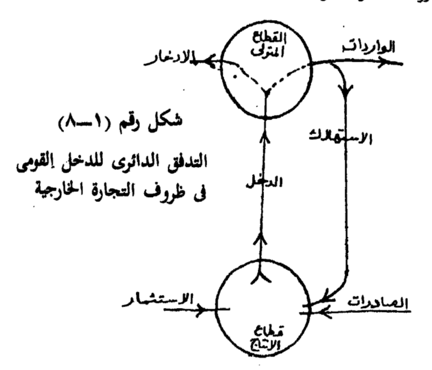
والواقع ان حدوث زيادة فى الصادرات يؤدى الى ارتفاع دخول المشروعات التى تعمل فى قطاع التصدير ، وبالتالى فان دخول العاملين بهذه المشروعات (العمال واصحاب الاعمال) سوف ترتفع ايضا . ويؤدى هذا بدوره الى زيادة الانفاق الداخلى فينتعش النشاط الانتاجى فى الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد اثر هذا الانتعاش الى صناعات أخرى داخل الاقتصاد القومى . وتؤدى هذه العملية بشكل متتابع الى زيادة الانتاج وزيادة الدخل الذى يسلمه قطاع الانتاج الى المستهلكين .. اى ان الزيادة الأولية فى الصادرات تؤدى الى زيادات متتابعة فى الدخل القومى إلى ان يتحقق التوازن مرة اخرى عند مستوى مرتفع عن ذى قبل .

وقد شرحنا من قبل ان شرط التوازن فى الاقتصاد المغلق هو تساوى التسربات من تيار الدخل ــ اى المدخرات ــ مع الاضافات الى هذا التيار ــ اى الاستثمارات . وباستخدام نفس المنطق نستطيع ان نقرر شرط التوازن فى الاقتصاد المفتوح (وجود المعاملات مع العالم الخارجى) : أى ضرورة تساوى التسربات مع الاضافات . والتسربات من تيار الدخل القومى تساوى الآن مجموع المدخرات والواردات بينما ان الاضافات الى تيار الدخل تساوى مجموع الاستثمارات والصادرات . اى ان شرط التوازن فى الاقتصاد المفتوح هو :

خ + م = ث + ص

حيث خ = المدخرات ، م = الواردات ، ث = الاستثمار ، ص = الصادرات .

والرسم التوضيحى رقم (١ــ٨) يبين لنا شكل التدفق الدائرى للدخل القومى فى ظروف التجارة الخارجية .



شكل رقم (١ــ٨)

التدفق الدائرى للدخل القومى فى ظروف التجارة الخارجية

تحديد المستوى التوازنى للدخل فى ظروف التجارة الخارجية :

كما تستخدم نظرية المضاعف Multiplier الكينزية فى تحديد المستوى التوازنى للدخل فى ظروف الاقتصاد المغلق فانها تستخدم ايضا بعد ادخال اثر الصادرات والواردات فى تحديد المستوى التوازنى للدخل فى ظروف التجارة الخارجية[1] . ويعرف المضاعف فى الحالة الاخيرة باسم مضاعف التجارة الخارجية Foreign Trade Multiplier .

قبل ان نبدأ فى عرض النظرية نلفت النظر الى الفرض الذى أوردناه فى بداية الفصل الحالى بشأن وجود طاقات انتاجية معطلة داخل الاقتصاد وأن الجهاز الانتاجى مرن فى استجابته للتغيرات فى الانفاق . هذا الافتراض ضرورى ولا يمكن التخلى عنه فى نظرية المضاعف ، حيث ان صحتها متوقفة عليه .

وكذلك نلفت النظر إلى ضرورة مراجعة التحليل الكينزى الخاص بدوال الاستهلاك والادخار والاستثمار ونظرية المضاعف فى ظروف الاقتصاد المغلق فى أى مرجع متخصص حتى يمكن متابعة التحليل التالى بسهولة . فنحن فى عرضنا لنظرية المضاعف فى ظروف التجارة الخارجية نعتمد على فهم القارىء مسبقا لهذه المسائل .

عرض مختصر لنظرية المضاعف فى الاقتصاد المغلق :

لقد عرفنا من قبل ان شرط التوازن فى الاقتصاد المغلق هو ان يتساوى الادخار والاستثمار — اى ان ث = خ .

وبافتراض حدوث تغير فى الاستثمار △ ث فان الادخار لابد ان يتغير بمقدار △ خ مساويا △ ث لكى يتحقق التوازن مرة أخرى .

اى ان شرط التوازن هو : △ خ = △ ث

$$\therefore \triangle \text{خ} = \text{خـ} \, (\triangle \text{ى}) \quad [\text{لإن خـ} = \frac{\triangle \text{خ}}{\triangle \text{ى}}]$$

(١) سوف نستمر فى افتراض انعدام الانفاق الحكومى والضرائب وما شابه من أوجه التدخل الحكومى التى تؤثر فى تيار الدخل القومى .

حيث « خـ » الميل الحدى للادخار ، ى الدخل .

$$\therefore \text{خـ} (\Delta \text{ى}) = \Delta \text{ث}$$

$$\therefore \Delta \text{ى} = \Delta \text{ث} \times \frac{1}{\text{خـ}}$$

اى ان المستوى التوازنى الجديد للدخل يتحقق عندما يتغير الدخل بالمقدار Δ ى مساويا التغير الاصلى الذى حدث فى الاستثمار Δ ث مضروبا فى مقلوب الميل الحدى للادخار $\frac{1}{\text{خـ}}$

ولقد اطلق كينز على الكسر $\frac{1}{\text{خـ}}$ مصطلح « المضاعف » Multiplier وواضح ان قيمته اكبر من الواحد الصحيح طالما ان الميل الحدى للادخار خـ اصغر من الواحد الصحيح . كما ان قيمة المضاعف لا يمكن ان تكون مالا نهاية (∞) حيث ان الميل الحدى للادخار يتخذ عادة قيمة اكبر من الصفر .

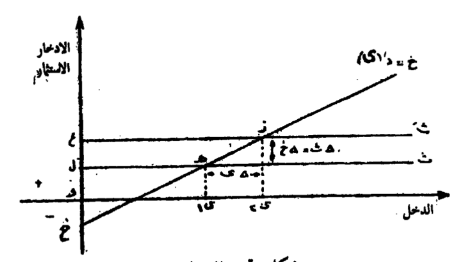
والمضاعف $\frac{1}{\text{خـ}} = \frac{1}{1 - \text{سـ}}$ حيث

« سـ » الميل الحدى للاستهلاك لإن خـ + سـ = ١

وفى الرسم البيانى التالى (رقم ٢ــ٨) نلاحظ ان دالة الاستثمار هى ل ث ، ويُفترض هنا ان الاستثمار الكلى فى المجتمع « تلقائى » اى لا يتأثر بالدخل . ومن الناحية الأخرى فإن دالة الادخار هى خ خ ، ويتحدد المستوى التوازنى للدخل ى ١ بتقاطع الدالتين عند النقطة هـ ــ اى بتساوى الادخار والاستثمار عند هذه النقطة حيث كل منهما = و ل .

فاذا فرضنا زيادة الاستثمار بالمقدار Δ ث = ل ع تنتقل دالة الاستثمار الى أعلى الى المستوى ع ثَ . ويتحدد المستوى التوازنى الجديد للدخل ى ٢ بتقاطع

دالتى الادخار والاستثمار عند النقطة ز . لاحظ ان كل من خ ، ث = و ع عند المستوى التوازنى الجديد للدخل ى ٢ ، أو بعبارة أخرى ان △ ث = △ خ = ل ع ، وهو شرط التوازن .



شكل رقم (٢ــ٨)

تحديد المستوى التوازنى للدخل فى الاقتصاد المغلق

المضاعف $\frac{1}{\text{خ}} = \frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{خ}} = \frac{\Delta \text{ث}}{\Delta \text{ى}}$

ويمكن ان نرى ان زيادة الاستثمار بالمقدار △ ث قد أدت الى زيادة تفوقها فى الدخل ، أى ان △ ى > △ ث حيث △ ى = ى_1 ى_2 ، △ ث = ل ع . ويمكن ان نلاحظ من الرسم كيف ان قيمة مضاعف الاستثمار التى تتحدد بمقلوب الميل الحدى للادخار هى التى تحدد مقدار الفارق بين △ ى من ناحية ، △ ث من الناحية الأخرى . فالمضاعف $\frac{1}{\text{خ}} = \frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ث}}$ ، ويتضح من الرسم ان مقلوب الميل الحدى للادخار $\frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{خ}} = \frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ث}}$ عند نقطة التوازن .

وهكذا اذا اتجهت قيمة $\frac{1}{\text{خ}}$ الى الكبر (اى اذا اتجه خ الى الصغر بانخفاض

درجة ميل دالة الادخار) فان قيمة $\frac{\triangle ى}{\triangle ث}$ ستتجه الى الكبر ايضا . والعكس صحيح .

نظرية المضاعف فى ظروف التجارة الخارجية :

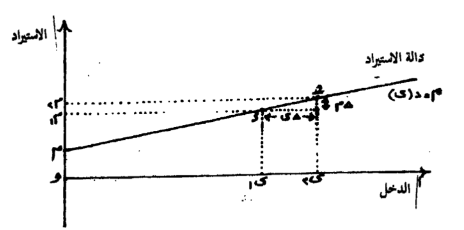
نحتاج أولا الى وضع بعض الافتراضات التى تحدد شكل العلاقة بين الواردات والدخل القومى من جهة والصادرات والدخل القومى من جهة أخرى .

دالة الاستيراد :

نفترض فى نموذجنا المبسط ان الواردات (م) دالة للدخل القومى — أى ان م = د (ى) — وهذه الدالة طردية بمعنى انه اذا زاد ى تزداد م والعكس صحيح . ويتحدد مقدار التغير فى الواردات $\triangle$ م تبعا لتغير معين فى الدخل $\triangle$ ى بما يسمى « الميل الحدى للاستيراد » . ونرمز لهذا بالرمز « مـ » . اى ان مـ = $\frac{\triangle م}{\triangle ى}$. فاذا ازداد الدخل القومى بمقدار مليون جنيه مثلا فازدادت الواردات تبعا لذلك بمقدار ١٠٠,٠٠٠ جنيه فان مـ = $\frac{١}{١٠}$. وينبغى ان نفرق بدقة بين الميل الحدى للاستيراد والميل المتوسط للاستيراد والاخير يساوى متوسط المنفق على الاستيراد من الدخل اى = $\frac{م}{ى}$. ومن الممكن استخراج المرونة الدخلية للاستيراد : اى درجة التغير النسبى فى الواردات.تبعا لتغير نسبى معين فى الدخل ، وذلك بقسمة الميل الحدى للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد — اى ان :

المرونة الدخلية للاستيراد = $\frac{\triangle م}{م} / \frac{\triangle ى}{ى}$ وهذا يساوى $\frac{\triangle م}{\triangle ى} / \frac{م}{ى}$

وفى الرسم البيانى التالى (٣—٨) نصور دالة الاستيراد ونضيف بعض الملاحظات .



شكل رقم (٣ــ٨) دالة الاستيراد

ويلاحظ من الرسم السابق ما يلي :

١ ــ بالامكان قياس الميل الحدى للاستيراد/« مَـ » بميل دالة الاستيراد بين اى نقطتين . فمثلا بين النقطتين د ، هـ نجد ان الزيادة فى الدخل = و ى٢ ــ و ى١ والزيادة التابعة لها فى الاستيراد = و م٢ ــ و م١ .

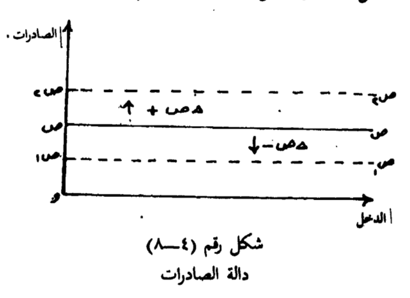
وبالتالى فان مَـ = $\frac{\text{و م٢ ــ و م١}}{\text{و ى٢ ــ و ى١}} = \frac{\Delta \text{م}}{\Delta \text{ى}}$ وهذا المقدار نفسه يساوى ميل دالة الاستيراد بين د ، هـ كما هو موضح بالرسم .

٢ ــ ان دالة الاستيراد تأخذ شكل الخط المستقيم وهذا بغرض تبسيط التحليل ، وبناء على هذا يبقى الميل الحدى للاستيراد/« مَـ » فى حالة ثبات . ولكن يلاحظ ان الميل المتوسط للاستيراد $\frac{\text{م}}{\text{ى}}$ يختلف بين نقطة وأخرى حيث ان دالة الاستيراد لا تقطع نقطة التقاء المحورين وانما تقطع المحور الرأسى عند مستوى موجب .

٣ ــ حيث ان دالة الاستيراد تقطع المحور الرأسي (الممثل للواردات) عند مستوى الدخل ى = صفر ، فان المجتمع لن يقوم بتخفيض وارداته من الخارج الى الصفر حتى لو هبط مستوى الدخل الى الصفر . مثل هذا الحجم من الاستيراد عند مستوى ى = صفر (و م بالرسم) يستدعى التصرف فى بعض مدخرات المجتمع التى تراكمت فى فترات سابقة فى شكل احتياطيات دولية من الذهب النقدى وأرصدة العملات الاجنبية وودائع بالبنوك الاجنبية الخ .

دالة الصادرات :

سنفترض فى نموذجنا الحالى ان الصادرات تتحدد بعوامل مستقلة عن الدخل القومى ، تماما مثل الاستثمار . فالصادرات تتأثر بالاسعار النسبية والتغيرات فيها وكذلك بدخول المستهلكين فى البلدان الاجنبية وباذواقهم وبعدد آخر من العوامل تطرقنا اليها من قبل . والرسم البيانى (رقم ٤ــ٨) يصور دالة الصادرات فى شكل خط مستقيم موازى للمحور الافقى الذى يقيس الدخل القومى . وزيادة الصادرات سوف تمثل بانتقال الدالة باكملها الى اعلى وبالعكس فى حالة نقص الصادرات تنتقل الدالة الى اسفل كما هو مبين بالرسم تماما مثل دالة الاستثمار .



شكل رقم (٤ــ٨)
دالة الصادرات

ومع ذلك فالقول بان الصادرات لا تتأثر بالدخل القومى — اى انعدام المرونة الدخلية للصادرات ($\frac{\triangle ص}{ص} / \frac{\triangle ى}{ى}$ = صفر) لا يتسم بالواقعية . فدراسة احوال التجارة الخارجية فى عديد من الحالات تظهر ان الطلب المحلى يتنافس احيانا مع الطلب الاجنبى على السلع المصدرة . فمثلا قد تؤدى زيادة الدخل القومى الى زيادة الطلب المحلى على سلع التصدير ومن ثم تنكمش الصادرات . ومع ذلك فسوف نتجاوز عن هذا الاحتمال بغرض تبسيط التحليل .

مضاعف التجارة الخارجية : لقد شرحنا من قبل ان شرط التوازن فى الاقتصاد المفتوح هو تساوى الاضافات التى تتمثل فى الصادرات والاستثمار مع التسربات من تيار الدخل القومى التى تتمثل فى الواردات والمدخرات . اى ان ص + ث = م + خ

وبافتراض حدوث تغير فى الصادرات (△ ص) أو فى الاستثمار (△ ث) فان الواردات والمدخرات لابد ان تتغير بالمقادير △ م + △ خ = △ ص + △ ث. وهذا هو شرط التوازن فى حالة حدوث اية تغيرات ، ومنه نستطيع ان نتوقف على قيمة مضاعف التجارة الخارجية بنفس الاسلوب الذى اتبعناه فى حالة المضاعف الداخلى .

ص + ث = م + خ

△ ص + △ ث = △ م + △ خ   شرط التوازن

، . . △ م = مـ (△ ى) ، △ خ = خـ (△ ى)

، لإن [مـ = $\frac{\triangle م}{\triangle ى}$ ، خـ = $\frac{\triangle خ}{\triangle ى}$]

∴ بالتعويض

$$\Delta ص + \Delta ث = م (\Delta ى) + خ (\Delta ى)$$

$$\Delta ص + \Delta ث = \Delta ى (م + خ)$$

$$\therefore \Delta ى = \Delta ص + \Delta ث \times \frac{1}{م + خ}$$

اى ان المستوى التوازنى للدخل يتحقق عندما يتغير الدخل بالمقدار Δ ى مساويا التغير الاصلى فى الاستثمار Δ ث وفى الصادرات Δ ص (او فى احدهما) مضروبا فى مقلوب مجموع الميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستيراد . ويطلق على $\frac{1}{م + خ}$ مصطلح **مضاعف التجارة الخارجية**[1] . وحيث ان :

$1 >$ م + خ $>$ صفر – اى ان قيمة م + خ اصغر من الواحد الصحيح واكبر من الصفر فان قيمة مضاعف التجارة الخارجية ستكون اكبر من الواحد وأقل من مالا نهاية . وكلما صغر مجموع م + خ كلما كبرت قيمة مضاعف التجارة الخارجية وبالتالى كبرت الزيادة التبعية فى الدخل نتيجة لزيادة معينة فى الصادرات أو فى الاستثمار . والعكس صحيح اى كلما كبر مجموع م + خ كلما صغرت قيمة مضاعف التجارة الخارجية وبالتالى صغرت الزيادة التبعية فى الدخل نتيجة لزيادة معينة فى الصادرات أو فى الاستثمار . والخلاصة ان مقدار التغير فى الدخل يتوقف على الميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار لانهما معا يحددان المقدار الكلى للتسرب من تيار الدخل . فكلما صغر مقدار التسرب من الدخل كلما اصبح التغير فى الدخل المترتب على تغير معين فى الاستثمار أو فى الصادرات كبيرا ، والعكس صحيح .

---

(١) هذه هى ابسط صور مضاعف التجارة الخارجية حيث يلاحظ اننا قد توصلنا اليها بعدد من الافتراضات المبسطة للواقع . ويمكن ان يجد القارىء المتخصص علاجا لهذا الموضوع بشكل اعمق فى احد المراجع الاجنبية المذكورة فى نهاية الفصل . وفى المراجع العربية نقترح : فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ـــ الفصلين ٦ ، ٧ (دار النهضة العربية ـــ القاهرة ١٩٦٩) .

وينبغى ان يتأكد القارىء من ان نظرية المضاعف تساعدنا فى تحديد مقدار التغير فى الدخل المترتب على تغير معين فى الصادرات أو فى الاستثمار سواء كان هذا التغير **بالزيادة أو بالنقص** .

مثال عددى :

نفرض ان الميل الحدى للاستيراد مـ = $\frac{١}{١٠}$

والميل الحدى للادخار خـ = $\frac{٢}{١٠}$

حالة (١) أن : الاستثمار قد ازداد بمقدار ١٠٠ مليون جنيه (فى فترة زمنية معينة) والصادرات قد ازدادت بمقدار ١٠٠ مليون جنيه (فى نفس الفترة)

الزيادة فى الدخل $\triangle$ ى = $\triangle$ ث + $\triangle$ ص × $\frac{١}{مـ + خـ}$

$$= ١٠٠ + ١٠٠ \times \frac{١}{\frac{١}{١٠} + \frac{٢}{١٠}} = ٢٠٠ \times \frac{١٠}{٣}$$

= + ٦٦٦,٦ مليون جنيه

حاله (٢) ان : الاستثمار قد نقص بمقدار ٥٠ مليون جنيه (فى فترة زمنية معينة) والصادرات قد ازدادت بمقدار ٧٠ مليون جنيه (فى نفس الفترة)

$$\triangle \text{ ى} = (\text{ث} + \text{ص}) \times \frac{١}{\text{مـ} + \text{خـ}}$$

والفرض :

الزيادة فى الدخل Δ ى = (- ٥٠ + ٧٠) × $\frac{١٠}{٣}$

[م = $\frac{١}{١٠}$ ، خ $\frac{٢}{١٠}$]

= ٢٠ × $\frac{١٠}{٣}$

= + ٦٦,٦ مليون جنيه

حاله (٣) ان : الاستثمار قد نقص بمقدار ٥٠ مليون جنيه (فى فترة زمنية معينة) والصادرات قد نقصت بمقدار ٥٠ مليون جنيه (فى نفس الفترة)

الفرض

Δ ى = Δ ث + Δ ص × $\frac{١}{م + خ}$

[م = $\frac{١}{١٠}$ ، خ = $\frac{٢}{١٠}$]

= - ١٠٠ × $\frac{١٠}{٣}$ = $\frac{١٠٠٠}{٣}$ = - ٣٣٣,٣ مليون جنيه

حالة (٤) : افترض نفس ارقام الحالة رقم (١) بالنسبة للاستثمار والصادرات اى ان Δ ث = + ١٠٠ مليون جنيه ، Δ ص = + ١٠٠ مليون جنيه

ولكن م = $\frac{٢}{١٠}$ ، خ = $\frac{٣}{١٠}$

فى هذه الحالة Δ ى = + ٢٠٠ × $\frac{١}{\frac{٢}{١٠} + \frac{٣}{١٠}}$ = ٢٠٠ × $\frac{١٠}{٥}$

= + ٤٠٠ مليون جنيه

وهكذا نرى بمقارنة الحالة رقم (١) ان الزيادة فى الدخل تقل كلما اتجه مجموع مـ + خـ الى الكبر .

ففى الحالة رقم (١) مـ +خـ = $\frac{٣}{١٠}$ وفى هذه الحالة (٤) مـ +خـ = $\frac{٥}{١٠}$

وفى الحالة رقم (١) نجد ان △ ى = + ٦٦٦,٦ مليون جنيه نتيجة زيادة فى الاستثمار والصادرات مقدارها الكلى ١٠٠ مليون جنيه .

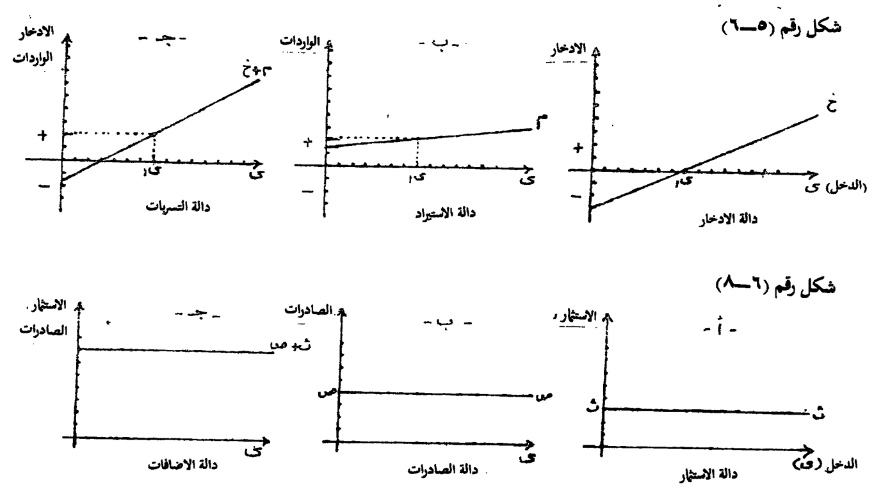
وفى هذه الحالة رقم (٤) نجد ان △ ى = + ٤٠٠ مليون جنيه نتيجة نفس الزيادة فى الاستثمار والصادرات .

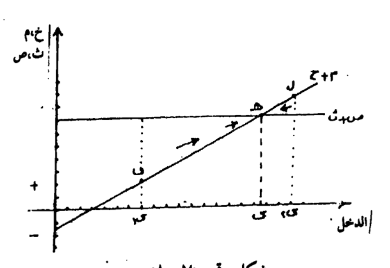
ونترك للقارىء ان يفترض ارقاما أخرى للميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار لكى يختبر الافتراض بنفسه .

وباستخدام الرسم البيانى نستطيع ان نشرح فيما يلى كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل فى ظروف التجارة الخارجية . وسوف نقوم بهذا العمل على عدة خطوات بغرض التوضيح .

أولا : نرسم دالة التسربات Leakages Function بمعرفة كل من دالتى الاستيراد والادخار . ويلاحظ اننا نقوم بجمع المدخرات + الواردات عند كل مستوى من مستويات الدخل جمعا جبريا لكى نستخرج دالة (م+خ) كما هو موضح فى الشكل رقم (٥ـ٨) .

ثانيا : نرسم دالة الاضافات Additions Function بمعرفة كل من دالتى الصادرات والاستثمار . ويلاحظ اننا نضيف مستوى الاستثمار الثابت عند مستويات الدخل المختلفة الى مستوى الصادرات وهو ايضا ثابت عند مستويات الدخل المختلفة لكى نستخرج دالة الاضافات (ص+ث) كما هو موضح فى الشكل رقم (٦ـ٨) .


شكل رقم (٥ـ٦)
الادخار
+
−
خ
ى١
ى (الدخل)
دالة الادخار
الواردات
- ب -
+
−
م
ى١
ى
دالة الاستيراد
الادخار
الواردات
- جـ -
+
−
م+خ
ى١
ى
دالة التسربات
شكل رقم (٦ـ٨)
الاستثمار
- أ -
ث
ث
الدخل (ى)
دالة الاستثمار
الصادرات
- ب -
ص
ص
ى
دالة الصادرات
الاستثمار
الصادرات
- جـ -
ث+ ص
ى
دالة الاضافات



شكل رقم (٧ــ٨)

تحديد المستوى التوازنى للدخل فى ظروف التجارة الخارجية

ثالثا : بمعرفة دالتى التسربات (م+خ) والاضافات (ص+ث) نستطيع ان نحدد المستوى التوازنى للدخل القومى فى ظروف الاقتصاد المفتوح كالآتى :

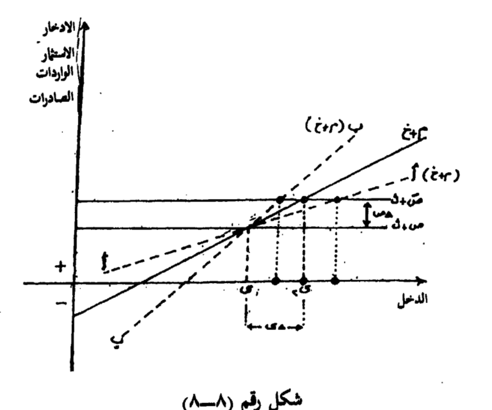
ويلاحظ من الرسم البيانى الاخير رقم (٧ــ٨) ما يلى :

١ ــ ان المستوى التوازنى للدخل ى قد تحدد بتقاطع دالتى الاضافات والتسربات عند النقطة هـ ، حيث ان عند هذه النقطة فقط نجد ان ص + ث = م + خ . ولا يمكن ان يتحدد المستوى التوازنى للدخل على يمين أو يسار هـ . فمثلا عند النقطة ل تكون التسربات اكبر من الاضافات اى ان : م + خ > ص + ث ولهذا لا يمكن ان يكون ى٢ ، دخلا توازنيا ويتعرض للانكماش . وكلما انكمش الدخل تحت مستوى ى٢ كلما ضاقت الفجوة بين التسربات والاضافات الى ان يتحقق التوازن عند ى . وبنفس الاسلوب نستطيع ان نثبت ان ف لا يمكن ان تكون نقطة توازن حيث ان عندها نجد الاضافات اكبر من التسربات اى ان : ص + ث > م + خ ، ولهذا لا يمكن ان يكون ى١ دخلا توازنيا ويبدأ

فى الارتفاع . وكلما ارتفع الدخل فوق مستوى ى١ كلما ضاقت الفجوة، بين الاضافات والتسربات الى ان يتحقق التوازن عند ى حيث ص + ث = م + خ .

٢ ـــ ان المستوى التوازنى للدخل سوف يتوقف دائما على ميل دالة التسربات والذى يتحدد بدوره بمجموع مـ + خـ . فلو افترضنا ان دالة التسربات كان اكثر أو اقل ميلا مما هى عليه فى الشكل السابق لتغير مركز الدخل التوازنى الى اليمين أو الى اليسار من ى . وتفسير هذا فى نظرية المضاعف ، حيث ان مضاعف التجارة الخارجية ما هو الا مقلوب ميل دالة التسربات = ($\frac{1}{\text{م + خـ}}$)

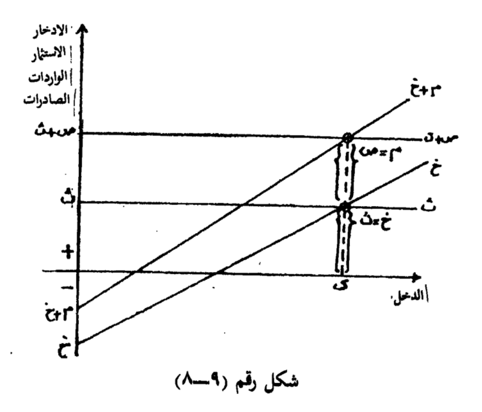
ولتوضيح الملحوظة الاخيرة بيانيا نفترض مثلا زيادة الصادرات بالمقدار △ ص بينما بقى الاستثمار ثابتا على ما هو عليه . فى هذه الحالة تنتقل دالة الاضافات الى اعلى بالمقدار △ ص ويتحدد مستوى توازنى جديد للدخل القومى . وكما هو موضح بالشكل رقم (٨ــ٨) نجد ان الدخل ينتقل من المستوى ى الى المستوى ى٢ على اثر الزيادة التى حدثت فى الصادرات . ويلاحظ انه لو كانت دالة التسربات اكثر انحدارا مثل الوضع ب ب لتحدد الدخل عند مستوى اقل من ى٢ . ففى هذه الحالة نجد ان مجموع مـ + خـ اكبر نسبيا وبالتالى فان المضاعف $\frac{1}{\text{مـ + خـ}}$ اصغر نسبيا . وكذلك لو ان دالة التسربات اقل انحدارا مثل الوضع أ أ فان الدخل التوازنى يتحدد عند مستوى اكبر من ى٢ لان م + خـ اصغر نسبيا وبالتالى فان مضاعف التجارة الخارجية $\frac{1}{\text{مـ + خـ}}$ اكبر نسبيا .



شكل رقم (٨ـــ٨)

٣ ـــ ويلاحظ اخيرا انه عند المستوى التوازنى للدخل الذي يتحدد بشر ط : ص + ث = م + خ فان التوازن قد يتحقق ايضا فى داخل الاقتصاد بين الادخار والاستثمار وفى ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات . انظر الشكل التالى رقم (٩ـــ٨) ولكن هذا الوضع التوازنى قد لا يتحقق بالضرورة . ذلك لان تحقيق التوازن الكلى فى حالة الاقتصاد المفتوح لا يقتضى بالضرورة تحقيق التوازن بين خ ، ث من جانب وبين ص ، م من جانب آخر .

فقد لا تتساوى الصادرات مع الواردات ولا يتساوى الاستثمار مع الادخار ومع ذلك يتحقق التوازن طالما ان مجموع ص+ث = م+خ . فاذا زادت الصادرات عن الواردات فى سنة ما بمقدار ٣٠ مليون جنيه



شكل رقم (٩ــ٨)

وكانت المدخرات (فى نفس السنة) اكبر من الاستثمارات بنفس المقدار تحقق التوازن الكلى .

مثال، آخر : اذا حدث وزادت الواردات عن الصادرات فى احدى السنوات بمقدار ٥٠ مليون جنيه ولكن الاستثمار كان يفوق المدخرات (فى نفس السنة) بنفس المقدار فان التوازن الكلى يتحقق .

ويفهم من هذا ان بالامكان تغطية آثار العجز فى الميزان التجارى (م > ص) على الدخل القومى بزيادة الاستثمار فوق مستوى الادخار بنفس مقدار العجز . وكذلك فان تكوين الفائض فى الميزان التجارى (ص > م) يسمح بزيادة مستوى الادخار فوق مستوى الاستثمار فى سبيل تحقيق توازن الدخل القومى . وهكذا نرى ان ادخال التجارة الخارجية فى الحسبان يمكن ان يخل بشروط التوازن الداخلى بين الادخار والاستثمار (خ = ث شرط التوازن فى

الاقتصاد المغلق) ومع ذلك يظل تحقيق التوازن للاقتصاد ككل (النشاط الاقتصادى الداخلى والخارجى) ممكنا بسبل أخرى .

الانعكاسات الخارجية للواردات والصادرات :

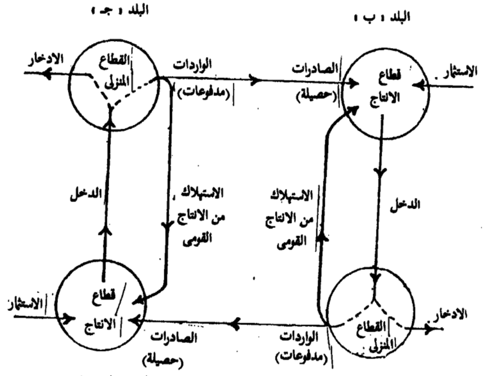
عرفنا من التحليل السابق ان الواردات تعتبر تسربا من تيار الدخل القومى وانه كلما ارتفع الميل الحدى للاستيراد كلما انخفضت قيمة مضاعف التجارة الخارجية وقلت الزيادة التبعية فى الدخل نتيجة زيادة معينة فى الصادرات . أما الصادرات من الناحية الأخرى فليس بينها وبين الواردات اية علاقة وهى تتحدد بعوامل مستقلة عن الدخل القومى للبلد ويؤدى نموها الى نمو هذا الدخل بفعل مضاعف التجارة الخارجية .

الا ان هذا التحليل لاثر كل من الواردات والصادرات على الدخل القومى لبلد ما يغفل الآثار الخارجية للتجارة الخارجية وانعكاسات هذه الآثار على الدخل . ودراسة هذه الآثار الخارجية للواردات والصادرات وانعكاساتها على الدخل القومى تؤكد انهما ليستا تجارتين منفصلتين كما يصور تحليلنا السابق .

لنأخذ أولا حالة بلدين ب ، جـ ولنتسائل ماذا يحدث لو أن صادرات ب الى جـ استمرت فى الزيادة بينما استمرت واردات ب من جـ فى التناقص . وفقا لتحليلنا فى الصفحات السابقة من هذا الفصل ينتعش الدخل القومى للبلد ب ويزيد زيادات متتالية بفعل مضاعف التجارة الخارجية . اما بالنسبة للبلد جـ حيث تزداد وارداته وتتناقص صادراته فان الدخل القومى سوف يتعرض للتناقص بفعل مضاعف التجارة الخارجية الذى يعمل فى صورة عكسية . واذا اكتفينا بهذا القدر من التحليل فاننا نكون قد اغفلنا تماما بحث الانعكاسات الخارجية للتجارة الخارجية . فالواقع ان زيادة صادرات ب الى جـ ومن ثم زيادة الدخل القومى للبلد ب سوف تؤدى الى زيادة وارداته من جـ حيث ان م = د (ى) ، وحيث ان واردات ب من جـ هى صادرات جـ فان الدخل القومى لهذا البلد ينتعش ايضا . ونستطيع ان نضع هذا التقرير نفسه من وجهة جـ فنقول ان وارداته من ب لن تؤدى بصفة مستمرة الى انكماش دخله . حيث ان هذه الواردات (=

صادرات ب) سوف تؤدى الى زيادة الدخل القومى للبلد ب فتعمل على زيادة وارداته من جـ (= صادرات جـ) فتؤدى الى زيادة دخل جـ ... وبوجه عام نقول ان واردات كل بلد دالة لدخله القومى بينما ان صادراته دالة لدخل البلد الآخر . هذا الاعتماد الدولى المتبادل International Interdependence يعنى ان نمو الصادرات لاى بلد يرتبط بنمو وارداته .

والرسم التالى رقم (١٠ ـ ٨) يبين صورة التدفقات الدائرية للدخول القومية النقدية لبلدين ب ، جـ وكيفية اتصال هذه التدفقات النقدية عن طريق التجارة الدولية . فالانفاق على الواردات من ناحية ب يعد حقا تسربا من تيار دخله القومى ولكنه يؤدى الى انعاش الدخل القومى للبلد جـ ، فيزداد انفاق الأخير على الواردات (م = د (ى)) وهذا يعد تسربا من تيار دخله ولكنه يؤدى الى انعاش دخل ب فتزداد وارداته من جـ ... وهكذا .



شكل (١٠ ـ ٨) التدفقات الدائرية للدخول القومية واتصالها عن طريق التجارة الدولية

ونفس النتيجة التى توصلنا اليها بالنسبة لبلدين يمكن تعميمها على عدد اكبر من بلدان العالم . وعموما اذا كان الانفاق على الواردات يعتبر عنصر من عناصر التسرب ويتسبب فى انكماش الدخل القومى فى البلدان المستوردة ، فان هذا الانفاق نفسه له أثر آخر على المستوى الدولى حيث يعتبر عنصر من عناصر الاضافة الى تيار الدخل القومى فى البلدان التى قامت بالتصدير . فينتعش الدخل القومى فى البلدان المصدرة بفعل مضاعف التجارة الخارجية وما يلبث ان ينعكس أثر هذا الانتعاش فى شكل زيادة فى الواردات من البلدان التى استوردت أولا .. وهكذا .

وحينما نأخذ فى اعتبارنا الآثار الخارجية للواردات والصادرات وانعكاسات هذه الآثار على الدخل القومى للبلد فاننا نقترب كثيرا من الواقع العملى ونبتعد عن الصورة الأولية البسيطة التى وصلنا اليها من قبل . ومما لاشك فيه ان معادلة مضاعف التجارة الخارجية سوف تختلف فى الحالة الاخيرة عن الحالة الاولى التى افترضنا فيها ضمنا عدم وجود اية انعكاسات خارجية للواردات والصادرات . ونموذج المضاعف فى الحالة الاخيرة يسمى « مضاعف التجارة الخارجية مع الانعكـــاسات الخارجيـــة Foreign Trade Multiplier with Foreign Repercussions .

وفى هذا النموذج نجد ان تغير الدخل فى بلد ما تبعا لتغير معين فى الصادرات أو فى الاستثمار لن يتحدد فقط بالميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار اللذان يخصان هذا البلد وانما ايضا بالميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للادخار اللذان يخصان البلد الآخر أو البلدان الأخرى التى يتعامل معها . ولذلك بدلاً من ان يكون المضاعف « ض » ممثلا فى الصيغة البسيطة $\frac{1}{\text{مـ} + \text{خـ}}$ نجده يتخذ صيغاً أخرى تجمع بين الميول الحدية للاستيراد والادخار الخاصة بالبلد وبالعالم الخارجى .

وحيث قد تختلف الظروف التى تسبب عملية التضاعف فى الدخل تختلف ايضاً الصيغ التى يتخذها مضاعف التجارة الخارجية . وبدون الدخول فى

عمليات اشتقاق رياضية لصيغة المضاعف فى حالة الانعكاسات الخارجية نعرض لصيغتين تتحققان فى حالتين :

الأولى : حينما تنبعث زيادة الدخل المتتالية للبلد من زيادة صادراته للبلد الآخر (أو للعالم الخارجى) مع حدوث نقص مساو فى الانفاق الداخلى للبلد الآخر (أو العالم الخارجى) على الاستهلاك .

وصيغة المضاعف « ض » فى هذه الحالة بالنسبة للبلد « ب » هى :

$$\text{ض}_{\text{ب}} = \frac{1}{\text{خـ ب} + \text{مـ ب} + \text{مـ جـ} \left(\text{خـ ب} / \text{خـ جـ} \right)}$$

والحرف ب يشير إلى البلد (ب) التى زادت صادراتها وسوف يزداد دخلها بشكل متضاعف . أما الحرف جـ فيشير إلى البلد الآخر (أو بقية العالم) . بينما ان خـ ، مـ فيشيران كما علمنا من قبل إلى الميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستيراد على الترتيب . فمثلا مـ جـ الميل الحدى للاستيراد فى البلد جـ (أو بقية العالم) ، خـ ب الميل الحدى للادخار فى البلد ب ، وهكذا .

الثانية : حينما تنبعث زيادة الدخل المتتالية للبلد من زيادة تلقائية فى انفاقه الاستهلاكى أو الاستثمارى (أو الحكومى اذا سمحنا بتغير هذا) أو فى ظل ظروف زيادة واردات البلد الآخر جـ (أو واردات بقية العالم) وتكون هذه الزيادة فى الواردات ممولة مثلا عن طريق التوسع فى الائتمان المصرفى . وصيغة المضاعف « ض » فى هذه الحالة بالنسبة للبلد ب هى :

$$\text{ض}_{\text{ب}} = \frac{1 + \left(\text{مـ جـ} / \text{خـ جـ} \right)}{\text{خـ ب} + \text{مـ ب} + \text{مـ جـ} \left(\text{خـ ب} / \text{خـ جـ} \right)}$$

ويلاحظ ان قيمة المضاعف فى الحالة الثانية ستكون اكبر بالمقارنة بالحالة الأولى[1] .

---

(۱) لمزيد من التفاصيل/للدارس المتخصص انظر :

Kindleberger , C.P : International Economics , 4th ed . Home wood III , R.D. Irwin , 1968 . Chapter 16 and Appendix G .

اثر المعاملات الجارية الأخرى على الدخل القومى :

قمنا حتى الآن بتحليل اثر الصادرات والواردات على الدخل القومى فما هو أثر المعاملات الاقتصادية الأخرى التى يسجلها ميزان المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات ؟ سنقوم فيما يلى بتحليل أثر هذه المعاملات على اساس الفروض المبنسطة التى اعتمدنا عليها خلال هذا الفصل .

اذا كنا قد فهمنا من تحليلنا السابق اننا نعنى بالصادرات والواردات ذلك الجانب المنظور فقط (اى الميزان التجارى) فاننا نستطيع الآن ان نجمل ايضا الجانب غير المنظور (**صادرات وواردات الخدمات**) ، ونطبق عليه نفس النتائج التى توصلنا اليها . فالصادرات غير المنظورة تماما مثل الصادرات المنظورة تؤدى الى زيادة الدخل لانها تمثل اضافات الى تدفقه الجارى فدخل قناة السويس فى مصر من عوائد مرور السفن هو حصيلة صادرات خدمات المجرى المائى . وهو يؤدى الى زيادة الدخل تماما كما يؤدى تصدير القطن المصرى مثلا . ويمكن اخذ امثلة اخرى كثيرة مثل دخل شركات الطيران الوطنية أو دخل المشروعات السياحية وانفاق السياح الاجانب داخل البلد عموما . كل هذه صادرات غير منظورة وتؤدى لزيادة الدخل القومى تماما كما تؤدى الصادرات السلعية . وفى بعض البلاد مثل لبنان يزيد الاعتماد جدا على الصادرات غير المنظورة وبالتالى يزيد اعتماد الدخل القومى عليها . وبطريقة متشابهة يمكن تصور وضع الواردات غير المنظورة واثرها على الدخل القومى . فانفاق المواطنين على السياح خارج البلد هو استيراد لخدمات اجنبية . وكذلك استخدام المواطنون لشركات النقل والملاحة والطيران الاجنبية يؤدى الى تسربات من تيار الدخل القومى ومن ثم الى انكماشه . ومع ذلك فان الانعكاسات الخارجية فى ظروف الاعتماد الدولى المتبادل والنمو المضطرد للتجارة الدولية كفيلة بموازنة هذه الآثار الانتعاشية والانكماشية معا .

ولدينا ايضا فى ميزان المعاملات الجارية بند **الايرادات الرأسمالية المحولة من والى الخارج** . والايرادات المحولة من الخارج هى ثمار الاستثمار القومى فى الخارج-

وهى تضيف الى تيار الدخل القومى اذا تم انفاقها على الخدمات والاستهلاك او على الاستثمار وهى بهذا تؤدى الى زيادة الدخل[1] . اما اذا ادخرت هذه الايرادات فان اثرها على الدخل سوف يكون محايدا فهى لن تؤدى الى زيادته كما انها لن تؤدى الى انكماشه حيث انها لم تقتطع اصلا من تدفقاته الجارية . ولكن فى هذه الحالة نقول ان الاستثمار القومى فى الخارج او القروض التى اعطيت لبلدان اجنبية فى فترة ماضية لا تساهم فى زيادة الدخل القومى فى الحاضر . وهذه النتيجة غير مرغوبة فى حد ذاتها . اما الايرادات الرأسمالية المحولة الى الخارج فان لها أثرا عكسيا على الدخل القومى فهذه الايرادات وهى غالبا الفوائد والارباح على رأس المال الاجنبى فى الداخل تقتطع مباشرة من الدخل الجارى . فهى لذلك تسربات مباشرة من تيار الدخل واثرها لن يختلف عن اثر الانفاق على الواردات المنظورة وغير المنظورة او الادخار .

اثر المعاملات الرأسمالية الطويلة الاجل على الدخل القومى :

سبق أن تكلمنا عن المعاملات الرأسمالية الطويلة الاجل فى ميزان المدفوعات الدولية . وهى تضم كما نعلم فى الجانب الدائن القروض الطويلة الاجل التى يتسلمها البلد من الاجانب كما تضم ايضا التحويلات الرأسمالية الاجنبية الطويلة الاجل لغرض الاستثمار المباشر داخل البلد (الاستثمار الاجنبى المباشر وهو ذلك الاستثمار الذى يدار مباشرة بواسطة الاجانب القائمين به ــ مثل شركات البترول الاجنبية فى البلاد العربية ــ فيتحملون مسئولية اعماله وينالون نتائجه) . ونجد فى الجانب الدائن ايضا التحويلات الرأسمالية التى يحصل عليها البلد الدائن من الخارج سدادا لقروض كان قد اعطاها فى الماضى لدول اجنبية . ولا حاجة الى ان نقرر أن أثر هذا النوع الاخير من التحويلات الرأسمالية على الدخل القومى لن يختلف عن اثر الايرادات الاستثمارية المحولة من الخارج . فهذه لو تم انفاقها على الاستهلاك أو الاستثمار داخليا لأدت إلى زيادة الدخل القومى . اما ادخارها أو

(١) بافتراض مرونة جهاز الانتاج ووجود موارد اقتصادية معطلة فان زيادة الانفاق الاستثمارى او الاستهلاكى بشكل مستقل عن الدخل (نتيجة لتدفقات نقدية من الخارج مثلا) تؤدى الى زيادة الطلب الكلى ومن ثم يرتفع المستوى التوازنى للدخل القومى .

انفاقها على الاستيراد فسوف يكون له اثرا محايدا على الدخل القومى فى السنة التى ترد فيها من الخارج حيث انها لم تتسرب اصلا من تيار الانفاق الجارى (بفرض ثبات عدد من العوامل الأخرى) .

أما بالنسبة لاثر القروض الاجنبية والاستثمار الاجنبى المباشر فالامر يختلف . فاذا ما استخدم القرض فى اقامة مشروع يدر عائدا مباشرا (وهذا للتفرقة عن المشروعات الاستثمارية التى لا تدر عوائد مباشرة مثل مشروعات رأس المال الاجتماعى — التعليم والصحة مثلا) فانه يؤدى الى زيادة الدخل القومى مثل الاستثمار القومى والزيادة فى الصادرات . اما اذا انفق القرض الاجنبى على مشروعات رأس المال الاجتماعى فان تأثيره على الدخل القومى خلال الفترة الأولى يحدث عن طريق زيادة الاستهلاك كنتيجة لانفاق العاملين الجدد بهذه المشروعات . أما فى الاجل الطويل فان تأثير هذا النوع من الانفاق على الدخل القومى يظهر فى صورة غير مباشرة اذا حقق نجاحا فى رفع الكفاءة الانتاجية للعمال وللمشروعات الانتاجية داخل البلد ، ويزداد هذا الأثر اذا حقق نجاحا فى زيادة الصادرات إلى العالم الخارجى .

وهناك ايضا القروض الاجنبية المقيدة — وذلك حينما يقوم البلد الدائن بتقييد حرية البلد المدين فى انفاق مبلغ القرض . فمثلا قد يشترط البلد الدائن ان يقوم البلد المدين باستيراد ما يلزمه من سلع استثمارية من سوقها ، أو قد يشترط البلد الدائن ان ينفق القرض كله على شراء سلع استهلاكية من عندها . وفى الحالة الاولى فأن تقييد القروض لن يؤثر كثيرا على فعاليته بالنسبة الى زيادة الاستثمار وزيادة الدخل القومى اما فى الحالة الاخيرة حينما يقيد استخدام القرض على الاستهلاك ، فان تقييد القرض سوف يجعله غير ذى فائدة اطلاقا للنشاط الاقتصادى القومى بل قد يؤدى الى انكماش الدخل اذا ما أدى استيراد السلع الاجنبية الممولة بقيمة القرض الى كساد مبيعات الانتاج القومى .

وقد تكلمنا فى كل ما سبق عن اثر القروض الاجنبية ولم نتكلم بعد عن اثر الاستثمار الاجنبى المباشر وهو الصورة الاخرى للاستثمار الاجنبى . واثر الاستثمار

الاجنبى المباشر على الدخل القومى تماما مثل اثر الاستثمار القومى .. ولقد ارتبط هذا النوع من الاستثمار تاريخيا بالاستثمار الخاص (الافراد او الشركات الاجنبية وليس الحكومات الاجنبية) كما انه تركز غالبا فى استغلال الثروات الطبيعية : مثل المزارع الخصبة الواسعة والمناجم الغنية بالثروات المعدنية وحقول البترول . وفى معظم هذه الحالات حقق الاستثمار الاجنبى المباشر ارباحا طائلة ولكن آثاره الانتعاشية لم تنتشر الى بقية النشاط الاقتصادى للبلد . ذلك لان المستثمر الاجنبى كان يعيد استثمار ارباحه بنفس النشاط القائم أو يقوم بتحويلها الى الخارج ولم يحاول المخاطرة باقامة استثمارات فى اية انشطة انتاجية أخرى داخل البلد . ومع ذلك ففى بعض الحالات الأخرى ساهم الاستثمار الاجنبى المباشر فى اتساع دائرة النشاط الاقتصادى والى نمو الدخل القومى نموا ملحوظا . ومثال هذه الاستثمارات البريطانية فى أستراليا وكندا وأمريكا خلال القرن التاسع عشر والاستثمارات الامريكية فى المانيا الغربية واليابان فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وفى الجانب المدين نجد التحويلات الرأسمالية الى خارج البلد . وقد تتم هذه فى شكل قروض أو استثمارات مباشرة فى الخارج . فاذا تصورنا ان هذه التحويلات تستلزم ادخاراً اضافياً من تيار الدخل الجارى سهل علينا ان نعرف تأثيرها على تيار الانفاق الكلى . فهى مثل المدخرات تمثل تسربا من تيار الدخل القومى ومن ثم تؤدى الى انكماشه . اما اذا كانت مثل هذه التحويلات الرأسمالية الى الخارج مقتطعة من ادخارات سابقة يكتنزها البلد فى شكل احتياطيات من الذهب النقدى والعملات الأجنبية وغير ذلك من الاصول السائلة فان الأمر سوف يختلف . فالأثر فى هذه الحالة الاخيرة يقع على صافى مركز الاحتياطيات الدولية السائلة لدى البلد ولن يتأثر الدخل القومى الجارى . أما فى الاجل الطويل فقد يؤدى منح القروض للبلدان الاجنبية الى انتعاش اقتصادياتها ومن ثم زيادة وارداتها من الخارج وغالبا ما يكون للبلد الدائن نصيب كبير فى مثل هذه الزيادة .

وهناك فى الجانب المدين ايضا التحويلات الرأسمالية التى تتمثل فى سداد اقساط القروض التى سبق الحصول عليها من الخارج . وفى حالة نجاح البلد فى استخدام القروض الاجنبية التى حصل عليها فى الماضى فانه سوف يحقق زيادة فى

الإنتاج القومى وفى الصادرات من هذا الانتاج . وسداد أصول القروض الاجنبية فى هذه الحالة يستلزم تصرف بعض مكتسبات النقد الاجنبى فى شكل تحويلات رأسمالية للبلد الدائن . ولا نستطيع ان نقول ان هذا الاثر سيء أو غير مرغوب ، ذلك لان الاثر الانتعاشى للقرض فى مجال تنمية الانتاج القومى والصادرات ومكتسبات النقد الاجنبى يفوق الاثر الانكماشى الناشيء عن ضرورة سداد اصول القرض فى فترات الاستحقاق . أما فى حالة عدم النجاح فى استخدام القرض الاجنبى فى تنمية الانتاج القومى والصادرات فأن سداد الاصول فى فترات الاستحقاق يستلزم الاقتطاع عن مكتسبات النقد الاجنبى التى لم تحقق نموا أو قد يستلزم الاقتراض من الخارج مرة أخرى ، ومن ثم يتدهور صافى مركز الاحتياطيات الدولية السائلة لدى البلد . فاذا تكرر مثل هذا الوضع و / أو اذا كان حجم الدين الاجنبى كبيرا اصلا فان آثاره الانكماشية على النشاط الاقتصادى الداخلى للبلد قد تصبح خطيرة للغاية .

ولعلنا قد استطعنا الآن تكوين فكرة واضحة عن اثر الاستثمار الاجنبى (سواء تم عن طريق الاقتراض أو عن طريق تحويلات رأسمالية مباشرة لحساب المستثمرين الاجانب المقيمون داخل البلد) على الدخل القومى . فالاستثمار الاجنبى تماما مثل الاستثمار القومى يمثل اضافات الى تيار الدخل القومى ويؤدى الى زيادته بشكل متضاعف فى الفترات الزمنية التالية فى حالة نجاحه . الا ان وضع الاستثمار الاجنبى يختلف عن الاستثمار القومى فى انه يستلزم تحويل جزء من الدخل القومى الى الخارج فى شكل فوائد وأقساط فى حالة القروض أو فى شكل ارباح فى حالة الاستثمار المباشر . ولقد ناقشنا أثر هذه التحويلات الرأسمالية الى خارج البلد على الدخل القومى وكيف انها تمثل تسربات من تيار هذا الدخل تؤدى فى حد ذاتها الى انكماشه تماما مثل الادخار أو الانفاق على الواردات . ومع ذلك فلا نستطيع ان نحكم اذا ما كانت هذه الآثار سيئة او غير مرغوبة أم لا قبل ان نقدر الآثار الانتعاشية للاستثمار الاجنبى ونعرف اذا ما كانت تفوقها أم لا .

ويلاحظ عموما ان معظم البلدان المدينة تنتمى لفئة البلدان المتخلفة التى تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية . وهذه البلدان تعانى من ندرة نسبية شديدة فى رؤوس الاموال بسبب ظروف التخلف الاقتصادى ، فاذا ما شرعت فى التنمية الاقتصادية واجهت أحد طريقين : اما الرضا باهداف انمائية محدودة تتناسب مع قدرتها التمويلية الذاتية مع العمل على تنمية هذه تدريجيا ، أو الرغبة فى تحقيق اهداف طموحة اعتمادا على رأس المال الاجنبى . فاذا استلزم الامر الاعتماد على التمويل الاجنبى للتنمية الاقتصادية فان من الضرورى تقدير الآثار المترتبة على الدخل القومى فى الفترات التالية للحصول عليه . ولابد من عمل تفرقة كما رأينا بين الاقتراض والاستثمار الاجنبى المباشر . فالقرض الاجنبى يستلزم دفع الفوائد والاقساط فى السنوات التالية لاقتراضه . وهذا يتم سواء كان القرض قد أدى الى زيادة الدخل القومى أم لا ، لان اتفاقية القرض تمثل التزاما دوليا يجب الوفاء به . فاذا كان القرض قد استثمر استثمارا غير ناجحا فان عبئه على الدخل القومى سيصبح كبيرا لان التسربات من هذا الدخل وفاء باستحقاقات القرض تكون اكبر من الاضافات اليه . وبالعكس كلما ادى القرض الى زيادة الدخل القومى ومكتسبات النقد الاجنبى ، وكانت هذه المكتسبات تفوق مدفوعات الفوائد واقساط القرض المستحقة كلما ازدادت مساهمته الفعلية فى التنمية الاقتصادية .

ويلاحظ ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تنقذ البلدان المتخلفة من التفكير فى كل هذه المشاكل المتعلقة بالاقتراض من الخارج . فالمستثمر الاجنبى يأتى برأسماله ومعداته وخبرته الفنية والادارية ويقوم بانشاء الاستثمار على مسئوليته ، فان فشل الاستثمار فلن يتحمل البلد اية خسائر ــ فليس هناك أصول وفوائد مستحقة مثل القروض ــ وان حقق نجاحا فان جزءا من الدخل الجديد وهو ربح المستثمر الاجنبى قد يحول الى الخارج (أو قد يعاد استثمار الربح داخليا كما حدث فى العديد من الحالات تاريخيا) . وعلى ذلك فان الاضافات الى تيار الدخل القومى لابد ان تكون اقل من التسربات منه فى حالة الاستثمار الاجنبى المباشر ويستمر هذا الاثر الانتعاشى طالما لم يقم المستثمر بتصفية اعماله وتحويل رأسماله الى خارج البلد . ولكن هناك مخاطر واضرار فى الاعتماد على الاستثمار الاجنبى المباشر

اعتمادا كبيرا أو كليا . فهناك مخاطر سياسية تنشأ عن الاستثمار الاجنبى المباشر فى حالة توسعه حيث قد يسعى المستثمرون الاجانب الى السيطرة بطريق أو بآخر على الاقدار السياسية للبلد وذلك للمحافظة على مصالحهم الاقتصادية من التأميم أو المصادرة أو ضمانا لبقاء حقوقهم فى تحويل ارباحهم الى الخارج أو بهدف تخفيض الضرائب والرسوم أو الاتاوات التى يدفعونها لحكومة البلد . وهناك مخاطر اقتصادية تتمثل فى الاعتماد على الاستثمار الاجنبى المباشر اعتمادا كبيرا أو كليا لان هذا النوع من الاستثمار يتركز بطبيعته فى نواحى النشاط الاقتصادى المرتفعة الربحية فقط ، فلا يمكن مثلا ان يساهم فى انشاء تلك الصناعات التى تتوافر لها مقومات النجاح والكفاءة النسبية المرتفعة فى الزمن الطويل . وبذلك فهو لن يساهم اطلاقا فى وضع الاسس السليمة للتنمية الاقتصادية .

مراجع الفصل الثامن :

1 - P.T. Ellsworth , The International Economy , (Macmillan , London , N. York , 1969) . Chapters 16, 17 and 30

2 - C. Kindle berger , International Economics (4th Edition , Homewood , Illinois , 1968) , Chapter 16 .

3 - R.G. Lipsey , An Introduction to Positive Economics , (London 1963) , Chapter 37 .

* فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى (القاهرة ١٩٦٩) الفصل السادس .

الفصل التاسع

السياسة التجارية والمكسب من التجارة الخارجية

السياسة التجارية Trade Policy

يتعرض نشاط التجارة الخارجية فى مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب اجهزة الدولة التى تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التى تواجهه على المستوى الدولى أو على المستوى الأقليمى بين مجموعة من البلدان . ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية كما تعرف على مستوى أى بلد من البلدان ، وكل مايلحق بها من أساليب واجرءات تنظيمية تستنبط أو تتبع من جهة السلطات المسئولة فى الدولة لتنفيذها . يمكن أن تسمى **بالسياسة التجارية** . وليس هناك أى أختلاف فى أن **الهدف الاساسى** للسياسة التجارية فى أى بلد **هو العمل على تحقيق المصلحة القومية فى نشاط التجارة الخارجية** . الا أن هذا الهدف الذى يمثل حجر الزاوية فى بناء اية سياسة تجارية لن يكون للاسف هدفا واضحا لاجدال فيه كما قد يظن القارىء المبتدىء لأول وهلة . فمن وجهة نظر **الدوليين** Internationatists على اختلاف مذاهبهم نجد أن المصلحة القومية لاى بلد تعتبر جزءاً لايتجزأ من مصلحة العالم ككل ، ولذلك لايصح عندهم أن يطغى التفكير القومى الضيق الافق أو « المحلى » على التفكير فى مصلحة المجتمع الدولى . وبالتالى لن تكون هناك أية سياسات عامدة تستهدف تحقيق المصلحة القومية للبلد على حساب البلدان الأخرى التى تشترك معها فى نفس الأهداف . بل أن تحقيق مصلحة المجتمع الدولى يمثل هدفا أساسيا يسعى اليه الجميع ، فإذا تحقق هذا الهدف تحققت معه تلقائيا المصالح القومية للبلدان المختلفة . ووفقا لهذه النظرة الدولية « المثالية » التى تعالج العالم على أنه وحدة واحدة ينبغى أن ترسم السياسة التجارية لأى بلد بشكل يرمى إلى تحقيق أقصى درجات التكامل مع بقية البلدان . ومن ثم

يمكن أن نتصور أن يتم فى تلك الحالة تحرير مختلف السلع والخدمات وعناصر الأنتاج من اية عقبات تعوق تحركاتها من بلد لآخر . وكذلك الاتفاق على تنظيمات نقدية دولية من نوع أو آخر ، وارساء قواعد المؤسسات والاجهزة الكفيلة بمراقبة هذه الاوضاع والمحافظة عليها . هذه النظرة المثالية ولم تتحقق فى أى عصر من العصور الآن وربما لن تتحقق مستقبلا ايضا فى اعتقاد الكثيرين . ومع ذلك يجدر بنا أن نذكرها حيث يتحقق لبلدان العالم حينما تسعى اليها بدرجة أو أخرى الاقتراب من ظروف الاقتصاد الدولى الكامل حيث يمكن أن تسود أكبر درجة ممكنة من الرفاهة الاقتصادية للمستهلك فى أى مكان كان .....

أما **القوميون** Nationalists على اختلاف الوانهم فى أى بلد فانهم لاينظرون الى العالم الا على أنه مجموعة من الدول المتنافسة أو المصالح القومية المستقلة . ومن ثم فإن هدف تحقيق المصلحة الاقتصادية القومية لبلدهم هو الهدف الاساسى وينبغى السعى اليه ولو على حساب التعدى على المصالح القومية للبلدان الأخرى إذا اقتضى الأمر . هذا مبدأ مقرر عندهم والخروج عنه قد يعتبر تخليا عن القومية أو مبادىء الوطنية . وبالتالى فمن الممكن أن تتصور السياسة التجارية فى ظل هذه الظروف تعمل على تقييد حركة السلع والخدمات وعناصر الانتاج من أو إلى البلد تقييدا معتدلا أو متشددا وفقا للهدف القومى والرغبة فى تحقيقه . ومع ذلك فليس هناك مايمنع من أن تحتوى السياسة التجارية فى هذه الحالة على استثناءات تتضمن تحرير مجالات معينة من التجارة الخارجية مع بعض البلدان أو فى بعض الظروف الاقتصادية إذا كان هذا من مستلزمات تحقيق الهدف القومى فى فترات معينة ....

وتدلنا التجربة التاريخية على أن أرتفاع موجة القومية خلال ظروف معينة كان دائما يؤدى إلى وضع السياسات التجارية الهادفة الى تحقيق المصلحة الاقتصادية القومية بشكل متطرف ، ربما بتقييد التعامل الاقتصادى الخارجى إلى أقصى الحدود أو ربما على حساب تحطيم المصالح الاقتصادية للبلدان الأخرى ، ولما كان لدى مختلف شعوب العالم دائما استعداد طبيعى للمعاملة بالمثل أو للأخذ بالثأر فى هذه الأحوال فقد ترتب على مثل هذه السياسات الضيقة الأفق سياسات مماثلة

لها أو أشد منها تطرفا مما تسبب فى تقطيع اوصال العلاقات الاقتصادية الدولية وتدهور التجارة الدولية بل وتعريض كيان العالم للخطر . ونستطيع أن نجد أمثلة على هذا النمط من التصرفات خلال عصر الرأسمالية التجارية فى القرون مابين السادس عشر والثامن عشر وكذلك فى المجتمع الأوربى خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية فى القرن العشرين .

ومع ذلك فقد ساهمت التجارب القاسية التى خاضتها دول العالم فى الحروب (خاصة تجربتى الحرب العالمية الأولى والثانية) فى افهام السياسيين والشعوب على حد سواء أن ممارسة السياسات القومية المتطرفة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية لايؤدى فى النهاية الا إلى الدمار . ولم يكن قيام « عصبة الأمم » League of Nations فيما بعد الحرب العالمية الأولى الا انعكاس لتجربة هذه الحرب وتعبير عن رغبة البلدان الغربية المتنافسة فى وضع بعض قواعد التعاون الدولى ..... ثم كان فشل هذه المنظمة فى اداء مهمتها وانهيارها فيما بعد انعكاس واضح للمشاكل الاقتصادية والسياسية العديدة التى مر بها العالم فيما بين الحربيين وفشله فى حل هذه المشاكل على أسس دولية ، ومن ثم عود جامح إلى السياسات القومية المتطرفة . ونشبت الحرب العالمية الثانية وصاحبها ماصاحبها من دمار وخراب خاصة فى أوربا . وفيما بعدها اتجه العالم باكمله إلى وضع اسس افضل للتعاون الدولى عن طريق انشاء منظمة الأمم المتحدة United Nations ولاشك أن هذه المنظمة تعانى من ضعف هيكلى وقدرة محدودة على التصرف بسبب الظروف الواقعية التى يعيش فيها عالمنا المعاصر وبالفعل فى الصراعات الدولية بمختلف اشكالها ودرجاتها وفى المتناقضات الصارخة فيما بين اغلبية من سكان العالم يعيشون فى حالة تخلف اقتصادى ملموس وبين اقلية مرفهة فى عدد محدود من بلدان العالم . ولكن مع التسليم بكل هذا فان منظمة الأمم المتحدة وماتفرع عنها من مؤسسات عديدة تعمل فى ميادين الاقتصاد والتمويل والمساعدات الفنية والتعليم والصحة والتغذية قد ساهمت بالفعل فى وضع البذور الأولى السليمة لخلق مجتمع دولى متكامل . ولاشك أن وجهة النظر الدولية المثالية التى تنادى بالتكامل مابين الأهداف الاقتصادية القومية للبلدان المختلفة قد

وجدت بعض الدعم فى هذه المجهودات الدولية المتكاملة . كما أنها وجدت دعما فكريا ايضا من جانب النظرية الاقتصادية التى ساهمت بشكل متزايد فى القاء الضوء على حقيقة الاعتماد المتبادل Interdependence فى ميدان الاقتصاد الدولى (كيف أن المصالح القومية الاقتصادية للبلدان المختلفة تعتمد على بعضها البعض) وفى اقتراح الاساليب المؤدية إلى تنظيم هذا الاعتماد المتبادل وتنميته فى مختلف العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولكن مع زيادة حدة مشكلة التخلف الاقتصادى فى غالبية بلدان العالم والحاجة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية برزت اتجاهات جديدة مميزة فى مجال السياسات التجارية يمكن تسميتها عموماً بالاتجاهات الواقعية . هذه الاتجاهات تتمثل فى اختيار السياسة التجارية وفق للظروف الاقتصادية أو للمرحلة الاقتصادية التى يمر بها البلدان دون التقيد مسبقاً بأية نظرات قومية أو بأية فلسفات دولية . وعلى ذلك فقد يستلزم الأمر تقيد التجارة الخارجية تقييداً شديداً فى بعض الظروف أو فى خلال مرحلة من المراحل وربما تحريرها إلى ابعد الحدود فى ظروف اخرى . واتجاه ثان ينادى بأن أفضل وضع للبلد المتخلف الذى يسعى إلى تحقيق التنمية هو الأتجاه إلى تحرير التبادل التجارى وتوسيع دائرته تدريجيا مع البلدان المتخلفة فقط بحجة أن التجارة مع البلدان المتقدمة تتسبب فى زيادة فجوة التخلف الاقتصادى . واتجاه ثالث ينادى بأن مصلحة البلدان المتخلفة تتمثل فى التمسك بما أسموه استراتيجية التوجه إلى الداخل InwardLooking-Strategy ويقصدون بذلك اتباع سياسات انمائية تجارية هادفة إلى الأعتماد على الذات بقدر الأمكان وذلك كبديل للتوجه إلى الخارج ومحاولة الاعتماد على التجارة الدولية والمعونات التى تقدمها البلدان المتقدمة بشروط ليست فى صالحها . وبالطبع فإن مثل هذه الاستراتيجية الانمائية تتسبب فى مزيد من القيود على التجارة الدولية ....

كيف يتم أختيار السياسة التجارية ؟

هذا السؤال يجب أن يبحث على اساس الحجج الاقتصادية السليمة التى تستند عليها كل سياسة تجارية مع مراعاة الظروف الواقعية التى يمر بها الاقتصاد

القومى والأهداف الاقتصادية التى يرجى تحقيقها مستقبلا وكذلك طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية . كل ذلك حتى يمكن التوصل إلى **السياسة التى تدار بها شئون التجارة الخارجية بما يضمن تحقيق أكبر مكسب ممكن منها للبلد حاضرا ومستقبلا فى اطار الاقتصاد الدولى .**

ولكن الملاحظ من التجربة التاريخية أن السياسة التجارية لم تكن دائما من صنع رجال الاقتصاد ، بل كثيراً ماكان منطق رجال السياسة سواء فى المجالس النيابية أو فى مقاعد السلطة يتدخل بشكل قاطع فى تحديد هدفها وصياغتها فى قالبها الواقعى . ولايعنى هذا أن منطق رجال الأقتصاد لم يكن له أهمية ، فقد مارس التجاريون دورا كبيرا فى رسم السياسة التجارية المركنتالية ، وكيناى كان له نفوذه فى البلاط الملكى الفرنسى بما اتاح خروج فلسفة الحرية الاقتصادية من عقالها فى أواخر القرن السابع عشر ، وريكاردو كان عضوا بالبرلمان البريطانى وكان معروفا بقوة حجته بين اقرانه من النواب وهو الذى بدأ فى ١٨١٧ الحركة التى انتهت بتحرير التجارة الخارجية فى منتصف القرن التاسع عشر ، كما أن فردريك ليست الاقتصادى الألمانى كان واحداً ممن تلقت ارائهم اذاناً صاغية من ابناء أوطانهم ومن ثم حازت وجهة نظره فى حماية الصناعات الناشئة على تأييد كبير فى الدول الألمانية الناهضة . ولكن مانقصد ايضاحه هو أن الرأى الاقتصادى لم يكن له الدور الأول أو الرئيسى فى تقرير السياسة التجارية بل كان انما يأخذ طريقه من نافذة السياسة إذا اقتنعوا به . هذه الحقيقة التى نستمدها من دراسة التاريخ تضع الاقتصادى فى موضع المستشار الذى قد يؤخذ برأيه أو لا يؤخذ وليس بأى حال فى موضع المقرر النهائى للأمور الاقتصادية الكبرى الخاصة بالدولة ومن ضمنها السياسة التجارية . هذه الحقيقة مازالت تعيش معنا حتى عصرنا الحالى باستثناء البلدان المتقدمة التى أولت القيادات السياسة فيها أهمية كبيرة نسبياً للمشورة الاقتصادية . ولكن الأخذ أو عدم الأخذ بالمنطق الاقتصادى لايؤثر اطلاقا فى قيمته العلمية وانما يعنى انه قد يجد طريقه إلى الواقع العملى أو يبقى مطويا فى سجل الكتب . وعدم الأخذ بالمنطق الاقتصادى السليم لايجب أن يقلل من همة الاقتصادى الحق فى ضرورة البحث عنه وتدعية والدفاع عنه . فلم يقلل من همة

الاقتصاديون الكلاسيك ابتداء من سميث ان يدافعوا عن حرية التجارة الخارجية طوال قرن من الزمان دون أن يشهدوا تطبيقها . بل أن سميث قضى الثلاثة عشر عاما الأخيرة من حياته مديرا لجمرك جلالة الملك باسكتلنده وكان يمارس عمله باتقان كما ينبغي ولم يتنازل فى الوقت نفسه عن أفكاره بشأن حرية التجارة . وربما أن تطور الظروف الأقتصادية يثبت صحة المنطق الاقتصادى ، أو ربما أن مالم يقتنع به رجال السياسة أو لم يفهموه الآن يتسلل تدريجيا إلى إذهانهم فيئثر فى اتجاهاتهم مستقبلا[1] .

ولذلك فليس أمام الأقتصادى الا أن يعرض وجهة النظر الاقتصادية فى السياسة التجارية (أو غيرها) ويدعمها بقدر الأمكان ويبينها بكل وضوح لرجال السياسة وهم أما أن يقتنعوا بها أو لايقتنعوا بها . وليست مهمة الاقتصادى بأى حال من الأحوال أن يأخذ بعض السياسات التجارية التى لاتستند على أى منطق اقتصادى سليم فيدافع عنها على اساس احتياجات الواقع العملى ، فليترك هذه المهمة لرجال السياسة فهم يستطيعون ادائها على أكمل وجه اذا مارغبوا . ولكن هذا لايعنى أطلاقا ان يبتعد الاقتصادى عن الواقع العملى ، بل أنه لو فعل هذا لخرج عن مهمته العلمية بلاشك . فلابد أن يثبت أن المنطق الأقتصادى العلمى فى خدمة الواقع العملى وأن السياسة التجارية التى يقترحها قد وضعت فى ظروف افتراضات تعكس الواقع لكى تحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية حاليا ومستقبلا .

وعلى الاساس الذى وضحناه نبدأ بذكر المكسب المتوقع من سياسة الحرية

---

(١) ولعلنى أجد تأييدا كبيرا فى هذا الرأى من الفقرة التالية التى اقتطفها من اقتصادى القرن العشرين كينز فى نظريته العامة :

"The ideas of economists and Political Philisophers, both when they are right and when they are wrong, are more powerful than is commonly understood. Indeed the world is ruled by little else. Practical men, who belive themselves to be quite exempt from any intellectual influneces are usually the slaves of some defunct economist. Madmen in authorty who hear voices in the air, are distilling their frenzy from some acadimic scribbler of a few years back. Iam sure that the power of vested interests is vastly exaggerated compared with the gradual encroachment of ideas"

.... John Maynard Keynes , The General Theory of Employment , Interest and Money (Macmillan , London , 2949) P . 383

التجارية على اساس انها تستند على منطق سليم تماما لايمكن الجدال فيه من الناحية العلمية طالما تمسكنا بالفروض التى يقوم عليها . ولكن هل تتحقق هذه الفروض أو لاتتحقق فى الواقع العملى هذه هى المسألة التى يجب أن تبحث . فإذا تأكدنا من توافر هذه الفروض التى يستند عليها منطق سياسة الحرية التجارية فلابد من التسليم بانها هى السياسة المثلى . أما فى الحالة العكسية فلابد أن نتبين كيف أن التخلى عن بعض هذه الفروض يؤثر فى المكسب المتوقع من التجارة الخارجية فى ظل سياسة الحرية التجارية .... وبعد ذلك نقوم بتحليل الحجج التى يستند اليها انصار تقييد التجارة الخارجية على اساس الظروف الواقعية ، فاذا سلمنا ببعض هذه الحجج باستخدام المنطق الاقتصادى السليم فلابد ايضا بالتالى من التسليم بان سياسة تقييد التجارة يمكن أن تستند ايضا فى بعض الحالات على اسس اقتصادية سليمة .

أولا : المكسب المتوقع من سياسة الحرية التجارية :

يمكن تلخيص المكسب المتوقع من تطبيق سياسة الحرية التجارية فى قيام التخصص وتقسيم العمل على اساس اختلاف النفقات النسبية ، أى على اساس الكفاءات النسبية أو الميزات النسبية . فتخصص البلد فى أنتاج السلعة أو السلع التى تنخفض لديه نفقات انتاجها نسبيا يعنى أن الموارد الاقتصادية قد وضعت فى أحسن الاستخدامات الممكنة لها داخل الاقتصاد . ومن ثم تتحقق أكبر انتاجية لعناصر الانتاج ويتمكن البلد من تحقيق أكبر ناتج قومى ممكن . فاذا تخصصت البلدان المختلفة كل فيما يتميز فيه نسبيا فأن نفقات انتاج السلع المختلفة تهبط إلى أدنى مستوى ممكن على مستوى الاقتصاد الدولى . ومن ثم فان الرفاهة الاقتصادية للمستهلك داخل أى بلد تصل إلى أقصى مايمكن فى ظروف الحرية التجارية حيث أن لديه الفرصة لاختيار السلع التى تشبع رغباته من أى مصدر من مصادر الأنتاج فى العالم فيتمكن من أنتقاء احسن النوعيات وأقل الأسعار .

وفقا لهذا التحليل فان الاخلال بمبدأ التخصص يؤدى إلى الابتعاد عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية Optimum Alloction of Resources ، ومن ثم

تنخفض أنتاجية هذه الموارد . وبالتالى ينخفض الدخل القومى الحقيقى داخل أى بلد وترتفع نفقة انتاج السلع المختلفة عموما وتتعرض رفاهة المستهلك للتناقض .

ومن العسير اجراء اختبار للفرض السابق الذى تستند اليه الحرية التجارية على اساس القياس الكمى Qontitative Measurement بعبارة أخرى انه من العسير عمليا أن تتوصل إلى تقدير كمى للمكسب الذى ينجم عن التجارة الخارجية فى حالة التخصيص على أساس اختلاف النفقات النسبية أو الميزات النسبية حتى نستطيع أن نثبت أن هذا هو أكبر مكسب ممكن . والسبب فى هذا أن مبدأ التخصص على أساس الميزات النسبية يستند منطقيا على عدد من الفروض الاساسية التى يقصد بها تصوير الواقع وأن غالبية هذه القروض غير متوافرة فى الواقع العملى فى عصرنا الحاضر وفقا للنمط الذى تصوره النظرية أصلا[1] . وكما ذكرنا من قبل فى معرض انتقاد نظرية النفقات النسبية أن القدرة على تجربة النظرية هى التى تحدد مسألة الانتفاع بها أو عدم الانتفاع بها فى مجال السياسة الاقتصادية .

ولكن مع التسليم باهمية القياس الكمى للحقائق فى المجال العلمى عموما فأن هناك ظروف واقعية كثيرة تؤثر فى نتائج هذا الاسلوب فى مجال الاقتصاد فتشكك فى دقته ولاتجعلنا نسلم به دائما كحكم نهائى على سلامة النظرية الاقتصادية أو عدم سلامتها . ولذلك يجب أن يمتد المفهوم التجريبى للنظرية الاقتصادية ليشمل التجربة التاريخية بالاضافة إلى مايمكن التنبؤ به بشكل كمى على أساس المعلومات الحاضرة . بل وأن التجربة التاريخية قد تقدم لنا أحيانا اثباتات قوية على صحة نظرية معينة ، وربما أن هذا هو اقوى منطق يستطيع أن يتمسك به المدافعون عن مبدأ التخصص القائم على اساس النفقات النسبية فى ظل سياسة الحرية التجارية . ونستطيع أن نجد أدلة تاريخية قوية على أن البلدان الأوربية قد حققت مكسبا كبيراً من تجارتها الخارجية فى غضون

(١) هى : المنافسة الصافية والتوظف الكامل والحركية التامة لعناصر الأنتاج داخليا وليس دوليا وتماثل الأذواق أما الفرض المفسر لقيام التجارة الخارجية فهو أن البلد يحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية فى حالة التخصص فى انتاج وتصدير السلع التى يتميز فيها نسبيا أى التى ينتجها بنفقات نسبية منخفضة وهذا هو مايجب اختباره ، ولكن من العسير اجراء هذا الأختبار فى ظل ظروف مخالفة لتلك التى تمثلها الفروض الاساسية للنظرية . راجع الفصل ٤ لتتأكد من الانتقادات التى توجه فى عصرنا الحالى للفروض الاساسية التى يعتمد عليها الفرض المفسر فى نظرية النفقات النسبية .

النصف الثانى من القرن التاسع عشر حينما كانت تقترب من ظروف التخصص وتقسيم العمل القائم على اساس الميزات النسبية بعد أن أعتنقت الحرية التجارية. ومن الناحية الأخرى فأن التجارة الخارجية لهذه البلدان لم تحقق نموا مماثلا فيما بعد – فى القرن العشرين – فى ظل سياسات تقييد التجارة. ولكن كثيرا مايسأل المهاجمون لسياسة حرية التجارة: لماذا لم تحقق المستعمرات الأوربية (وهى تمثل فى العصر الحاضر النسبة الكبرى من البلدان المتخلفة اقتصاديا) مكسبا مماثلا من جراء تحرير تجارتها الخارجية فى أواخر القرن التاسع عشر[1] . وفى الواقع أن اقتصاديات المستعمرات قد حققت مكسبا ضيئلا من جراء تخصصها فى أنتاج وتصدير السلع الأولية بعد فرض حرية التجارة عليها من جانب الدول الأوربية الاستعمارية . ولكن هذا لايعنى أن المكسب الناجم من أنتاج وتصدير السلع الأولية كان ضيئلا . فالغالب أن هذه التجارة الخارجية للمستعمرات قد حققت مكاسب هائلة ولكن هذه المكاسب وزعت بطريقة ما بحيث أن النسبة الصغرى منها كانت من نصيب المستعمرات أما النسبة الكبرى فكانت من نصيب المشروع الغربى الذى كان يعمل بداخلها . ففى ظل الاستعمار وجد اصحاب رؤوس الاموال من بريطانيا وبعض البلدان الأوربية الأخرى فرصة كبرى لاستثمار اموالهم داخل المستعمرات وكان من الطبيعى أن تتجه هذه الاستثمارات نحو أكثر مجالات الأنتاج ربحية وكانت هذه تتركز جميعا فى نشاط الأنتاج الأولى . وفى ظل الحرية التجارية تخصصت كل مستعمرة فى مجالات كانت تتميز فيها نسبيا وتحققت مكاسب هائلة من أنتاج وتصدير السلع الأولية. ولكن توزيع المكسب الناجم من التجارة الخارجية للمستعمرات كان دائما فى صالح اصحاب الاستثمارات الغربية ولم يكن ابدا فى صالح اقتصاديات المستعمرات ذاتها . ولذلك يمكن أن يقال أن منطق التخصص على اساس الميزات النسبية فى ظل حرية التجارة لم يفقد صحته فى حالة المستعمرات فى القرن التاسع عشر . فقد كان من نتائجه تحقيق أكبر مكسب ممكن من تجارتها الخارجية ولكن الاستعمار (والاستثمارات الغربية التى قامت فى رعايته) أدى إلى توزيع المكسب فى غير صالح البلدان المستعمرة .

(١) سوف نتعرض لهذا السؤال فى الفصل القادم

وخلاصة المناقشة السابقة هى أن التجربة التاريخية يمكن أن تساهم فى تدعيم الحجة الاقتصادية التى تستند اليها سياسة الحرية التجارية .

ولكن يجب أن نتذكر دائما أن أثبات قوة الحجة الاقتصادية التى تستند اليها الحرية التجارية يقيم حالة قوية للدفاع عنها بشرط ضرورى وهو توافر عدد من الفروض الإساسية اللازمة لتحقيق التخصص الدولى على اساس الميزات النسبية . فاذا لم تتوافر هذه الفروض الاساسية فان اعتناق الحرية التجارية لن يؤدى إلى تحقيق التخصص الدولى على اساس الميزات النسبية بل وسوف يتسبب فى تحقيق خسائر مؤكدة لبعض البلدان المتاجرة .

ولذلك ينبغى أن يتجه مجهودنا نحو أكتشاف الاختلافات بين الظروف الواقعية التى تعاصرها بلدان العالم اليوم والظروف التى تصورها الافتراضات الاساسية التى يعتمد عليها تحقيق التخصص الدولى على اساس الميزات النسبية للبلدان المختلفة ، وماهو أثر هذه الأختلافات على المكاسب المتوقعة من سياسة الحرية التجارية . **وبناء على ذلك نستطيع أن نرفض أو نقبل سياسة الحرية التجارية فى العصر الحاضر .**

لقد لاحظنا عند دراسة نظرية النفقات النسبية أن عددا من الانتقادات الهامة يوجه فى عصرنا الحاضر إلى فروضها الاساسية اللازمة لتحقيق حالة التخصص فى انتاج وتصدير السلع التى تتميز بانخفاض نفقات انتاجها نسبيا — أى التى تتمتع بميزات نسبية . وهذه الانتقادات تشكك كثيرا فى صلاحية الفروض الاساسية للنظرية فى تمثيل ظروف عصرنا الحاضر فى غالبية الحالات . ومن أهم الفروض الاساسية التى يجب الالتفاف اليها ومناقشتها الآن فى مجال بحث صلاحية سياسة الحرية التجارية للبلدان المعاصرة هى فروض : **المنافسة الصافية والتوظف الكامل والحركية التامة لعناصر الأنتاج داخليا بهدف تحقيق اقصى عوائد ممكنة . وبالنسبة لفرض المنافسة الصافية** فأنه غير صحيح فى غالبية الحالات فى عصرنا الحاضر سواء على المستوى الداخلى للبلاد أو على المستوى الدولى . وبالتالى فان الأسعار النسبية لاتعكس النفقات النسبية . فاذا قام التخصص على اساس الاسعار النسبية السائدة فى الأسواق لما أدى هذا إلى وضع الموارد

الاقتصادية فى الاستخدامات المثلى لها . وعلى قدر اتساع الفجوة مابين النفقات النسبية للسلع كما ينبغى أن تكون فى ظل المنافسة الصافية والاسعار النسبية لهذه السلع كما هى فعلا فى ظل درجات مختلفة من المنافسة غير الكاملة أو الأحتكار سيكون الابتعاد عن نمط التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية فى حالة قيام التجارة الحرة . أما بالنسبة لفرضى **التوظف الكامل والحركية التامة لعناصر الانتاج داخليا** أو قدرة عناصر الأنتاج على التحول من نشاط إلى آخر داخل الاقتصاد وفقا لمعدلات الربحية فى هذه الانشطة فيستحسن أن نفرق مابين مجموعتى **البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة** فى تقرير مدى توافرهما . **فالبلدان المتقدمة** اقتصاديا تتميز بان مستوى استخدام الموارد الاقتصادية لديها يقترب جداً من وضع التوظف الكامل ، كما أن لدى القائمين على النشاط الاقتصادى بها مرونة كبيرة فى الاستجابة للتغيرات فى الاسعار والأرباح وقدرة ملحوظة على تحويل العناصر الأنتاجية من نشاط لآخر تبعا لهذه التغيرات . ولكن **البلدان المتخلفة** من الناحية الاخرى تعانى من عكس هذه الظروف تماما .

ويتضح لنا مما سبق أن ظروف **البلدان المتخلفة** عموما لن تسمح لها اطلاقا بالاستفادة من مبدأ التخصص القائم على اساس الميزات النسبية فى ظل الحرية التجارية . بل أن العكس قد يحدث فتتحقق لها خسارة نتيجة عدم سيادة المنافسة الصافية فى السوق الدولية ونتيجة عدم قدرتها على الاستفادة بالكامل من أمكاناتها الاقتصادية الداخلية أو نتيجة عدم مرونة جهازها الانتاجى فى الاستجابة للتغيرات فى الاسعار النسبية .

أما **بالنسبة للبلدان المتقدمة** فيمكن أن نرى أن أفتقارها للمنافسة الصافية هو الذى سوف يعوقها بصفة اساسية من التمتع بمزايا التخصص وتقسيم العمل على اساس الميزات النسبية فى حالة اتباع سياسة الحرية التجارية . ولكن مناقشات انصار حرية التجارة تؤكد أن أتباع هذه السياسة يؤدى إلى القضاء على الاحتكار ويشيع فى الاسواق درجة عالية من المنافسة بينما أن الاستمرار فى تقييد التجارة يحمى القوى الاحتكارية ويهدد بضياع معظم المزايا التى يمكن الحصول عليها فى ظروف المنافسة . ولكن حتى بفرض صحة هذا الرأى فان البلدان المتقدمة

لاتستطيع من الوجهة العملية أن تقوم بتحرير تجارتها على المستوى الدولى بينما أن هناك مجموعة كبيرة من بلدان العالم وهي مجموعة البلدان المتخلفة سوف تتبع سياسة تقييد التجارة . فقيام التجارة الخارجية بين مجموعتين من بلدان العالم احدهما تتبع سياسة حرية التجارة والأخرى تتبع سياسة تقييد التجارة بدرجات مختلفة لايمكن أن يستمر عمليا حيث أن المنتجين فى المجموعة الأولى سيشعرون أن عاجلا أو آجلا أن مكاسب التجارة الدولية توزع فى غير صالحهم فترتفع اصواتهم مطالبة حكوماتهم بالتدخل من أجل حمايتهم . **وعلى ذلك فان تطبيق حرية التجارة على المستوى الدولى لايمكن أن يتحقق فى ظروف العالم الراهنة التى تشهد تناقضا حادا فى الظروف الاقتصادية بين مجموعة البلدان المتقدمة ومجموعة البلدان المتخلفة** . ولكن هناك وضع آخر يمكن تصوره بالنسبة للبلدان المتقدمة . دعنا نتصور أن مجموعة من البلدان المتقدمة سوف تتفق على ازالة كافة العقبات الجمركية فيما بينها مع الأحتفاظ بسياج جمركى تجاه العالم الخارجى . ودعنا نفترض أيضا أن هذه البلدان متجاورة أو متقاربة جغرافيا حتى لايكون لعنصر المواصلات تأثير على التحليل . الأحتمال الاكبر هنا هو أن تشتد درجة المنافسة بين الصناعات التى تنتج سلعا متماثلة وكذلك ايضا بين الانشطة الزراعية داخل مجموعة البلدان المتفقة . ولكن قد يحدث فى هذه الظروف التى تشتد فيها المنافسة أن تلجأ بعض المشروعات إلى تنظيم بعض الاشكال الاحتكارية (عن طريق الاندماج أو أنشاء التكتلات أو الدخول فى اتفاقيات احتكارية من نوع أو آخر) وهذا التطور فى حد ذاته إذا حدث سوف يؤدى إلى اضعاف درجة المنافسة فى الاسواق وإلى القضاء على اية مكاسب كانت ترجى من ورائها . ولذلك دعنا نفترض أن حكومات هذه البلدان قد اتفقت ايضا على سن تشريعات داخلية تمنع قيام التنظيمات الاحتكارية من أى نوع . وفى ظل ظروف التوظف الكامل أو شبه الكامل Semi Full Employment (مثلا ٣٪ بطالة) وارتفاع درجة حركية عناصر الانتاج AHigh Degree of Mobility تبعا للتغيرات فى عوائدها والذى يعنى توافر القدرة على التحول Capacity to Transform من نشاط لآخر تبعا للتغيرات فى معدلات الربحية فان النتيجة المتوقعة من سياسة تحرير

التجارة داخل مجموعة من البلدان المتقدمة هى اتجاه الموارد الاقتصادية داخل كل بلد إلى التوظف فى أفضل الاستخدامات الممكنة ، فترتفع انتاجيتها ويتحقق نمو فى الدخول الحقيقية بمعدلات أكبر كلما تزداد رفاهة المستهلكين عن ذى قبل .

وهكذا تتحقق مكاسب من التخصص وتقسيم العمل وفقا للكفاءات أو الميزات النسبية على المستوى الاقليمى Regional Level بين مجموعة من البلدان المتقدمة إذا تم الاتفاق على ازالة كافة العقبات الجمركية فيما بينهم . ولكن يلاحظ أن المكاسب المتوقعة لمجموعة من البلدان فى هذه الحالة فى **ظل الفروض الاساسية للتحليل** تتوقف على مستوى التعريفة الجمركية الذى كان سائدا فيما بينهم قبل الاتفاق ، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا كلما أدت ازالته إلى تحقيق مكاسب أكبر . وبالاضافة إلى ذلك فان المكاسب المتوقعة للبلدان المتفقة من تحرير التجارة على المستوى الأقليمى لايمكن أن تصل إلى مستوى المكاسب المتوقعة من تحرير التجارة على المستوى الدولى إذا كان تحقيق هذا الوضع الأخير ممكنا . والسبب الرئيسى لهذا هو أن المجموعة من البلدان التى تقوم بتحرير التجارة فيما بينها سوف تبقى على سياج جمركى بينها وبين العالم الخارجى ، ومن المحتمل جدا أن تعطى بعض صناعاتها أو مزارعها حماية غير اقتصادية ـــ أى حماية ضد صناعات أو مزارع أكفأ نسبيا فى العالم الخارجى . وكلما أشتدت مثل هذه الحماية التى تقوم على اساس غير اقتصادى (فى رأى انصار حرية التجارة) كلما قلت المكاسب المتوقعة لمجموعة من البلدان من جراء تحرير التجارة على المستوى الأقليمى بالمقارنة بالمكاسب المتوقعة لهم من تحرير التجارة على المستوى الدولى (نظرياً) . أما **بالنسبة للبلدان الأخرى خارج منطقة التجارة الحرة فأنها** سوف تحقق مكسبا من جراء قيام هذه المنطقة اذ أدى هذا حصولها على نفس احتياجاتها السابقة من بلدان هذه المنطقة باسعار أقل ـــ أى أنها تشارك فى الاستفادة من مكاسب التخصص على اساس الميزات النسبية . ولكن من الناحية الأخرى فأن قيام السياج الجمركى الذى يحمى منطقة التجارة الحرة قد يؤدى كما ذكرنا إلى تحول الأنتاج من مصادر أكفأ نسبيا لدى البلدان الخارجية إلى مصادر اقل كفاءة داخل المنطقة . فى هذه الحالة فان البلدان الأخرى خارج منطقة

التجارة الحرة سوف تحقق خسارة نتيجة اضطرارها الى تقليل الانتاج من انشطة انتاجية ذات كفاءة نسبية مرتفعة لديها .

وخلاصة المناقشة السابقة هى :

١ ـ من الناحية النظرية نجد أن أكبر مكسب ممكن تحقيقه من التجارة الخارجية يتم فى حالة التخصص الدولى على اساس مبدأ النفقات أو الميزات النسبية فى ظل سياسة الحرية التجارية .

٢ ـ ولكن تحقيق المكسب المشار اليه ليس رهن تطبيق سياسة الحرية التجارية فقط . فهناك ظروف اقتصادية اساسية لابد من توافرها فى الواقع العملى لكى يتم فعلا التخصص الدولى على اساس الميزات النسبية بعد تطبيق الحرية التجارية . فاذا لم تتوافر هذه الظروف الاقتصادية الاساسية فى الواقع العملى فلايمكن اقتراح السياسة التجارية المذكورة .

٣ ـ أن البلدان المتخلفة خاصة تعيش فى ظروف اقتصادية لاتسمح لها اطلاقا بالاستفادة من سياسة الحرية التجارية بل أن هذه السياسة قد تسبب لها خسائر اقتصادية .

٤ ـ أن البلدان المتقدمة اقتصاديا تستطيع بالاتفاق على تحرير التجارة فيما بينها أن تحقق جانب ـ ربما كبير ـ من مكسب التخصص القائم على اساس المزايا النسبية .

ثانيا : المكسب المتوقع من تقييد التجارة الخارجية :

نقوم فيما يلى ببحث الحجج التى يستند اليها انصار تقييد التجارة الخارجية . فاذ سلمنا بأن بعض هذه الحجج تعتمد على منطق اقتصادى سليم فلابد من التسليم بان هناك اسس اقتصادية لتقييد التجارة الخارجية فى بعض الحالات .

(١) حماية الصناعة الناشئة Infant Industry

تقترح الحماية للصناعة الناشئة على اساس أن نفقة الانتاج المتوسطة أو الحدية لهذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا بسبب ظروفها الخاصة . بعبارة أخرى أن

الصناعة الناشئة لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التى تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها فى المرحلة الأولى ، ولذلك من الضرورى أن تعطى الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من الوقوف على اقدامها .

وبالرغم من أن حجة حماية الصناعة الناشئة تعتبر من أقوى الحجج التى يستند اليها انصار تقييد التجارة الخارجية الا انها يجب أن تناقش تفصيلا . وسوف يتضح لنا أن هناك حالات للصناعة الناشئة تستوجب فعلا اللجوء إلى إسلوب الحماية ، بينما أن هناك حالات اخرى لايمكن الموافقة على حمايتها . ولهذا السبب ستجرى مناقشتنا لحماية الصناعة الناشئة على عدد من الخطوات حتى تتبين بوضوح حالة الصناعة الناشئة التى تستحق الحماية .

تتحمل الصناعة عند قيامها بكافة النفقات الانتاجية الثابتة لطاقة انتاجية معينة . ولهذا فأن نفقات الانتاج المتوسطة والحدية لابد وأن تكون مرتفعة فى البداية ثم تتجه تدريجيا إلى الانخفاض كلما أزداد الانتاج بسبب الأقتراب من مستوى الاستخدام الامثل للطاقة الانتاجية الثابتة . ولنفرض أن الصناعة الاجنبية التى يستمد منها السوق المحلى احتياجاته لها **نفس الطاقة الانتاجية الثابتة** مثل الصناعة الناشئة وانها جدلا **تواجه ايضا ظروفا اقتصادية مماثلة** من حيث الفن الأنتاجى المستخدم والاسعار النسبية لعناصر الانتاج والوفورات الخارجية . ولكن لأن هذه الصناعة الاجنبية قد قامت أولا فانها قد تمكنت من تحقيق مستوى الاستخدام الامثل لطاقتها ولذلك فان نفقات انتاجها المتوسطة أو الحدية منخفضة نسبيا فى لحظة قيام الصناعة الوطنية الناشئة . فى هذه الحالة سوف تواجه الصناعة الوطنية الناشئة **صعوبة مؤقتة فقط** ، ذلك لأن مجرد اتباع سياسة جريئة فى الأنتاج سوف يؤدى إلى الوصول سريعاً إلى مستوى الاستغلال الامثل لطاقتها الانتاجية وبالتالى تتمكن من منافسة الصناعة الاجنبية . **فاذا لم يكن للصناعة الأجنبية المنافسة أية ميزات نسبية واضحة كما افترضنا ضمنيا** فأن نفقة المواصلات كفيلة بترجيح كفة الصناعة الوطنية فى السوق المحلى . فى هذه الحالة لاتحتاج الصناعة الوطنية الناشئة إلى أية حماية جمركية ، ويكفى فقط أن تمد الدولة اليها يد المعونة فى البداية باعفائها من ضرائب الارباح فى المرحلة الأولى أو

بمساعدتها فى انشاء رأس مالها الثابت فى حالة ضخامته . **ولكن هذا النموذج البسيط يحتاج إلى عدد من التعديلات** حتى نصل إلى حالة الصناعة الناشئة التى تثير الجدل فى الواقع العملى . **وفيما يلى سنقوم باسقاط الافتراض الخاص بتماثل الظروف الاقتصادية** المحيطة بالصناعة الناشئة مع تلك الخاصة بالصناعة الاجنبية التى تنتج بسلعة مماثلة لأن مثل هذا الأفتراض لايتمشى مع ظروف الاقتصاد الدولى .

أولا : لنفرض أن الصناعة الأجنبية تمد السوق المحلى بسلعة س ، وان الفن الأنتاجى الذى تستخدمه لانتاج هذه السلعة كثيف العمل نسبيا 'labor Intensive Technique . والآن لنفرض قيام صناعة وطنية لانتاج السلعة **س بنفس الفن الانتاجى المستخدم لدى الصناعة الاجنبية** علما بأن عنصر العمل بدرجة المهارة المطلوبة متوفر نسبيا داخل البلد مما يعنى أن معدلات الاجور العمالية منخفضة نسبيا عن البلد الأجنبى . وبالتالى فان **الصناعة الوطنية الناشئة لها ميزة نسبية** Comparative Advantage فى انتاج السلعة س بالمقارنة بالصناعات الأجنبية . **ولكن لنفرض أن الصناعة الأجنبية لها طاقة انتاجية أكبر** من تلك التى بدأت بها الصناعة الناشئة داخل البلد.فى هذه الحالة نجد أن من الضرورى حماية الصناعة الناشئة إذا كانت الوفورات الداخلية InternalEconomiesofScale التى تتمتع بها الصناعة الأجنبية نتيجة طاقتها الأنتاجية الكبيرة تفوق المزايا النسبية للصناعة الناشئة ذات الطاقة الأنتاجية الأصغر . وينبغى أن تستمر الحماية للصناعة الناشئة إلى أن تستطع فى الأجل الطويل بزيادة طاقتها الأنتاجية أن تخفض نفقة انتاج السلعة س إلى مستوى مماثل لنفقة انتاج الصناعة الاجنبية . والمتوقع نظريا أن تصل الصناعة الوطنية إلى هذا الوضع قبل أن يصل حجم طاقتها الأنتاجية إلى مستوى يماثل الطاقة الانتاجية للصناعة الاجنبية ــ حيث انها تتمتع بميزات نسبية تتمثل فى انخفاض تكلفة عنصر العمل الذى يعتمد عليه انتاج السلعة س بصفة اساسية . وحينما تصل الصناعة الوطنية إلى مستوى الطاقة الأنتاجية الكبيرة والاستخدام الكامل لها فأنها سوف تكون فى مركز قوى يسمح لها بتصدير أنتاجها ومنافسة الصناعة الأجنبية القديمة فى اسواقها منافسة شديدة تهدد بقائها . **والخلاصة** هى أن ظروف تميز الصناعة الاجنبية بطاقة

انتاجية اكبر وبالتالى تمتعها بوفورات داخلية ضخمة وانخفاض اسعار منتجاتها لايجب أن تتخذ فى حد ذاتها مبررا لحماية الصناعة الناشئة . فهذا الاساس وحده لايكفى بل لابد من التأكد من توافر شرط آخر هام وهو أن يكون للصناعة الناشئة مزايا نسبية كامنة Potential Comparative Advantages حتى يمكن ازالة الحماية عنها فى الأجل الطويل ــ بعد أن تنمو طاقتها الانتاجية .

ثانيا : نفرض وجود بلدين (أ) ، (ب) الأول (أ) متخلف اقتصاديا والثانى (ب) بلد صناعى متقدم اقتصاديا . ولنفرض أن لدينا صناعة ناشئة فى البلد (أ) لأنتاج السلع س وأن هناك صناعة ناشئة أيضا لها نفس الطاقة الانتاجية تنتج نفس المنتجة فى بلد آخر (ب) . ونفرض أن السلعة المنتجة س من السلع كثيفة العمل نسبيا ، ولنفرض أيضا أن هذا العنصر الأنتاجى بدرجة المهارة المطلوبة لانتاج س متوفر نسبيا لدى (أ) بالمقارنة بالبلد (ب) وأن المادة الخام الرئيسية المطلوبة للصناعة متوفرة ايضا داخل (أ) باسعار منخفضة نسبيا . فى هذه الحالة نجد أن صناعة السلعة س فى البلد (أ) لها ميزات نسبية بالمقارنة بنفس الصناعة فى (ب) . ولكن بالرغم من هذا ومن تماثل ظروف الصناعة فى (ب) . ولكن بالرغم من هذا ومن تماثل ظروف الصناعتين من حيث حداثة العهد بالتصنيع والطاقة الأنتاجية المستخدمة فى كل منها فان صناعة السلعة س فى البلد (ب) سوف تقف فى مركز تنافسى افضل : والسبب فى ذلك هو افتراضنا أن (ب) بلد صناعى متقدم اقتصاديا بينما أن (أ) بلد متخلف اقتصاديا . ولو افترضنا أن الصناعة س فى البلد (ب) قامت قبل الصناعة المماثلة فى البلد (أ) أو أنها تعمل بطاقة أنتاجية أكبر منها فسوف يزداد الموقف صعوبة ، وقد لاتستطيع الصناعة الناشئة فى البلد (أ) فى ظل هذه الافتراضات الجديدة من القيام على الاطلاق بالرغم من أى ميزات نسبية كامنة لديها . هكذا تؤدى ظروف التقدم الاقتصادى فى البيئة الصناعية إلى أعطاء ميزات كبيرة لاى صناعة تقوم بها بحيث يمكن أن تتفوق على صناعة مماثلة لها تنشأ فى ظروف التخلف الاقتصادى حتى لو كان لدى هذه الأخيرة ميزات نسبية كامنة . وأول سبب يذكر هنا تفسيراً لهذه الظاهرة هو أن مستوى الاستثمارات الاساسية Infra Structure أو رأس المال الأجتماعى Social Overhead

Capital فى البلد المتخلف ليس على نفس المستوى المتوفر فى البلد المتقدم اقتصاديا . فمثلا نجد أن شبكة الطرق والمواصلات ، معاهد تدريب العمال ، محطات توليد الطاقة المحركة ، المستشفيات ، المدارس ومراكز البحوث الخ من عناصر رأس المال الاجتماعى غير متوفرة أو بها قصور شديد فى البلد المتخلف اقتصاديا بالمقارنة بما هو متاح لدى البلد المتقدم اقتصاديا . وحيث أن خدمات رأس المال الاجتماعى تؤثر بطريق غير مباشر فى نفقة انتاج أى صناعة داخل الاقتصاد بحيث تؤدى إلى خفضها فان اية صناعة فى بلد متقدم اقتصاديا سوف تتفوق على قرينتها فى بلد متخلف اقتصاديا ـــ بافتراض ثبات العوامل الأخرى .
أن الصناعة الناشئة فى البلد المتخلف فى ظل الظروف التى نشير اليها ستضطر فى الواقع إلى تجهيز احتياجاتها الخاصة من بعض الاستثمارات الاساسية التى تتوافر فى البلد المتقدم اقتصاديا على مستوى الاقتصاد ككل . وحيث أن النفقة الحدية الخاصة لهذه الاستثمارات عادة مرتفعة جداً بالمقارنة بالنفقة الحدية الاجتماعية فان الصناعة الناشئة فى البلد المختلف سوف تعانى من صعوبات غير عادية وارتفاع فى نفقات انتاجها حتى ولو أن لديها ميزات نسبية كامنة على اساس توافر بعض عناصر الانتاج باسعار مخفضة نسبيا . فمثلا قد تضطر الصناعة الناشئة بتحمل اعباء تمهيد الطريق الواصل بينها وبين اقرب الطرق الممهدة التى تصل إلى السوق الداخلى أو إلى الميناء ، وتضطر إلى تحمل اعباء تدريب العمال وانشاء وحدات صحية لهم وربما اضطرت إلى أنشاء مساكن لهم ولعائلاتهم ، وقد تضطر ايضا إلى أنشاء محطاتها الخاصة لتوليد الطاقة المحركة .

أما السبب الثانى الذى يميز الصناعة القائمة فى البيئة الصناعية المتقدمة عن مثيلتها القائمة فى بلد متخلف اقتصادى فهو يرجع إلى نوع آخر من الوفورات الخارجية . ففى داخل البيئة الصناعية المتقدمة حيث يتركز عدد كبير من الصناعات المتكاملة من ناحية العرض أو الأنتاج تنخفض نفقات الوحدة المنتجة فى اية صناعة . هذا بخلاف الوضع فى الاقتصاد المتخلف حيث تضطر الصناعة الناشئة إلى الخروج عن تخصصها الاصلى وانتاج بعض السلع المكملة لتساعد فى اتمام الناتج النهائى وبالتالى ترتفع نفقة الوحدة المنتجة . وكذلك فى البيئة الصناعية

المتقدمة حيث يتركز عدد كبير من الصناعات فى مكان متقارب تنمو مشروعات خاصة للنقل وللاصلاح والصيانة والبحث العلمى وتسويق الأنتاج ويصبح الحصول على الموارد التمويلية لتوسع المشروع أمراً ميسراً الخ . وتقديم كافة هذه الخدمات بهذه الصورة يؤدى إلى مزايا غير عادية للصناعة القائمة فى البيئة الصناعية المتقدمة ويؤدى إلى أنخفاض نفقات الانتاج بالمقارنة بمثيلتها القائمة فى الاقتصاد المتخلف حتى ولو فرضنا أن الأخيرة لها ميزات نسبية كامنة متمثلة فى توافر بعض عناصر الانتاج باسعار منخفضة نسبياً أو فى توافر المادة الخام أو فى القرب من السوق الخ .....

فى هذه الأحوال فأن هناك مبرراً قويا لحماية الصناعة الناشئة فى البلد المتخلف اقتصاديا إلى أن يتم بناء رأس المال الاجتماعى أو تنمية الوفورات الخارجية للصناعة . ويجب أن نلفت النظر إلى أن حماية الصناعة الناشئة فى هذه الحالة يتم على اساس أن لها ميزات نسبية كامنة ستتضح تدريجيا فى الأجل الطويل . كما يلاحظ أيضا أن حماية الصناعة الناشئة فى هذه الأحوال ترتبط ارتباطا كاملا بالتنمية الاقتصادية أو هى جزء لايتجزأ منها تنجح بنجاحها وتفشل بفشلها . وفى حالة تحقيق نمو الصناعات الناشئة التى تتمتع بميزات نسبية فان البلد نفسه سيحقق أكبر معدل ممكن لنمو الناتج القومى كما انه سيحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية . وكذلك تستفيد البلدان الأجنبية من نمو الصناعات الناشئة على هذا الاساس ، حيث أنها ستستطيع فى الأجل الطويل أن تحصل على احتياجاتها من هذه الصناعات بأسعار مخفضة نسبيا .

(٢) تقييد التجارة الخارجية بغرض تنويع الانتاج :

تعتمد حجة تقييد التجارة هنا على المنطق الآتى :

أن التخصص القائم على الميزات النسبية فى ظل الحرية التجارية يؤدى نظريا إلى توزيع أفضل للموارد الأقتصادية على الاستخدامات المختلفة ومن ثم تحقيق أكبر انتاج ممكن داخل كل بلد ولكنه قد يعرض الاقتصاد القومى لظروف عدم الاستقرار واحيانا يتسبب فى ابطاء عملية النمو الاقتصادى . فالتخصص فى أنتاج

وتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع واستيراد معظم الأحتياجات من البلدان الأخرى يترك الأقتصاد القومى عرضه للهزات الشديدة فى ظروف الكساد الدولى والحروب . كما أن التخصص فى الانتاج الأولى قد لايتيح فرصة لنمو الناتج القومى بنفس المعدلات التى يتيحها التخصص فى الصناعة . وحيث أن من المتوقع أن يساهم **التنويع فى الانتاج** Diversification of Production فى الحد من الأعتماد المتطرف على نشاط التجارة الخارجية فان السعى إلى هذا الهدف سوف يساهم فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتفادى بعض المشاكل الأخرى الناجمة عن التخصص فى ظل الظروف الواقعية التى تحيط بالنشاط الاقتصادى الخارجى والداخلى . وفيما يلى نناقش اهمية تنويع الانتاج لتفادى ظروف عدم الاستقرار فى فترات الكساد والحروب ثم اهمية تنويع الانتاج فى حالة اتجاه الموارد الاقتصادية إلى التخصص فى نشاط الانتاج الأولى وفقا للميزات النسبية .

(٢ ــ ١) أهمية تنويع الانتاج لتفادى ظروف عدم الاستقرار فى فترات الكساد :

تقوم المناقشة هنا على اساس أن الاقتصاديات الحرة أو غير الموجهة لابد أن تتعرض للكساد بين فترة وأخرى . وفى ظل الحرية التجارية فأن الكساد الذى ينبعث من أحد البلدان لابد أيضا أن ينتشر إلى بقية البلدان الأخرى وسوف تشتد حدته تدريجيا إلى أن تصل مستويات النشاط الاقتصادى عموما إلى أدنى مستوى ممكن وبعد ذلك تحدث العملية العكسية حين يبدأ الرواج الاقتصادى فى أحد البلدان وينتشر تدريجيا إلى بقية البلدان الأخرى وهكذا ترتبط البلدان ببعضها البعض فى ظروف الحرية التجارية ، فيتقلب نشاطها الأقتصادى معا فى نفس الاتجاه فى فترات الكساد والرواج . ومراجعة نظرية/مضاعف التجارة الخارجية — مع أخذ الانعكاسات الخارجية فى الأعتبار يعطينا فكرة أوضح عن كيفية انتقال الكساد (أو الرواج) من بلد إلى آخر واشتداد حدته تدريجيا على المستوى الدولى . فمثلا نجد أن أنكماش الاستثمار بمقدار معين فى أحد البلدان سوف يؤدى إلى إنكماش بمقدار أكبر فى الدخل القومى ، وحيث أن الواردات دالة للدخل القومى فإنها سوف تتعرض للأنكماش أيضا . وعن هذا الطريق يبدأ بالكساد طريقه إلى البلدان الأخرى ، فحينما تنخفض واردات أحد البلدان فان

صادرات بلد آخر أو بلدان أخرى تنخفض ايضا بنفس القدر . ومع أنكماش الصادرات لبعض البلدان تنكمش دخولها القومية وتنكمش وارداتها ومن ثم تتعرض صادرات بلدان أخرى للأنكماش وتتناقص دخولها القومية . وهكذا إلى أن يعم الكساد العالم أجمع . والأفتراض الاساسى بالطبع فى كل هذا التحليل هو حرية النشاط الأقتصادى الداخلى وحرية التجارة الخارجية ففى ظروف توجيه النشاط الأقتصادى الداخلى أو التحكم فيه عن طريق التخطيط وكذلك فى ظروف التقييد الشديد للتجارة الخارجية يصبح التحليل السابق غير صحيح . ومن الناحية الأخرى فانه كلما زاد الأعتماد على التجارة الخارجية فى ظروف التخصص والحرية التجارية كلما تعرض الاقتصاد القومى لخطورة الهزات الاقتصادية الشديدة فى حالة أى كساد يبدأ من مكان ما فى العالم . فاذا تحققت هذه الظروف بالفعل فأن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادى بتقليل الاعتماد على التجارة الخارجية عن طريق تنويع الانتاج قد يؤدى إلى مكسب أكبر من الخسارة التى تصيب الاقتصاد نتيجة الابتعاد بعض الشيء عن التخصص . بعبارة أخرى أن نمو الأنتاج القومى المتوقع نتيجة تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى ظل فرض قيود على التجارة الخارجية وتنويع الانتاج قد يفوق النمو المتوقع عن طريق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية فى ظل التخصص والحرية التجارية وظروف عدم الاستقرار .

هذه المناقشة سليمة من الناحية النظرية كما أنها وجدت تأييدا كبيراً فى ظروف الكساد العالمى فى أوائل الثلاثينات ومع ذلك لايجب المبالغة فيها الآن . فقد جاءت النظرية العامة لكينز فى ١٩٣٦ لتطيح بفلسفة النشاط الاقتصادى الحر بلا اية قيود أو سياسات توجهه الوجهة السليمة نحو تحقيق النمو الاقتصادى فى ظروف الاستقرار . ولقد أدى التدخل الحكومى فى معظم البلدات الغربية — اقتصاديات السوق — إلى التخلص من مظهر الدورات الأقتصادية مابين الكساد والرواج، وأن مايحدث الآن فى هذه البلدان من تقلبات فى النشاط الأقتصادى مابين الحين والآخر لايقارن على الاطلاق بما كان يحدث من قبل واثناء الكساد العالمى الأخير فى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ .

وبالاضافة إلى هذا فأن نمو المقدرة لدى السلطات الاقتصادية فى البلدان الغربية على الاستخدام الكفؤ للسياسات النقدية والمالية وسياسات الاسعار

والاجور يتيح عزل الكثير من الآثار غير المرغوبة للتجارة الخارجية عن النشاط الاقتصادى الداخلى دون اللجوء إلى القيود الجمركية والعمل على « تنويع الانتاج » لتحقيق نفس الهدف . ومن ناحية أخرى ساهم صندوق النقد الدولى IMF فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى العالم بتحقيق التعاون الدولى فى الشؤون النقدية والعمل على تثبيت اسعار الصرف والمساهمة بشكل ايجابى فى حل مشاكل موازين المدفوعات للاعضاء ويمكن أن يقال أن الصندوق قد استطاع عمل الكثير فى سبيل حصر نطاق وعلاج العديد من مشاكل الصرف وموزاين المدفوعات التى ظهرت فى العديد من البلدان المنتمية اليه بالعضوية بطريقة لم تسمح لهذه المشاكل بالعبث بهدف الاستقرار الاقتصادى الدولى ويلاحظ أن أحد الأهداف الاصلية للصندوق عند الاتفاق على قيامه كان « تيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية والمساهمة بذلك فى تحقيق وحفظ مستويات عالية من العمالة والدخل القومى »

وخلاصة القول أن التوجيه السليم للنشاط الاقتصادى الداخلى فى نظام السوق الحر مع استخدام السياسات الاقتصادية بكفاءة فى حماية هذا النشاط من تقلبات النشاط الاقتصادى الخارجى . بالاضافة إلى عمل صندوق النقد الدولى أو أية تنظميات أو أتفاقيات ترتب من أجل تحقيق الاستقرار الأقتصادى للمعاملات الدولية سوف يقلل جدا من أهمية تقييد التجارة الخارجية بهدف تنويع الأنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادى .

(٢ ـــ ب) أهمية تنويع الأنتاج لتفادى ظروف النقص الشديد فى عرض السلع خلال الحرب :

أن ظروف التخصص والأعتماد الكبير على المصادر الأجنبية يعرض الاقتصاد القومى للخطر الشديد فى ظرف الحرب حيث تنقطع الواردات من معظم السلع التى يحتاجها المستهلكون والمنتجون على السواء . وكلما كان التخصص متطرفا من الاصل كلما اشتد خطر الحرب . وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية اضطر الكثير من البلدان الزراعية والصناعية إلى اقامة صناعات لاتتمتع بميزات نسبية فى

الظروف العادية ، كما أضطرت ايضا البلدان الصناعية لتشجيع الانتاج الأولى من سلع زراعية غذائية ومواد خام ضرورية للصناعة بغض النظر عن تكلفتها المرتفعة نسبيا ... وبعد انتهاء الحرب بقى الكثير من هذه الانشطة الاقتصادية عن طريق تقييد الواردات الاجنبية أو عن طريق الاعانة المالية من الدولة . وحيث أن ظاهرة الحرب يمكن أن تتكرر دائما وبصفة عشوائية فقد قيل أن من الأفضل النظر إلى تنويع الانتاج على انه ضرورة لأمن الاقتصاد القومى والعمل على تحقيقه بطرق افضل وفى ظروف اقتصادية أكثر ملائمة خلال السلم بدلا من تأجيله ثم الاضطرار إلى تنفيذه بشكل عاجل فى ظروف الحرب السيئة . ولاشك فى أن هذه المناقشة الكثير من المنطق المرتبط بالظروف الواقعية ، وعلى اساسها ينبغى العمل على دراسة **برنامج محدد** لاقامة عدد من الصناعات اللازمة لأنتاج السلع « **الضرورية** » للمستهلكين والمنتجين داخل الاقتصاد القومى . وبذلك يتم تنويع الانتاج بما يكفى لتفادى ظروف الحرب . وبطبيعة الحال فأننا فى هذه الحالة نتخلى عن مبدأ اختيار الصناعات على اساس النفقات النسبية لها ولكن مع ذلك يجب أن نبحث فى تنفيذ هذه الصناعات بأقل نفقة ممكنة بالنسبة للأقتصاد ككل خلال الظروف العادية — أى بما يحقق اقل تباعد ممكن عن وضع التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية للمجتمع . ويلاحظ أن التمادى فى تعريف الصناعات الضرورية لامن الاقتصاد القومى فى هذه الظروف لن يؤدى الا مزيد من التباعد عن وضع التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والاقتراب من وضع الاكتفاء الذاتى مما يؤدى إلى ابطاء عملية النمو الاقتصادى بدرجة كبيرة والتعدى على رفاهة المستهلك بشكل خطير . أضف إلى هذا أن التمادى فى الاستعداد لظروف الحرب والسعى نحو الاكتفاء الذاتى يؤدى إلى تخريب العلاقات الاقتصادية الدولية ومعها العلاقات السياسية ومن ثم قد يؤدى إلى الحرب ذاتها . ولذلك يجب أن يكون هناك بعض الاستعداد الطبيعى للتفاؤل من أجل بناء أقتصادى افضل سواء على المستوى الداخلى أو الدولى . ولكن ثمة مسألة أخرى هامة ينبغى الانتباه إليها وهى ان استخدام الاسلحة الحديثة التى عرفها العالم بعد تفجير الذرة وصناعة الصواريخ العابرة للقارات والطائرات الخارقة لسرعة الصوت الخ يقلل جدا من

احتمال الحروب الطويلة الأجل مثل تلك التى شهدها العالم مرتين خلال القرن الحالى .... فاذا صح هذا التحليل فعلا فأن من الغريب أن نعمل على الاستعداد للحرب بتنويع الانتاج . بل أن هدف تنويع الأنتاج يصبح هدفا زائفا لامعنى له إذا كانت فترة الحرب المتوقعة تنحصر فى حدود الاسابيع المعدودة أو الايام أو ربما الساعات : وربما كان من الافضل فى هذه الظروف الاستعداد بمخزون استراتيجى دائم من كافة السلع الضرورية وادارته بطريقة اقتصادية سليمة بحيث ينخفض عبء نفقات التخزين إلى حده الأدنى ، مع الاستمرار فى تخصيص الموارد الاقتصادية وفقا للميزات النسبية .

(٢ ــ جـ) أهمية تنويع الانتاج فى حالة اتجاه الموارد الاقتصادية إلى التخصص فى نشاط الانتاج الأولى :

أن التخصص على أساس الميزات النسبية فى ظل حرية التجارة قد يؤدى إلى التطرف فى انتاج وتصدير بعض السلع الاولية ويقال أن هذا الوضع فى حد ذاته بينما يؤدى إلى تحقيق أعظم ناتج قومى ممكن الا انه قد يقلل بصورة غير مباشرة من فرصة النمو الاقتصادى فى الأمد الطويل بالمقارنة بما يمكن أن يتحقق فى ظروف التخصص فى النشاط الصناعى . ولهذا فالبلدان التى تتميز نسبيا فى انتاج السلع الأولية اقل حظا من البلدان التى تتخصص فى انتاج السلع الصناعية وفقا لميزاتها النسبية . والمنطق الذى تستند اليه هذه المناقشة يتلخص فى أن العامل الصناعى له فرصة أكبر فى زيادة مهارته بالمقارنة بالعامل الزراعى ، وأن فرصة الخلق والأبتكار فى ميدان الفن الأنتاجى أكبر فى الصناعة عنها فى الزراعة ، وأن البيئة الصناعية لها مايميزها عموما عن البيئة الزراعية حيث يشيع فيها الاهتمام بالادخار والاستثمار والرغبة فى زيادة الثروة والرغبة فى التمتع بسلع جديدة . وقد يستدل على صحة هذه المناقشة بمقارنة ظروف البلدان الصناعية والبلدان الزراعية أو بمقارنة ظروف المدن الصناعية والقرى الزراعية داخل البلد الواحد . ولكن لايجب أن نحكم على صحة هذه المناقشة على اساس التقدم الاقتصادى البطىء للبلدان المتخلفة المنتجة للسلع الأولية . فربما كان للتخصص فى الانتاج الأولى حقيقة دورا فى بطىء عملية التقدم الفنى أو فى أنخفاض مهارة العمال الزراعيون فى هذه البلدان ولكن تعرضها

للاستعمار وسيطرة المشروع الغربى على نشاطها الأولى لفترة طويلة من الزمن كان له أثر اقوى واهم . ومن الناحية الأخرى يمكن القول بأن المناقشة المذكورة تحتوى على قدر من المبالغة بدليل أن هناك بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا مثل استراليا ونيوزيلاند والدانمرك والتى تعتمد بدرجة كبيرة على أنتاج وتصدير السلع الأولى . كما أنه من الممكن دائما اقامة مشروعات خاصة بالبحث العلمى وتطوير الفنون الانتاجية المستخدمة فى ميدان الأنتاج الأولى والعمل على زيادة مهارة العاملين فيه وتنمية الرغبة فى الادخار والاستثمار بوسائل مختلفة .

ولكن الدراسات الاقتصادية تشير بوجه عام إلى أن معظم الرغبات الانسانية التى تقف وراء السلوك الاقتصادى المؤدى إلى النمو الاقتصادى (مثل الرغبة فى الخلق والابتكار وتحسين الفنون الانتاجية والرغبة فى العمل وزيادة المهارة والرغبة فى الادخار والاستثمار الخ) يتم خلقها ونموها داخل البيئة الصناعية بشكل تلقائى Autonomous هذا بخلاف البيئة الزراعية حيث أن نشأة الرغبات المذكورة يحتاج إلى تدخل قوة خارجة عنها ، ومثل هذه القوة قد تنبعث من البيئة الصناعية داخل البلد بسبب الاعتماد المتبادل أو الترابط مابين النشاطين الصناعى أو الزراعى . ولقد حدث هذا فى تجربة للبلدان المتقدمة فيلاحظ النشاط الزراعى ظل فى حالة ركود أو مايشبه الركود من النواحى التكنولوجية والاقتصادية لفترة طويلة بعد الثورة الصناعية بينما كان النشاط الصناعى فى تقدم مستمر فى كافة النواحى ثم بدأ اثر هذا التقدم ينعكس على النشاط الزراعى ، وتحققت الثورة الصناعية بفضل هذه الظروف فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر . ومما لاشك فيه أن النشاط الزراعى فى البلدان الصناعية المتقدمة اقتصاديا يكتسب بعض المزايا بالمقارنة بمثيله فى البلدان الزراعية المتخلفة . فالتقدم الفنى والاقتصادى السريع الذى يحدث فى النشاط الصناعى فى البلدان المتقدمة ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على احوال النشاط الزراعى فيها يؤدى إلى تطوير الآلات الزراعية المستخدمة وتحسين نوعيات الاسمدة وارتفاع مهارة العمال الزراعيين وازدياد انتاجيتهم كما يتيح فرصة تسويق الانتاج بطرق أفضل سواء داخليا أو خارجيا .

وعلى ذلك فان هناك حجة اقتصادية قوية لاقامة بعض الصناعات داخل البلدان التى تقع ميزاتها النسبية داخل النشاط الزراعى (أو عموما النشاط الأولى) فقط ، وسوف يستلزم الأمر بالطبع حماية هذه الصناعات . وفى هذه الحالة نقول أن « تنويع الأنتاج » باقامة بعض الصناعات التى لاتتمتع بميزات نسبية وحمايتها انما يستند على اسباب قوية خاصة بالنمو الاقتصادى فى الأمد الطويل . واقامة بعض الصناعات التى لاتتمتع بميزات نسبية وحمايتها سوف يؤدى إلى التضحية بهدف تعظيم الناتج القومى لفترة قد تطول ، ولكن خلق البيئة الصناعية داخل الاقتصاد الزراعى سوف يؤدى إلى تحقيق عدد من المكاسب بطريق غير مباشر وفى الأمد الطويل سوف يساهم فى تحقيق معدلات أكبر لنمو الناتج القومى الحقيقى . ومع ذلك فالمشكلة الحقيقية تتمثل فى كيفية اختيار الصناعات فى هذه الظروف ، ويمكن القول عموما بأن الافضل هو اختيار الصناعات التى تتميز بمعدل ارتباط قوى بالنشاط الزراعى (أو النشاط الأولى عموما) داخل البلد ومن ثم يتوقع أن قيامها ونموها سوف يحفز النمو فى هذا النشاط بدرجة أقوى من غيرها . كما ينبغى تفضيل الصناعات التى لايتسبب قيامها فى الانحراف كثيرا عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بحيث يمكن حمايتها عن طريق فرض قيود جمركية معتدلة نوعا . كما يجب أن تستنبط السلطات الاقتصادية للبلد من وسائل مايمكنها من التأكد بطريقة أو بأخرى من قيام المشروعات الصناعية برفع كفائتها الأنتاجية بصفة مستمرة بحيث لايمثل وجودها عبئا متزايدا على الاقتصاد القومى .

(٣) تقييد التجارة من أجل مستوى التوظف :

خلال أزمات البطالة التى تمر بالبلدان المتقدمة أقتصاديا قد يقترح تقييد التجارة لعرقلة الواردات وتشجيع قيام صناعات بديلة للواردات لتستوعب الاعداد المتعطلة من العمال بالاضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى . وحيث أن زيادة مستوى التوظف يؤدى إلى زيادة الانفاق داخل الاقتصاد فان صناعات أخرى سوف تنتعش ويرتفع مستوى الدخل القومى بأثر المضاعف . والمناقشة تعتمد كما نرى على اسس اقتصادية معروفة ، ولكن لنا أن نتسائل هل أن فرض

القيود الجمركية ومايؤدى إليه من قيام بعض الصناعات البديلة للواردات ومن ثم استيعاب البطالة هو أنسب الحلول الاقتصادية لهذه المشكلة ؟ لقد تعرضنا من قبل لظروف الكساد وعرفنا كيف يمكن أن ينتشر هذا من بلد لآخر عن طريق التجارة الدولية . ولاحظنا أيضا أن ظروف الكساد تنتشر سريعا على المستوى الدولى فى ظروف حرية التجارة . ولكن هذا لايعنى أن تقييد التجارة هو الحل السليم فى هذه الظروف . بل أن تقييد الواردات فى بلد من البلدان بسبب البطالة الداخلية سوف يؤدى إلى انكماش صادرات البلدان الأخرى التى يتعامل معها ومن ثم ظهور بوادر الكساد فيها تنكمش وارداتها منه ومن بلدان أخرى .... وهكذا تنتشر ظروف الكساد على المستوى الدولى ولايستفيد البلد الأول الذى قام بتقييد وارداته . هذا بالاضافة إلى أن تشجيع قيام صناعات بديلة للواردات بعيداً عن الميزات النسبية يؤدى إلى الأنحراف غن الوضع الامثل لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة ، ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع فى الأجل الطويل خاصة اذا لم يؤدى إلى حل واضح وقاطع لمشكلة البطالة الداخلية فى ظروف الأقتصاد الدولى .

والافضل هو البحث عن الاسباب الحقيقية للبطالة الداخلية ومعالجتها مثلا عن طريق السياسات النقدية والمالية ، وكذلك من الضرورى الاستماع إلى الاقتراحات التى قد يشير بها صندوق النقد الدولى لتفادى نقل أزمة البطالة إلى البلدان الأخرى ومن ثم تفادى المضاعفات الدولية لها . ولكن يجب أن نلاحظ أن السياسات النقدية والمالية التوسعية المستخدمة لعلاج البطالة أن لم تعمل بكفاءة فسوف تؤدى إلى أرتفاع مستوى الاسعار الداخلية ، وهذا فى حد ذاته فى ظروف حرية التجارة يؤدى إلى زيادة الطلب على الواردات وتقليل فرص التصدير إلى الخارج . ومثل هذه الظروف إذا تحققت فعلا سوف تزيد من قوة حجة انصار تقييد التجارة . ولهذا يجب أن تستخدم السياسات النقدية والمالية التوسعية بكل كفاءة وحذر تام . ولكن يلاحظ أيضا أنه حتى فى حالة الاستخدام الكفؤ لهذه السياسات الاقتصادية الداخلية فان زيادة مستوى التوظف ومن ثم زيادة الدخل النقدى سوف تؤدى إلى زيادة الواردات وهذا فى حد ذاته يتسبب فى عجز ميزان

المدفوعات . ويستحسن معالجة هذا الوضع سريعاً عن طريق انعاش الصادرات بطريق الأعانة المالية أو بطرق أخرى — وذلك لفترة محددة من الزمن — حتى يعود الأمور إلى أحوالها الطبيعية . أما إن لم يمكن أنعاش الصادرات فيمكن ممارسة بعض التقييد الكى للواردات لفترة محدودة من الزمن ، مع اقناع البلدان الأخرى التى يتاجر البلد معها بان هذه الاوضاع مؤقتة وستزال بمجرد القضاء على المشكلة وعودة الامور إلى مجراها الطبيعي . وفى هذه الظروف قد ترضى البلدان الأجنبية بالتعاون مع البلد الذى يحاول حل مشاكله الداخلية على اساس ان عبء هذه الظروف المؤقتة أخف عليها من عبء انتشار الكساد والبطالة بينها جميعا . ومما لاشك فيه أن نجاح البلد فى حل مشكلة البطالة الداخلية دون اللجوء إلى تقييد تجارته أو أنشاء صناعات بديلة للوردات لاتتمتع باية ميزات نسبية سوف يعتبر مكسبا مؤكدا للاقتصاد القومى .

أما فى البلدان المتخلفة اقتصاديا فأن مشكلة البطالة المقنعة والسافرة من المشاكل الاقتصادية الدائمة . ولقد قيل أن تقييد التجارة الخارجية فى سبيل اقامة صناعات بديلة للواردات تستوعب الايدى العاملة المتعطلة افضل اقتصاديا من استمرار تدفق الواردات من السلع الأجنبية الرخيصة نسبيا وبقاء مشكلة البطالة .

ولكن هذه الحجة تستدعى اختبارا دقيقا . فاذ كانت الصناعات البديلة للواردات التى يقترح حمايتها لها ميزات نسبية كامنة وسوف تضح اثناء نموها فان مناقشة حماية الصناعات الناشئة تطبق عليها . أما إذا كانت هذه الصناعات لاتتمتع ولايتوقع أن تتمتع مستقبلا باية ميزات نسبية فيجب أن نكون على حذر تام قبل اتخاذ أى قرار بحمايتها . فالبلدان المتخلفة تعانى من ندرة نسبة شديدة فى الموارد الاقتصادية الضرورية للتنمية ومن ثم فأن وضع هذه الموارد النادرة فى افضل الاستخدامات الممكنة بهدف تحقيق أكبر كافءة انتاجية لها — ومن ثم تعظيم الناتج القومى — هو هدف فى غاية الأهمية للتنمية الاقتصادية . فهل يمكن أن تتغاضى عن هذا الهدف مقابل هدف تحقيق أعلى مستوى توظف ممكن ، والواقع أن التغاضى عن هدف أكبر كفاءة ممكنة للعناصر الأنتاجية النادرة أمر يصعب تصوره فى ظروف البلدان المتخلفة كما أن استمرار مشاكل البطالة بالشكل الحاد الموجود فيها له آثاره الاجتماعية والاقتصادية السيئة فلابد من الملائمة بين هذين

الهدفين ، وقد يتحقق هذا عن طريق الأخذ بالفنون الأنتاجية الحديثة المكثفة للعمل والعمل على تطوير هذه الفنون بصفة مستمرة . أما تقييد الواردات واقامة صناعات بديلة لها فى سبيل رفع مستوى التوظف وبغض النظر عن الاستخدام الذى يحقق أكبر كفاءة ممكنة لعناصر الأنتاج فانه لايمثل حلا سليما على الاطلاق فهو يحقق هدف ما ويتغاضى عن تحقيق هدف آخر لايقل عنه أهمية بل يزيد .

أن من الخطأ تصوير المسألة على أنها مسألة الاستغناء عن الواردات من السلع الأجنبية واقامة صناعات وطنية تنتج بدائل لها بنفقات مرتفعة نسبيا حقا ولكنها تساهم فى رفع مستوى التوظف . **أن التصور السليم للأمور يقتضى منا أن ننظر إلى نفقة الفرصة البديلة للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد لكى نتأكد من أن استيعاب هذه الموارد فى مثل هذه الصناعات الوطنية التى تنتج بدائل الواردات بنفقات مرتفعة نسبيا يحرم صناعات وطنية أخرى أكثر كفاءة نسبيا من استيعاب نفس هذه الموارد فى سبيل تحقيق حجم أكبر من الأنتاج ومن الصادرات .... بل وأيضا فى سبيل رفع مستوى التوظف خاصة اذا أمكن الأعتماد على الفنون الأنتاجية المكثفة للعمل .**

(٤) تقييد التجارة بسبب التصرفات الأحتكارية للمنتجين

يمكن التميز بين ثلاثة أنواع من التصرفات الأحتكارية للمنتجين فى السوق الدولية والتى توضع عادة تحت مصطلح « الأغراق » Dumping .

(١) الأحتكار الدائم Persistent Monopoly

ويسمى أيضا بالأغراق الدائم وهو أن يبيع المنتج بسعر معين داخل بلده وبسعر آخر منخفض عنه فى السوق الخارجية ، ويتحقق أكبر ربح للمحتكر حينما يساوى النفقة الحدية بالايراد الحدى فى الاسواق المختلفة التى يبيع فيها . وتعتمد هذه الحالة على وجود اختلاف بين مرونة الطلب فى الاسواق المختلفة ، فيتحمل المستهلك فى بلد المحتكر سعراً مرتفعاً نسبيا لأن مرونة الطلب منخفضة نسبيا ، بينما يتمتع المستهلك الأجنبى (بالنسبة للمحتكر) بسعر منخفض نسبيا لأن مرونة طلبة على السلعة مرتفعة نسبيا بسبب وجود بدائل لها . وتنجح هذه

السياسة القائمة على التمييز الاحتكارى أو التمييز فى الاسعار بين الاسواق المختلفة طالما أن من غير الممكن تحقيق أرباح باعادة تصدير السلعة من السوق المنخفضة السعر إلى السوق المرتفعة السعر نسبيا بسبب نفقات المواصلات والتأمين أو بسبب الرسوم الجمركية التى تقيد الواردات من هذه السلعة فى بلد المنتج المحتكر .

ولاشك أن هذا النوع من الأحتكار الدائم القائم على اساس التمييز فى الاسعار Price Discrimination يضر بالمستهلك فى بلد المنتج المحتكر ، أما بالنسبة للبلدان الأخرى فلا يمثل أى خطر على اقتصادياتها الا إذا أضر ببعض الصناعات القائمة أو الناشئة على اساس الميزات النسبية .

(٢) الاحتكار المتقطع الحدوث Sporsdio Monopoly

ويسمى ايضا بالاغراق العرضى أو المؤقت ويحدث حينما يقوم المنتج ببيع المخزون أو الأنتاج الفائض من السلعة فى السوق الخارجية دفعة واحدة أو على دفعات كبيرة باسعار منخفضة ، وذلك للتخلص من هذا المخزون أو الفائض بطريقة لاتؤدى إلى خفض السعر فى داخل بلده ... وهذا الأحتكار له خطورته الكبرى اذا كانت السلع التى يقوم المنتج بتصريفها بكميات كبيرة وعند اسعار منخفضة لها مايماثلها من الأنتاج المحلى لبلد أو بلدان أخرى . فى هذه الظروف نجد أن لدى البلد أو البلدان التى ستضار بهذا الأغراق العرضى أو المؤقت بحجة قوية لحماية اسعار منتجاتها من الهبوط الفجائى وذلك بفرض تعريفة جمركية مرتفعة أو قيود كمية على الواردات تكفى لأبطال الغرض الأصلى للمنتج الأجنبى المحتكر . ويجب أن تزال هذه التعريفة الجمركية أو القيود الكمية على الاستيراد وتعود الأمور إلى سيرتها الطبيعية بمجرد انتهاء الظروف التى أدت الى فرضها .

(٣) الاحتكار الشرس Predatory Monopoly

ويسمى ايضا الاغراق المدمر أو المخرب ويحدث حينما يبيع المنتج السلع التى ينتجها فى السوق الخارجية باسعار منخفضة أو منخفضة جدا بغرض القضاء على

المنافسة الاجنبية التى تواجهه فى هذه السوق أو بغرض القضاء على بعض الصناعات الناشئة التى يمكن أن تمثل خطراً عليه مستقبلا وهى مازالت فى مهدها . وبعد أن ينجح المحتكر فى تحقيق أغراضه الدنيئة يقوم برفع الاسعار لاستغلال المستهلك . وتقييد التجاة الخارجية فى البلدان التى تتعرض لهذا النوع من الأحتكار له كل مايبرره . فهذا الاحتكار القادم من الخارج يساهم مباشرة فى خراب الصناعات الوطنية الكفؤ وفى الحد من درجة المنافسة داخل الاقتصاد القومى ، كما يؤدى إلى حرمان المستهلك من التمتع بمصادر انتاجية عديدة تمده باحتياجاته المختلفة والمفاضلة بينها على اساس الجودة أو السعر المنخفض . ومع ذلك فيجب الحذر من خلط حالة الأحتكار الشرس بحالة المنتج الأجنبى الذى يستطيع بيع منتجاته داخل البلد باسعار منخفضة بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع كفائته نسبيا . فالحالة الأخيرة مختلفة وتستدعى مراجعة بعض المناقشات التى أوردناها فى الصفحات السابقة .

* * *

وبالاضافة إلى ماسبق ذكره فان هناك أسباب اخرى تذكر احيانا لتقييد التجارة الخارجية ولانستطيع أن نناقشها جميعا فى هذا المجال خاصة وأن معظمها لايستند على حجج اقتصادية سليمة أو لايستند على حجج اقتصادية على الاطلاق . ولقد أكتفينا فيما سبق بذكر أهم الحجج التى تذكر لتقييد التجارة الخارجية ومناقشتها من أجل اختبار قوة المنطق الاقتصادى الذى تستند عليه ومن ثم الموافقة عليها أو الأعتراض .

---

* مراجع الفصل التاسع : أنظر نهاية الفصل العاشر

الفصل العاشر
السياسة التجارية
والمتغيرات الدولية

*** الاتجاهات العامة للسياسة التجارية فيما بعد الحرب العالمية الثانية :**

لقد كان الحرب العالمية الثانية على نمو الانتاج الصناعى الوطنى داخل الكثير من بلدان العالم أقوى بكثير من الاثر المماثل للحرب الأولى . فبخلاف الوضع قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك صناعات وطنية ناشئة فى العديد من بلدان العالم قبل بداية الحرب الثانية على اساس الحماية الجمركية . وحينما قامت الحرب انتعشت احوال هذه الصناعات الوطنية بسبب انقطاع المنافسة الأجنبية التى كان مصدرها الاساسى هو البلدان الأوربية المتحاربة فى الغرب واليابان فى الشرق . وبخلاف ذلك ادت الحرب إلى قيام صناعات جديدة داخل البلدان المختلفة لتغطية الاحتياجات المحلية سواء من السلع الاستهلاكية أو من بعض السلع الانتاجية الضرورية لاستمرار عمليات الأنتاج فى الصناعات القائمة . وبعد أن وضعت الحرب الثانية أوزارها كان من الطبيعى أن تعانى بعض الصناعات الوطنية الناشئة من ضعف ظاهر تجاه المنافشة الأجنبية . ولم تستطع بعض الصناعات الصغيرة والمرتفعة النفقات بشكل ظاهر الاستمرار فى مواجهة المنافسة الأجنبية ، وخاصة حينما بدأت هذه المنافسة تشتد فى الخمسينات بعدما انتهت البلدان الأوربية واليابان من اعادة بناء صناعاتها واستعادة مركزها الاقتصادى . **ويلاحظ أن غالبية البلدان حديثة العهد بالتصنيع اتجهت نحو تقييد المنافسة الأجنبية تقييدا شديدا عن طريق التعريفة الجمركية وحصص الاستيراد .**

ولكن من ناحية أخرى فإن الفترة التالية للحرب العالمية الثانية شهدت **نموا كبيرا فى التعاون الاقتصادى الدولى فى مجالى النقد والتمويل وكذلك اتجاها واضحا نحو تحرير التجارة الدولية** . وبالنسبة للتعاون الاقتصادى الدولى فى مجال النقد والتمويل فان له آثاره المباشرة وغير المباشرة على تخفيف القيود المفروضة على المدفوعات الدولية ومن ثم فانه يساهم فى تسهيل التجارة الدولية . وأهم مايذكر فى هذا الصدد هو **قيام صندوق النقد الدولى** International Monetary Fund (IMF) **والبنك الدولى للانشاء والتعمير** International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) **وفقا لاتفاقية بريتون وودز فى ١٩٤٤** . واختص صندوق النقد بتقديم رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الدول الأعضاء لمساعدتها على تغطية العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات أو لتخطى صعوبات خاصة فى المدفوعات الدولية ، كما هدفت سياسة الصندوق أيضا إلى إيجاد الاستقرار فى اسعار الصرف والعمل على القضاء على جميع العوامل التى تقيد الصرف الاجنبى وتمنع نمو المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء . أما **البنك الدولى** فكان الهدف من انشاءه هو مد الدول الأعضاء بالقروض لغرض المساعدة فى بناء الاقتصاديات وتنميتها . وقد ضم البنك الدولى منذ انشاؤه العديد من الدول المتقدمة والدول المتخلفة اقتصايا وقد تكفل بمساعدة الجميع ، ولهذا لم يكن الغرض من قيامه كما قد يفهم البعض هو مساعدة البلدان المتخلفة فقط . ولقد اتجهت الكثير من قروض البنك فعلا إلى بلدان أوربا فى الفترة التالية للحرب الثانية مباشرة لغرض المساعدة فى بناء الاقتصاديات الأوربية واستعادة مادمرته الحرب . وفى تلك الفترة كان نصيب البلدان المتخلفة من قروض البنك ضئيلا . ولكن بعد أنتهاء مرحلة أعادة البناء الأوربية أو منذ منتصف الخمسينات بدأت قروض البنك الدولى تتجه بشكل تتزايد إلى كتلة البلدان المتخلفة اقتصادياً

أما بالنسبة للاتجاه **نحو تحرير التجارة الدولية** فقد انبعث أصلا من البلدان المتقدمة اقتصاديا واتخذ مظهرا جديدا فى الواقع العملى يخالف ذلك الذى عرفه العالم خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر . فلم يكن هناك تفكير فى الغاء جميع القيود الجمركية وترك الأمور تجرى على اعنتها وفقا لقوى العرض والطلب

فى السوق الحرة ، بل كانت هناك دعوة عامة إلى تخفيف هذه القيود تدريجيا عن طريق عقد المعاهدات التجارية الودية وتدعيم أواصر التعاون الاقتصادى والنقدى بين البلدان ، كما ظهرت أيضا الدعوة إلى تحرير التجارة من كافة قيودها بين مجموعة من البلدان مع تنظيم التعريفة الجمركية لهذه المجموعة تجاه العالم الخارجى بشكل أو بآخر . ولقد انتشر هذا الاتجاه الاخير بالذات فى أوربا الغربية ومنها انتقل تدريجيا إلى أنحاء العالم الأخرى .

ومن أهم مايذكر بالنسبة للمعاهدات التجارية الدولية التى استهدفت تحرير التجارة الخارجية أو تخليصها من الكثير من قيودها : **الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة** المعروفة باسم « **الجات** » GATT التى عقدت فى أول عام ١٩٤٨ تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبالمعاونة مع المنظمات الاقتصادية الدولية . ومن المبادىء الهامة التى قررتها اتفاقية الجات والتى ينبغى ذكرها فى مجال السياسة التجارية : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، فتنص الأتفاقية على أن أى ميزة تمنحها دولة من الدولة المنضمة للاتفاقية لسلعة مستوردة أو مصدرة من أو إلى دولة أخرى تمنح مباشرة وبدون شرط إلى نفس السلعة المستوردة من أو إلى جميع أعضاء الاتفاقية ، ومبدأ عدم التمييز بين الانتاج المحلى والاجنبى بين بلدان الاتفاقية ، واعتبار سياسة الأغراق — أى بيع السلعة فى سوق اجنبية بسعر يقل عن سعرها الأصلى فى سوق البلد المنتج لها — منافية لاغراض الاتفاقية خاصة إذا ماترتب عليها الأضرار بالصناعة فى البلد الذى يتعرض لهذه السياسة ، وتقرير مبدأ الرسم الجمركى على السلعة التى تسورد من داخل أحد البلدان الأعضاء فى حالة كون هذه السلعة تتمتع باعانة اقتصادية حكومية مباشرة أو غير مباشرة فى مكان أنتاجها . ويفرض الرسم الجمركى فى هذه الحالة بحيث يبطل أثر الاعانة والنص على التزام البلدان المنضمة للأتفاقية بعدم اخضاع تجارة الاستيراد أو التصدير لقيود كمية مثل حصص الاستيراد ويستثنى من هذه القاعدة الحصص المؤقتة المفروضة لمواجهة العجز فى الأغذية أو بعض السلع الاساسية وكذلك الحصص المفروضة بغرض الحد من فائض الانتاج فى مجال بعض انواع السلع الزراعية ، كما قررت اتفاقية الجات ايضا مبدأ هام وهو أن تحرير التجارة على المستوى الاقليمى

بين بلدان منضمة للاتفاقية عن طريق اقامة الاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة — لايتنافى مع روح الاتفاقية على شرط ألا ينشأ عن اقامة هذه التنظيمات التجارية تمييز جمركى ضد بلدان أخرى اعضاء فى الاتفاقية .

ولكن دراسة اتجاهات السياسة التجارية فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية تستلزم التفرقة بوضوح مابين **مجموعتى البلدان المتقدمة اقتصاديا والبلدان المتخلفة اقتصاديا** ، حيث كل من المجموعتين لها ظروفها الخاصة بها والتى تختلف أختلافا كبيرا عن الأخرى . وسنبدأ أولا بالقاء نظرة على الأتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية الذى انبعث من البلدان الأوربية حيث كان هذا بالذات هو ابرز اتجاهات السياسة التجارية عموما فى البلدان المتقدمة ثم انتشر بعد ذلك على المستوى الدولى . وبعد ذلك نلقى نظرة على اتجاه السياسة التجارية فى البلدان المتخلفة اقتصاديا .

الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للبلدان الأوربية على المستوى الاقليمى :

فيما يلى نستعرض هذا الاتجاه الجديد من خلال التنظيمات والاتفاقيات التى تمت داخل أوربا فى الفترة التالية للحرب الثانية بهدف تحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من البلدان بصورة أو بأخرى .

(١) اتحاد البنلوكس Benelux

بدأ البنلوكس كشكل من أشكال الاتحاد الجمركى Customs Union بين بلجيكا وهولنده واللوكسمبرج . وكانت نواة المشروع هى معاهدة عقدت مابين حكومات البلدان الثلاثة فى المنفى خلال عام ١٩٤٤ . ثم جاء المشروع إلى الوجود بعد انتهاء الحرب فى عام ١٩٤٨ . وكان مشروع البنلوكس فى ١٩٤٤ يهىء لتحرير التجارة مابين البلدان الثلاثة مع الاحتفاظ بتعريفة موحدة تجاه العالم الخارجى — مع استثناء المستعمرات الهولندية والبلجيكية من هذه التعريفة الموحدة . كما كان من المتصور أن هذا الاتحاد الجمركى هو الخطوة الأولى نحو

الأتحاد الاقتصادى الكامل من النواحى المالية والنقدية الداخلية والخارجية . ولقد تم الغاء التعريفة الجمركية بين البلدان الثلاثة فعلا فى ١٩٤٨ واستبدلت بتعريفة خارجية موحدة ، ومع ذلك بقيت بعض القيود الجمركية ممثلة فى حصص الاستيراد سارية المفعول مما أثر بلاشك على التدفقات السلعية داخل البنلوكس إلى أن تم الغاء معظمها فى ١٩٤٩ . ومما سهل قيام البنلوكس أن السلع المنتجة داخل بلدان الأتحاد متكاملة إلى حد كبير بطبعها . ولكن من الناحية الأخرى واجهت بلدان الأتحاد مصاعب عديدة عند محاولة الاتفاق على الغاء الحواجز الجمركية بالنسبة للسلع المتنافسة ولم يمكن التغلب على كافة هذه المصاعب ومن ثم بقيت بعض القيود قائمة على التجارة بين بلدان الأتحاد . واستمرت الجهود تبذل نحو انشاء الاتحاد الاقتصادى الكامل خلال الخمسينات وابرمت أول اتفاقية فى هذا الصدد عام ١٩٥٨ ثم عدلت فى ١٩٦٠ .... ولكن يجب أن نذكر أن اتحاد البنلوكس لم يمنع بلجيكا وهولندا واللوكسمبرج من توقيع معاهدة روما فى ١٩٥٨ والتى بمقتضاها أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية EEC التى تعرف باسم السوق الأوربية المشتركة وسنتكلم عنها فيما بعد .

(٢) المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى والتنمية (OEEC)

The Organisation for European Economic Co operation and Development .

اقيمت المنظمة بالتعاون بين مجموعة كبيرة من البلدان الأوربية (غير الشيوعية) والولايات المتحدة وذلك لأنجاز المشروع الذى قدمه **مارشال** وزير الخارجية الأمريكى فى ١٩٤٧ من أجل اعادة بناء الاقتصاد الأوربى بعد الحرب الثانية . وكان من الواضح للولايات المتحدة الامريكية أن ترك اوربا الغربية بلا مساعدات اقتصادية تعينها على استعادة انتعاشها الاقتصادى يمكن أن يجر عليهما كحلفاء مشاكل كثيرة من كافة النواحى السياسية والاقتصادية ويعرضهما للخطر تجاه المعسكر السوفيتى فى أوربا الشرقية . فأوربا بدون المساعدات الأمريكية كانت ستلجأ فى مرحلة أو أخرى من مراحل البناء الاقتصادى إلى تقييد مدفوعاتها إلى العالم الخارجى والحد من وارداتها بشكل عنيف لما كانت تعانيه

من ندرة نسبية شديدة حينذاك فى رؤوس الأموال . وربما أن الولايات المتحدة بالذات كانت ستضار من مثل هذا التقييد حينما يحدث حيث كانت تتمتع بفائض ملحوظ فى ميزان مدفوعاتها مع أوربا وكان الدولار الأمريكى مبعث أزمة بالنسبة للبلدان الأوربية عموما بسبب ندرته الشديدة لديهم

أما من جهة الولايات المتحدة فلم تكن على استعداد لأن تمضى فى تقديم مساعدات لأوربا من جانب واحد بلا برنامج واضح . وفى ١٩٤٨ انشأت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى وبدأت فى ممارسة اعمالها بالتعاون مع ادارة التعاون الاقتصادى الأمريكى (ECA) التى تم خلقها خصيصا للاشراف على تنفيذ مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية . ومن أهم مايعنينا هنا بالنسبة للمنظمة ، بخلاف سعيها إلى زيادة الأنتاج الأوربى واستعادة الاسواق المالية داخل البلدان الأوربية ، أنها عملت على **تنمية التجارة الأوربية الاقليمية والخارجية** بصفة مستمرة . وبالنسبة للتجارة الأوربية الاقليمية بالذات أستمرت المنظمة تعمل (حتى بعد أنتهاء مشروع مارشال) على انقاص حصص الأستيراد والقيود على المدفوعات الخارجية بين الدول الأعضاء . ولكن المنظمة لم تنجح فى ازالة التعريفة الجمركية وتحرير التجارة الأوربية الاقليمية منها بسبب وجود كثير من المصاعب أمام تنسيق الأمور الاقتصادية بين مجموعة كبيرة من البلدان الأوربية دفعة واحدة .

(٣) جماعة الفحم والصلب الأوربية (ECSC)

European Coal and Steel Community

عرفت هذه الجماعة ايضا باسم مشروع شومان Schumn وزير الخارجية الفرنسى الذى أقترح قيامها فى ١٩٥٠ . وضمت الجماعة التى قامت فى ١٩٥٢ ستة بلدان هى المانيا وايطاليا وبلجيكا واللوكسمبرج وهولنده وفرنسا . وكان الغرض من قيامها **خلق سوق أوربية مشتركة فى الفحم والحديد الخام والخردة والصلب** ، وتحقق هذا فعلا فى ١٩٥٣ بالغاء كافة القيود والحواجز أمام تجارة السلع المذكورة بين البلدان الستة المنضمة للجماعة (الغيت التعريفة

الجمركية وحصص الاستيراد وقيود النقد الأجنبى ووسائل تمييز الاسعار فى مجال السلع أو فى مجال الشحن) . ولقد كان تكوين جماعة الفحم والصلب الأوربية خطوة من الخطوات الهامة فى سبيل تحقيق الجماعة الاقتصادية الأوربية فيما بعد .

(٤) الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC)

European Economic Community (Common Market)

تم انشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية وتعرف باسم **السوق الأوربية المشتركة** فى ١٩٥٨ بمقتضى معاهدة روما التى وقعها الاطراف فى ١٩٥٧ ، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادى بين ستة بلدان أوربية هى المانيا وايطاليا وبلجيكا وهولنده واللوكسمبرج وفرنسا .. والنظرة الاقتصادية المجردة إلى الجماعة الاقتصادية الاوربية تشير إلى أنها ليست أكثر من اتحاد جمركى **Customs Union** يهىء البلدان المنضمة اليه للتحول تدريجيا خلال مرحلة انتقالية (١٩٥٨ — ١٩٦٦) إلى وضع السوق المشتركة ، وذلك عن طريق الغاء كامل لكافة القيود على التجارة بينها . ومع ذلك فان فلاسفة الجماعة الاقتصادية الأوربية كانوا يرمون إلى أبعد من ذلك من البداية حيث كانوا فى الواقع يرجون وضع نواة الوحدة الاقتصادية والسياسية لاوربا الكبرى . ولقد عبر الكثير من أنصار فكرة الوحدة الأوربية عن نفس الأمنية بطرق مختلفة ، فقيل أن تحرير التجارة بين مجموعة البلدان الأوربية لم يكن يستدعى عقد أتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوربية بوجه خاص حيث كان يمكن تحقيق هذا الهدف الاقتصادى وحده من خلال المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى OEEC أو الجات GATT . أما الجماعة الاقتصادية الأوربية أو السوق المشتركة فهى تتميز بانها تعمل على ازالة كافة القيود الجمركية على اساس لارجعة فيه لأنها جزء أو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر . هذا النوع من التفكير كان وراء تمسك الستة بلدان المؤسسة للسوق الأوربية المشتركة بها والعمل على انجاحها بشتى الطرق وكان ايضا وراء رفض بريطانيا وبعض البلدان الأوربية الأخرى لها . ففى داخل بريطانيا لم يتصور سياسة حكومة المحافظين فى ١٩٥٨ أن من مصلحة بريطانيا الدخول فى الجماعة الاقتصادية الأوربية والعمل تدريجيا

على تحقيق اندماج اقتصادى وسياسى كامل مع بلدان أوربا الغربية . وكان وراء رفض بريطانيا ايضا لفكرة الجماعة الاقتصادية الاوربية علاقتها الاقتصادية القوية بمستعمراتها ، وبعض مستعمراتها السابقة فى أطار الكومنولث ورفضها الدخول فى أى تنظيم أوربى قد يفسر على أنه تنصل من هذه العلاقة فى الأجل الطويل . ومع رفض بريطانيا الدخول فى الجماعة الاقتصادية الأوربية رفضت عدة بلدان أوربية أخرى الدخول فى هذه الجماعة ايضا وذلك لأرتباط مصالحها التجارية ارتباطا قويا بالمصالح البريطانية .

ومع ذلك فقد أدت التطورات الاقتصادية والسياسية فى خلال الستينات إلى تغيير ميزان بريطانيا تجاه الكومنولث وأوربا فازداد التفضيل بشكل واضح لمزيد من الأرتباط الاقتصادى والسياسى مع أوربا . واخيرا فى مطلع السبعينات دخلت بريطانيا فى مفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الأوربية انتهت بالسماح لها بالانضمام اليها .

وبالنسبة لالغاء القيود على التجارة بين البلدان المنضمة للجماعة الاقتصادية الأوربية قامت الأدارة الاقتصادية للجماعة بتنظيم برنامج فى ١٩٥٩ ليجرى تنفيذه على ثلاث مراحل كل منها يستغرق أربع سنوات وينتهى بازالة كافة القيود على التجارة . أما المرحلة الأولى ١٩٥٩ ــ ١٩٦٢ فاستهدفت تخفيض التعريفة الجمركية بمقدار ٢٥٪ على الأقل مع توسيع نطاق حصص الاستيراد والمرحلة الثانية مهدت لتخفيض ٥٠٪ فى التعريفة الجمركية ومزيد من التوسع فى نطاق حصص الاستيراد (لاحظ أن توسيع حصص الأستيراد يعمل بمثابة الغاء تدريجى للقيود الكمية على الاستيراد بينما أن تضييق نطاق هذه الحصص يؤدى إلى العكس) . أما المرحلة الثالثة فاستهدفت الالغاء الكامل لكل من التعريفة الجمركية والحصص . وبالنسبة للتعريفة الجمركية الموحدة للسوق المشتركة فقد اتفق على تحديدها عموما على اساس المتوسطات الحسابية للتعريفة الجمركية السائدة لدى بلدان الجماعة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ ، مع السعى إلى تخفيضها بقدر الأمكان . ولقد واجهت بلدان التسويق المشتركة مشاكل خاصة فى ازالة القيود الجمركية على المنتجات الزراعية بسبب التفاوت فى كفاءة النشاط الزراعى والاختلافات فى مستويات الأجور والاسعار بداخله والفروق بين مستويات الاعانات الاقتصادية الممنوحة من الحكومات

للمزارعين داخل كل بلد . كما حرصت ادارة السوق المشتركة ايضا على حظر كافة أشكال التنظيمات والاتفاقيات الاحتكارية . فزيادة درجة المنافسة داخل مجموعة من البلدان التى تحرر تجارتها شرط اساسى تمتعها بميزات التخصص وتقسيم العمل .

ونظمت معاهد روما أيضا قواعد الانتساب إلى السوق الاوربية المشتركة من جانب البلدان الخارجية المرتبطة اقتصاديا بصفة خاصة بالبلدان الأوربية المؤسسة للسوق . ونصت المعاهدة على أن يجرى التعامل مابين البلدان المنتسبة والبلدان الأصلية فى السوق المشتركة على اساس نفس النظام المتفق عليه بين البلدان الأصلية ، كما يجرى ايضا تطبيق الالغاء التدريجى للقيود الجمركية بين البلدان الاصلية والمنتسبة على نفس الاسس . الا أن المعاهدة تبينت الظروف الخاصة للبلدان المنتسبة التى تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية فاتاحت لها أن تفرض من الرسوم الجمركية مايلزم لها بغرض التصنيع أو بغرض الحصول على ايرادات للميزانية العامة على شرط أن تخفض تلك الرسوم تدريجيا فيما بعد ، كما اتاحت لهذه البلدان المنتسبة أن تحصل على مساعدات أقتصادية من البلدان الاصلية فى السوق المشتركة . وبعد أن حصلت الغالبية العظمى للبلاد المنتسبة على استقلالها اثيرت مرة أخرى مسألة المعاملة الخاصة لهذه البلدان فى السوق المشتركة . ووقفت المانيا وهولندا موقف المعارض تجاه اقتراح تمتع المستعمرات التى حصلت على استقلالها بمزايا الانتساب للسوق المشتركة بينما وقفت فرنسا إلى جانب اقتراح مضاد . وفى يوليو ١٩٦٣ عقدت معاهدة جديدة نظمت العلاقة بين البلدان الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة وثمانية عشر بلد أفريقى . ونصت المعاهدة الجديدة على تمتع بعض صادرات السلع من البلدان الأفريية بحرية تامة فى الدخول إلى السوق المشتركة ، كما نصت ايضا على وجوب التشاور فيما يتعلق بالسياسة التجارية تجاه البلدان الخارجة عن السوق المشتركة . وكذلك على حق البلدان المنتسبة فى الدخول فى اتحادات جمركية ومناطق تجارة حرة سواء فيما بينها أو مع بلدان أخرى بالقدر الذى لايتعارض فيه هذا مع المصلحة الاصلية للسوق الأوربية المشتركة . وليست هذه بالطبع هى جميع بنود معاهدة ١٩٦٣ ، ولكنها أهم

ماأضيف على معاهدة روما بالنسبة لتنسيق السياسة التجارية مابين البلدان المنتسبة للسوق المشتركة والبلدان الاوربية الاصلية فى هذه السوق .

(٥) منطقة التجارة الأوربية الحرة

European Free Trede Area (EFTA)

أنشأت منطقة للتجارة الحرة فى ١٩٦٠ تضم بريطانيا وسبعة بلدان أوربية من أعضاء المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى OEEC ، وهى النمسا ، والدانمرك ، النرويج ، السويد ، بسويسرا ، والبرتغال ثم فنلنده . وهذه البلدان الأوربية هى التى تبعت بريطانيا بعد أن رفضت دخول الجماعة الاقتصادية الأوربية (السوق المشتركة) . ونصت معاهدة منطقة التجارة الأوربية الحرة («الافتا) على ازالة القيود المفروضة على التجارة من تعريفة جمركية وحصص استيراد مابين البلدان السبعة خلال فترة عشر سنوات ، ثم انقضت الفترة اللازمة لتحقيق الهدف المذكور إلى ست سنوات ابتداء من ١٩٦٠ . وعلى خلاف اتفاقية السوق الأوربية المشتركة احتفظ كل بلد من بلدان الافتا بتعريفته الجمركية الخاصة تجاه العالم الخارجى وكذلك بحق تعديلها وفقا لظروفه الاقتصادية . وظلت منطقة التجارة الحرة قائمة وساهمت فعليا فى تحرير التجارة مابين البلدان الأوربية إلى أن قررت بريطانيا الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة وتبعها فى ذلك عدد من بلدان الافتا .

اتجاهات السياسة التجارية فى البلدان المتخلفة :

لم تكن مشكلة التخلف الاقتصادى غائبة عن مسرح الأحداث العالمية قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكنها تفجرت بشكل واضح بعد هذه الحرب بعد حصول غالبية المستعمرات الأوربية على استقلالها خلال الحرب ذاتها واثناء الخمسة عشر عاما التالية . ومجموعة البلدان المتخلفة اقتصاديا كانت — ومازالت — تعانى عموما من انخفاض واضح فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، وتتميز عموما بأنها بلدان منتجة للسلع الأولية وليست صناعية ، وانها تعتمد على اسواق البلدان المتقدمة

اقتصاديا ـــ خاصة البلدان الأوربية فى تصريف جزء كبير من أنتاجها من السلع الأولية .

ومثل هذه الظروف التى ميزت هيكل النشاط الأنتاجى والتجارة الخارجية لم تكن وليدة الحرب الثانية وأنما هى من آثار الفترة الاستعمارية الطويلة . ولذلك كانت المناقشة الهامة التى اثيرت فى فترة مابعد الحرب الثانية ، وبعد الاستقلال ، تدور حول قضيتين رئيسيتين : التخصص فى الانتاج الأولى واثاره الاقتصادية وقضية الصناعة الحديثة . ولأجل فهم متوازن لهاتين القضيتين اللتين ترتبطان معاً ينبغى معرفة الخلفية التاريخية وهذا ماسوف نفعله بايجاز فيما يلى .

(ا) جذور المشكلة (نبذة تاريخية) :

لقد كان من نتائج سياسة الحرية التجارية التى اعتنقها بريطانيا والبلدان الاستعمارية الأخرى فى منتصف القرن التاسع عشر ، وفرضتها فرضاً على مستعمراتها ، أن فتحت ابواب هذه المستعمرات أمام منتجات الصناعات الأوربية الحديثة ... وفى سنوات قلائل تهدمت اوضاع الصناعات الحرفية القديمة داخل المستعمرات .

ولم يكن هذا التطور فى حد ذاته هو مايدعو إلى القلق حيث حدث موقف مشابه للصناعات الحرفية فى أوربا خلال عصر التحول الصناعى السريع من الآلات اليدوية إلى الآلات التى تعمل بالبخار . أن المشكلة الحقيقية بالنسبة للمستعمرات فى ظل ظروف الحرية التجارية كانت تتمثل فى تهدم صناعاتها القديمة مع عدم أستطاعتها اقامة صناعات حديثة بدلا منها . وقد يقال أن المزايا النسبية للمستعمرات لم تكن فى مجال النشاط الصناعى ، وفى هذه الظروف لايمكن الادعاء بتحقق اية خسارة من جراء تدهور الصناعات القديمة فى المستعمرات ونمو النشاط الأولى (الزراعة واستخراج الخدمات) بدلا منها . بل أنه وفقا لنظرية النفقات النسبية ـــ التى تستند اليها فلسفة الحرية التجارية ـــ لابد أن تكون المستعمرات قد حققت حينذاك أكبر مكسب ممكن من تجارتها الخارجية بتخصصها فيما يتميز فيه فعلا وبتخليها عن أوجه النشاط الأخرى التى لاتتميز

فيها نسبيا الا وهى الصناعة . ولقد كانت هذه هى الحجة التى تمسكت بها البلدان الاستعمارية وتمكنت بها من رفض مطالب مستعمراتها باقامة صناعات حديثة بداخلها . وتدفقت رؤوس الاموال من بعض البلدان الأوربية الأستعمارية — من بريطانيا على وجه الخصوص — وبكميات كبيرة لكى تستثمر فى مجالات انتاج وتصدير السلع الأولية فى المستعمرات فى آسيا وافريقا وامريكا اللاتينية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر . وكانت هذه التدفقات الرأسمالية تتم بدافع الربحية ، وتحققت بالفعل مكاسب وفيرة لكافة المشروعات الاستثمارية الغربية التى عملت فى المجالات المذكورة مما جعل الاستعماريون يؤكدون أن الميزات النسبية للمستعمرات لايمكن أن تكون فى مجال الصناعة كما هو الحال فى أوربا . وبهذا أسفر تطبيق الحرية التجارية فى المستعمرات عن التخصص فى انتاج السلع الأولية . ومع ذلك فقد كشفت لنا الدراسات الاقتصادية فيما بعد عن الحقائق الآتية بشأن التخصص فى السلع الأولية الذى قام فى المستعمرات خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وظل مستمرا حتى حصلت على استقلالها ، بل وإلى الآن فى غالبية الاحوال :

١ — أن معظم المكاسب التى حققت من الاستثمارات فى الانتاج الأولى داخل المستعمرات كانت دائما تتركز فى ايدى اصحاب المشروعات الغربية بينما ذهب الجزء الأصغر منها إلى سكان المستعمرات . وعلى هذا فأن مكسب التجارة الخارجية للمستعمرات قد وزع لغير صالحها خلال عصر الحرية التجارية .

٢ — أن أصحاب المشروعات الغربية قاموا أما باعادة استثمار ارباحهم التى حققوها فى نفس مجالات الانتاج الأولى داخل المستعمرات ، أو بتحويل هذه الأرباح خارج المستعمرات . ومن ثم فلن تكن هناك ادنى مساهمة من المشروعات الغربية الاستثمار فى الصناعة أو فى اية مشروعات اخرى (بخلاف الانتاج الأولى) قد تفيد اقتصاديات المستعمرات فى الأجل الطويل . بعبارة أخرى أن المشروع الغربى قد ساهم فقط فى تنمية قطاع محدود داخل المستعمرات وهو الأنتاج الأولى الخاص بالتصدير ولم يحاول

اطلاقا أن يساهم بعد ذلك فى النشاط الاقتصادى للمستعمرات ، وكل ذلك تم لمصلحته بما لايقبل الشك .

٣ ــ الاستثمار فى الانتاج الأولى داخل كل بلد من البلدان المستعمرة كان يتجه إلى التخصص الدقيق فى سلعة أو سلعتين من السلع الأولية ، ولقد ارتبط فى جميع الحالات ارتباطا كليا أو شبه كلى بظروف الطلب على هذه السلع فى البلدان الأوربية الصناعية وليس بظروف النشاط الاقتصادى الداخلى حيث قام . واستمرار هذا الوضع فى ظروف الحرية التجارية واتجاه جميع البلدان المتاجرة إلى التخصص الدقيق كل وفقا لما يتميز فيه نسبيا قد لايثير الاعتراض . ولكن استمراره فى العشرين عاما الأخيرة من القرن التاسع عشر حينما اتجهت جميع البلدان الأوربية ــ فيما عدا بريطانيا ــ إلى حماية نشاطها الأولى تسبب بشكل مباشر فى وقوع المستعمرات فى ظروف التبعية الاقتصادية . فلقد أصبح الانتاج الأولى فى المستعمرات معتمداً كلية أو بدرجة كبيرة على ظروف الطلب فى البلدان الأوربية الصناعية ينتعش بزيادته ويكسد بكساده هذا بينما اصبحت هذه البلدان بعد حماية نشاطها الأولى فى مركز يسمح لها بالتحكم فى وارداتها من العديد من السلع الأولية . ولو أن البلدان الأوربية كما أشرنا قد قبلت مبدأ التخصص الدقيق فى الانتاج الصناعى من جانبها ولم تلجأ إلى حماية انتاجها الأولى وتنميته لما تحققت ظروف التبعية الاقتصادية للمستعمرات بسبب تخصصها فى الانتاج الأولى بل لتحقق « الاعتماد المتبادل » بمعناه السليم بين البلدان المتاجرة جميعا .

وهكذا نستطيع أن نرى غالبية المكسب الناجم من تخصص المستعمرات فى انتاج وتصدير السلع الأولية فى ظروف الحرية التجارية كان يتسرب منها إلى خارجها ، أو كان يبقى بداخلها ليستثمر مرة أخرى فى انشطة لاتفيد فى تنمية اقتصادياتها بشكل اساسى بل تفيد اصحاب المشروعات الغربية بصفة خاصة . كما أن أصرار الدول الأوربية الاستعمارية على أن تتخصص المستعمرات فى الانتاج

الأولى وفقا لمبدأ الميزات النسبية كان خدعة استعمارية لأن هذه الدول الأوربية لم تقبل أن تطبق على اقتصادياتها نفس المبدأ العلمى الذى فرضته على غيرها .

(ب) التصنيع فى ظل الحماية :

لقد شاع الاعتقاد فى ظل الظروف المذكورة لدى غالبية البلدان المتخلفة بان التصنيع هو الحل الأمثل والوحيد لمشاكلها فى فترة مابعد الحرب والاستقلال وأنه لابد من السعى إلى تحقيقه بكافة الوسائل . وكان لهذا الاعتقاد بالطبع أثر واضح على السياسة التجارية للبلدان المتخلفة حيث اتجهت الواحدة تلو الأخرى إلى رفع مستوى القيود الجمركية على واردات السلع الأجنبية بغرض تنمية الصناعات داخليا . ولكن لاينبغى أن يفهم من هذا أن الاتجاه نحو تقييد الاستيراد فى البلدان المتخلفة كان منبعثا فقط من رغبة رشيدة فى تنمية الصناعة أو أن هذه السياسة الحمائية تمت على اساس دراسات اقتصادية دقيقة بغرض انجاز اهداف محددة . لقد لعبت **الرغبة فى زيادة الايرادات الجمركية** أيضا دورا واضحا فى رفع مستوى التعريفة الجمركية فى غالبية البلدان العربية بالاضافة إلى هذا فإن **حماية بعض الصناعات الناشئة** كانت تتم بلا اساس اقتصادى واضح أو بلا اساس اقتصادى على الاطلاق ، فمثلا حماية بعض الصناعات الجديدة على انها « استراتيجية » أو ضرورية لأمن الاقتصاد القومى مع مافى هذه الحجة من غموض كبير فى حالة السلم ، أو الحماية على اساس أن الصناعة الجديدة تساهم فى زيادة العمالة بغض النظر عن كفائتها من ناحية المقدرة على تنمية الدخل الحقيقى فى الأجل الطويل ، أو حماية بعض الصناعات العاجزة عن مسايرة التطور التكنولوجى بحجة انها صناعات وطنية . ولقد ادت سياسة حماية الصناعات الجديدة فى البلدان المتخلفة على اسس مختلفة ــ اقتصادية وغير اقتصادية ــ إلى إحلال تدريجى للمنتجات الوطنية محل الواردات من السلع الأجنبية ومن ثم تحقيق وفر فى مدفوعات النقد الأجنبى . ولم تمتد النظرة من جانب المسئولين عن السياسة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة إلى دراسة أثر تحقيق الوفر فى النقد الأجنبى بالطرق السابق وصفها على نمط توزيع الموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد وامكانية تنمية الدخل القومى الحقيقى واثره على تنمية الصادرات فى الأجل الطويل . بل لقد

اعتقد المسؤلون فى العديد من البلدان المتخلفة التى تحاول التصنيع فى أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط أن تحقيق الوفر فى النقد الأجنبى يعتبر مكسبا وهدفا يسعى اليه فى حد ذاته فى ظروف العجز المستمر أو شبه المستمر فى موازين المدفوعات الدولية . وبالتالى اتجهت السياسة التجارية لهذه البلدان اتجاها واضحا خلال الستينات إلى تبنى **سياسة التصنيع لاحلال الواردات** من السلع الأجنبية وتوفير النقد الأجنبى . وادى اتباع سياسة احلال الواردات Import - Substitution إلى تبنى سياسة حمائية شديدة تمثلت فى تعريفة جمركية مرتفعة للغاية وحصص ضيقة للأستيراد ورقابة شديدة على النقد الأجنبى .

(جـ) السياسة التجارية ووضع المنتجات الأولية :

وبالرغم من تذمر البلدان المتخلفة من وضعها فى الاقتصاد الدولى كبلدان منتجة للسلع الأولية واتجاهها إلى التصنيع إلا أن **الاهتمام بتجارة صادرات السلع الأولية** كان أمرا لامفر منه . فهذه الصادرات كانت ، وظلت تمثل نسبة كبرى من الدخل القومى لمعظم البلدان بالاضافة إلى أنها المصدر الاساسى للنقد الأجنبى اللازم لعملية التنمية الاقتصادية . ولقد تضاعف الاهتمام بتجارة صادرات السلع الأولية فى ظروف تقلبات الطلب الخارجى على هذه السلع من جانب البلدان الصناعية ، وماينتج عن هذه التقلبات الخارجية من تقلبات أشد منها فى حجم النشاط الاقتصادى الداخلى . وبالطبع فان ظروف الكساد العالمى ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ لم تكن غائبة عن الأذهان ، فالكساد بدأ من الولايات المتحدة ثم اصاب البلدان الأوربية الصناعية ثم امتدت آثاره بشكل سىء على البلدان المنتجة للسلع الأولية . وكذلك ادت حرب كوريا فى مطلع الخمسينات إلى إنتعاش حاد فى اسعار ودخول البلدان المنتجة للسلع الأولية ثم مالبث هذا الانتعاش أن تقوض سريعا بنهاية الحرب تاركا ورائه حالة من الركود بالنسبة البلدان التى لم تستطع أن تخفض انتاجها من العديد من السلع الأولية بمرونة كافية بعد انخفاض الاسعار مرة واحدة . ولذلك لجأت البلدان المتخلفة إلى وضع سياسات خاصة بتجارة صادراتها من السلع الأولية من أجل عزل الاثر الخارجى للتقلبات فى

اسعار هذه السلع عن النشاط الاقتصادى الداخلى وللحد من تقلبات الدخول المستمدة منها وذلك حتى يمكن أن يتحقق بعض الاستقرار الاقتصادى فى ظروف التنمية ... ومما يذكر فى هذا المجال اتجاه البلدان المتخلفة إلى الدخول فى **اتفاقيات سلعيـــــــة دوليـــــــة** International Commodity Agreements بالاشتراك مع بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا المنتجة لنفس السلع الأولية ومع البلدان المستهلكة لهذه السلع . ولقد تم هذا فى إطار المبادىء العامة المضافة إلى ميثاق منظمة التجارة الدولية ITO التابعة للأمم المتحدة فى ١٩٤٧ وهى : مراعاة مصلحة البلدان المستهلكة للسلع الأولية بالسماح لها بالدخول فى الاتفاقيات الدولية ، العلنية التامة لبنود الاتفاقيات المقترحة والمعقودة ، السماح بتقييد العرض فى احوال الفائض السلعى الشديد أو البطالة العامة ، التأكد من وجود حجم كافى من المخزون فى حالة تقييد العرض ، وكقاعدة عامة يعمل على تشجيع الأنتاج من أكثر المصادر الانتاجية كفاءة . **وقد اخذت الاتفاقيات السلعية الدولية بثلاثة أشكال لتحقيق الاستقرار** فى اسعار السلع الأولية : (١) اتفاقيـات التعاقـــد Contract Agreements بين البلـــدان المنتجـــة والمستهلكة على بيع أو شراء كميات معينة حينما يصل مستوى الاسعار إلى حده الاقصى أو إلى حده الادنى (على الترتيب) ، والاتفاقيات هى التى تنظم الحدود الدنيا والقصوى للاسعار وكذلك الكميات المتعاقد عليها . ويلاحظ أن هذه الاتفاقيات التعاقدية لاتلغى معاملات السوق حيث أن الكميات المتعاقد عليها بالبيع أو الشراء فى حدود المستوى الاقصى للسعر أو المستوى الادنى لاتمثل كافة الكميات المنتجة أو المستهلكة . واتفاقية القمح الدولية فى ١٩٤٩ من هذا النوع . (٢) نظام الحصص Quota System ويجرى الاتفاق بموجب هذا النظام على التحكم فى عرض السلعة فى السوق الدولى عند وجود فائض منها وتدنى سعرها إلى حد معين وذلك عن طريق تحديد حصص صادرات لكل بلد من البلدان المشتركة فى الاتفاقيات . ومن الناحية الأخرى تضمن الاتفاقية فى حالة وجود عجز من السلعة وارتفاع اسعارها إلى حد معين توزيع كميات منها وفقا لحصص معينة على البلدان المستهلكة . ومن هذا النوع من الاتفاقيات اتفاقية .

السكر الدولية فى ١٩٥٤ والبن الدولية فى ١٩٥٨ . (٣) صناديق الاحتياطى Buffer Stocks ووفقا لهذا النظام يحتفظ بمخزون من السلعة (القابلة للتخزين) وتقوم الهيئة الدولية المشرفة عليه بموجب الاتفاقية وتسمى « هيئة التسويق » Marketing Board بزيادة المخزون عن طريق الشراء فى حالة انخفاض سعر السلعة فى السوق الدولى إلى حد أدنى متفق عليه ، وانخفاض المخزون عن طريق البيع فى حالة ارتفاع السعر إلى حد اقصى متفق عليه . ومثال هذا اتفاقية القصدير Tin فى ١٩٥٣[1] .

ولكن أنتقدت الاتفاقية الدولية السلعية عموما على اساس انها اجتهدت لتحقيق الاستقرار فى اسعار السلع الأولية ولم تعمل على تحقيق الاستقرار فى دخول المنتجين داخل البلدان المشتركة . وهذا الانتقاد له اهميته خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة المنتجة للموارد الأولية حيث أنها كما ذكرنا تعتمد بصفة خاصة على انتاج وتصدير هذه السلع فى اكتساب نسبة كبرى من دخلها .

(د) محاولات تكوين اسواق مشتركة :

وبالاضافة إلى ماسبق فقد **تأثرت البلدان المتخلفة بفكرة الاسواق المشتركة** التى قامت فى أوربا بنجاح . ولكن مع تعدد محاولات البلدان المتخلفة فى هذا المجال ، فى امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا وفى الشرق الأوسط ، ألا أن قليل من النجاح قد تحقق من ورائها . ولعل منطقة التجارة الحرة فى امريكا اللاتينية LAFTA التى أنشأت بمقتضى معاهدة منتفديو عام ١٩٦٠ بين البرازيل والأرجنتين ، بيرو ، شيلى ، بوليفيا ، اكوادور ، كولومبيا وبدأت أعمالها فى ١٩٦٢ ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى CAMC قد حققت بعض التقدم نسبيا . كماسارت مجموعة من البلدان العربية فى طريق تكوين « السوق العربية المشتركة » ACM . ولكن التجربة كما تمت فى البلدان المتخلفة بعيدة جدا فى نجاحها عن النموذج الذى تم بنجاح فى أوربا . وفيما يلى نبذة مختصرة عن السوق المشتركة لامريكا الوسطى والسوق العربية المشتركة .

(١) نشير فيما سبق إلى تواريخ بدأ سريان مفعول الاتفاقيات الدولية المذكورة وليس تواريخ عقدها بالضرورة وفى حالة اتفاقية السكر فاننا نهمل التاريخ الطويل السابق لاتفاقيات السكر الدولية .

السوق المشتركة لامريكا الوسطى :

Central American Common Market

تأسست بموجب الاتفاقية التى عقدت فى ١٩٦٠ بين : جواتيمالا ، السلفادور ، كوستاريكا ، نيكارجوا ، وهندوراس . أما عن اهدافها فتمثلت فى التخلص من القيود الجمركية وحصص الاستيراد وجميع القيود المفروضة على التجارة الخارجية بين البلدان الأعضاء (باستثناء بعض سلع زراعية فى اغلبها) وذلك فى موعد اقصاه يونيو ١٩٦٦ . ونظمت اتفاقية السوق عملية وضع تعريفة جمركية موحدة للاعضاء بالنسبة للواردات من العالم الخارجى مع استثناءات محدودة جداً . وبالاضافة إلى ذلك كان من اهداف السوق العمل على تحقيق التكامل الصناعى بين الاعضاء . ولاشك أن هذا الهدف كانت له أهميته الكبرى بالنسبة للبلدان الاعضاء ، التى تتميز كل منها على حده بصُغر سوقها المحلى ، وكانت تبذل محاولات جادة من أجل اقامة قاعدة الصناعات الحديثة والتى ترتبط بالانتاج الكبير وتستلزم بالتالى أسواقاً متسعة . واستهدفت اتفاقية السوق ايضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية ونظم تسوية المعاملات بين الاعضاء والعمل على تلافى عجز موازين المدفوعات . ولقد تم انشاء « بنك التكامل » ، « غرفة المقاصة » كمؤسستين لتعزيز التجارة وتيسير وتنظيم عمليات المدفوعات ، وكذلك للسير فى اتجاه توحيد « العمْلة النقدية » المتداولة داخل السوق .

السوق العربية المشتركة : Arab Common Market

عقدت اتفاقيتها فى ١٩٦٤ وضمت مصر ، العراق ، الأردن ، سوريا وليبيا . وانضمت موريتانيا فى ١٩٨٠ . وتحددت اهدافها فى ضمان حرية تحرك الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل السلع والمنتجات وحرية الاقامة والعمل وممارسة الانشطة الاقتصادية وحرية النقل واستخدام وسائله وتسهيلاته المختلفة .

وبعد عقد الاتفاقية تمت تخفيضات جمركية متتابعة أدت تقريباً إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والموارد الطبيعية ذات المنشأ

الوطنى . أما بالنسبة للرسوم على المنتجات المصنعة فى البلدان المنضمة للاتفاقية فقد اصبحت معفاة من الرسوم كلياً فى ١٩٧٣ .

وحيث كان تحقيق الوحدة الجمركية هدفاً اساسياً للسوق ف اتخذت عدة خطوات فى سبيل ذلك . واعتمد مجلس السوق فى ١٩٧٥ قانون الجمارك الموحد ومنح الاعضاء مهلة انتقالية مدتها خمس سنوات تجرى خلالها التعديلات الضرورية .

وتشير التقارير الرسمية إلى أن التبادل التجارى بين البلدان الاعضاء ظل يزداد . وبلغ حجم التجارة المتبادلة فى الصادرات بين البلدان الاعضاء مايعادل ٦٤١ مليون دولار فى ١٩٧٩ ومايعادل ٩٨٣ مليون دولار فى ١٩٨٠ .

ومع ذلك فان التقدم الفعلى للسوق لم يكن ابداً عند مستوى الاهداف المتصورة . وقد تفاوضت عدة دول عربية اخرى لدخول السوق ولكن هذا لم يتم . وعلقت عضوية مصر فى ١٩٧٩ بسبب اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل وتفكك مشروع الاتحاد بين ليبيا ومصر وسوريا ...

إتجاه السياسة التجارية لمصر :

تمكنت مصر من وضع تعريفة حمائية فى ١٩٣٢ وذلك بعد فترة طويلة أخذت فيها بالحرية التجارية تبعا لبريطانيا . ولقد أستمرت فلسفة التقييد سائدة فى مصر بلا منازع حتى أكتوبر ١٩٧٣ حين قررت الدولة تبنى مايسمى بسياسة الانفتاح .

وخلال فترة التقييد ارتبط جانب كبير من التغيرات والتطورات فى سياسة الاستيرادية باعتبارات الأجل القصير مما تسبب فى عدم وجود اتجاه واضح خاص بالاجل الطويل فى معظم الفترة وهذا فى حد ذاته أمر غير مقبول فى ظروف التنمية الاقتصادية . لقد كانت التعريفة الحمائية التى فرضت فى بداية الثلاثينات متمشية مع ظروف الكساد العالمى حينذاك وكان الأرتفاع المتتالى فى معدلات التعريفة خلال الحرب العالمية الثانية دالة لتغيرات الاسعار العالمية . ويبدو أن

هدف الأيراد Revenue لعب دورا هاما فى تحديد التعريفة وتغيراتها خلال الثلاثينات والأربعينات وكذلك أيضا فان حماية السلع الزراعية كانت مسألة هامة فى خلال فترة الكساد ، ومع ذلك فقد واجهت الحكومة المصرية حينذاك بين مشكلة الموازنة استقرار أسعار الغذاء فى المدن واستقرار دخول المزارعين فى الريف .

ولقد قيل أن سياسة التقييد استهدفت منذ البداية حماية الصناعات الوطنية الناشئة ومع ذلك يجب أن نفرق بين وضع تنتفع فيه الصناعات الوطنية من فرض تعريفة جمركية بشكل عام (بعد فترة من الحرية التجارية) ووضع تفرض فيه التعريفة مصممة خصيصا لمساعدة هذه الصناعات ، والوضع الأول وليس الثانى هو الذى تحقق . ويمكن القول اجمالا أن هدف حماية الصناعة الناشئة فى مصر كان يأتى فى مرتبة ثالثة بعد الأهداف المالية وحماية دخول المزارعين من التقلبات بذلك فى المرحلة الأولى من التقييد .

أما فى خلال الخمسينات والستينات فقد حدث تغير واضح فى السياسة الاستيرادية بهدف تشجيع النشاط الصناعى الوطنى فى المجال الأول وحمايته من المنافسة الاجنبية ، وهذا فى حد ذاته يمثل هدفا طويل الأجل . ولكن مرة أخرى نجد أن التعريفة الجمركية وغيرها من وسائل التقييد لم تصمم على أساس اعتبارات طويلة الأجل . ولكن مرة أخرى نجد أن التعريفة الجمركية وغيرها من وسائل التقييد لم تصمم على اساس اعتبارات طويلة الأجل تأخذ فى الحسبان آثار الحماية على كفاءة الصناعات الناشئة أو الآثار غير المباشرة على النشاط الاقتصادى بصفة عامة . فالتمييز ضد السلع الاجنبية على اساس درجة تصنيعها أو لمجرد وجود بدائل محلية لها لايعد قاعدة صالحة لرسم سياسة تجارية تتمشى مع اعتبارات التنمية الاقتصادية حيث قد يصبح التمييز على اساس الكفاءات النسبية أمراً مهملا تماما . والواقع أن سياسة التصنيع القائمة على اساس أحلال الواردات لم تحقق النجاح المرجو منها . ومصر فى هذا الأمر تشارك مجموعة البلدان النامية التى جربت نفس هذه السياسة . ولقد اتسمت صناعات بدائل الواردات عموما بانخفاض الكفاءة وعدم قدرتها على توفير النقد الأجنبى كما كان متصورا مما ساهم فى زيادة حدة مشكلة ميزان المدفوعات فلقد تمت التقديرات الخاصة بحسابات

الوفر فى النقد الأجنبى على اساس افتراضات بسيطة وعامة فلم تأخذ فى الحسبان الآثار غير المباشرة التى تنشأ عن أقامة صناعات بدائل الواردات بالنسبة للطلب على النقد الأجنبى ، كما لم تأخذ فى الحسبان أيضا آثار التغيرات المتوقعة فى الميل للأستيراد مع نمو الدخل . كما أن كثير من الوفورات الخارجية المتوقع تحقيقها مع النمو الصناعى لم تتحقق . واعتمدت الصناعات الناشئة على فنون انتاجية مكثفة لرأس المال نسبيا ومن ثم لم تساهم كما ينبغى فى حل مشكلة البطالة وكان النمو فى التوظف فى مثل هذه الظروف على حساب الكفاءة . ولم تكن السياسة موجه إلى الاقتصاد ككل بقدر ماكانت موجهة إلى النشاط الصناعى فكأنها بذلك تؤكد استمرار الثنائية الاقتصادية .

وقد قيل أيضا أن سياسة الاستيراد نجحت فى الحد من واردات السلع الكمالية ومن ثم فانها ساهمت فى تعبئة موارد النقد الأجنبى المتاحة إلى نواحى أكثر اهمية مثل واردات السلع الأنتاجية عموما والسلع الضرورية للاستهلاك الشعبى . ولكن ينبغى تحرى الدقة فى مثل هذه المناقشة لسبب واحد رئيسى وهو أن بعض السلغ الانتاجية كان من أجل انتاج سلع كمالية داخليا فهل هو حقا هدف اقتصادى ناجح أن نحد من واردات السلع الاستهلاكية الكمالية ونزيد من واردات المستلزمات الانتاجية لهذه السلع ؟ هل من الممكن أن يكون استيراد المستلزمات الانتاجية فى هذه الحالة أكثر نفعا للأقتصاد ككل من استيراد السلع النهائية ؟ أو ماهى الآثار المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للاقتصاد القومى من جراء تخفيض معدلات الحماية على سلع رأسمالية تستورد لأقامة مصانع لسيارات الركوب الشخصية أو أجهزة التليفزيون أو الثلاجات الكهربائية الخ . ورفع معدلات الحماية على نفس هذه السلع ؟ هل يعد نجاح السياسة الاستيرادية فى مثل هذه الحالة نجاحا حقيقيا من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ؟

وكان لموقف الأحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة دور كبير الأهمية فى تحديد درجة تقييد التجارة الخارجية وأسلوب أدارتها . فى خلال العشر سنوات التالية للحرب الثانية كان موقف الأحتياطيات الرسمية حسنا ومن ثم لم تنشأ الحاجة إلى تشديد القيود على الاستيراد . ثم بدأ الموقف يتغير تدريجيا منذ ١٩٥٧ وأصبح

سيئا فى بداية الستينات مما كان سببا فى التشدد التدريجى فى رقابة النقد الأجنبى وزيادة الرقابة على الواردات بالطرق المباشرة . ولقد وصلت الأحتياطيات الرسمية إلى أسوأ وضع فيما بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ فازداد « التقتير » (وليس الترشيد) فى النقد الأجنبى وخضعت تراخيص الاستيراد لقوائم انتظار طويلة . ويلاحظ أن معظم أثر التقتير فى النقد الأجنبى وتأجيل البت فى تراخيص الأستيراد كان منصبا على المشروعات العامة التى عهد اليها من قبل بحمل مسئولية التنمية الاقتصادية . وهكذا نرى كيف يؤدى العجز المستمر فى ميزان المدفوعات إلى نضوب الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبى وكيف يقود هذا إلى اساليب مشددة قصيرة الأجل لمعالجة الموقف مما يعوق تنفيذ الأهداف الانمائية طويلة الأجل .

ولايخفى كيف يرتبط موقف العملة الوطنية بموقف ميزان المدفوعات ، ولذلك فقد ساء موقف الجنيه المصرى تدريجيا . وربما أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى أو عدم تخفيضه لم يكن بالأمر الهام بالنسبة لتجارة الواردات حيث تحكمت فيها الدولة بوسائل عديدة وأحكمت الرقابة على موارد النقد الأجنبى المستخدمة فيها إلى حد بعيد ، أما بالنسبة للصادرات فقد اختلف الأمر لقد احتفظت الحكومة بسعر رسمى مرتفع للجنيه المصرى ولم تلجأ إلى تخفيض قيمته الرسمية الا استثناء ، وعزلته عن التعامل الحرفى الاسواق الخارجية كما أتبعت اساليب غير مباشرة لتصحيح الموقف (جنيه التصدير وحقوق الاستيراد وعلاوات التصدير) مما أدى إلى تعدد أسعار الصرف وهو نظام يحتاج إلى دراسات تقديرية دقيقة لمرونات طلب وعرض الصادرات حتى يعمل بكفاءة وهو أمر لم يحدث فى حالتنا . أما ماكان ينبغى عمله فى مثل هذه الظروف فهو أمر ظل متوقفا على كافة الظروف التى أحاطت بالنشاط الاقتصادى القومى داخليا وخارجيا . ولانستطيع الجزم بضرورة اجراء تخفيض كبير مرة واحدة فى قيمة الجنيه المصرى فى أواخر الخمسينات أو عدة تخفيضات متتالية فى الستينات بعد تخفيض ١٩٦٢ . ولكن نستطيع الجزم بأن القيمة الرسمية للجنيه كانت مرتفعة حينئذاك عن القيمة الفعلية إلى حد أزعاج نشاط الصادرات وأن الوسائل التصحيحية غير المباشرة التى ألتجأت اليها

الحكومة لم تستطع معالجة الموقف . ولهذا فأن القول بأن حقوق الاستيراد أو علاوات التصدير كانت تشمل وسائل تشجيعية للصادرات هو قول مبالغ فيه بل أنه يشك أن هذه أدت دورها التعويضى بنجاح . كذلك فان هناك شك فى أن تكون عملية أسعار الصادرات بعد تأميم التجارة الخارجية قد نجحت فى تلافى آثار المبالغة فى تحديد السعر الرسمى للجنيه المصرى على نشاط الصادرات .

ولم يتلق نشاط الصادرات عموما التشجيع الكافى خلال فترة التقيد . بل وأن هذا النشاط افتقد الاستراتيجية الواضحة فى الأجل الطويل . ليس تماما كما حدث فى حالة الواردات وانما بشكل أسوأ . لقد أدى الاهتمام الرسمى الزائد بسياسة بدائل الواردات ومحاولة توفير النقد الاجنبى والرقابة على موارده إلى أهمال أساليب تشجيع الصادرات .... بل وأن جميع هذه السياسات المذكورة فى مجال الواردات والنقد الأجنبى مثلت تحيزا واضحا ضد نشاط الصادرات لقد كان هناك أمل من جانب المسئوليين أن تتمكن بعض صناعات بدائل الواردات من توفير قدر من النقد الأجنبى فى مراحل الانشاء الأولى عن طريق تغطية احتياجات السوق المحلى ، ثم تتمكن من اكتساب نقد أجنبى فى المراحل التالية حينما تتحقق وفوراتها الداخلية والخارجية وترتفع كفاءتها فتنجح فى القيام بتسويق نسبة من أنتاجها فى السوق الخارجى . ولكن هذا لأمل لم يتحقق بنجاح الا فى عدد قليل من الحالات مثال الأسمنت والاسمدة والسكر . وبقيت سياسة بدائل الواردات بالصورة التى طبقت بها فى مصر تلعب دورا هاما ضد نمو الصادرات المصرية فى الأجل الطويل .

واهتم رجال التخطيط بهدف تنويع الصادرات فى الخطة الخمسية الأولى . وكان الأمل هو أن يتم تحقيق قدر من الاستقرار فى حصيلة الصادرات حينما ينخفض الاعتماد الكبير على السلعة التصديرية الرئيسية ـــ القطن الخام ـــ ويوزع على عدد من السلع الصناعية الجديدة والزراعية وفيما يبدو كان هناك بعض الأمل أيضا لدى رجال التخطيط فى أن تساهم عملية التغيير الهيكلى لتجارة الصادرات فى تنميتها (بالرغم من يأس ظاهر وضمنى من جانبهم بالنسبة لامكانيات التسويق الخارجى) . ولقد نجحت عملية تغيير هيكل الصادرات إلى حد بعيد ، فانخفض

الاعتماد الكبير على القطن الخام وحل محله اعتماد على عدد من السلع من أهميتها غزل ومنسوجات القطن والمنتجات البترولية والوقود والاسمنت والاحذية وبعض السلع الزراعية مثل الأرز والبصل والثوم والموالح . ولكن يتضح من الدراسة أن النجاح فى تنويع الصادرات لم يلعب أى دور ملموس فى الحد من التقلبات فى حصيلة الصادرات أو فى نموها فلقد ظلت الثلاثة صادرات الرئيسية هى : القطن الخام وغزله ومنسوجاته تمثل ٦٥٪ من حصيلة الصادرات فى ١٩٧٤ وتبعا لسياسة الدولة الأنتاجية ورفضها استيراد القطن الخام قصير التيلة للأعتماد عليه فى صناعة الغزل أو استيراد غزول الأقطان الأجنبية الأرخص نسبيا لصناعة المنسوجات القطنية ظل الأعتماد الكلى مركزا على محصول القطن الخام المصرى وظل مايحدث فى قيمته من تقلبات تبعا لظروف السوق العالمية مهيمنا بشكل مباشر وغير مباشر على حصيلة الصادرات .

وكان من ضمن العوامل الهامة التى أثرت على نشاط الصادرات اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية وكان أهمها وأبرزها اثرا بلاشك التى عقدت مع كتلة بلدان أوربا الاشتراكية . ويتضح أن الاتفاقيات التجارية نجحت فى تنمية الصادرات المصرية التقليدية وغير التقليدية خاصة إلى بلدان الكتلة المذكورة . ولكن هذا النجاح يجب أن يقيم بحذر بالغ لأن بلدان الكتلة الاشتراكية لم تعبأ كثيرا بمسألة جودة المنتجات المصرية ، كما أن نمو الصادرات اليها كان فى جزء كبير منه مقابل لصفقات سلاح عقدت معها . وهناك أدلة تشير إلى أنه فى نفس الفترة التى أتسع فيها سوق بعض المنتجات الصناعية فى بلدان الكتلة الاشتراكية كان هناك انكماش تدريجى فى الاسواق الحرة فى أوربا الغربية والبلدان العربية والأفريقية وأن هذا الأنكماش فى حد ذاته كان نتيجة عدم قدرة المنتجات المصرية على التنافس الدولى سواء من حيث السعر أو الجودة أو القدرة على الانتظام فى التدفقات . وقد كان هذا العامل الأخير أحد أسباب النضوب التدريجى فى احتياطيات العملات الحرة لدى مصر واضطرارها لزيادة اعتمادها على الأتفاقيات التجارية .

أما عن آثار تأميم التجارة الخارجية على نشاط كل من الصادرات والواردات فلايمكن عزلها بدقة عن آثار العديد من العوامل الأخرى التى سبق مناقشتها .

ولكن من الغريب حقا (أو من المذهل) أن تحرم المشروعات العامة الصناعية فى ظل التأميم من حرية الحركة فى الاستيراد والمرونة فى استخدام النقد الأجنبى المخصص لها تبعا للخطة الاقتصادية . ولقد خضعت المشروعات العامة لنظام تراخيص الاستيراد ولبيروقراطية المؤسسة العامة ثم الوزارة حتى تلبى احتياجاتها من مستلزمات الأنتاج الأجنبى . وربما أن بروفيسور بنروز كانت على حق فى ملاحظتها بشأن الثقة فى مديرى المشروعات العامة بالنسبة لاستخداماتها النقد الأجنبى[1] وهو أمر له خطورته على النشاط الاقتصادى القومى . أما من ناحية الصادرات فلاأشك أن تأميم أجهزة التجارة الخارجية أفقد مصر فائدة الخبرة الطويلة التى كانت لدى بعض الشركات الخاصة المشتغلة بالتصدير بغير تفرقة — فى رأيى — بين الصغيرة منها والكبيرة . ذلك لأن هيئات الدولة المسئولة عن التصدير افتقدت المرونة الكافية المطلوبة لمثل هذا النشاط فى ظل التخطيط المركزى والبيروقراطية .

واعتقد أن هناك شك كبير فى مقدرة الهيكل الادارى الحكومى أو المؤسسات العامة فى أى دولة نامية على تحمل عبء الاشراف الكامل مرة واحدة على نشاط الصادرات بغرض تنظيمه وتنميته . وأقصى مايمكن تصوره هو قيام الحكومة برسم الخطوط العريضة لنشاط الصادرات أو تقوم برنامج لتنميته تسهم فى تنفيذه بكافة الطرق الممكنة على أن تترك لكافة الانشطة التصديرية عامة أم خاصة حرية الحركة والتصرف .

ومنذ ١٩٧٣ اتجهت سياسة الحكومة إلى تحرير التجارة الخارجية من بعض القيود المفروضة عليها . ولقد حدث هذا التغير فى السياسة فى ظروف استمرار أزمة ميزان المدفوعات وزيادة حدتها ونضوب الاحتياطيات الرسمية إلى حدود منخفضة جدا وزيادة عبء الدين الخارجى . وكان من أهم الحوافز أيضا على تبني السياسة الجديدة — تحت شعار الانفتاح الاقتصادى — الانتقادات، الكثيرة التى أثيرت علنا بشأن تعقد اجراءات الاستيراد والرقابة على النقد الاجنبى وعجز

---

1 - Penrose , E , The growth of Firms , Middle East oil , and other Essays , pp . 308 - 309 and 313 cass , London , 1971

الهيئات الحكومية والعامة عن أدارة شئون التجارة الخارجية بنجاح ، ومالأثير ايضا بشأن الاتفاقيات التجارية وارتباطها بكفاءة إنتاجية وتصديرية منخفضة ومانشأ عنها من جمود فى التعامل مع بلدان العملات الحرة . ولاشك أيضا أن الموقف السياسى فى اواخر ١٩٧٣ وماتمخض عنه من تدهور فى العلاقة مع الأتحاد السوفياتى والكتلة الاشتراكية التابعة ــ والتقارب مع اقتصاديات السوق الحرة والرغبة فى اقرار السلام مع أسرائيل كان له أثره فى الأقدام على السياسة التجارية الجديدة .

وتمثلت عناصر السياسة الأنفتاحية الجديدة والتى لم تكتمل أو تنضج بعد فى انشاء السوق الموازنة والسماح بالاستيراد دون تحويل عملة وتسهيل وتبسيط اجراءات الاستيراد والغاء تراخيص الاستيراد فى حالات عديدة وتشجيع نمو الصادرات وخاصة غير التقليدية والتحرر من اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية ولقد حدثت تطورات عديدة بعد ذلك خاصة بالنسبة للتعامل بالنقد الأجنبى والاستيراد بدون تحويل عملة وكلها تؤكد عدم وجود سياسة طويلة الأجل والافتقار التام إلى التنسيق بين القرارات الاقتصادية الرسمية المتتالية الأمر الذى يرجع اساسا إلى قصر العمر الوظيفى لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعدم وجود أى ترابط بين سياستى الخلف والسلف فى معظم الحالات .

وبالنسبة إلى تقييم السياسة التجارية الجديدة وآثارها نجد أمامنا مسألتان :
الأولى أن اتجاه هذه السياسة مازال غامضا ، ولكى يتضح لابد أن نعرف هل الأنفتاح فى مجال التجارة الخارجية طريق لتحرير هذا النشاط ؟ أم هو وسيلة « للتخلص » من بعض المشاكل المزمنة التى أستعصى حلها فى مجالات الاستيراد والتصدير والرقابة على النقد الأجنبى مع استمرار فلسفة التقييد بشكل ضمنى ؟ ويلاحظ أن التخلص من المشاكل المزمنة بهذه الطريقة قد يعنى « التهرب » .
والثانية هى إذا أردنا تقييم السياسة الجديدة كما طبقت وكما تطبق بغض النظر عن خط الاتجاه العام نجد أن فترة التجربة دائما قصيرة نسبيا وذلك لسرعة التغير ولايمكن الأرتكان عليها لرؤية كافة جوانب الموقف .

وبالنسبة لاتجاه السياسة التجارية الانفتاحية قد فتحت « بابا » لتحرير التجارة الخارجية ، ولكن فى نفس الوقت الذى أستمرت فيه القيود الكمية وارتفعت معدلات التعريفة الجمركية[1] هذا بينما ظل معظم نشاط الصادرات التقليدية خاضعا لنفس السياسة التصديرية السابقة دون تغير جوهرى . هل يمكن القول فى مثل هذه الظروف أن السياسة الجديدة ليست الا تجربة تتم فى نطاق محدود وأننا سوف نسترشد بها بعد حين لالغاء مزيد من القيود ؟ أمّ أنه فى غيب ملامح سياسة واضحة لتحرير التجارة نعتبر أن ماتم حتى الآن ليس الا وسيلة للتخلص من صعوبات ميزان المدفوعات فى فترة ترى فيها الدولة ضرورة تشجيع المشروع الخاص سواء الوطنى أو الأجنبى المساهمة بكشل أكبر فى عمليات التصدير والأستيراد ؟

وبالاضافة إلى ماسبق هناك تساؤلات أخرى تنبع اساسا من ارتباط سياسة التجارة الخارجية بالسياسة الاقتصادية للبلد ككل ومن ثم ضرورة تقييمها على هذا الاساس مثلا (أ) إلى مدى يمكن أن نسمح بنمو الواردات الاستهلاكية ؟ من موارد النقد الأجنبى التقليدية ؟ أو غير التقليدية ؟ هل هناك وسائل ايجابية للحد من أرتفاع الاسعار فى ظروف تحرير الاستيراد (نسبيا) والتعامل بسعر تشجيعى للعملات الصعبة يرتفع بدرجة ملموسة فوق السعر الرسمى ؟ هل يمكن أن نتقبل الآثار الناشئة عن زيادة الاسعار بالنسبة لنفقة المعيشة أو بالنسبة لأعادة توزيع الدخل فى صالح بعض الفئات المستفيدة من الظروف الجديدة ؟ (ب) إلى أى مدى نريد الاستمرار فى سياسة التصنيع على اساس بدائل الواردات ؟ أو على أسّس أخرى استراتيجية أو وطنية ؟ أم هل نريد تغيير هذا الموقف والاهتمام تدريجيا بتشجيع كافة أوجه النشاط التى تتمتع بميزات نسبية نسبية سواء صناعية أو

---

(١) أنظر : جمهورية مصر ، وزارة المالية ، « التعريفة الجمركية » الطبعة الثالثة ١٩٧٦ (القاهرة ١٩٧٦) وقارن بالتعديلات التى تمت فى جدول التعريفة وفقا للقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٧ . وتشمل التعديلات ٥٧ بندا ومنها مثلا أن التعريفة الجمركية على النسج القطنية ارتفعت من ٧٥٪ الى ١٥٠٪ ، والبطانيات الصوفية والقطنية من ٩٠٪ ، ١٢٠٪ الى ١٥٠٪ ، والأجهزة والاصناف الزجاجية التى تستخدم الأنارة أو الاشارة وأصناف زجاجية بصرية عادية من ٢٠٠٪ الى ٣٠٠٪ ، وثلاجات كهربائية للاستعمال المنزلى لاتزيد عن ١٥ قدم مكعب ومسخنات مياة غير كهربائية من ٢٠٠٪ الى ٢٥٠٪ يضاف اليها رسم استهلاك ٢٠٪ وسيارات ركوب أقل من ٤ سلندرات من ٧٥٪ الى ١٠٠٪ وأكثر من ١٥٠٪ الى ٢٠٠٪ .

زراعية أو خدمات ؟ علما بأن قبول مثل هذا التغير سوف يكون له انعكاس مباشر وحاد على كثير من الصناعات القائمة الآن وعلى حالة التوظف ؟ (جـ) الى أى مدى نريد تشجيع القطاع الخاص الوطنى على حساب القطاع العام ؟ أم نسمح بنموه بصورة متوازنة معه ؟ وكيف يتحقق هذا وبأى أسلوب ؟ حيث أن لكل هذا انعكاس مباشر على سياسة التجارة الخارجية . فكلما كانت النسبة متجهة إلى أعطاء المشروع الخاص دورا متزايدا فى النشاط الاقتصادى المصرى القومى كلما استلزم الأمر التحرر من مزيد القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير . وكذلك لابد من أن نذكر هنا المشروعات الاستثمارية الاجنبية والتى تسعى الدولة إلى تشجيعها فى ظل السياسة الانفتاحية عن طريق منحها حرية الحركة والتصرف فى نشاطها التصديرى ومكتسباتها من النقد الأجنبى بالاضافة إلى أستيراد مستلزماتها الانتاجية بطبيعة الحال . وكل هذا لابد أن يكون له آثاره المباشرة على قضية تحرير التجارة الخارجية (د) الى أى مدى يمكن أن نعتمد على تجارتنا الخارجية الحرة فى تحريك عملية التنمية الاقتصادية ؟ فى ظل ظروف السياسات التجارية التى تتبعها البلدان الأخرى وفى ظل ظروف التغيرات التكنولوجية المستمرة وكذلك التغيرات السياسية الخارجية ؟

واجابات جميع هذه الاسئلة السابقة ضرورى جدا لتحديد مفهوم سياستنا التجارية مستقبلا ومايمكن وضعه من استراتيجية محددة لتنفيذها فى اطار التنمية الاقتصادية وفى ظروف اختلال ميزان المدفوعات . ويلاحظ أيضا أن أجابات هذه الاسئلة يمكن أن تتم فى ضوء « مايمكن أن يكون » أو فى ضوء « ماينبغى أن يكون » وسوف يكون هناك فرق شاسع بين الاثنين خاصة حينما تدخل الآراء النظرية المختلفة أو وجهات النظر المثالية فى الأمر الثانى : « ماينبغى أن يكون » .

مراجع الفصلين التاسع والعاشر

1 - P.T. Ellsworth, the International Economy (3rd Edition, London 1964 - Macmillan) , Chapters 2, 3, 11, 12, 13, 23, 24, and 30 .

2 - R. Harrod and D. Hague (Editors) , International Trade Theory In A Developing world (London, 1964 - Macmillan) : Several Relevant Articles Submitted by Various Authors in a Conferenoe held by the International Economic Association .

3 - R. Lipsey, An Introduction to Positive Economics (London, 1963) , Chapters 34 and 36 .

4 - G. Ranis(ed.) The Gap Between Rich and Poor Nations, 1972, Macmillan .

5 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis (6th Edition 1967, London - G. Allen and unwin Ltd) . Look numerous pages in the reference under : Mercantilism, Protectionism Liberalism .

6 - P. Streeten(ed.), Trade Strategies For Development, 1973, Macmillan .

7 - J.D. Theberge (Editor), Economics of Trade and Development : Serveral Relevant Articles Contributed by Various Authors (London), 1968 - J. Wiley and Sons) .

8 - M.A.G. Van Meerhaeghe, International Economic Institutions, (London 1966) Chapters 7 to 12 .

عبد الرحمن يسرى أحمد
أستعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠ — ١٩٧٥) — مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية — ١٩٧٨ .

* تقارير ونشرات مختلفة للبنك الدولى وللأمم المتحدة عن تطورات التجارة الخارجية إلى عام ١٩٨٣ .

الفصل الحادى عشر

التجارة الخارجية فى النظام الاسلامى

الأسس النظرية :

يعتبر عبد الرحمن ابن خلدون (١٣٣٢ــ١٤٠٦) اول عالم اسلامى يقدم تحليلا علمياً متماسكا لاسباب قيام التجارة الخارجية . وسنقدم فيما يلى « نظريتين » له فى هذا المجال مع التعقيب .

اولا : اختلاف الاسعار المطلقة بسبب مخاطر النقل :

اعتبر ابن خلدون ان التجارة الخارجية نشاط متفرع من نشاط التجارة عموما وان السبب فى قيامها هو المكسب الناجم عن فروق الاسعار المطلقة .

ويعرف ابن خلدون التجارة بأنها « محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء اياً ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش ... وذلك القدر النامى يسمى ربحاً » .. ثم يشرح بعد ذلك كيف ان تحقيق هذا الربح التجارى يأتى عن احد طريقتين : باختزان السلع حتى ترتفع الأسعار فى الاسواق أو بنقل السلع من بلد ترخص فيه اسعارها إلى بلد آخر ترتفع فيه[1] . ومن هذا الطريق الثانى يقدم ابن خلدون تحليله للتجارة الخارجية ، فنجد انه يتعمق فى تحليل المنفعة المترتبة على نقل السلع من مكان إلى آخر وما يتحقق من ورائها . فيشرح كيف ان « نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو فى شدة الخطر فى الطرقات يكون اكثر فائدة للتجارة واعظم ارباحاً »[2] . فالسلعة المنقولة تكون فى هذه الظروف نادرة فى الاسواق التى تجلب اليها بينما ان الحاجة

---

(١) مقدمة ابن خلدون ــ طبعة دار الشعب : فصل فى معنى التجارة ومذاهبها واصنافها ص ٣٥٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٦ .

اليها قائمة .. وعلى حد تعبيره » وإذا قلت (السلعة) وعزت (اى كانت نادرة) غلت اثمانها . اما اذا كان البلد قريب المسافة والأمن متوفر بالطريق فإنه حينئذ يكثر ناقلوها ، فتكثر وترخص اثمانها » . ويعتمد ابن خلدون على تحليله السابق ليؤكد ان التجارة الخارجية اكثر ربحاً من التجارة داخل البلاد فيقول : « ولهذا نجد التجار الذين يولعون بالدخول الى بلاد السودان أرفه الناس واكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقته .. فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده إلا الأقل من الناس فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء وكذلك سلعنا لديهم فتعظم بضائع التجار من تناقلهم ويسرع اليهم الغنى والثروة من أجل ذلك . وكذلك المسافرون من بلادنا إلى المشرق لبعد الشقة ايضا . وأما المترددون فى أفق واحد ما بين امصاره وبلدانه ففائدتهم قليلة وارباحهم تافهة لكثرة السلع وكثرة ناقليها . والله هو الرزاق ذو القوة المتين »[1] .

ومن الواضح ان ابن خلدون يعلل المكسب العائد من التجارة الخارجية بالفروق المطلقة بين الاسعار السائدة للسلع فى بلد ما وتلك السائدة فى البلد الآخر . وان هذه الفروق تزداد كلما بعدت المسافة وازدادت مشقة الطريق ومخاطره . ولقد لجأ الى اعطاء امثلة تطبيقية بالتجارة فى اعماق القارة الافريقية (وهو ما يقصد بقوله التجارة مع السودان) وكذلك التجارة مع بلدان الشرق الاقصى (وهو ما يقصد بقوله التجارة مع المشرق) .

ونجد أن تحليل ابن خلدون يتأكد من الناحية الاسلامية حينما نقرأ قوله تعالى « وجعلنا بينهم وبين القرى التى باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالى واياماً آمنين ، فقالوا ربنا باعد بين اسفارنا وظلموا انفسهم فجعلناهم احاديث ومزقناهم كل ممزق ان فى ذلك لآيات لكل صبار شكور » (القرآن الكريم ـــ سبأ : ١٨ ، ١٩) . فنجد ان الآيتين الكريمتين تحكيان قصة تجار سبأ (من اليمن) فى العهد القديم وقد يسر لهم الله الطريق التجارى وجعله آمنا وعامراً بالتجارة والرزق ولكنهم يدعون ربهم ليباعد بين اسفارهم ـــ اى يجعل تجارتهم

(١) مقدمة ابن خلدون : ص ٣٥٧ (سبق ذكر المرجع) .

بعيدة المسافة حتى يقل المشتغلين بها وتكثر ارباحها وهذا من باب الرغبة فى تحقيق الربح عن طريق الاحتكار . فحينما كان الطريق عامراً بالتجارة وآمناً كثر المشتغلون فى التجارة فتوفرت السلع المنقولة عن طريقها وقلت مكاسبها فلم يرضى هذا اصحاب النزعة الاحتكارية . ولذلك غضب الله عليهم « وظلموا انفسهم فجعلناهم احاديث ومزقناهم كل ممزق »[1] .

وخلاصة تحليل ابن خلدون ان مكسب التجارة الخارجية يتوقف على فروق الاسعار المطلقة بين البلدان ، وان هذه ترجع اساساً الى جانب العرض . فكلما زاد المعروض من السلعة المنقولة عن طريق التجارة الخارجية الى حيث يرتفع سعرها فى البلد الذى لا ينتجها كلما ادى هذا الى انخفاض السعر وبالتالى كلما انخفض المكسب المحقق من التجارة . وحيث يلاحظ فى عصره انه عنصر النقل هو أهم العناصر على الاطلاق فى تحديد عرض السلع التى تدخل فى التجارة الخارجية فقد قرر ان مكسب التجارة الخارجية متوقف اساساً على المخاطرة المرتبطة بهذا العنصر .

ويلاحظ ان ابن خلدون يفترض خلال تحليله ان الطلب على السلع المنقولة عن طريق التجارة الخارجية « قائم » فى البلدان التى تجلب اليها هذه السلع ولا يهتم بتحليل هذا الطلب . ويمكن القول بان هذا التحليل ينم عن افتراض ضمنى وهو تماثل الاذواق بالنسبة للسلع المنقولة فى التجارة الخارجية .

ثانيا : التجارة الخارجية منفذ للفائض :

يلاحظ من تحليلنا السابق لما كتبه ابن خلدون انه اهتم بتفسير التجارة الخارجية من خلال المكسب الناجم عن نشاط الاستيراد ولكنه لم يتقدم لنا بتفسير عن اسباب التصدير ؟ ماهو الباعث على التصدير ؟ أو ما هو المكسب الناجم للبلد الذى يقوم بالتصدير ؟ وفى ثنايا « المقدمة » التى كتبها ابن خلدون

---

(١) استعنت فى تقديم هذا التفسير بما هو متاح فى كتب التفسير ، واجتهدت قليلا لكى أبين الناحية الاقتصادية ، والله هو الموفق .. واكرر قوله تعالى « ما أصابك من حسنة فى الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك » .

نجد اجابة للسؤال الذى نطرحه حينما تطرق الى موضوع تقسيم العمل[١] والآثار الناجمة عنه .

يؤكد ابن خلدون ان الواحد من البشر قد لا يتمكن من ان يسد حاجاته الضرورية (الاساسية) من احدى السلع إذا قام بمفرده باداء جميع العمليات الانتاجية اللازمة لها . اما إذا قسمت العملية الانتاجية على عدد من الافراد فقام كل واحد بجزء منها فان الناتج الذى يحصلون عليه سوف يزيد على حاجاتهم مجتمعين ، والفائض المتحقق هنا هو ثمرة تقسيم العمل[٢] . ثم يقوم ابن خلدون بتعميم التحليل وبنقله من المستوى الجزئى Micro إلى المستوى الكلى Macro ، فيقرر بناء على هذا ان اهل أى بلد إذا تعاونوا على انتاج حاجاتهم الضرورية بتقسيم الاعمال بينهم فإن هذا سوف يتطلب منهم اقل عمل متصور . ومعنى هذا ان الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه فى شكل « كمية من العمل » تماماً كما يمكن التعبير عنه فى شكل « كمية من الناتج » .

ثم يشرح بعد هذا كيف ان الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذى يسمح للافراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية والتى يطلق عليها « الترف » . فكمية من الناتج الفائض عن حاجة المجتمع يمكن ان يعبر عنها بمزيد من السلع الكمالية (اى غير الضرورية، وهذا غير ممكن فى المرحلة الأولى التى لا يتم فيها تقسيم العمل) ، كما يمكن ان تباع لبلدان أخرى بقيمتها مما يؤدى الى مزيد من « الغنى » ومزيد من « الترف ». وهذه الفكرة الاخيرة بشأن التصرف فى الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدى الى تحقيق زيادة فى الدخل والثروة هى التى تعنينا فى نظرية التجارة الخارجية ، فهذه الفكرة التى عرضها ابن خلدون بشكل عابر فى المقدمة هى اساس الفكرة التى طرحها آدم سميث فيما بعد ذلك بقرون[٣] حينما تكلم عن نظرية « منفذ الفائض Vent of Surplus » والتى مايزال

(١) يستخدم ابن خلدون « توزيع الاعمال » بدلا من « تقسيم الاعمال » وهو يؤدى نفس المفهوم . كما انه يستخدم ايضا كلمة « فضلة » ليقصد بها « فائض » حينما يتكلم عن فائض تقسيم العمل .

(٢) راجع مقدمة ابن خلدون ص ٣٢٥ .

(٣) لقد اعتقد معظم الذين قرأوا اعمال سميث فى « تقسيم العمل » وما استنتجه من آثار لتقسيم العمل فى النشاط الاقتصادى الداخلى وفى التجارة الخارجية انها كانت تجرى على نمط مشابه لما جاء فى مقدمة ابن خلدون ، ولكن سميث الذى جاء الى العالم بعد ابن خلدون باكثر من ثلاثة=

بعض الكتاب المعاصرين يعتقدون انها اكثر صلاحية للبلدان النامية من نظرية المزايا النسبية . فنجد ان مينت H.Myint يعتقد ان نظرية منفذ الفائض التى وضعها سميث اكثر واقعية فى ظروف البلدان النامية لانها تفترض وجود فائض فى الطاقة الانتاجية لدى هذه البلدان عند قيام التجارة الخارجية[1] . وعلى هذا فإن تنمية الصادرات تصبح عملا ممكنا دون الاضطرار لتحويل العناصر الانتاجية من الانتاج القائم محلياً . ويلاحظ ايضاً ان نظرية المزايا النسبية تفترض قدرة تامة على تحويل الموارد الاقتصادية من نشاط لآخر داخلياً وفقاً لمستويات عوائد عناصر الانتاج كما تفترض ارتفاع درجة مرونة الطلب على السلع وهذا غير واقعى فى ظروف البلدان المتخلفة . هذا بينما ان نظرية منفذ الفائض لا تفترض هذه الفروض بل وانها تسلم بانخفاض المقدرة على تحريك عناصر الانتاج داخلياً . وقد امكن لمينت تفسير عدد من الأمور الهامة الخاصة بتجارة البلدان النامية وذلك اعتماداً على نظرية منفذ الفائض .

نظرية المزايا النسبية هل يمكن قبولها على اسس اسلامية ؟

نظرية التخصص وتقسيم العمل الدولى على اساس الميزات النسبية أو التكاليف النسبية Compartive Costs نظرية معروفة وكما درسنا من قبل قبل فإن صحتها تعتمد على توافر عدة فروض اساسية هى : سيادة الحرية التجارية ، والمنافسة الصافية وتماثل الاذواق بين البلدان وكذلك التوظف الكامل وحركية عناصر الانتاج داخليا . وبالرغم من جميع الانتقادات التى وجهت اليها الا انها مازالت تتمتع بأقوى حجة نظرية بين النظريات التى ظهرت كبدائل لها . ولقد قيل فى مجال انتقادها انها غير ملائمة بالذات للبلدان النامية حيث تفتح ابوابها للمنافسة القوية من البلدان الصناعية المتقدمة فتجعلها غير قادرة على التصنيع

= قرون لم يذكر ابداً انه نقل عنه أو تأثر به . ويلاحظ ان سميث كان مقيماً فى باريس حينما كتب مؤلفه الكبير ثروة الامم Wealth of Nations وان كتاب « المقدمة » لابن خلدون كان موجوداً فى ذلك الحين فى مكتبة جامعة باريس مترجما باللغة الفرنسية .

(١) انظر H. Myint : " The Gains from International Trade and the Backward Countries " Review of Economic Studies, Vol. XXII, No. 2, 1954-55

ومن ثم تتسبب فى استمرار اعتمادها على النشاط الأولى التقليدى وبالتالى تستمر تبعيتها الاقتصادية . بل قيل ان قيام التجارة الدولية على اساس هذه النظرية يتسبب فى زيادة البلدان النامية تخلفا والبلدان المتقدمة تقدما . ثم قيل ايضا فى معرض انتقادها ان الكثير من فروضها الاساسية غير متحقق فى الواقع العملى خاصة فى البلدان النامية .

ولكن دفاعى عن نظرية الميزات النسبية فى المجال الحالى بين البلدان الاسلامية يرتكز على الاسس التالية :

١ — ان التكتلات الاقتصادية الاقليمية القائمة فى عالمنا المعاصر غربا أو شرقا اعتمدت على النظرية المذكورة فى وضع سياستها . فمثلا نجد بلدان أوربا الغربية فى سوقها المشترك قد اخذت بنظام التخصص وتقسيم العمل بينها لتحقيق اكبر مكسب ممكن من التجارة واكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية . وفى مجموعة بلدان اوربا الشرقية (الكوميكون) اخذ ايضا بنظام التخصص وتقسيم العمل وخطط له لتحقيق اكبر معدلات ممكنة للتبادل التجارى والنمو الاقتصادى . ونفس المنطق اعتمد عليه بنجاح فى الاسواق المشتركة التى قامت بين بلدان نامية فى امريكا اللاتينية وافريقيا . والواقع ان هناك شبه اجماع على عدم امكانية التخلى عن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولى داخل اى مجموعة من البلدان تسعى نحو تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها . وفى حالة البلدان الاسلامية نبدأ من فرض أساس وهو اننا ابناء أمة واحدة اى اعضاء فى جسد واحد فكيف لا نستفيد بالميزات الاقتصادية المترتبة منطقيا على مثل هذا الوضع . فليس هناك دفاع عن نظرية الميزات النسبية على المستوى الدولى بشكل عام وانما على المستوى الاسلامى الدولى فقط على نمط مماثل لما يتم داخل التكتلات الاقتصادية الاقليمية . والفرق شاسع حيث يتم التخصص وتقسيم العمل فى الحالة الاخيرة على اساس مصالح مجموعة من البلدان دون الوقوع فى مخاطر التعرض لمنافسة البلدان الأجنبية حيث يتم التمييز ضدها جمركيا .

٢ — ان الاعتراضات على عدم توافر بعض الفروض الاساسية مثل الحرية التجارية والمنافسة الصافية قد يكون صحيحا على المستوى الدولى ولكن ليس على مستوى مجموعة البلدان الاسلامية ،فالسياسة الجمركية المستمدة من نظام العشور وهو نظام اسلامى تكفل سيادة ضريبة نسبية موحدة على القيمة بين بلدان المجموعة تساوى نصف معدل الحماية الفعلى المفروض على البلدان الاجنبية المسالمة وربع معدل الحماية الفعلى المفروض على البلدان الاجنبية الاخرى[1] . هذا مما يعنى حرية تجارة « نسبية » بين بلدان المجموعة الاسلامية فى حالة اتفاقها جميعاً على تطبيق نظام العشور . وهذه الحالة يمكن الدفاع عنها امام الحرية التجارية المطلقة (الغاء الضريبة الجمركية كلية) خاصة اذا كانت نسبة الضريبة الجمركية على القيمة منخفضة ، وهى مسألة متوقفة عموما على اعتبارات المصلحة الاقتصادية بين بلدان المجموعة الاسلامية بشكل خاص وبينها وبين بلدان العالم الخارجى بشكل عام . اما بالنسبة للمنافسة فان الحالة الكلاسيكية لها قد لا تتوفر فى اى مكان فى عالمنا المعاصر ولكننا نقول ان التشريع الاسلامى ضد الاحتكار بجميع انواعه يكفل سيادة اعلى درجة ممكنة عمليا للمنافسة .

٣ — احد الفروض الاساسية لنظرية التخصص وتقسيم العمل الدولى هو تماثل الاذواق وهذا لاشك يتوافر فى حالة البلدان الاسلامية حيث تسودها عقيدة واحدة وانماط متقاربة من الحياة الاجتماعية .

٤ — اما بالنسبة لفرض التوظف الكامل Full Employment وحركية عناصر الانتاج Factors Mobility داخليا فليس من الممكن الدفاع عنهما فى اطار الاوضاع الحالية للبلدان الاسلامية من حيث انها بلدان نامية تجابه انواعا من البطالة المقنعة والمفتوحة ، كما أن بها الكثير من الموارد الطبيعية قابع دون استغلال اطلاقا او دون مستوى الاستغلال الاقتصادى . كما انه يشيع لديها جمود واضح فى تحركات عناصر الانتاج داخليا تبعا لمعدلات

(١) انظر سياسة التجارة الخارجية فى المنهج الاسلامى فيما بعد لمعرفة تفاصيل اكثر عن نظام العشور (ص ٢٩٤) .

العوائد فى الانشطة المختلفة . ومع ذلك فان التنمية الاقتصادية على اسس اسلامية سوف تعمل على زوال هذه الظروف المذكورة تدريجيا . بعبارة اخرى لا يمكن ضمان تحقيق جميع المكاسب المتوقعة من التخصص وتقسيم العمل بصورة فورية بين بلدان المجموعة الاسلامية بسبب ظروف التخلف السائدة حالية ، ولكن الصورة فى الاجل الطويل مختلفة .

٥ — بقى ان اعبر عن اقتناع شخصى بأن نظرية الميزات النسبية التى وضعها دافيد ريكاردو Ricardo (وهو انجليزى يهودى الديانة اصلا) فى ١٨١٧ واكملها من بعده عدد من الاقتصاديين الغربيين لها جذور ثابتة فى الفكر الاقتصادى الاسلامى لا يمكن لاى دارس تجاهلها . بل اننى اود ان اجازف بالقول ان نسخة من هذه النظرية كان يمكن ان تشتق منطقيا بطريقة افضل على اساس الفكر الاقتصادى الاسلامى دون الرجوع الى النسخة الريكاردية . ذلك لان ريكاردو أخذ الفكرة الأساسية لنظريته من فكرة آدم سميث فى التخصص وتقسيم العمل . ولقد اعتقد سميث — الذى سبق ريكاردو ويعتبر استاذه فكريا دون منازع — ان التخصص وتقسيم العمل بين من يقومون بالعملية الانتاجية امر ضرورى لزيادة كفاءتهم وانتاجهم . وتكلم سميث كثيرا عن فوائد تقسيم العمل ولكنه جعله متوقفا على اتساع السوق ، فكلما كان السوق متسعا كلما امكن التخصص وتقسيم العمل بدرجة اكبر فتظهر مكاسب اكثر من وراءه، وهذا فى رأيه من أهم اسباب النمو الاقتصادى. وبينما كان سميث يتكلم عن التخصص وتقسيم العمل داخل نطاق السوق الداخلى فان ريكاردو أخذ نفس الفكرة وطبقها على السوق الدولى. فنظر الى البلدان المختلفة فى العالم على انها تقوم بنشاط اقتصادى متكامل وان الوضع الافضل لذلك ان تقسم عمليات انتاج السلع المختلفة بينها وفقا لما تتمتع به كل منها من ميزات نسبية . واعتقد ريكاردو اعتقادا جازما ان التخصص وتقسيم العمل الدولى يتيح اكبر قدر من المكسب فى التجارة الدولية (الحرة) للجميع ولكل بلد على حده . والمطلع على فكر عبد الرحمن بن خلدون فى

« المقدمة » يجد ان فكرة تقسيم العمل كانت واضحة عنده اشد الوضوح ، وقد اقامها منطقيا على اساس ضرورة التعاون بين الافراد فى اداء العملية الانتاجية . وحينما تناول موضوع النمو الاقتصادى نجده يؤكد ارتباطه بعملية تقسيم العمل، فيشرح كيف ان فائض هذه العملية يصبح اكبر كلما كبر البلد (وبالعكس) وان هذا ينعكس مرة اخرى على حالة النشاط الاقتصادى « فتتسع الاحوال ويجيء الترف والغنى وتكثر الجباية للدولة بنفاق[1] الاسواق فيكثر مالها ». والواقع اننى اعتقد ان سميث قد أخذ الكثير من افكار ابن خلدون دون ان يذكر ذلك ابدا ، وهناك من يشاركنى هذا الرأى ممن اهتموا بدراسة اعمال المفكر والعبقرى المسلم[2] . فاذا سلمنا بهذا فان من الممكن القول ان كل ما فعله ريكاردو فى نظريته عن التجارة الدولية هو تطوير فكرة أصلية لابن خلدون ثم نقلها اليه عن طريق سميث فى كتابه ثروة الأمم Wealth of Nations وكان من الممكن ان يتم هذا قبل ريكاردو بقرون على نفس القاعدة الفكرية الخلدونية وبطريقة افضل . والسبب وراء هذا ان تحقيق التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولى يستلزم شرطا اساسيا وهو تعاون البلدان جميعا أو النظرة اليها على انها وحدة متكاملة بحيث ان كل بلد تعلم ان تحقيق مصالحها الاقتصادية فى مجال التبادل مع البلدان الأخرى يستلزم تحقيق مصلحة هذه البلدان الأخرى ايضا فى نفس الوقت . ومثل هذا الشرط الأساسى يتوفر حتميا فى ظروف متجانسة كالبلدان الاسلامية ولكنه عسير التحقيق على مستوى العالم الذى يضم بلدان متجانسة واخرى غير متجانسة بالمرة . ولهذا السبب اعتقد ان الهجوم يصبح دائما شديدا على نظرية ريكاردو حينما تقترح لتفسير قيام التجارة الدولية والمكاسب المتحققة منها على مستوى العالم. هذا بينما أن النظرية لاقت تأييدا كبيرا على مستوى مجموعات البلدان التى تقاربت أو تحاول أن تتقارب سياسيا

(١) اى بزيادة الانفاق فى الاسواق .

(٢) انظر الملحوظة (٣) فى اسفل ص٢٨٨، فى هذا الفصل .

واقتصادياً . ولهذا لو ان اقتصاديا مسلما وضع نظرية الميزات النسبية لكان أول فرض أساسى يضعه هو « تماسك البلدان المتاجرة واتفاقها على ان تتعاون معا . وهذا أهم من أى فرض من الفروض الأساسية التى وضعها ريكاردو. ويأتى بعد هذا الفرض من حيث الاهمية عدم وجود احتكارات من اى نوع ثم تماثل الاذواق .

سياسة التجارة الخارجية فى المنهج الاسلامى أ :

تزايد اهتمام ابناء البلدان الاسلامية فى الحقبة الاخيرة بالاقتصاد الاسلامى نظاماً وتطبيقاً . ولذلك نرى انه من الضرورى ان نتعرف على القواعد العامة التى تحدد الأطار العام لسياسة التجارة الخارجية فى المنهج الاقتصادى الاسلامى .

القاعدة الأولى : حرية التجارة الخارجية فى نطاق الشريعة الاسلامية :

ان المنهج الاسلامى يشجع على ممارسة النشاط الانتاجى بحرية سواء داخلياً أو خارجياً طالما يتم هذا فى نطاق الشريعة الاسلامية . ولقد كان للتجارة الخارجية شأنها فى المجتمع العربى (خصوصاً فى مكة المكرمة) قبل وبعد انتشار الاسلام . ونستطيع ان نقرأ قوله تعالى فى سورة قريش « لايلاف قريش .. ايلافهم رحلة الشتاء والصيف .. فليعبدوا رب هذا البيت .. الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف لكى ندرك اهمية التجارة الخارجية التى كانت تدور بين قريش واليمن شتاء وبينها بين الشام صيفاً . وقيل فى تفسير آيات هذه السورة المكية ان قريشاً كانت تفتقر فى بعض السنين من الاقوات الضرورية فتصيبها المجاعة ولكن التجارة الخارجية جلبت لها الخير ، وكان تجارها يرحلون ويرجعون آمنين من مخاطر الطريق لانهم أهل حرم .. افلا يشكرون الله ويخصونه بالعبادة . وفى آيات أخرى من القرآن الكريم يتبين القارىء ان الحق سبحانه وتعالى اراد لبنى آدم ان يسعوا فى مشارق الارض ومغاربها برها وبحرها بحثاً عن الرزق وتعرفاً على آياته عز وجل التى ملأت الكون .. مثال ذلك قوله تعالى « ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا (الاسراء — ٧٠) ، وقوله « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولًا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه » .. (تبارك — ١٥) .

ليست هناك قيود اذاً على حرية الحركة أو حرية النشاط فى مجال التجارة الخارجية بل ان هناك تشجيع على ذلك . ولكن من جهة اخرى هناك بعض قيود تفرضها الشريعة الاسلامية على السلع والخدمات التى تدخل فى نشاط التجارة الخارجية كما هو الأمر فى الأنشطة الأخرى .. فالسلع أو الخدمات التى تنقل عن طريق التصدير الى الخارج أو عن طريق الاستيراد الى داخل البلدان الاسلامية يجب ان تكون بعيدة عن ما حرم الله . فلا يمكن للبلد الاسلامى ان يقوم بانتاج وتصدير الخمور أو لحم الخنزير حتى وان كان لهذه السلع مزايا نسبية ويتحقق من ورائها اكبر مكسب مادى ممكن .

وقائمة السلع المحرمة فى العصر الحديث تشمل اشياء أخرى مثل الافلام السينمائية والتلفزيونية المخلة بالآداب العامة ومقتضى الخلق الكريم والسلع والتجهيزات التى تستخدم فى انشطة اللهو والميسر وكذلك نشاط السياحة اذا تضمن هذا بالضرورة تشجيع انواع من السلوك غير الاسلامى واشاعته بين المسلمين .

ويترتب ايضاً على مبدأ الحرية التجارية الرشيدة Rational Free Trade وفقا للنهج الاسلامى ان تقوم الدولة بفرض قيود مباشرة أو غير مباشرة — عن طريق الضرائب الجمركية أو حصص الاستيراد أو الرقابة على النقد الاجنبى — على بعض انواع السلع والخدمات التى يقل نفعها الحقيقى أو ربما يترتب عليها ضرر للافراد أو للمجتمع . ويلاحظ ان الاسلام كان واضحاً وحاسماً فى مسألة المنفعة حيث لم يتركها دالة للتقدير الشخصى كما هو الحال فى النظرية الوضعية .. قال تعالى « يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما .. (البقرة ٢١٩) .. فكذلك نفعل مع اية سلعة اخرى (او خدمة من الخدمات) نوازن بين ضررها ونفعها لكى نستدل على « منفعتها الحقيقية » بالمفهوم الاسلامى .. فاذا لم يكن النفع واضحاً أو كان الضرر موجوداً ولكن أمر تقديره بدقة غير ممكن فإن الأمر يمكن ان يحسم فى حالة الاستيراد عن طريق الضرائب الجمركية كما يمكن ان يحسم عن طريق الضرائب غير المباشرة على انواع معينة من الانتاج داخليا » ونضرب على ذلك مثلا بانواع التبغ ولفائف التبغ

(السجائر والسيجار الخ ..) أما ان يمنع استيرادها وكذلك انتاجها وتصديرها بالنسبة للبلد الاسلامي حيث ثبت ان ضررها اكبر من نفعها . أو أن يحد من استيرادها من الخارج أو انتاجها وتصديرها بقوة التعريفة المرتفعة التي تفرضها الدولة الى اقصى حد ممكن ، أو عن طريق حصص للاستيراد الخ .. وكذلك ايضا السياحة الى الخارج يمكن ان تقيد عن طريق الرقابة على النقد الاجنبي في حالة البلدان الاسلامية النامية حيث تتضمن تبديد جزء من موارد العملة الأجنبية الصعبة لمجرد المتعة الاستهلاكية أو الترفيهية بينما هذه البلدان تعاني من ندرة هذه الموارد بشدة وتضطر للاقتراض من الخارج .

القاعدة الثانية : المنافسة الحرة في مجال التجارة الخارجية :

الاحتكار بجميع اشكاله المتصورة سواء في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية أمر مرفوض تماماً من وجهة النظر الاسلامية . وكذلك ايضا الغش في أنواع المعاملات المختلفة . ولذلك فان الالتزام بتطبيق الشريعة يقتضي اقامة اجهزة خاصة لمراقبة الاسعار والانتاج لمنع امور الغش في جودة المنتجات والتلاعب بالاسعار ومحاربة اي نوع من انواع الاحتكار في الاسواق فور ظهوره سواء كان مصدر هذه الأمور داخلياً أو خارجياً .

ويلاحظ ان بعض الاحاديث الصحيحة التي تحرم الاحتكار في بعض صوره تنصب مباشرة على التجارة الخارجية .. ومثال ذلك نهيه عليه الصلاة والسلام عن تلقي الركبان وعن بيع الحاضر للباد .. فقد كانت ركبان التجار تأتي من خارج المدينة فيتلقاها البعض من التجار المقيمين فيتفقون معهم على شراء مالديهم باسعار خاصة وهذا بلاشك مدخل للاحتكار حيث يسهل بعد ذلك اعادة بيع السلع لسكان المدينة باسعار اكثر ارتفاعاً أو حجز السلع عنهم لفترة الى ان ترتفع اسعارها . كما ان تلقي الركبان ايضا لا يمنح الفرصة لهؤلاء القادمين بتجارتهم ان يحصلوا على افضل الاسعار لسلعهم في السوق الداخلي الكبير الذي يتمتع بالمنافسة .. كذلك فان بيع الحاضر (من التجار المقيمين) للباد (من التجار غير المقيمين) يتيح فرصة أخرى لاستغلال المقيم لغير المقيم واستغلال المقيم للمشتري بالداخل كما يفتح باب لتقاضي عمولة وساطة بلا مبرر .

وربما ان فقهاء المسلمين الأوائل (رضوان الله عليهم) قد اضفوا على الاحتكار مفهوماً ضيقاً حينما حصروه فى احتكار الطعام أو الاقوات الضرورية . ولكننا فى العصر الحديث نتبين ان مفهوم الاحتكار يمتد ليشمل صوراً كثيرة من التحكم فى الانتاج أو الاسعار فى السوق بطرق مباشرة أو غير مباشرة وبأساليب فردية أو عن طريق الاتفاقيات .. وكل هذه الصور مرفوضة بالمنطق الاسلامى . ولقد اشرنا من قبل الى انواع من الاحتكار الاجنبى التى تتجه الى تحطيم النشاط الانتاجى داخل البلد . وهذه مرفوضة تماماً . وللدولة الاسلامية ان تتبع ما تراه ملائماً من التشريعات لكى تحمى نشاطها الاقتصادى الداخلى وتجارتها الخارجية من هذه الانواع من الاحتكار الشرس ، سواء عن طريق الضرائب الجمركية أو الحماية المباشرة . وحيث تمنع كافة انواع الاحتكار وجميع انواع التصرفات التى ترتبط بالتلاعب فى جودة المنتجات أو الاسعار فان النتيجة التلقائية هى سيادة درجة عالية من المنافسة الحرة .

القاعدة الثالثة : وحدة البلدان الاسلامية وحتمية تعاونها :

ان النظرة الى البلدان الاسلامية على المستوى الدولى لا تختلف بتاتاً عن النظرة الى الافراد من المسلمين على مستوى البلد الواحد ، حيث يجمعهم دائماً هدف واحد ويتماسكون كما يتماسك الجسد الواحد . وعن رسول الله ﷺ انه قال « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » (عن النعمان بن بشير رضى الله عنه — متفق عليه) . ويقتضى التسليم بهذا الأمر ان يضع البلد الاسلامى سياسة التجارة دائماً فى اتجاه يتفق ولا يتعارض مع بقية البلدان الاسلامية الأخرى ، وان لا يجعل من المكسب الاقتصادى وحده حكماً نهائياً فى علاقاته الاقتصادية مع هذه البلدان . فالتعاون بين البلدان الاسلامية فى مجال التجارة الخارجية أمر لا يحتمل القبول أو الرفض بناء على حجج مادية حيث انه فى الاصل سلوك متوقف على التسليم والايمان بما أمر به الله ورسوله ﷺ . وينبغى القول ان هذا المفهوم الاسلامى لحتمية التعاون على اساس ايمانى لا يعنى انكار المصالح الاقتصادية أو اهمالها وانما يعنى فقط ان هذه لا يجب ان تحتل المكانة الأولى فى وضع السياسة

التجارية أو عند اتخاذ القرارات بشأن تنمية أو عدم تنمية التجارة بين البلدان الاسلامية .

وبالاضافة الى ذلك فان مبدأ التعاون بين البلدان الاسلامية فى مجال التجارة الخارجية يقتضى ان يكون هناك تنسيق تام بينها فى مجال السياسات الاقتصادية والنشاط الانتاجى حتى يتأكد تحقيق مصلحة الجميع . وبالطبع فان مثل هذا التنسيق سوف يتطلب وضع لوائح معينة وانشاء اجهزة رسمية تختص بوضع السياسة ومتابعة تنفيذها على المستوى العملى والتأكد من انها لا تلحق اضراراً بأحد الاطراف ، أو تهيئة آلية معينة لمعالجة اية اخطاء أو اضرار حال وقوعها .

القاعدة الرابعة : المعاملة التفضيلية على اسس اسلامية :

اقامة السياسة الجمركية فى البلد الاسلامى على مبدأ التفضيل النسبى للمسلمين (وهذا واضح من القاعدة الثالثة) وتوحيد معاملتهم الجمركية فيما بينهم وكذلك بينهم وبين العالم الخارجى . بعد ذلك يأتى تفضيل الامم الكتابية المسالمة فتعطى هذه من جهة ميزة اقل فى المعاملة الجمركية بالمقارنة بالبلدان الاسلامية ومن جهة اخرى تعطى تفضيلا جمركيا بالمقارنة بالدول المحاربة أو المعادية للمسلمين . ولقد وضع عمر بن الخطاب رضى الله عنه مبدأ المعاملة التفضيلية فى نظام العشور . والمعروف فى وقتنا الحاضر ان البلدان الاسلامية لا تعطى معاملة تفضيلية لبعضها ولا تميز بين البلدان الأخرى على اساس العقيدة . بل انه فى بعض الحالات نجد ان بعض البلدان غير الاسلامية قد حصلت على شروط افضل بكثير من بلدان اسلامية فى مجال التجارة الخارجية لهذه البلدان الاخيرة على اساس بعض الاتفاقيات الدولية أو الثنائية .

وسوف نعرض فيما يلى نظام العشور لا لكى نحاكيه حرفياً ولكن لكى نلتزم بمنهاجه القويم . ففى منهاج هذا النظام فهم دقيق للاسلام وكيفية اقامة المعاملات على اساسه .

قال ابو يوسف (فى كتاب الخراج)[1] حدثنى اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر

(١) راجع : ابو يوسف — الخراج ، فى موضوع العشور .

قال سمعت ابى يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال « أول من بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العشور أنا ، قال فأمرنى أن لا أفتش احداً ، وما مر على من شيء اخذت من حساب اربعين درهما واحداً من المسلمين ، ومن أهل الذمة من كل عشرين واحداً وممن لا ذمة له العشر . قال وأمرنى ان اغلظ على نصارى بنى تغلب وقال انهم من العرب وليسوا بأهل الكتاب ، فلعلهم يسلمون . قال : وكان عمر قد اشترط على نصارى بنى تغلب الا ينصروا ابنائهم » .

ومن هذا الحديث تتضح المعاملة التفضيلية النسبية للمسلمين إذ انهم لا يدفعون اكثر من ٢ $\frac{1}{2}$٪ ضريبة جمركية على القيمة (قال بعض الفقهاء انها فى حكم الزكاة) بينما يدفع الذميون ٥٪ وغيرهم ١٠٪ على القيمة . ويتضح لنا أمرين على درجة من الأهمية مبدأ عدم التفتيش للتجار وهو مبدأ يحافظ على كرامتهم ويتفق مع ما تفعله الدول المتقدمة فى عصرنا الحاضر . ومبدأ استخدام السياسة التجارية كوسيلة ضغط لتحقيق اهداف اسلامية وهذا ما يخص معاملة بنى تغلب .

وذكر ابو يوسف ايضا (فى الخراج) « حدينا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب ابو موسى الاشعرى الى عمر بن الخطاب « ان تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر » قال فكتب اليه عمر « خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل اربعين درهماً درهما ، وليس فيما دون المائتين شيء ، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وما زاد بحسابه » .

ومن هذا الحديث يتضح أولا : أقرار مبدأ المعاملة بالمثل (خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين) . ولذلك نتصور انهم — اى الدول غير الاسلامية — اذا فرضت على تجارة الدول الاسلامية فى العصر الحاضر ١٠٠٪ ضرائب جمركية ، فيجب ان نفرض تجارتها ما يماثل ذلك . ويتضح ثانيا : مبدأ الحد الأدنى للاعفاء الجمركى (وليس فيما دون المائتين شيء) .. وقد فسر ابو يوسف رضى الله عنه المبدأ الأخير تفسيراً واضحاً فقال « وان كان قيمة ذلك

(اى قيمة التجارة التى تمر على الجمرك) اقل من مائتى درهم لم يؤخذ منه شيء ، وان اختلف عليه بذلك مراراً (اى حتى ان تكرر مرور التاجر على الجمرك اكثر من مرة طالما انه كل مرة يفعل ذلك ومعه تجارة دون الحد الادنى للاعفاء) وكل ذلك لا يساوى مائتى درهم ، ولو أضاف بعض المرات الى بعض فكانت قيمة ذلك اذا جمع تبلغ ألفاً فلا زكاة فيه ايضا ولا ينبغى ان يضاف بعض المرار الى بعضه » .. وهكذا اوضح ابو يوسف ان الاعفاء الجمركى لا يتأثر حتى وان كانت قيمة التجارة فى عدد من المرات التى يمر فيها التاجر على الجمرك تزيد عن الحد الادنى المقرر ، فالعبرة بالمرة الواحدة ..

وقال ابو يوسف (فى الخراج) وحدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب ان أهل منبج ـــ قوم من أهل الحرب ـــ وراء البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه « دعنا ندخل ارضك تجاراً وتعشرنا (اى وتفرض علينا ما تفرضه من العشور) قال فشاور عمر اصحاب رسول الله ﷺ فى ذلك فاشاروا عليه به ، فكانوا أول من عشر من اهل الحرب » .

ويتضح من الحديث مبدأ هام يتمثل فى السماح للاعداء وهم أهل الحرب ان يدخلوا بلاد المسلمين تجاراً وذلك بعد عقد اتفاقية بخصوص كيفية معاملتهم جمركياً . ويلاحظ ان مشاورة عمر رضى الله عنه لاصحاب رسول الله ﷺ فى الأمر المذكور واقرارهم له يدل على ان ثمة منفعة أو مكاسب كانت متصورة من وراء مثل هذه التجارة . وعلى اى حال فالمبدأ هو جواز التجارة مع أهل الحرب طالما ان فيها مكسب متصور وطالما يقر هؤلاء بالشروط التى يقرها حاكم المسلمين بعد التشاور مع اهل الشورى .

وليس من الضرورى كما ذكرت مسبقاً ان نتمسك بنفس النسب المئوية التى قررها نظام العشور . فالحماية الجمركية فى عصرنا الحاضر لدى بلدان العالم المختلفة قد تجاوزت هذه النسب بكثير . كما ان هناك انواع اخرى من الحماية الجمركية متمثلة فى حصص الاستيراد والرقابة على الصرف الاجنبى والرقابة المباشرة .. ومع ذلك فالمبادىء الهامة فى نظام العشور واضحة جداً ولا يمكن

تجاهلها اسلامياً ، الا وهى المعاملة التفضيلية الأولى للمسلمين ثم للكتابيين المسالمين ثم لغير ذلك من اهل الحرب وغيرهم على اساس المعاملة بالمثل وبشروط معينة تفرض عليها مسبقاً . وكذلك هناك مبدأ الاعفاء الجمركى عند حد ادنى يتفق عليه ومبدأ المعاملة الطيبة للقادمين من الخارج فى تجارة أو غيرها متمثلا فى الأمر بعدم التفتيش عند المرور على العاشر (محصل الجمرك) . وكذلك هناك مبدأ هام يتمثل فى ان لا تنفرد السلطة التنفيذية بوضع السياسة التجارية بل لابد من التشاور مع السلطة التشريعية (مجلس الشعب أو ما يقوم مقامه) .

التجارة الخارجية للبلدان الاسلامية المعاصرة ومشاكلها[1] :

ازدهرت تجارة الدولة الاسلامية ازدهارا مستمرا وصل الى حدود لم تكن معروفة من قبل على مستوى العالم وذلك فى الفترة الممتدة من العصر العباسى الى بداية عصر النهضة الاوربية فى القرن الرابع عشر الميلادى . وهناك شواهد كثيرة على ذلك يمكن جمعها من المسعودى والطبرى وابن خلدون . كانت الرحلات التجارية تسير براً وبحرا على امتداد الدولة الاسلامية الكبرى شرقا وغربا فتنقل الخيرات ما بين بلدان أوربا شمالا وغربا وبين الهند والصين وما بينهما من الممالك القديمة جنوبا وشرقا . وكذلك مع افريقيا خاصة البلدان الساحلية منها . وكانت الدولة الاسلامية حينئذاك تقود مسيرة التقدم الحضارى فى العالم . ولا يذكر التاريخ ان نشاطا تجاريا قام داخل دولة كبرى على اسس عادلة ومتكافئة كما كان الحال فى الدولة الاسلامية قديما . فمن المعروف ان تجارة الامبراطورية الرومانية على قدر ضخامتها كانت استعمارية الطابع تتم لمصلحة روما فى النهاية .

ولكن الأمر يختلف تماما فى عصرنا الحاضر بالنسبة للبلدان الاسلامية حيث اصبحت هذه جميعا دون استثناء تصنف دوليا فى مجموعة البلدان النامية ، وتعانى فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية من كل ما تعانى منه هذه المجموعة . فتجارة الصادرات لهذه البلدان تعتمد اساسا على السلع الأولية ، ويصل التخصص

(١) راجع : عبد الرحمن يسرى أحمد « العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ودورها فى التنمية الاقتصادية » بحث القى فى المؤتمر العالمى الثانى للاقتصاد الاسلامى اسلاماباد — باكستان ١٩٨٤ ونشر ضمن اعمال المركز العالمى لابحاث الاقتصاد الاسلامى بجدة بعد ذلك .

المتطرف فى كل بلد منها الى حد الاعتماد على سلعة أو سلعتين من هذه السلع الأولية . أما تجارة الواردات فيتكون الجزء الأكبر منها من مواد غذائية وسلع استهلاكية مصنوعة ، والجزء الأصغر فى معظم الحالات عبارة عن الآت ومعدات وتجهيزات صناعية ووسائل نقل (انظر جدول رقم ١) .

(نسب مئوية)

	البلد	الصادرات: وقود ومعادن (١)	الصادرات: سلع أولية أخرى (٢)	الصادرات: نسيج وملابس (٣)	الصادرات: معدات وآلات نقل (٤)	الصادرات: مصنوعات أخرى (٥)	الصادرات: كل السلع الأولية (١+٢)	الصادرات: كل المصنوعات (٣+٤+٥)	الواردات: أغذية (١)	الواردات: وقود (٢)	الواردات: سلع أولية أخرى (٣)	الواردات: معدات وآلات نقل (٤)	الواردات: مصنوعات أخرى (٥)	الواردات: كل السلع الأولية (١+٢+٣)	الواردات: كل المصنوعات (٤+٥)
١	الأردن	٣٣	٢٤	١	٢	٣٥	٥٧	٤٣	١٧	١٧	٣	٣٣	٣٠	٣٧	٦٣
٢	أندونيسيا	٨٣	١٣	١	١	٢	٩٦	٤	١١	١٣	٦	٣٦	٢٤	٣٠	٧٠
٣	باكستان	٧	٤٠	٤١	١	١١	٤٧	٥٣	١٤	٢٨	٨	٢٣	٢٧	٥٠	٥٠
٤	بنجلاديش	(٠)	٣٢	٥٦	١	١١	٣٢	٦٨	٢٠	٨	١١	٢١	٤٠	٣٩	٦١
٥	بوركينا فاسو	(٠)	٨٥	٢	٦	٧	٨٥	١٥	٢٥	١٦	٣	٢٤	٣٢	٤٤	٥٦
٦	تركيا	٧	٥٦	١٩	٤	١٤	٦٣	٣٧	٣	٤٤	٦	٢٢	٢٥	٥٣	٤٧
٧	تونس	٥٧	١٠	١٥	٢	١١	٦٧	٢٢	١٤	٢١	٨	٢٧	٣٠	٤٣	٥٧
٨	الجزائر	٩٩	١	(٠)	(٠)	(٠)	١٠٠	(٠)	٢١	٢	٥	٣٨	٣٤	٢٨	٧٢
٩	السعودية	٩٩	(٠)	(٠)	(٠)	١	٩٩	١	١٤	١	٢	٤٠	٤٣	١٧	٨٣
١٠	السنغال	٥٢	٢٩	٤	٤	١١	٨١	١٩	٢٨	٣٠	١	١٨	٢٣	٥٩	٤١
١١	السودان	٥	٩٤	١	(٠)	(٠)	٩٩	١	١٩	١٩	٣	٢٢	٣٧	٤١	٥٩
١٢	سوريا	٧٤	١٨	٤	١	٣	٩٢	٨	١٤	٢٥	٤	٢٣	٣١	٤٣	٥٧
١٣	الصومال	٥	٩٤	(٠)	(٠)	١	٩٩	١	٣٣	١	٤	٣٥	٢٧	٣٨	٦٢
١٤	سلطنة عمان	٩٤	١	(٠)	٤	١	٩٥	٥	١٣	١٣	٢	٣٩	٣٣	٢٨	٧٢
١٥	الكاميرون	٣٣	٦٤	٠	(٠)	٢	٩٧	٣	٩	١٢	٢	٣٤	٤٢	٢٣	٧٧
١٦	الكويت	٨٤	١	١	٥	٩	٨٥	١٥	٢٤	١	٢	٤١	٤٢	١٧	٨٣
١٧	ليبيا	١٠٠	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	١٠٠	(٠)	١٨	١	٢	٣٨	٤١	٢١	٧٩
١٨	ماليزيا	٣٦	٤٤	٣	١٢	٥	٨٠	٢٠	١٣	١٧	٥	٣٧	٢٨	٣٥	٦٥
١٩	مصر	٦٩	٢٣	٧	(٠)	١	٩٢	٨	٣٤	٣	٦	٢٨	٢٩	٤٣	٥٧
٢٠	المغرب	٤٤	٢٨	١٠	١	١٧	٧٢	٢٨	٣٣	٢٧	٩	٥٩	٢٢	٥٩	٤١
٢١	البحرين	٨١	١٧	١	(٠)	١	٩٨	٢	٢٣	١٥	٤	٢٦	٣٢	٤٢	٥٨
٢٢	اليمن العربية	(٠)	٤٩	٦	٢٥	٢٠	٥٥	١٥	٢٨	٧	١	٢٨	٣٦	٤٦	٥٤
٢٣	اليمن الديمقراطية	٧٥	٢٥	(٠)	(٠)	(٠)	١٠٠	(٠)	١٧	٤٧	١	٢٢	١٢	٦٥	٣٥

اما النمط الشائع لهيكل تجارة الصادرات فيرجع تاريخيا الى عصر الاستعمار وفرضه لسياسة تجارية ملائمة له وقوانين وضعية تضمن تحقيق مصالحة فى البلدان الاسلامية . وبالاضافة الى هذا تدفقت الاستثمارات الضخمة من البلدان الاستعمارية خاصة بريطانيا — الى مجالات النشاط الأولى فى المستعمرات فجعلتها متخصصة فى انتاج بعض السلع الأولية الملائمة لاحتياجات القوى الصناعية المتقدمة فى الغرب[1]، وكذلك يلاحظ أن نشأة الجهاز المصرفى الغربى الربوى فى البلدان الاسلامية حدثت خلال فترة الاستعمار والاستثمارات الاجنبية بغرض تسهيل عمليات انتاج وتصدير السلع الأولية ونشاط استيراد السلع الصناعية من الغرب وتحويل ارباح المستثمرين الى دولهم وهكذا اصبحت البلدان الاسلامية مثل بقية المستعمرات تابعة للغرب خادمة لمصالحه . اما لماذا استمرت التبعية بعد الاستقلال السياسى فيرجع بشكل مباشر الى :

١ — ضعف المقدرة على التحول Capacity to Transform وهو أمر شائع فى غالبية البلدان النامية ويرجع الى جمود حركات عناصر الانتاج فى الانشطة التقليدية وانخفاض معدلات تكوين رأس المال ومعدلات التقدم التكنولوجى فى الصناعة الحديثة .

٢ — قوة منافسة البلدان المتقدمة فى ميدان الانتاج الصناعى بالاضافة الى السياسات الحمائية تضعها فتعرقل بها استيراد السلع الصناعية التى يمكن ان تنتجها البلدان النامية بكفاءة نسبية .

٣ — استمرار الجهاز المصرفى فى البلدان النامية فى الاهتمام بعمليات انتاج وتصدير السلع الأولية حيث هى مطلوبة فى أسواق البلدان الغربية المتقدمة ، مع التشدد فى نفس الوقت فى تمويل النشاط الصناعى . والمعروف ان النشاط المصرفى فى البلدان النامية يعمل على اساس الربا وانه مرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط المصرفى الغربى .

٤ — واهم من ذلك كله فى رأينا هو غياب الشخصية المستقلة للبلدان النامية ومن بينها لشديد الاسف البلدان الاسلامية ، ووقوعها فى هوة الازدواجية

(١) راجع صفحات ٢٦٦—٢٦٨ من هذا الكتاب

أو الثنائية الاجتماعية Sociological Dualism . فبعد استقلال البلدان النامية استمر قادتها وجانب كبير من مثقفيها ومفكريها يتمسكون بنمط السلوك الغربى الذى شاع فى بلدانهم خلال عصر الاستعمار ظنا منهم بانه الطريق الامثل الى التقدم والرق . ولشديد الاسف انه فى بعض الحالات الاستثنائية التى انفك فيها قادة بعض البلدان النامية عن نمط السلوك الغربى لم يكن هناك استعداد حقيقى لتكوين شخصية مستقلة بقدر ما كان هناك اعجاب جديد بنمط السلوك الشائع فى الكتلة الاشتراكية المتقدمة اقتصاديا ومحاولة لتقليده . ولاشك ان التبعية الفكرية والسياسية والاجتماعية للعالم المتقدم كانت سببا رئيسيا وراء « ازدواج الشخصية » أو ربما فقدان الشخصية مما ساعد بشكل مؤكد فى استمرار التبعية الاقتصادية بل وتقوية اواصرها .

ودراسة هيكل واتجاهات تجارة الواردات يؤكد مرة اخرى ارتباط البلدان النامية ومن بينها البلدان الاسلامية بانماط السلوك الشائعة فى البلدان المتقدمة . ذلك ان نسبة كبيرة من الواردات عبارة عن سلع استهلاكية مصنوعةذات طبيعة ترفية (فوق الكمالية) لا تتفق مع المستويات المنخفضة جدا للدخول الفردية الشائعة فى هذه البلدان (باستثناء البلدان البترولية) . مثال هذا سيارات الركوب الخاصة الكبيرة والثلاجات والغسالات الكهربائية ومسخنات المياه من احدث ما انتجته مصانع العالم الغربى واجهزة التلفزيون والكاست والفيديو .. الخ علما بان غالبية السكان لا تجد غذاءاً كافيا أو مسكنا صحيا أو وسيلة مواصلات مريحة أو مكانا فى مستشفى عام أو دواء عند وقوع المرض . وفى الوقت الذى يمكن فيه انتاج السلع الغذائية من النشاط الزراعى نلاحظ أن هذه السلع تحتل جانبا هاما من الواردات بل ويتزايد انفاق النقد الاجنبى عليها عاما بعد عام .

اوضاع ميزان المدفوعات :

ومن ناحية اخرى كان من الممكن اعداد نوع من الدفاع عن نمط التخصص المتطرف فى انتاج وتصدير السلع الأولية من جهة ونمط الواردات الشائع فى البلدان النامية لو كانت موازين مدفوعاتها الخارجية فى حالة توازن أو استقرار نسبى ولكن هذا ليس وضع البلدان النامية اطلاقا . فهى جميعا ومن بينها البلدان الاسلامية تعانى من حالة العجز المستمر فى ميزان المدفوعات وذلك باستثناء المجموعة البترولية . ومن المعروف ان البترول له وضع خاص فى التجارة الدولية وان بامكان الدول المنتجة له (وعددها صغير) التحكم فى انتاجه واسعاره الى حد كبير جدا الأمر الذى لا ينطبق على السلع الأولية الأخرى[1]. انظر جدول رقم (٢) لاوضاع ميزان المدفوعات فى عدد من البلدان الاسلامية .

(١) ومع ذلك فإن هذا الوضع الخاص بالبلدان المنتجة للبترول قد تغير تغيرا كبيراً منذ اواخر ١٩٨٤ . حيث أستمر سعر برميل البترول ينخفض إلى درجة أن ايرادات البلدان المنتجة وصلت فى بداية ١٩٨٦ إلى ما يقرب من ثلث ماكانت عليه فى قمة الرواج .

جدول (٢)
ميزان الحساب الجارى وصافى التدفقات الرأسمالية الى الداخل (١٩٧٠، ١٩٨١) لمجموعة من الدول الاسلامية

الدولة	ميزان الحساب الجارى مليون دولار		صافى الاستثمار الخاص مليون دولار		صافى القروض مليون دولار	
	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١
بنغلاديش	٦٠ -	١٠١٦-	–	–	–	٤٦١
مالى	٢ -	١٤٠-	–	٤	٢١	١١٠
أوغندا	٢٠	١٦١-	٤	٣	٢٢	٣٢
الصومال	٦-	٣٠-	٥	–	٤	١٦٣
بنين	١ -	–	٧	–	١	١٦٠
سيراليون	١٦ -	١٤٣-	٨	٨	٢ -	٢٤
النيجر	صفر	–	١	–	١٠	٢٥٥
باكستان	٦٦٧-	٩٣٦-	٣١	١٠٧	٣٧٠	٣٤٠
السودان	٤٢-	٦٤٨-	–	–	٣٩	٤٨٩
السنغال	١٦-	–	٥	–	١٠	١٧٤
موريتانيا	٥-	١٤٨-	١	٢٢	١	١٣٨
ج . ع . اليمنية	–	٦٥٩-	–	٤٠	–	٢٤٥
اليمن الديمقراطية	٤-	١٣٧-	–	–	–	١٥٨
أندونيسيا	٣١٠-	٧٣٦-	٨٣	١٣٣	٣٨٢	١٣٥٥
ج . مصر العربية	١٤٨-	٢١٣٥-	–	٧٤٦	٥٥	١٩١٨
المغرب	١٢٤-	١٨٣٩-	٢٠	٥٩	١٢٧	١١٠٣
الكاميرون	٣٠-	–	١٦	–	٢٤	٢٨٦
تونس	٥٣-	٤٥٠-	١٦	٢٩٤	٤٢	٢٨٣
تركيا	٤٤-	٢١٧٥	٥٨	١٥٠	٢٠٠	١٣٠٦
سوريا	٦٩-	٥١١-	–	–	٣٠	١١٣
الأردن	٢٠-	٣٨-	–	١٤٣	١١	٢٣٤
ماليزيا	٨	٢٩١١-	٩٤	١٣١٧	١ -	١٧٣٦
الجزائر	١٢٥-	٢٤٩	٤٥	٣١٥	٢٥٩	٣٨٢
م . العربية السعودية	٧١	٤٥١١٩	٢٠	٣٣٧٦	صفر	صفر
الكويت	–	١٣٧٥٨	–	٣٥	صفر	صفر
إيران	٥٧-	–	٢٥	–	٧٠٥	–
العراق	١٠٥	–	٢٤	–	٤٦	–

ملاحظات : (١) (–) غير متاح

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية ١٩٨٣

شروط التبادل الدولى Terms of Trade

وبالاضافة الى ما سبق فان شروط التبادل الدولى للبلدان النامية عموما ومن بينها البلدان الاسلامية فى حالة تدهور مستمر تقريبا على مدى الاجل الطويل. والبيانات الاحصائية بالجدول رقم(٣) توضح هذه الظاهرة بالنسبة لمجموعة من البلدان الاسلامية على مدى الفترة ١٩٧٠ــ١٩٨٢. وتستثنى البلدان المنتجة والمصدرة للبترول من الاتجاه النزولى لشروط التبادل الدولى كما يبين الجدول نفسه. ويمكن القول اجمالا ان السبب الاساسى فى تدهور شروط التبادل للبلدان النامية يرجع اولا إلى طبيعة نمو الطلب العالمى على معظم السلع الأولية التى تعتمد عليها تجارة هذه البلدان بصفة اساسية . فلقد تعرض هذا الطلب على مدى القرن الحالى (فيما عدا بعض الفترات الاستثنائية من اهمها الحربين العالميتين وحرب كوريا) الى نوع من الركود النسبى لاسباب عدة ترجع اصلا الى التقدم التكنولوجى فى البلدان المتقدمة فقد ساهم هذا فى : انتاج البدائل الصناعية للخامات الطبيعية، وتخفيض نسبة المستخدم من المواد الخام فى العمليات الصناعية ، وكذلك فى الاستفادة من الخامات الموجودة فى بعض انواع السلع الهالكة (السيارات القديمة والمعدات الهالكة وعلب الصفيح .. الخ) باعادة استخدامها مرة اخرى فى الصناعة . وبالاضافة لاى هذا فان البلدان المتقدمة قامت ايضا بمجهودات مكثفة منذ الستينات فى مساعدة الانتاج المحلى من عدد من السلع الأولية التى تستورد من البلدان النامية. وربما يرجع تدهور شروط التبادل الى قوة الاتحادات العمالية فى مواجهة المنتجين فى البلدان الصناعية المتقدمة، وقدرتها على جنى ثمار التقدم التكنولوجى بصفة مستمرة فى شكل زيادات حقيقية فى معدلات الأجور، والتجاء المنتجين الى رفع اسعار منتجاتهم داخليا وكذلك فى الاسواق الخارجية فى محاولة للمحافظة على دخولهم الحقيقية أو زيادتها خلال الزمن. وحيث لا يتكرر هذا الوضع فى مجموعة البلدان النامية فان التقدم التكنولوجى الذى يتحقق فيها يمكن ان يستفاد به خارجيا فى شكل اسعار مستقرة نسبيا لصادراتها أو على اية حال فهى لا ترتفع ابدا بنفس معدلات ارتفاع اسعار صادرات السلع الصناعية من البلدان المتقدمة اقتصاديا. وهكذا تتدهور شروط التبادل الدولى بالنسبة للبلدان النامية .

جدول (٣)
معدلات التبادل التجارى
لمجموعة البلدان الاسلامية
١٩٨٠ = ١٠٠

البلد	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٢
الأردن	١٤٦	١٠٢	١٠١
أفغانستان	٨٠	٩٩	٩٦
الامارات العربية المتحدة	—	٧٣	١١٣
أندونيسيا	٢٧	٧٣	١٠٨
أوغندا	١٠١	١٠٣	٧٤
باكستان	١٥٠	١١٩	٩٣
بنغلاديش	١٤٤	٩٦	٩٨
تركيا	—	١٢٥	٨٩
تونس	٥٩	٧٩	٩٩
الجزائر	٢٢	٦٤	١٠٦
السعودية	١٥	٦٧	١٢٥
السنغال	١١١	١١٠	٨٩
السودان	١٠٦	٩٨	٨٥
سيراليون	١٤٥	١٢١	٨٤
الصومال	١٦٥	١١٦	١١٠
العراق	١٤	٦٩	١١٨
الكاميرون	١٠٤	١١٩	٧١
الكويت	١٣	٦٨	١١٥
لبنان	١٢١	٩٦	٩٢
ليبيا	١٧	٦٧	١٠٥
ماليزيا	٨٦	٩٧	٩٣
مصر	١١٧	٩٥	١٠٥
المغرب	١١٩	٩٨	٩٨
موريتانيا	١٧٥	١٠١	٩٧

اقتصاديا . وهكذا تتدهور شروط التبادل الدولى بالنسبة للبلدان النامية .

وايا كان السبب فان تدهور شروط التبادل لغير صالح البلدان النامية ــ ومن ضمنها البلدان الاسلامية ــ يتسبب فى مصاعب متزايدة لها على مدى الأجل الطويل ، حيث يقلل من قدرتها على التنمية ومن ثم يزيد فى فجوة التخلف Under developmemt Gap . فالبلدان النامية تحصل على ما تريد من سلع استهلاكية او آلات ومعدات انتاجية من البلدان الصناعية باسعار متزايدة بالنسبة لاسعار منتجاتها من السلع الاولية . أو بعبارة أخرى فان البلدان النامية تبادل سلعها الأولية باسعار متناقصة نسبيا على مدى الزمن الطويل .

العلاقات الاقتصادية الحالية بين البلدان الاسلامية :

ومن المؤسف ايضا ان نجد ان البلدان الاسلامية مفككة او شبه مفككة بينما هى تقاس من حدة التخلف الاقتصادى ومشاكل التجارة الخارجية التى سبق ذكرها . فمن واقع الاحصائيات المتاحة عن حقبة السبعينات وبداية الثمانينات يلاحظ ان المعاملات التجارية لاى بلد اسلامية مع مجموعة البلدان الاسلامية الأخرى لم تحتل سوى نسبة صغيرة من تجارتها الخارجية اجمالا ، وهناك بعض استثناءات قليلة جدا من هذه القاعدة . انظر الجدول رقم (٤)

ويتضح اجمالا ضعف تيار التجارة بين البلدان الاسلامية بالمقارنة بالتجارة الخارجية لهذه البلدان مجتمعة . ففى غالبية الحالات كانت نسبة تجارة البلد الاسلامى مع مجموعة البلدان الاسلامية الأخرى تتراوح بين ٥٪ ــ ١٥٪ من اجمالى صادراته او وارداته مع العالم الخارجى . وفى الحالات القليلة التى ارتفعت فيها التجارة بين البلدان الاسلامية كنسبة مئوية أو كقيمة لعبت تجارة البترول ــ تصديرا أو استيرادا ــ الدور الاكبر . وبالرغم من تحسن هذه الأوضاع فى النصف الاول من الثمانينات الا ان الصورة العامة لم تتغير بعد كما يتضح من الجدول (٤)

الجـدول (٤)

تدفق التجارة بين مجموعة البلدان الأسلامية نسب مئوية

(نسبة مئوية)

البلـــدان	الصادرات الى الدول الأعضاء ١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	الوردات من الدول الأعضاء ١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣م
١ - الأردن	٦١,٩	٥٤,٥	٤٩,٥	٦٤,١	٥٠,٤	٤٢,٩	٦٥,٨	٣٧,١	٢٠,٣	٢٠,٨	١٩,٩	١٨,٩	١٩,١	٢٠,٩	١٩,٨	٢٢,٥
٢ - افغانستان	٩,٠	١٦,٩	٢١,٥	١٦,٤	١٤,٣	٢٤,٦	١٦,٦	٨,٥	٣,٤	٥,٠	٦,٦	٧,٢	٥,٩	٦,٤	٣,٠	٣,٠
٣ - الامارات	٧,٩	٢,٣	٣,٨	٤,٤	٥,١	٧,٠	٨,١	٤,٩	٨,٣	٨,٩	١٠,٢	٦,٥	١٤,٠	١٢,٦	١٤,٧	١٣,٤
٤ - اندونيسيا	٣,٣	١,١	١,٣	١,٢	٠,٩	١,٠	١,٥	١,٤	٢,١	٣,٦	٤,٥	٦,٠	٧,٨	١,٨	٩,١	٦,٨
٥ - أوغندا	٣,٢	٤,٦	١٥,٢	١٤,٥	٨,٨	١١,٥	٢,٨	٣,٩	٢,٤	١,١	٠,٦	٢,٨	١,٤	٤,٢	١,٤	٥,٠
٦ - باكستان	١١,١	١٩,٩	٢٩,١	٢٧,٤	٢٥,٨	٢٩,٩	٣٢,٥	٢٨,٢	٥,٩	١٠,٩	١٨,٩	٢٢,٩	٣٥,٠	٣٥,١	٢٥,٤	٣٢,٧
٧ - البحرين	٩,٧	٢٠,٦	٢٨,٢	٣٠,٣	٣٨,٣	٣١,٣	٤٠,٧	٣٣,٢	١٥,٨	٤٣,٩	٤٠,٨	٥١,٥	٦٢,٧	٦٤,٩	٥٧,٣	٥٢,٢
٨ - بوركينا فاسو	١,٣	٣,٨	٤,١	٤,٤	٢,٥	٥,٠	٢,٢	٤,٠	٦,١	٦,٤	٤,٢	٤,٩	٠,٨	١,٢	١,٦	١,٦
٩ - بنغلاديش	...	٦,٠	٢١,٢	١٧,٨	١٨,٤	٢١,٣	١٩,٩	٢٠,٦	...	٤,٣	١١,٨	١٢,٠	١٣,٦	٢٥,٩	١٩,٩	١٨,٥
١٠ - بنين	...	...	٧,٣	١٣,٤	٤,٠	٦,٨	٦,٧	٣,٣	...	...	٢,١	٩,٠	١١,٤	٩,٧	٧,٩	١٢,١
١ - تركيا	٨,٧	١٢,٩	١٣,٧	٪٠	٢٥,٤	٣٦,٦	٣٥,٧	٢٩,٩	٦,٦	١٠,١	١٤,٧	١٨,٥	٢٤,٥	٢٤,٣	٢٤,٦	٢٩,٩
١٢ - تشاد	٤,١	١٠,٦	٥,١	٩,٢	١٤,٠	١٠,٩	١٣,٩	٤,٢	٧,٧	٧,٢	٦,١	٩,٨	١٦,٤	١٠,٣	١٥,٠	١٠,٤
١٣ - تونس	١٤,٦	١١,٠	١٠,٤	١٧,٤	٦,٨	٨,٣	٧,٠	٧,٨	٢,٣	٦,١	٧,٣	٩,٤	٩,٠	١٢,٣	٦,٥	٤,٠
١٤ - الجابون	٥,٣	٣,١	٣,٨	٣,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٣,١	٢,٢	١,٠	٧,٤	٥,٢	٤,٢	٣,٧	٣,٢	٣,٣
١٥ - جامبيا	٠,٤	٠,٤	١,٦	٢,٢	١٠,٨	١٦,٥	١٢,٦	٩,٩	٣,٨	٤,٠	١,١	١,٢	١,٤	٤,٥	٧,٤	٥,٩
١٦ - الجزائر	٠,١	١,٨	...	٠,١	...	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٣,٠	٣,١	٠,٤	١,٢	٠,٧	١,٣	٢,٠	٢,٦
١٧ - جزر القمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٨ جيبوتي	...	...	...	...	...	...	٨٦,٦	٦٥,٢	...	...	...	...	...	...	٩,١	١٣,٧
١٩ السعودية	٨,٧	٦,٥	٥,١	٤,٥	٦,١	٧,٥	٩,٠	١٢,٨	٢٤,٤	٢٥,١	٧,٢	٤,٠	٥,٢	٣,٧	٥,٢	٥,٥
٢٠ السنغال	١,٩	١٤,٧	٨,٨	٢٠,٢	١٠,٩	٢١,٣	١٤,٥	١٧,٧	٣,٠	٤,٩	٢,٧	١٩,٤	١١,٩	٨,١	٨,٧	٦,٠
٢١ السودان	٨,٩	١٢,٦	١٠,٢	١٦,٤	١٧,٧	٢٧,٥	٤١,٠	٣٧,٥	٨,٢	٨,٨	١٢,٩	٢٢,٥	١٥,٢	٢٤,٣	٢٣,٤	٢٦,٤
٢٢ سوريا	٢٩,٩	٢٢,٩	١٤,٢	١٢,٧	٢٠,٥	١٣,١	١٧,٧	١١,٨	١٨,٧	١٦,٨	١٨,٥	١٧,٥	٢٣,٦	٢٥,٤	٢٤,٥	١٥,٧
٢٣ سوالبود	...	...	...	...	...	٦,١	٠,٩	...	...	...	...	...	...	٠,٨	٠,٥	٩,٤
٢٤ - الصومال	٦٤,٣	٦٠,٠	٥١,٤	٨٠,١	٧٤,٨	٨٧,٧	٧٧,١	٧٦,٣	٦,٠	٢,٩	٩,٣	١٤,٢	١٢,٥	٢٩,٢	٢١,٥	٢١,٨
٢٥ العراق	١٢,١	٧,٥	٨,١	٩,٧	١٠,١	١٧,٤	١٩,٩	١٧,٧	١٢,٩	١٠,٥	٥,٤	٦,٢	٧,٦	٨,١	١٠,٠	١٦,٠
٢٦ سلطنة عمان	٠,٥	٠,٤	٠,٥	...	...	...	٠,٧	١,٠	٢,٣	٢٩,١	١٦,٩	١٧,٦	١٧,٥	٢٠,٢	٢٢,٦	٢١,٣
٢٧ غينيا	٠,٦	١٣,٣	٧,٦	٧,٧	٨,٩	٦,٦	٩,٢	٥,٢	٢,١	١٠,٨	٧,١	٨,٤	٢,٩	٣,٤	٣,٢	٤,٤
٢٨ غينيا بيساو	...	...	٩,٣	٩,٤	٥,٩	١٠,٨	٥,١	٦,٤	٣,٧	٥,٢	٣,١	٢,٩	٣,٢	٧,١	٦,٨	٣,٦
٢٩ فلسطين	..	...	...	...	...	...	...	...	..	...	...	...	...	...	...	...
٣٠ قطر	١,٨	٢,٥	٦,١	٠,٣	٤,٩	٥,٨	٥,٥	٤,٣	١٧,٥	١٨,١	٩,١	٥,٨	٦,٤	٨,٩	٦,٥	٥,٣
٣١ - الكاميرون	٨,١	٣,٣	١,٨	١,٦	١,٦	٢,٣	٢,٧	٤,٩	٦,١	٤,٠	٢,٨	٢,٢	٨,٦	٩,١	٧,٨	٤,٤
٣٢ - الكويت	٣,٦	٧,٠	٩,٠	١٠,٥	١٣,٠	١٢,١	٢٣,٠	٢٠,٦	١٠,٤	١٠,٩	٢,٧	٤,٥	٥,٦	٧,٢	٨,١	٦,٧
٣٣ لبنان	٦٠,٣	٥٠,٩	٧٧,٧	٧٤,٣	٩٩,٩	٦٥,٨	١٠,٣	٦٦,٢	١٦,٠	١٣,٠	١٦,٥	١٧,٠	١٦,٠	١٧,٦	١٤,٨	١٢,١
٣٤ - ليبيا	٠,٤	١,٤	٢,٥	١,٦	١,٨	٥,٢	٦,٥	٧,٤	٨,٨	٨,١	٢,٥	٢,٠	٢,٠	٤,٨	٤,٥	٤,٤
٣٥ - مالي	٢٠,٢	١٤,٨	٣,٥	٩,٨	٠,٥	١,١	٢,٥	٤,٩	١٠,٩	٩,٨	٢,٠	١٢,٨	١١,٠	١٠,٨	٩,٥	٩,٤
٣٦ - ماليزيا	٢,٢	٢,٠	٢,٩	٣,٣	٣,٤	٤,٣	٢,٩	٣,٦	٨,٠	٥,٣	٦,٩	٨,٤	٩,٢	٨,٢	٦,١	٥,٤
٣٧ - المالديف	...	...	٧,٧	٩,١	٣,٦	١٩,٧	...	٢,٨	...	...	١٧,٧	٧,٦	١,٦	...	١,٠	٢,٣
٣٨ - مصر	٦,٤	٧,٤	٨,٦	٨,٨	٣,٩	٥,٧	٧,٥	٥,٥	٧,٣	٨,٣	٢,٠	٣,٦	١,٤	٢,٥	٣,١	١,٦
٣٩ - المغرب	٤,٩	٥,٧	٢,٨	٤,٠	٦,٣	٩,١	٩,٨	١٣,٠	٤,١	٤,٠	٦,٢	١١,١	٢٠,٧	٢١,٥	٢٠,٩	٢١,٠
٤٠ موريتانيا	٢,٥	٠,١	٠,٣	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٧	٧,٨	٦,٢	٨,٤	١٨,٣	٤,٧	١٤,١	٩,٩	٨,٧
٤١ النيجر	٢,٠	٣,٦	٢,٠	٣,٠	٢,٢	٢,٢	٠,٣	٠,٣	٧,٧	٥,٣	٦,٧	١٢,٨	١١,٢	٥,٧	٣,٩	٢,٠
٤٢ اليمن العربية	٥٢,٥	٢٩,١	١٤,٩	٥٩,٨	٤٥,٤	٤٥,٠	٤٦,٥	٤٤,١	٣٠,١	٢٩,١	١٧,٣	٣٢,٧	١٦,٥	٢٦,٢	١٥,٦	٢١,٨
اليمن الديمقراطية	١٣,٩	١٨,١	٣١,٧	٢٤,٠	١١,١	٤٢,٤	٢٩,٢	٥,١	٢٩,٨	٢٧,٦	٢٨,٥	٣٢,٥	٤٠,٧	٤٨,٦	٤٧,٢	٣٩,٦
	٦,٢	٦,٦	٦,٤	٦,٢	٦,٩	٨,٤	١٠,٦	١٠,٣	٩,٢	٩,٧	٨,٢	٩,٠	١١,١	١٠,٧	١١,٩	١١,٢

٠٠ غير متاح

المصدر: الكتاب السنوي الاحصائي لاتجاه التجارة، صندوق النقد الدولي، من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٤.

العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية فى مرحلة انتقالية :

يتضح لنا مما سبق أمر الواقع المؤلم الذى نعاصره كبلدان اسلامية فى مجال علاقاتنا الاقتصادية الخارجية ، وكذلك وضع التفكك الاكثر ايلاما والذى نواجهه على مستوى العلاقات الاقتصادية القائمة بيننا . والسؤال الذى يطرح نفسه مباشرة الآن هو : ما العلاج ؟ ولأكثر من سبب لا أعتقد ان العلاج الاسلامى الشامل يمكن ان يطبق على حالة البلدان الاسلامية فى ظروفها الراهنة دفعة واحدة . فلابد اولا من تصحيح الاختلالات القائمة فى النشاط الاقتصادى الخارجى للبلدان الاسلامية باقصى قدر ممكن مع الاعتماد على مفهوم اسلامى سليم لهذه العملية التصحيحية . ثانيا لابد من التمهيد فكريا واجتماعيا واقتصاديا لقبول العلاج الاسلامى الشامل فى مجال العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية والذى يتحقق بارساء السياسة التجارية على القواعد التى سبق وتكلمنا عنها . فمما يؤسف ان هذه البلدان قد ورثت صفتها الاسلامية منذ زمن بعيد ولكنها لم تكن عند مستوى هذه الصفة لا فى القرون الأخيرة السابقة ولا فى سنوات القرن الحالى . ومن اجل هذا لابد من افتراض « مرحلة انتقالية » بين الوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية للبلدان الاسلامية والوضع المنتظر مستقبلا فى ظل ظروف افضل نستعين فيها استعانة كاملة بالاسلام فكرا وعملا فى مجابهة مشاكل علاقاتنا الاقتصادية وفى تنميتها .

تصحيح اختلالات النشاط الاقتصادى الخارجى للبلدان الاسلامية :

ان اهتمامنا الآن سوف يتركز على بحث كيفية تصحيح الاختلالات ، على اساس ان هذه العملية حينما تتم على اساس مفهوم اسلامى سوف : (ا)تزيل اوضاع اقتصادية غير مرغوبة اسلاميا ، (ب) تدعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية بشكل مباشر وغير مباشر ، وبالاضافة الى ذلك (جـ) تمهد تلقائيا للوضع المرغوب بعد المرحلة الانتقالية .

لعل من المفيد فى بداية التحليل هنا القول بامكانية تقديم سياسات واقتراحات لعلاج مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان الاسلامية ترتكز نظريا على

وضعها كبلدان نامية ، وما يصلح لهذه يصلح لها بشكل عام . فمن ذلك مثلا اقتراح انهاء وضع الاعتماد المتطرف على صادرات سلعة أو سلعتين من السلع الاولية وذلك بتنمية انواع جديدة من الصادرات التى يمكن تسويقها في العالم الخارجى . أو اتباع استراتيجيات التوجه الى الداخل Inward-Looking Strategies (بدلا من ذلك) بتنمية صناعات بدائل الواردات وتقليل الاعتماد على الخارج بشكل عام . وهناك ايضا اقتراحات أخرى مثل تكتل البلدان المنتجة للسلع الأولية فى مواجهة البلدان الصناعية المتقدمة على غرار نموذج الاوبك OPEC. أو انشاء صناديق احتياطى لتنظيم تسويق السلع الأولية فى السوق العالمى والعمل على استقرار اسعارها أو دخول منتجيها .
منتجيها .

ولقد قدمت فعلا بعض انواع هذه السياسات فى الواقع العملى للبلدان الاسلامية على اساس انها ضرورية لا غنى عنها فى البداية . ولكننى اعتقد اعتقادا جازما ان هذه السياسات لا يمكن ان تعالج اختلال النشاط الاقتصادى الخارجى للبلدان النامية « الاسلامية » علاجا جذريا لانها ببساطة تفتقر الى المفهوم الاسلامى .

ان « المفهوم الاسلامى » فى هذا الشأن يرتكز فى رأينا على قاعدتين اساسيتين :

الاولى : انهاء وضع « التبعية الاقتصادية » للعالم الخارجى وتصفية جميع ما ترتب عليها من آثار اقتصادية فى البلدان الاسلامية على مدى قرن ونصف من الزمان تقريبا .

الثانية : تحديد اهداف التجارة الخارجية لكل بلد اسلامى بما يكفل التوجه الى دفع عملية التنمية الاقتصادية داخليا وفقا للمنهج الاسلامى ، وتنشيط المبادلات مع البلدان الاسلامية الأخرى .

وسوف يلاحظ من التحليل ان القاعدتين متماسكتين تماما بمعنى أن العمل على انشاء احداهما يتطلب وجود الأخرى كما يساهم فى تقويتها ايضا .

اما وضع « التبعية الاقتصادية » فانه لا يليق اطلاقا بابناء الامة الاسلامية فى اى بلد من بلدان العالم . فالله سبحانه وتعالى لا يرضى لمن وجه اليهم الخطاب كنتم خير امة اخرجت للناس (١١٠ — آل عمران) ان يكونوا مستضعفين فى الارض تابعين للامم التى كفرت من اهل الكتاب والمشركين . لقد فرضت التبعية فرضا على البلدان الاسلامية فى ظروف ضعفها الشديد حينما تم احتلالها عسكريا أو وضعها تحت الحماية أو الانتداب من قبل القوى الاستعمارية الغربية فى القرن الماضى . هذه القوى التى لم تكن فى حقيقة الأمر سوى امتداد طبيعى للحملات الصليبية الهمجية على البلدان الاسلامية منذ عدة قرون مضت والتى احبطت حينذاك بفضل تماسك المسلمين .

ولقد تعرضنا فى البداية لاسباب نشأة التبعية الاقتصادية ولاسباب استمرارها الى الآن فى البلدان الاسلامية — كما هو الحال فى البلدان النامية عموما — بالرغم من انقضاء فترة ليست قصيرة على تحقيق الاستقلال السياسى . ولعل من اهم اسباب استمرارها كما ذكرنا تلك « التبعية الفكرية » التى تكونت خلال فترة التبعية السياسية والاقتصادية ثم استمرت بسبب الوهم السائد لدى الكثير من المثقفين بثقافات غربية ولدى الحكام بأن التمسك بأهداب الحضارة الغربية يحمل أسس التقدم والترقى . وتستطيع أن تلاحظ من جانب هؤلاء اعجابا مفرطا بالعلماء الغربيين وفلاسفة وأدباء الغرب ورجال الاقتصاد والسياسة عندهم . بل أن بعض الحكومات فى البلدان الاسلامية لن تقدم على وضع سياسات جديدة أو مشروعات حيوية قبل استشارة خبراء من الغرب . وفى بعض حالات البلدان الاسلامية ظهرت شخصيات سياسية هامة تنادى بالتخلص من هذا الاتجاه ولكن لشديد الأسف أن بعضها كان متجها الى تقديس (وليس مجرد أعجاب) الأنظمة الاشتراكية كأنظمة بديلة علما بأن هذه لاتقل سوءا بل تزيد فى جهرها بالألحاد وبناء حياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على أساسه .

هذا كله مما يرفضه الاسلام رفضا باتا . فالأمم الكافرة والمشركة مهما بلغت من تقدم وازدهار مادى لايقتدى بها اطلاقا ... لا بأنظمتها الاقتصادية ولا بطرق حياتها الاجتماعية . كما لايليق ولا يتناسب مع ابناء الامة الاسلامية ان يأخذوا منهاج

تفكيرهم أو يقيموا حياتهم على أساس أقوال أو أعمال فلاسفة أو رجال اقتصاد أو اجتماع ... الخ ممن لايمتون بصلة الى الاسلام ولا يحبون الله ورسوله ﷺ . يقول الله سبحانه وتعالى « لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ... الخ » الآية ٢٢ من سورة المجادلة . ويقول « ومن الناس من يتخذ من دون الله اندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ولو يرى الذين ظلموا اذ يرون العذاب ان القوة لله جميعا وان الله شديد العذاب (١٦٥) اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب (١٦٦) (البقرة) ويقول الامام الرازى فى تفسير الآية ١٦٥ اختلفوا فى المراد « بالانداد » فالقول الأول أنها الاصنام .... » وثانيهما أنهم السادة الذين كانوا يطيعونهم فيحلون لمكان طاعتهم ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ، عن السدى والقائلون بهذا القول رجحوا هذا القول على الأول من وجوه « ... وأحد هذه الوجوه » ان الله تعالى ذكره بعد هذه الآية (اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) وذلك لايليق الا بمن اتخذ الرجال اندادا وامثالا لله تعالى ، يلتزمون من تعظيمهم والانقياد لهم مايلتزمه المؤمنون من الانقياد لله تعالى «.... ونقول ألم تكن التبعية الفكرية سببا فى استيراد الخمور والافلام السينمائية الفاسدة مثلا فى البلدان الاسلامية وتحليل الربا فى المصارف القائمة فيها ، والى أن يفضل اغنياء المسلمين ايداع أموالهم فى المصارف الغربية الشهيرة لأنها أكثر « أمانا » ، وكذلك الاستثمار فى مشروعات « عالية الربحية » داخل البلدان الغربية بدلا من المخاطرة بها فى استثمارات قليلة العائد نسبياً داخل البلدان الاسلامية النامية . الم تؤدى التبعية الفكرية الى تفضيل المسئولين فى داخل معظم البلدان الاسلامية لزيادة الارتباط بالاسواق الاوربية والأمريكية وأحيانا بأسواق الكتلة الشيوعية فى أوربا الشرقية أو الصين بدلا من التفكير فى توثيق العلاقات الاقتصادية بالبلدان الاسلامية القريبة منهم ؟

استراتيجية اسلامية لتصفية التبعية الاقتصادية :

ان خطورة قضية التبعية الاقتصادية تستدعى وضع استراتيجية محكمة على أسس اسلامية لتصفيتها نهائيا من حياة البلدان الاسلامية ، ونقترح هنا مايلى :

(١) لابد من حل جذرى لانهاء وضع الاعتماد المتطرف من جانب البلدان الاسلامية على انتاج وتصدير سلعة أو سلعتين من السلع الأولية لاسواق البلدان المتقدمة صناعتها ، وخاصة فى الحالات التى ظهر فيها بوضوح ركود الطلب الأجنبى وتدهور شروط التبادل فى الأجل الطويل . والحل الجذرى لن يتحقق سريعا ولكنه يتحقق بالتأكيد مع عملية تحويل تدريجى للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الأولى الى أنشطة اقتصادية جديدة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمنهج اسلامى . فمثلا يتم الاستثمار فى البداية وفقا لهذا المنهج فى مجالات اشباع الحاجات الاساسية لجمهور الناس مثل انتاج الغذاء والكساء الشعبى وبناء المساكن الشعبية الخ ... ثم بعد ذلك فى بناء صناعات انتاجية تخدم اهداف التنمية فى الأجل الطويل ، وصناعات حربية لكى تكسب البلد قوة فى المحيط الدولى .

ولا شك أن انخفاض حجم صادرات السلع الأولية التقليدية سوف يؤثر فى مكتسبات النقد الأجنبى وسيكون ذلك واضحا فى البداية .ولكن يقابل ذلك توفير مدفوعات النقد الأجنبى المخصصة لاستيراد الغذاء ، وكذلك ضغط الواردات من السلع الاستهلاكية البذخية الى ادنى حد ممكن ، وهذان بندان لهما اهميتهما فى واردات البلدان الاسلامية حاليا .

وتنبغى الاشارة الى خطأ قد يرتكب فى الخلط بين الأنشطة الأولية التقليدية التى ترتبط بالتبعية للخارج والتى تحيط بها ظروف الركود النسبى وعدم الاستقرار فى السوق العالمى وبين الأنشطة الأولية بصفة عامة . فمن الممكن بالطبع ان تكتشف البلدان الاسلامية ان من الممكن الاستفادة ببعض أنواع غير تقليدية من السلع الأولية ظهرت لها ميزات نسبية فى السوق الخارجى فى اكتساب بعض النقد الأجنبى اللازم لعملية التنمية داخليا . كل مايلزم فى هده الظروف هو الحذر من الوقوع فى خطأ الاستمرار فى الحفاظ على أو تنمية أنشطة أولية اذا تغيرت ميزاتها النسبية فى السوق الخارجى .

ومع ذلك فان الاعتقاد هنا هو ان استراتيجية التوجه للداخل Inward-Looking Strategy أفضل لها من التوجه الى الخارج Outward-Looking

فى مرحلة تحولها التدريجى من الاعتماد على الأنشطة التقليدية المرتبطة بالأسواق الخارجية والاتجاه بمواردها الاقتصادية الى الاستثمار وفقا لاولويات المنهج الاسلامى فى التنمية . فمثل هذه الاستراتيجية المقترحة سوف تضمن لنا الى حد كبير سلامة المسيرة فى اتجاه تحقيق هدفين معا : انهاء التبعية وتحقيق التنمية على أسس اسلامية .

(٢) تشجيع المشروعات الاستثمارية الاسلامية المتعددة الجنسية Multi-national Islamic Investment ventures. فى مجالات انتاج بدائل للواردات من السلع المصنوعة داخل أى بلد من بلدان المجموعة الاسلامية . وسوف يسهم هذا بشكل مباشر فى خفض الاستيراد من البلدان الصناعية المتقدمة . وكلما انخفض الاستيراد من هذه البلدان كلما قلت الحاجة أيضا الى تصدير السلع الأولية اليها . ذلك لأن زيادة الواردات بشكل مستمر من البلدان الصناعية المتقدمة كانت ومازالت تمثل أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار حاجة البلدان الاسلامية (وكذلك بقية البلدان النامية) الى انتاج وتصدير السلع الأولية اليها حتى تحت شروط تبادل تجارى مستمرة فى التدهور . فصادرات السلع الأولية كانت ومازالت تمثل المورد الرئيسى للنقد الأجنبى الذى يمكن استخدامه فى استيراد الحاجات من السلع المصنوعة .

وينبغى علينا أن نتذكر ان التبعية الاقتصادية نشأت فى عصر الاستعمار بقوة الاستثمارات الغربية الضخمة فى مجالات النشاط الأولى . ومن هنا نريد من المشروعات الاستثمارية الاسلامية فى مجالات النشاط الصناعى داخل البلدان الاسلامية أن تلعب دورا هاما فى إتخليص هذه البلدان من التبعية كذلك . وتجدر الاشارة الى الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به البلدان الاسلامية المنتجة للبترول فى هذا الشأن حيث تستطيع أن تستثمر فى مجالات بدائل الواردات فى البلدان الاسلامية الأخرى تحت أى شروط تجدها ملائمة لضمان مصالحها ويتفق عليها . ومثل هذه الاستثمارات تعتبر من وجهة النظر الاسلامية أفضل بشكل لايقبل الشك من البديل الآخر وهو ايداع فوائض الأموال البترولية فى بنوك البلدان الغربية حيث يستفاد بها على سبيل التأكد فى تحقيق مزيد من الرفاهية لهذه البلدان

المتقدمة . وهذه الخطوة فى حالة نجاحها سوف تكون ضربة قاصمة للتبعية الاقتصادية فى بلداننا الاسلامية .

(٣) تشجيع قيام المصارف الاسلامية بكافة الطرق المباشرة وغير المباشرة وحفزها على المساهمة فى تمويل القطاع الصناعى الحديث مع الاهتمام خصوصا بقضية المشروعات الصغيرة فيه حيث يمكن أن تقوم هذه بدور هام فى عملية التنمية . وبالاضافة الى النشاط الصناعى الحديث يمكن للمصارف الاسلامية أيضا ان توجه للمساهمة فى أنشطة غير تقليدية .

واتساع أعمال المصارف الاسلامية يساهم تدريجيا فى عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية المرتبطة بالتبعية الاقتصادية الى أنشطة حديثه ترسى قاعدة الاستقلال الاقتصادى وتدفع عجلة التنمية . ومن المتوقع فى هذه الظروف أن تتقلص أعمال المصارف الربوية تدريجيا ، والتى ساهمت مساهمة فعالة منذ عصر الاستعمار والاستثمارات الأجنبية الضخمة فى تمويل عمليات تصدير السلع الأولية الى البلدان الصناعية واستيراد منتجاتها منها وكذلك فى اجراء التحويلات المصرفية اللازمة للمستثمرين الأجانب ومدهم بالتسهيلات الائتمانية فى مجالات نشاطهم .

وأن من المؤسف حقا أن نجد بعض البلدان الاسلامية حتى وقتنا الحاضر تفتح أبوابها لفروع المصارف الأجنبية مع أعطائها بعض الميزات الخاصة . هذا بالرغم مما يعلمه الجميع ان مصالح هذه المصارف الأجنبية تقوم على تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان الضيقة والبلد الأم حيث مراكزها الرئيسية . هذا بالاضافة الى استفادة هذه المصارف من مدخرات النقد الأجنبى للمواطنين الذين يثقون فى الأجهزة المصرفية الغربية (من مظاهر التبعية) فتقوم بتحويلها الى مراكزها الرئيسية فى البلدان الصناعية المتقدمة بينما تحرم البلدان المضيفة منها .

والواقع أنه ينبغى التشريع بشكل حاسم ضد المصارف الربوية داخل البلدان الاسلامية سواء كانت هذه المصارف وطنية أم أجنبية ... هذه الخطوة لابد من اتخاذها فى مرحلة ما . من مراحل نمو المصارف الاسلامية فى سبيل تحقيق الهدف الأساسى المطلوب .

(٤) كما أن التبعية الاقتصادية قد تحققت فى ظروف املاء سياسة الحرية التجارية ـــ Free Trade تارة ثم سياسة التفضيل الامبريالى Imperial Preferenc تارة أخرى على البلدان الاسلامية ابان استعمارها فان جزءا لايتجزأ من انهاء أوضاعها فى عصرنا الحاضر يتطلب اعتناق سياسة تجارية اسلامية . وسوف نتكلم فيما بعد عن الملامح الرئيسية لهذه السياسة ولكننا نرد أن نشير الآن الى أن فلسفتها الاساسية يمكن أن تستمد من نظام العشور الذى وضعه عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(٥) يقتضى الأمر أيضا عدم دخول أى بلد اسلامى أو استمراره فى أى تنظيمات أو اتفاقيات تجارية دولية يتم بها معاملة البلدان غير الاسلامية معاملة المثل أو معاملة أفضل من البلدان الاسلامية حيث أن هذا لايمكن ان يتفق مع المنهج الاسلامى اطلاقا . وكذلك ينبغى لاى بلد اسلامى ان لايدخل (أو يستمر) فى أية اتفاقيات أو تنظيمات تجارية دولية يقصد بها تقوية الانتماء والعلاقات الاقتصادية مع البلدان الصناعية المتقدمة . مثال اتفاقيات الانتماء الى السوق الأوربية المشتركة . فاحدى النظريات الحديثة فى التجارة الدولية تقرر أن العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية تسفر غالبا فى غير صالح الأخيرة (راجع نظرية إميردال Myrdal فى الأثر المعاكس للتجارة الدولية (Back-wash Effect) ، وأنه من غير المتوقع ان تغير الاتفاقيات بين الطرفين شيئا من هذا الأمر بل هى غالبا تؤدى الى زيادة تبعية الطرف الأضعف للأقوى .

أما عن تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية فان السبيل الى تحقيقها هو التمسك بالأربع قواعد التى تكلمنا عنها فى رسم سياسة التجارة الخارجية لدى كل بلد من هذه البلدان . وسوف يؤدى هذا تلقائيا إلى تحقيق أكبر قدر من التعاون الاقتصادى بين البلدان الاسلامية ، كما أنه يؤدى نهائيا الى تحقيق « التكامل » بين هذه البلدان .

الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية منذ ١٩٦٩ :

تأسست منظمة المؤتمر الاسلامى فى ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ تحقيقاً لرغبة عدد كبير من الدول الاسلامية فى احياء روح الوحدة وتقوية التعاون فيما بينها على جميع المستويات . ومنذ ذلك التاريخ بذلت جهود متتابعة هادفة الى تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء فى المنظمة مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف ظروف هذه الدول ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . وفيما يلى نعرض ما تم انجازه من اعمال فى سبيل تحقيق اهداف التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية .

أولا : انشاء المؤسسات المتخصصة :

تم انشاء بعض المؤسسات المتخصصة لاداء خدمات معينة للدول الاعضاء وهذه هى (ا) البنك الاسلامى للتنمية ISDB فى جدة ، (ب) مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتدريب للدول الاسلامية فى انقرة ، (جـ) الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع فى كراتشى ، (د) المركز الاسلامى لتنمية التجارة فى الدار البيضاء ، (هـ) المؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية فى جدة ، (و) المركز الاسلامى للتدريب الفنى والمهنى والبحوث فى دهاكا .

وفيما يلى نبذة مختصرة عن نشاط اهم هذه المؤسسات :

(ا) البنك الاسلامى للتنمية :

تم توقيع الاتفاق المنشىء للبنك فى اغسطس ١٩٧٤ بجدة وذلك اثناء انعقاد المؤتمر الاسلامى . وكان البنك فى البداية يضم ثمانية وثلاثين عضوا زادوا بعد ذلك حتى بلغوا الآن ثلاثا واربعين ، جميعهم من الدول الاسلامية[١] . وتحدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دينار اسلامى . والدينار الاسلامى وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى . وبلغ رأسمال البنك المكتتب فيه الى نهاية ١٩٨٤ مبلغ ١٨٥٠,١٧

(١) من بين هذه الدول فلسطين .

مليون دينار اسلامى بدفع عملات قابلة للتحويل . اما عن هدف البنك فيتمثل فى تعبئة الموارد المالية تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء والمجتمعات الاسلامية وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية (فالبنك لا يتعامل بالفوائد اطلاقاً) ولتحقيق هذا الهدف فإن البنك يقبل الودائع ويعمل على جذب الأموال بأية طريقة اخرى . ثم انه يعمل على توظيف موارده المالية بالمساهمة فى رؤوس اموال المشروعات وتقديم القروض غير الربوية للمؤسسات والمشروعات الانتاجية الخاصة والعامة فى الدول الاعضاء ، بالاضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول فى اشكال اخرى لاغراض التنمية . ومن ذلك فان البنك يقوم بالاستثمار فى مشاريع الهياكل الاساسية Infra-Structure الاقتصادية والاجتماعية . وكذلك فان البنك يعمل على انشاء وتشغيل صناديق خاصة لاغراض محددة وخصوصاً لمساعدة المجتمعات الاسلامية فى البلدان غير الاعضاء . ومن ناحية اخرى فانه يدخل فى عمليات تمويل التجارة الخارجية للدول الاعضاء ويعمل على تنمية هذا النشاط . كما يقدم البنك انواع من المساعدات الفنية ويوفر وسائل التدريب للمشتغلين فى مجال التنمية ، ويقوم بالابحاث اللازمة لممارسة انواع النشاط الاقتصادى والمالى والمصرفى فى الدول الاسلامية طبقاً للشريعة الاسلامية .

والجدول رقم (٥) يبين نشاط البنك موزعاً حسب العمليات المختلفة التى قام بها فى الدول الاعضاء اجمالا وتفصيلا بملايين الدنانير الاسلامية حتى نهاية ١٩٨٤ . وقد بلغ اجمالى العمليات التى قام بها البنك فى مجالات الاقراض والمساهمات فى رأس مال الشركات ، وعمليات التأجير والمشاركة فى الارباح والمساعدات الفنية للدول الاعضاء حتى نهاية ١٩٨٤ مبلغ ١٠٨٤,٨٩ مليون دينار اسلامى . فاذا اضفنا إلى ذلك تمويل التجارة الخارجية للدول الاعضاء الذى بلغ حتى نفس التاريخ ٢٨١٠,٨٦ مليون دينار اسلامى نجد ان اجمالى نشاط البنك قد بلغ ٣٧٩٥,٧٥ مليون دينار اسلامى حتى نهاية ١٩٨٤ . (حوالى ٤٣٦٥,١١ مليون دولار امريكى) ورغم ان ذلك المبلغ يسد نسبة محدودة جداً من احتياجات التمويل الخارجى للدول الاعضاء فان نشاط البنك يعد خطوة ايجابية على الطريق الصحيح . ولكن لابد من العمل على تنمية موارد البنك التمويلية حتى

الجدول (٥)

العمليات المعتمدة موزعة حسب الدول ونمو التمويل
حتى آخر عام ١٤٠٤ هـ

(بملايين الدنانير الإسلامية)

م	البلد	قروض	مساهمة في رأس المال*	تأجير**	مشاركة في الأرباح	مساعدة فنية	المجموع
١	المملكة الأردنية الهاشمية	١٤,٠٠	٢٩,٢٨	٥٤,٧٧	-	٠,٤٩	٩٨,٦٤
٢	جمهورية أفغانستان	-	-	-	-	-	-
٣	دولة الامارات العربية المتحدة	-	٧,٦٠	١٣,٩٢	٤,٢٧		٢٥,٧٩
٤	جمهورية أندونيسيا	٨,٠٠	١٥,٣٦	٨,٥٦	-	-	٣١,٩٢
٥	جمهورية أوغندا	٤,٥٦	-	٦,٠٠	-	١,١٩	١١,٧٥
٦	جمهورية باكستان الإسلامية	١,٢٥	٢٢,٦٦	٦٨,٣٣	-	-	٩٢,٢٤
٧	دولة البحرين	-	٣,٠٥	-	-	-	٣,٠٥
٨	جمهورية بنجلاديش الشعبية	٢٣,٦٠	٥,٢٨	٢٧,٦٨	-	-	٥٦,٥٦
٩	جمهورية بنين	-	-	-	-	٠,٩٥	٠,٩٥
١٠	بوركينا فاسو	٩,٨٩	٥,٤٢	٣,٥١	-	٢,٣٩	٢١,٢١
١١	الجمهورية التركية	٧,٢٥	٢٢,٤٥	١٠٢,٤٩	-	٣,٠٥	١٣٥,٢٤
١٢	جمهورية تشاد	٥,٠٠	-	-	-	-	٥,٠٠
١٣	الجمهورية التونسية	١٦,٢٥	٢٠,٦١	١٢,٠٧	-	-	٤٨,٩٣
١٤	جمهورية الجابون	٥,٠٠	-	-	-	-	٥,٠٠
١٥	جمهورية غامبيا	-	-	-	-	٠,٩٠	٠,٦٠
١٦	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٥,٦٤	-	-	-	-	١٥,٦٤
١٧	جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية	٦,٢٢	-	-	-	١,٤١	٧,٦٣
١٨	جمهورية جيبوتي	٤,٩٠	-	-	-	٠,٥٠	٥,٤٠
١٩	المملكة العربية السعودية	-	-	-	-	-	
٢٠	جمهورية السنغال	٢٠,١٥	١٥,٣٣	٩,٣٠	-	٢,٩٦	٤٧,٧٤
٢١	جمهورية السودان الديمقراطية	١٣,٠٠	٦,١٠	-	-	-	١٩,١٠
٢٢	الجمهورية العربية السورية	١٤,٦٥	-	-	-	-	١٤,٦٥
٢٣	جمهورية سيراليون	٦,٠٠	-	-	-	١,٤٧	٧,٤٧
٢٤	جمهورية الصومال الديمقراطية	٨,٩٠	٤,٠٠	-	-	٠,٥٥	١٣,٤٥
٢٥	الجمهورية العراقية	١٩,٧١	-	-	-	-	١٩,٧١
٢٦	سلطنة عمان	١٢,٥٠	٧,٠١	٢٨,٦٦	-	٠,٢٤	٤٨,٤١
٢٧	جمهورية غينيا	٨,٧٧	٤,٠٧	٦,١٥	-	٠,٤٩	١٩,٤٨
٢٨	جمهورية غينيا بيساو	-	-	-	-	-	١١,٥٩
٢٩	فلسطين	-	-	-	-	٠,١٦	٠,١٦
٣٠	دولة قطر	-	-	-	-		
٣١	جمهورية الكاميرون	١٥,٧٢	١٣,٧٦	-	-	١,٠٠	٣٠,٤٨
٣٢	دولة الكويت	-	-	-	-		
٣٣	الجمهورية اللبنانية	٧,٤٤	-	-	-	٠,٠٩	٧,٥٣
٣٤	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	-	-	٢٦,٠٥	-	-	٢٦,٠٥
٣٥	جمهورية مالي	١٧,٨١	٢,٦٥	-	-	١,٢٢	٢١,٦٨
٣٦	ماليزيا	٢٣,٦٤	١٠,٨٠	-	-		٣٤,٤٤
٣٧	جمهورية المالديف	١,٩٧	-	٥,٣٤	-	٠,١٩	٧,٢٠
٣٨	جمهورية مصر العربية	١٠,٣٠	-	-	-	-	١٠,٣٠
٣٩	المملكة المغربية	١٣,٠٠	٣٦,٠٨	٣,٥٣	٣,٠٦	-	٥٥,٦٧
٤٠	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٢٨,٣٢	٧,٦٧	١٢,١٣	-	١,٢٠	٤٩,٣٢
٤١	جمهورية النيجر	٢٠,٩٠	٩,٢٢	-	-	٢,٩٨	٣٣,١٠
٤٢	الجمهورية العربية اليمنية	١٣,٠٠	٩,٧٠	١٧,٨٥	-	٢,٨٥	٣٥,٤٠
٤٣	جمهورية اليمن الديمقراطية	١٧,٣٠	-	-	-	٠,٧٢	١٨,٠٢
	المجموع	٣٩٤,٣٤	٢٥٠,٢٠	٤٠٩,٣٤	٧,٣٣	٢٦,٧٠	١٠٨٤,٩١

* يشمل امدادات المساهمة
** يشمل امدادات التأجير

المصدر : البنك الاسلامي للتنمية ، التقرير السنوي التاسع ، ص ١٨ .

يتمكن من اداء الدور المنوط به . وقد أجرى البنك فى عام ١٩٨٤ دراسات بشأن تقدير احتياجاته من الموارد حتى عام ١٩٩٥ فوجد انه فى ظل معدل معتدل لنمو عملياته المختلفة وأخذا فى الاعتبار احتياجات الدول النامية الاعضاء فى البنك وظروف التضخم ، سيواجه فجوة موارد تبلغ فى مجموعها نحو أحدى عشر بليونا من الدينارات الاسلامية خلال الفترة ١٩٨٩ــ١٩٩٥[1] . ومن هنا تتضح ضرورة اتخاذ خطوات ايجابية لتنمية موارد البنك المالية بالطرق المختلفة خلال السنوات القادمة حتى يستطيع ان يؤدى دوره .

ومن ناحية اخرى اجتهد البنك الاسلامى للتنمية فى اقامة علاقات قوية مع البنوك الاسلامية داخل الدول الاعضاء ، حيث يجمعه معها هدف مشترك الا وهو العمل على معالجة مشكلة التمويل فى ظروف التنمية وداخل اطار الشريعة الاسلامية . واستطاع البنك الاسلامى للتنمية عن طريق برنامج لودائع الاستثمار ان يجتذب موارد مالية من بعض البنوك الاسلامية لاستخدامها فى تمويل التجارة الخارجية . كما يحاول البنك بالتعاون مع هذه البنوك الاسلامية استحداث طرق جديدة لتنمية مصادر التمويل وذلك من اجل المساهمة بقدر اكبر فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2] .

وكما سبق ان ذكرنا فى صفحات سابقة فإن تنمية العمل المصرفى الاسلامى على مستوى الدول الاسلامية واحلاله محل النشاط المصرفى الربوى سوف يسهم مباشرة فى كسر حلقة التبعية للعالم الخارجى وذلك بتنمية الانشطة الاكثر ملائمة لظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودون الوقوع فى مزالق الديون الربوية واعبائها الثقيلة . اما فى المدى الطويل فان قوة النشاط المصرفى الاسلامى واتساعه سوف تؤكد وتضمن الاستقلال والتقدم الاقتصادى للدول الاسلامية جميعاً .

(ب) مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتدريب للدول الاسلامية

بدأ المركز نشاطه فى ١٩٧٨ تبعا لقرار منظمة المؤتمر الاسلامى ، واتخذ له مقراً فى انقرة بتركيا . وقد استطاع المركز بعد تأسيسه ان يقوم بجمع وتقييم الكثير من

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى التاسع ، جدة ١٤٠٤ هـ ، ص ٦٣ .

(٢) انظر التقرير السابق للبنك ص ٥٨ .

الاحصاءات والمعلومات فى المجالات الاقتصادية على نطاق العالم الاسلامى . وذكر تقرير الادارة فى ١٩٨١ ان المركز قد قام باجراء دراسات حول التجارة الخارجية فى الدول الاعضاء وكيفية التعاون لرفع مستوى التبادل بينها . وتضمنت الدراسات المذكورة بحث اوضاع التعريفة الجمركية والاتفاقيات التجارية اللازمة لدعم التجارة الخارجية الاسلامية[١] .

وجاء فى التقرير المشار اليه سابقاً انه مما يعوق مركز انقرة عن اداء مهامه العلمية الهامة عدم انتظام مدفوعات الدول الاعضاء المالية للمركز ، والنقص فى كوادر البحث العلمى اللازمة له وتأخر الحكومة التركية فى تهيئة مقر دائم له فى مدينة انقرة .

(جـ) الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع :

تأسست تبعاً لقرار المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية بفاس فى ١٩٧٩ واتخذ مقراً لها بمدينة كراتشى فى باكستان . وتهدف الغرفة إلى تنمية التعاون وتشجيع التبادل التجارى بين الدول الاسلامية الاعضاء ووضع التوصيات لحماية المصالح التجارية للعالم الاسلامى ، وتشجيع الدول الاعضاء على منح شروط تفضيلية لبعضها فى تبادلها التجارى معاً ، وتبادل الخبرات فى مجال التجارة ، والعمل على حسم المنازعات التجارية ، وتنظيم الاسواق التجارية والمعارض ، والسعى لانشاء « المجموعة الاسلامية » . والمعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى ان نشاط الغرفة كان قاصراً جداً حتى عام ١٩٨٢[٢] .

(د) المركز الاسلامى لتنمية التجارة بالدار البيضاء :

تقدم فريق من الخبراء فى جدة فى ١٩٧٩ باقتراح لانشاء مركز اسلامى لتنمية التجارة بهدف تدريب واعادة توزيع المسئولين الاكفاء فى اساليب تحسين التجارة والتسويق وكذلك القيام بابحاث التسويق ودراسات الجدوى اللازمة لتقدير

(١) منظمة المؤتمر الاسلامى «مركز انقرة خلال ثلاث سنوات ١٩٧٨ــ١٩٨١» منشورات المنظمة، ص ٢

(٢) انظر : هاشم ابراهيم محمد الطيب ، التجارة الخارجية بين بلدان العالم الاسلامى ، رسالة ماجستير . جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ تحت الإشراف الاقتصادى للدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ، ص ٢٦٣ .

امكانيات التصدير والاستيراد بين الدول الاسلامية الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى[1]. وفى عام ١٩٨١ (١٤٠١ هـ) صدر قرار مؤتمر القمة الاسلامى المنعقد فى مكة المكرمة بانشاء المركز وان يكون مقره فى المملكة المغربية . اما اهداف ووظائف المركز فقد تحددت كالآتى :

١ ــ تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء ، وجمع المعلومات ذات الطابع التجارى.

٢ ــ مساعدة الدول الاعضاء على تنسيق سياستها التجارية .

٣ ــ تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو تنمية المبادلات التجارية[2].

ويلاحظ ان هذه الاهداف تختلف أو لا تعبر عن ما جاء فى اقتراح لجنة الخبراء عام ١٩٧٩ وان فيها ازدواجية مع اهداف مركز انقرة .

وفى رأينا ان هدف هذه المؤسسات الثلاثة السابقة التى اقامتها منظمة المؤتمر الاسلامى فى انقرة وكراتشى والدار البيضاء واحد وينبغى ان يتركز اساساً فى القيام بالابحاث العلمية الضرورية لتعزيز التعاون الاقتصادى وتنمية التجارة الخارجية للدول الاسلامية ، والعمل على ايجاد القنوات الملائمة عملياً لتنفيذ توصيات هذه الابحاث فى ظل الالتزام بالشريعة الاسلامية ، وحث الدول الاعضاء على الالتزام بخطة عمل محددة . ولذلك ينبغى ان يكون هناك تنسيق مركزى بين هذه المؤسسات من قبل منظمة المؤتمر الاسلامى بحيث لا تزدوج الاهداف ولا تتكرر الابحاث بل يلتزم كل منها بعمل محدد مكمل وليس بديل للآخرين داخل اطار خطة محددة زمناً واهدافاً . وهكذا فى تصورى يمكن ان يكون لهذه المؤسسات دور ايجابى وواضح فى تحديد معالم الطريق للدول الاسلامية الراغبة فى التخلص من التبعية الاقتصادية للشرق أو للغرب وتقوية نشاطها التجارى الاسلامى والعمل على مزيد من الاعتماد المتبادل بينها فى جميع المجالات الاقتصادية حتى تصل إلى مستوى التكامل الاقتصادى والوحدة الشاملة . لذلك يجب ان تؤخذ الأمور بجدية اكثر حتى لا تتكرر الابحاث من المؤسسات المذكورة وتتكرر مناقشتها فى المؤتمرات

(١) منظمة المؤتمر الاسلامى ــ تقرير لجنة الخبراء لانشاء مركز اسلامى لتنمية التجارة بين الدول الاعضاء.

(٢) منظمة المؤتمر الاسلامى ــ منشورات المنظمة ــ القرار رقم ١٠/٣ ــ أق

المتعاقبة مع عدم الالتزام فى النهاية بتوصياتها أو عدم الاعتماد عليها فى وضع خطة عمل محددة لتحقيق الاهداف .

ثانيا : الاتفاقيات :

(ا) الاتفاقية الأولى :

تمت المصادقة على أول اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى بين دول منظمة المؤتمر الاسلامى اثناء انعقاد المؤتمر الثامن لوزراء خارجية الدول الاسلامية . وبالنسبة للتعاون الاقتصادى فيتضمن انتقال رأس المال والاستثمار بين الدول الاعضاء وتشجيع المشروعات المشتركة التى تدعم التكامل الاقتصادى بينها والتعاون فى مجال تلبية احتياجات الغذاء على مستوى العالم الاسلامى . اما التعاون الفنى فيشمل تبادل الخبرات والقدرات الفنية بين الدول الاعضاء وانشاء مؤسسة للعلوم والتكنولوجيا المتقدمة(1) . وفيما يتعلق بالتعاون التجارى تنص الاتفاقية على : تطبيق معاملة تجارية متساوية وغير متميزة فيما بين الدول الاعضاء ، العمل على توسيع وتنمية المبادلات التجارية وذلك بتحرير التجارة سواء بتخفيض او ازالة العوائق الجمركية وغير الجمركية فى مجالات الاستيراد والتصدير من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الاطراف ، ومعاملة الدول الاعضاء الاقل نموا معاملة خاصة طبقاً للظروف والاوضاع الخاصة بها . كما أوصت الاتفاقية بانشاء مراكز للتنمية التجارية بين الدول الاسلامية . واقامة معارض لعرض وتسويق منتجات البلدان الاسلامية والمشاركة فى المعارض الدولية .

ومن محاسن هذه الاتفاقية التى صادق عليها العدد اللازم من الاعضاء انها تفتح ابوابا واسعة للتعاون الاقتصادى والفنى بين الدول الاسلامية ولتحرير التجارة فيما بينها وتحميها وذلك بدلا من الاوضاع الحمائية المتزمتة السائدة والاجراءات المتشددة التى لا تأخذ فى اعتبارها اطلاقاً وحدة هذه الدول من حيث المبدأ ، أو ضرورة الاتجاه نحو تحقيق هذه الوحدة . ولا شك ان مصادقة الدول الاعضاء على

(1) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير لتاسع ص ٩ د .

(2) الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى ، ١٩٧٧

هذه الاتفاقية تنم عن رغبة فى تغيير الأوضاع التى لم تتغير منذ تحقيق استقلالها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن من جهة أخرى يؤخذ على هذه الاتفاقية اتباعها منهجا مماثلا تماماً للاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف التى تعقد فى اى مكان آخر فى العالم لاجل مزيد من التعاون الاقتصادى وتحرير التجارة الدولية من القيود الحمائية بين مجموعة من الدول . **فأين المنهج الاسلامى المتميز؟** ولقد ذكرنا من قبل اربع قواعد اساسية لسياسة تجارة اسلامية ونرى ان هذه الاتفاقية غير ملتزمة الا بجانب من هذه القواعد .

(ب) الاتفاقية الثانية :

تمت المصادقة على اتفاقية ثانية اثناء انعقاد المؤتمر الثانى عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية . وترسى هذه الاتفاقية المبادىء الاساسية لتشجيع انتقال رأس المال بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، وهى تهدف إلى توفير الحماية اللازمة لمصالح المستثمرين ضد الاخطار غير التجارية التى قد تحدث فى الدولة المضيفة . كما تعمل الاتفاقية على توفير الضمان لتحويل رأس المال وايراداته الصافية نقداً دون ان يخضع المستثمر لاية معاملة تمييزية غير ملائمة . وكذلك توصى الاتفاقية باقامة مؤسسة اسلامية للتأمين على الممتلكات المستثمر فيها طبقا للشريعة الاسلامية على مستوى الدول الاعضاء[1] .

وكما يلاحظ فان هذه الأتفاقية تتجه بشكل مباشر الى تشجيع تحركات رؤوس الاموال والاستثمارات بين الدول الاعضاء وحماية هذه التحركات وتوفير الضمانات المناسبة لها والتأمين عليها وفقا للشريعة الاسلامية . ونرى ان هذه الاتفاقية التى لم تأخذ بعد مجراها فى التنفيذ العملى (لعدم مصادقة العدد اللازم من الدول الاعضاء عليها)[2] هامه جداً لتشجيع الاستثمارات الاسلامية المشتركة داخل الدول الاسلامية وقد سبق ان اقترحنا هذا فى صفحات سابقة كخطوة ضرورية من اجل ازالة التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال والتقدم الاقتصادى والاجتماعى على اسس اسلامية .

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير التاسع ص ٥٩ ، ٦٠ .
(٢) المرجع السابق .

ثالثا : وضع خطة عمل للتعاون فى مجال التجارة :

فى مؤتمر « التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية » الذى انعقد فى انقرة فى نوفمبر ١٩٨٠ ، عرضت خطة عمل للتعاون الاقتصادى بين هذه الدول تناولت النشاط التجارى على النحو الآتى(١) :

١ ــ العمل على تنويع التجارة الخارجية للدول الاسلامية .

٢ ــ العمل على توسيع حجم التجارة باستخدام الطاقات الانتاجية العاطلة أو غير المستخدمة استخداماً امثلا .

٣ ــ تشجيع التجارة الثنائية بين الدول الأعضاء .

٤ ــ دعم اوجه التنمية وتشجيع الصادرات بتدفق المعلومات وبايجاد نظم مالية مناسبة .

٥ ــ توفير معاملة تجارية غير متميزة فى تطبيق سياسات التجارة الخارجية .

٦ ــ توسيع وتطوير حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلامية باقامة المركز الاسلامى لتنمية التجارة ودعم الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة(٢) وتبادل السلع وتسهيل قيام المشاريع المشتركة فى مجال تنمية التجارة والتخفيف التدريجى للعوائق الجمركية باتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف .

٧ ــ حصر نظم المعاملات المطبقة فى الدول الاسلامية حتى يتسنى توحيدها بناء على المصالح المتبادلة مع الاخذ فى الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية (خاصة فى الدول الاقل تقدما) وذلك من اجل اقامة منطقة تجارية حرة فى النهاية .

٨ ــ الاشتراك فى المعارض والاسواق التجارة .

٩ ــ تسهيل تجارة العبور (الترانزيت) للدول الاسلامية التى لا تمتلك منافذ بحرية .

---

(١) انظر : منشورات المؤتمر الاسلامى ، مؤتمر التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية انقرة ، ١٩٨٠ ، وكذلك : هاشم ابراهيم محمد الطيب ، « التجارة الخارجية بين البلدان الاسلامية » (مرجع سبق ذكره) ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) سبق الاشارة لهاتين المؤسستين .

والتعقيب الوحيد على هذه الخطة انها عبارة عن مجموعة مبادىء وتوصيات وانها تفتقر فى صلبها الى مفهوم « خطة العمل » . فلم يكن فى هذه الخطة ما يشير إلى خطوات محددة للتنفيذ خلال فترة معينة من الزمن أو انشاء هيئات معينة فى الدول الاعضاء من أجل الاتصالات والتنسيق على المستوى الاسلامى الدولى ووضع التقارير الخاصة بالمتابعة والتنفيذ . ومرة اخرى فانها ايضا تفتقر إلى روح المنهج الخاص بالسياسة التجارية الاسلامية كما تصورناه من قبل .

وفى ١٩٨١ (١٤٠١ هـ) وافق مؤتمر القمة الاسلامى الثالث الذى انعقد فى مكة على خطة عمل لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية . وتشمل هذه الخطة عشرة مجالات واسعة للتعاون الاقتصادى . وفى عام ١٩٨٢ وافق وزراء خارجية الدول الاسلامية فى مؤتمرهم الثالث عشر على برنامج محدد لتنفيذ هذه الخطة تم تصميمه بواسطة فريق من الخبراء المتخصصين فى الشئون الاقتصادية الاسلامية . وفى عام ١٩٨٤ اوصى مؤتمر القمة الاسلامى الرابع الذى انعقد فى الدار البيضاء بان تعطى الاولوية فى التنفيذ لستة قطاعات من العشرة الواردة فى خطة العمل وهى : التنمية الزراعية والأمن الغذائى ، الصناعة ، العلوم والتكنولوجيا ، التبادل التجارى ، النقل والمواصلات ، والطاقة .

ولكن مازالت خطة العمل المذكورة تتعثر ربما بسبب اقتراحات القيام بالدراسات وعقد الاجتماعات الدورية لمناقشتها وكذلك بسبب عدم وجود استجابة كافية لمساهمة الدول الاعضاء فيها[1] .

ولا شك ان هذا الأمر الاخير فى حد ذاته يعمل على افقاد خطة العمل حيويتها ومقدرتها على التطبيق . فعدم وجود الاستجابة الكافية من قبل الاعضاء فى المساهمة فى الخطة يعنى عملياً عدم الالتزام الكافى بها . ويؤخذ على خطة العمل الاخيرة انها لم تستفد من سلبيات الخطة الأولى التى دفعتها أو جعلتها تسير إلى عدم التنفيذ ابداً . فلماذا لم يكن هناك تقويم ونقد علـى لخطة العمل التى اقترحت فى مؤتمر انقره ١٩٨٠ ؟ ثم بناء الخطة الثانية على أساسها : أى تفادى السلبيات

(١) البنك الاسلامى للتنمية : التقرير التاسع ص ٦٠

والتركيز على الايجابيات . هل يمكن ان نقع كمجموعة من الدول الاسلامية فيما تقع فيه الدول النامية عموماً حينما تشرع فى شىء ثم تشرع فى شىء آخر قبل ان تكمل الأول وهكذا ؟ كما اننى اتصور ان تركيز على عشرة قطاعات أو ستة قطاعات فى آن واحد أمر غير واقعى . ومن الممكن بدلا من ذلك التركيز فى البداية على مشروعات معينة Specific Projects تنتقى بدقة على اساس انها لها أولويات فى المنهج الاسلامى للتنمية[1] وتتميز بانها : (ا) تؤدى إلى اشباع الحاجات الاساسية (مثل الحاجات الغذائية والكسائية واحتياجات الدفاع الضرورية) لاغلبية سكان الدول الاسلامية ، (ب) تؤدى الى مزيد من الإعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول الاسلامية سواء فى شكل تبادل خدمات عناصر انتاجية او مستلزمات انتاجية أو سلع نهائية بشكل مباشر أو غير مباشر ، (جـ) تقلل من الاعتماد الاقتصادى على العالم الخارجى خصوصاً ما هو منه فى حالة حرب أو عداء مع الدول الاسلامية . ومن جانب آخر ينبغى التحرك على خط آخر مواز لتطوير نظم التجارة والمدفوعات خطوة بخطوة فى الاتجاه الذى يخدم المشروعات المعينة التى نبدأ بها .... كل ذلك فى اطار خطة محددة المعالم اجمالا وتفصيلا يلتزم كل من يوقع عليها بان يتابع تنفيذها الى ان يتم تحقيق اهدافها خلال فترة معينة من الزمن .

---

(١) انظر : الالولويات الاساسية فى المنهج الاسلامى للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى ، دكتور عبد الرحمن يسرى أحمد من مطبوعات المركز العالمى لابحاث الاقتصاد الاسلامى ـــ جدة .

فهرس المحتويات

الصفحـة

الصفحـة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

